

المنهج الحديث  
في  
علوم الحديث  
قسم مصطلح الحديث

دكتور  
محمد محمد السماحي  
أستاذ الحديث بكلية أصول الدين

جامعة الأزهر

كلية أصول الدين

# المبهم الحديث في علوم الحديث

## فتم مصطلح الحديث

تأليف

محمد محمد السامح

الأستاذ بكلية أصول الدين

١٣٨٢ - ١٩٦٣

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

دار الانوار، للطبع والتجليد

« نايضاع بيبرس الحمر اوى »

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أرسل نبيه محمداً ﷺ خاتماً للنبيين ، وجعل كتابه دستوراً مقدساً واجب الاتباع على الخلق أجمعين ، وجعل بيانه حكمة أجراً على لسانه الكريم ، ووفق من أصحابه وأتباعهم من سارع إلى حفظها بالحفظ والفهم المستقيم .

وصلّى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد قائد الغر الميامين ، الذين سارعوا إلى طاعته ، واستجابوا لدعوته ، ففتح الله بهم البلاد ، ونشر فيها الهدى والهدى . حتى نمت دعوته سائر العباد .

وبعد

فهذا كتابنا الخاص بتحقيق مصطلح أهل الحديث ، قد توخينا فيه طريقة الاطناب والتفصيل حتى يقرب هذا العلم لطالبه ، مع المحافظة على ذكر الآراء المختلفة وأدلتها وتحقيق القول فيها ، وترجيح المختار منها ، على ضوء البحث العلمي ، ليعم الله به النفع له اغنيه ، ويكون للطالب نموذجاً في ابتغاء الحق بحتذه ، وهو قسم من كتابنا الكبير ( المنهج الحديث في علوم الحديث ) .

واسأل الله تعالى أن ينفع به ، إنه سميع قريب مجيب .

محمد محمد السراي

رجب سنة ١٣٨٢ هـ

أستاذ في التفسير والحديث

بكلية أصول الدين

# المقدمة

علم مصطلح الحديث : هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن: من صحة وحسن وضعف، وعلو ونزول، ورفع ووقف وقطع، -وكيفية التحمل والأداء، وصفات الرجال وغير ذلك .

## شرح التعريف

( علم ) جنس في التعريف أدخل جميع العلوم .

( بقوانين ) أى قواعد كقولك كل حديث صحيح مقبول أو يستدل به؛ وكل ضعيف لا يستدل به — فصل خرج به العلم بالجزئيات، فالحكم على الحديث الخاص ليس من هذا العلم ( يعرف بها أحوال السند والمتن ) فصل ثانٍ ( أوقيدتان ) خرج به القواعد والقوانين التي يعرف بها غير ذلك مثل قواعد الأصول وقواعد النحو والصرف مثلاً وغير ذلك مما لا دخل لأحوال السند والمتن فيه وأحوال السند تارة تكون عامة في السند والمتن جميعاً ، فقونه من صحة وحسن وضعف عامة لهما وتارة تكون خاصة بواحد منهما . فقوله ( وعلو ونزول ) خاصة بالسند ، والعلو هو ما قل رجاله والنزول ما كثر رجاله قال الناظم :

وكل ما قلت رجاله علا وضده ذاك الذي قد نزلا

والخاص بالمتن كالرفع والقطع .

( وكيفية التحمل والأداء ) هو عطف على قوله (أحوال) أى يعرف بها أحوال السند وكيفية التحمل .. الخ . وكيفية التحمل والأداء كالسماع من لفظ الشيخ أو القراءة عليه أو الإجازة .. الخ

( وصفات الرجال ) أى من جرح وتعديل .

( وغير ذلك ) كطبقات الرجال وكيفية الكشط والتضييب والرواية



بالعنى ورواية الأصاغر عن الأكابر . . . وهكذا مما يتعلق بالسند أو بالمتن أو بكليهما

والسند : هو الطريق الموصلة إلى المتن .

والإسناد : الإخبار عن طريق المتن .

وقد يطلق السند على معنى الإسناد، وقد يطلقون الإسناد على معنى السند فيكون الإسناد والسند بمعنى واحد على الإطلاق الأول، أو الإطلاق الثاني، ويعرف ذلك بحسب اقتضاء الحال .

(ويطريق المتن) المراد به الرجال الموصولون إلى متن الحديث شيخا عن شيخ إلى أن تصل إلى لفظ الحديث ، وسموا طريقا لأنهم كالطريق التي يتوصل منها إلى المقصود .

وإنما سمي سندا لاعتداد الحفاظ عليه في الحكم على الحديث . . . . . ضعفا ونحو ذلك .

والمتن : هو ما ينتهى إليه غاية السند من ألفاظ الحديث ، وإنما سمي متنا إما لأنه مأخوذ من الماتنة ، وهى المباعدة فى الغاية ، لأنه غاية السند ، أو من قولهم متنت الكباش إذا شقت جلدة ييضته واستخرجتها ، فظهرت بعد اختفاء ، وكذلك راوى الحديث بسنده فانه يبرزه على حقيقته بعد أن كان مختفيا غير ظاهر ، أو من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض ، لأن الراوى يقويه بسنده ويرفعه إلى درجة أعلى من درجته .

#### فضل الإسناد :

العلوم تنقسم إلى قسمين : نقلية وغير نقلية ، فالنقلية هى التى تتوقف على النقل كالحوادث التاريخية ، والأديان ، والمذاهب ، والآراء وما شاكل ذلك أما غير النقلية ، فهى التى لا تحتاج فى إثباتها على النقل ، كالعلوم التجريبية والعقلية مثل الطب والهندسة والتوحيد غير السمعى والمنطق وما شابه ذلك والعلوم النقلية إما أن يتواتر فيها النقل حتى يقطع بإثباتها أولا ، فإذا بلغ النقل فيها حد التواتر القطعى فلا تحتاج فى هذه الحالة إلى الاسانيد المعينة

إلا محافظة على بقاء الإسناد وبركته كأسانيد قراءة القرآن وروايته ، أما إذا لم تبلغ هذا الحد من التواتر القطعى ، فلا بد من الإسناد الذى تتوافر فيه الشروط المعتبرة فى ترجيح الصدق على الكذب ، حتى يقبل المروى ، أو معرفة الإسناد حتى تعرف درجة المروى من الضعف أو الرد .

وفى العصور الأولى لم يعنوا بالإسناد والنحرى فى معرفة رجاله ، ودرجتهم ، من العدالة والضبط ، فكانت الحوادث التاريخية تروى على علاتها ، والاديان والمذاهب يعول فيها على التلقى من أفواه معلميهما أو كتابتهم ، حتى إذا جاء الإسلام تحرى العلماء الرواية عن رسول الله ﷺ من عهد الخلفاء الراشدين إلى أن دونت السنة وتلقاها الكافة عن الكافة من كتب الصحاح والسنن والمعاجم والأجزاء إلى غير ذلك .

وبذلك حفظ الله سنة نبيه ﷺ من الضياع ، وحفظ بذلك بيان كتاب الله الذى ثبت بالتواتر الذى لا شك فيه ، برواية الكافة عن الكافة إلى عهدنا هذا ، وضدق الله العظيم ( إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ) :

فبفضل الإسناد فى الإسلام حفظ الله سبحانه وتعالى دينه الذى بعث به خاتم رسله سيدنا ( محمد بن عبد الله ) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، وكفى بذلك فضلا .

لذلك يقول ابن سيرين : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ويقول ابن المبارك : الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء .

ويقول : يبتنا وبين القوم القوائم - يعنى الإسناد ، ويقول ابن سيرين : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم .

وليس معنى هذا أنهم كانوا يتساهلون في الإسناد بل المعنى أنهم كانوا على ثقة من حديثهم فالعصر كان عصر الصحابة الثقات المأمونين، وتلا مذهبهم كانوا كبار التابعين الذين رضعوا من لبنانهم، وأشربوا حب الرسول وحب الدين كأسلافهم، أما المنافقون فكانوا أحقر من أن يحملوا علما، أو يؤخذ عنهم العلم، فلما وقعت فتنة مقتل الحسين وقام الشيعة الكيسانية والمختارية، اختلط الجابل بالنابل، وجاء من أتباع التابعين ومن صغار التابعين من لم يبلغوا درجة الأولين، فطلب الرواة الإسناد، وبفضله حفظ من رواية الضعفاء والكذابين، وأصبحوا لا يأخذون إلا عن الثقات والمأمونين ممن لهم عناية بالرواية، عن سليمان بن موسى قال: لقيت طاووسا فقلت حدثني فلان كيت وكيت. قال إن كان صاحبك مليا نخذ عنه. وعن ابن أبي الزناد عن أبيه قال: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث يقال: ليس من أهله، وعن مسعر قال: سمعت سعد بن إبراهيم يقول: لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات، وعن أبي إسحاق إبراهيم بن عيسى الطلقاني قال: قلت لعبد الله ابن المبارك: يا أبا عبد الرحمن، الحديث الذي جاء (إن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك. قال: فقال عبد الله: يا أبا إسحاق ممن هذا؟ قال: قلت له: هذا من حديث شهاب بن خراش: فقال: ثقة. ممن؟ قال: قلت: عن الحجاج بن دينار. قال: ثقة. ممن؟ قال: قلت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال يا أبا إسحاق إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي صلى الله عليه وسلم مغاوير تنقطع فيها أعناق المطى، ولكن ليس في الصدقة اختلاف. يريد أن هذا الحديث لا يحتج به لأنه لم يتصل سنده ولم تعرف رجاله بين الحجاج ورسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذه ولا ريب ميزة جلييلة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك

الدين العام الخالد لم يظفر بها أى دين سبقه . ذلك لأن الشرائع السابقة كانت  
بصدد أن تتجدد دائماً بتجدد الرسل حيناً بعد حين ، فيقرون ما يقرون  
وينسخون من شرائع أسلافهم ما ينسخون على حسب ما أمروا به من الله تعالى  
إقراراً ونسخاً ، أما الشريعة العامة الخالدة فكان رسولها صلى الله عليه وسلم  
خاتم النبيين فلا نسخ بعد لحاقه بالرفيق الأعلى بل اجتهد في فهم كتاب الله  
وفهم سنة نبيه التي هي بيان لكتاب الله ( ونزلنا عليك الذكر لتبين للناس  
ما نزل إليهم ) فكان من غير المعقول أن يدعها الله ولا يتكفل ببقائها محفوظة  
إلى يوم الدين .

من هذا تعلم مدى صحة ما قاله ابن حزم في هذا الصدد ، قال : ( ١ ) .  
« نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال خص  
الله به المسامحة دون سائر الملل ، وأما مع الإرسال والإعصال فيوجد في كثير  
من اليهود ، ولكن لا يقربون فيه من موسى قريناً من محمد صلى الله عليه وسلم  
بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً ، وإنما  
يبلغون إلى شمعون ونحوه ) وقال : ( وأما النصارى فليس عندهم من صفة  
هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط ، وأما النقل بالطريق المشتبهة على كذاب  
أو مجهول العين ، فكثير في نقل اليهود والنصارى ) وقال : ( وأما أقوال  
الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً ،  
ولا إلى تابع له ، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من  
شمعون وبولص » .

---

( ١ ) انظر مقال ابن حزم بكاله في مقرر السنة الرابعة .

## تقسيم الحديث باعتبار من أضيف الحديث إليه

علمت أن المتن هو ما ينتهي إليه غاية السند من ألفاظ الحديث . والسند تارة ينتهي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتارة ينتهي للصحابي ، وتارة ينتهي إلى التابعي .

فالأول هو المرفوع ، والثاني هو الموقوف ، والثالث هو المقطوع .  
ويطلق على الثلاثة لفظ الحديث عند قوم ، وعند قوم يطلق على الأول خاصة ، وعند قوم يطلق على الآخرين بشرط التقييد ، وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر ، وفي النخبة : ويقال للموقوف والمقطوع الأثر ، وقال النووي : وعند المحدثين كل هذا يسمى أثراً . فعلى هذا الحديث والأثر يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع في رأى الجمهور كالخبر . قال شيخ الإسلام في شرح النخبة : أخبر عند علماء الفن مرادف للحديث فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع .

المرفوع هو - كما قال ابن الصلاح : ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخاصة ، لا يقع مطلقه على غير ذلك من نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم

ويدخل في المرفوع المتصل والمنقطع والمرسل ونحوها - فهو والمسند عند قوم سواء ، والانتقطاع والاتصال يدخلان عليهما جميعاً ، ومسند قوم يفرقان في أن الانتقطاع والاتصال يدخلان على المرفوع ، ولا يقع المسند إلا على المتصل المضاف إلى رسول الله ﷺ - كما سيأتي - وقال الحافظ أبو بكر بن ثابت : المرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله . فخصمه بالصحابة فيخرج عنه مرسل التابعي عن رسول الله ﷺ قال السيوطي بعد أن عزى هذا القول إلى الخطيب : قال شيخ الإسلام :

الظاهر أن الخطيب لم يشترط ذلك ، وإن كلامه خرج مخرج الغالب ، لأن غالب ما يضاف إلى النبي ﷺ إنما يضيفه الصحابي .

وقال ابن الصلاح : ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد عني بالمرفوع المتصل . مثل أن يقال في حديث : رفعه فلان وأرسله فلان .

والموقوف قال ابن الصلاح : هو ما يروى عن الصحابة رضى الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم ونحوها ، فيوقف عليهم ، ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم إن منه ما يتصل الإسناد فيه إلى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول ، ومنه ما لا يتصل إسناده فيكون من الموقوف غير الموصول على حسب ما عرف مثله في المرفوع إلى رسول الله ﷺ ؟  
وشرط الحاكم فيه عدم الانقطاع إلا أنه شذ في ذلك .

وما ذكرناه من تخصيصه بالصحابي فذلك إذا ذكر الموقوف مطلقا ، وقد يستعمل مقيدا في غير الصحابي فيقال : حديث كذا وقفه فلان على عطاء ، وحديث كذا وقفه فلان على طاووس ، وحديث كذا وقفه فلان على الزهرى أو نحو هذا .

وقال العراقي : وفي كلام ابن الصلاح أن التقييد لا يتقيد بالتابعي ، فإنه قال : وقد يستعمل مقيدا في غير الصحابي ، فعلى هذا يقال : موقوف على مالك ، موقوف على الثوري ، موقوف على الأوزاعي ، موقوف على الشافعي ، ونحو ذلك .

والمقطوع هو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم ، ويقال في جمعه المقاطع والمقاطع .

قال الخطيب أبو بكر الحافظ في جامعه : من الحديث المقطوع ؛ وقال :  
المقاطع هي الموقوفات على التابعين . وقال ابن حجر : ومن دون التابعين من  
من أتباع التابعين فمن بعدهم يدخل في التسمية بالمقطوع .

وقال ابن الصلاح : هو غير المنقطع الذي يأتي ذكره إن شاء الله تعالى ،  
قال : وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الإمام  
الشافعي وأبي القاسم الطبراني وغيرهما ، قال السيوطي : وكذا في كلام  
أبي بكر الحميدي والدارقطني ، إلا أن الشافعي استعمل ذلك قبل استقرار  
الاصطلاح - كما قال في بعض الأحاديث : ( حسن ) ، وهو على شرط  
الشيخين .

وأما الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي البردعي فجعل المنقطع  
هو قول التابعي .

## مسائل تتعلق بالمرفوع والموقوف والمقطوع

علمت ما هو المرفوع والموقوف والمقطوع ، وبقي تطبيق ذلك في مسائل  
يتردد النظر فيها من أباها يكون ؟ مثل قول الصحابي أمرنا بكذا ، أو نهينا  
عن كذا ، ومثل قول التابعي ذلك ؛ ومثل تفسير الصحابي أو تفسير التابعي  
ومثل قول أحدهما كنا نفعل كذا : أو من السنة كذا ، ومثل قولهم فيما  
لا مجال للرأي فيه أو مافيه للرأي مجال ، ومثل قول الراوي يرفعه ، أو  
ينميه ، أو ما أشبه ذلك .

المسألة الأولى : قول الصحابي أمرنا أو نهينا أو من السنة : —

قال ابن الصلاح : أمرنا بكذا ، أو نهينا عن كذا من نوع المرفوع  
والمسند عند أصحاب الحديث . وهو قول أكثر أهل العلم .



وخالف في ذلك فريق منهم أبو بكر الاسماعيلي .

والأول هو الصحيح (١) لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من إليه الأمر والنهي وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم . .

قال السيوطي : وقال غيره : (٢) لأن مقصود الصحابي بيان الشرع لا اللغة ولا العادة . والشرع يتلقى من الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، ولا يصح أن يريد أمر الكتاب ، لكون ما في الكتاب مشهورا يعرفه الناس ولا الإجماع ، لأن المتكلم بهذا من أهل الإجماع ، ويستحيل أمره نفسه ، ولا القياس ، إذ لا أمر فيه . فتعين كون المراد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم .

قال النووي في التقريب : قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا أو أمر بلال أن يشفع الأذان وما أشبهه كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور .

#### حجة المخالفين ،

قال السيوطي : (١) لاحتمال أن يكون الأمر غيره ، كأمر القرآن أو الإجماع أو بعض الخلق أو الاستنباط وأن يريد سنة غيره . وأجيب ببعد ذلك مع أن الأصل الأول ، والدليل الثاني يدفعه .

وقد روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه في قصته مع الحجاج حين قال له : إن كنت تريد السنة فهجرا بالصلاة ، قال ابن شهاب : فقلت لسالم : أفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : وهل يعنون بذلك إلا سنته ؟ .

فتقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) إن كان مرفوعاً فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ وأجيب بأنهم تركوا الجزم بذلك تورعاً واحتياطاً .

ومن هذا قول أبي قلابه عن أنس : ( من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا ) أخرجاه . قال أبو قلابه : لو شئت لقلت : إن أنسا رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم - يريد لو قلت لم أكذب ، لأن قوله ( من السنة ) هذا معناه ، لكن إرادته بالصيغة التي ذكرها الصحابي أولى .

#### تخصيص الخلاف بغير الخليفة الأول : —

قال السيوطي . وخصص بعضهم الخلاف بغير الصديق ، أما هو فإن قال ذلك فمرفوع بلا خلاف . قال في شرح مسلم الثبوت : فإنه لم يكن إمام فوقه حتى يأمره . قال : وفيه أن احتمال القياس باق .

قال السيوطي : ويؤيد الوقف في غيره ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عن حنظلة السدوسي قال سمعت أنس بن مالك يقول ، كان يؤمر بالسوط فتقطع ثمرة ، ثم يدق بين حجرين ثم يضرب به ، فقلت لأنس : في زمان من كان هذا ؟ قال : في زمان عمر بن الخطاب .

والجواب من قبل الجمهور أن الأصل هو أمر الرسول مالم تقم قرينة أو يحصل بيان .

وتخصيصه أيضاً بما إذا لم يصرح بالآمر .

قال السيوطي : فان صرح الصحابي بالامر كقوله أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا خلاف فيه .

غير أنه حكى عن داود وبعض المتكلمين أنه لا يكون حجة حتى ينقل لفظه .

قال السيوطي : وهذا ضعيف ، بل باطل ، لأن الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك إلا بعد التحقيق (١) .

قال البلقيني : وحكم قوله من السنة قول ابن عباس في متعة الحج : سنة أبي القاسم .

وقول عمرو بن العاص في عدة أم الولد : لا تلبسوا علينا سنة نينا . رواة أبو داود .

وقول عمر في المسح : أصبت السنة . صحيحه الدارقطني في سننه .

---

(١) مثاله في الأمر ما أخرجه الترمذي عن أبي سعيد الخدري قال : لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح مر الظهران فآذنا بلقاء العدو فأمرنا بالفطر فأفطرنا أجمعون . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

ومثاله في النهي ما أخرجه الترمذي عن علي بن أبي طالب قال : نهاني النبي صلى الله عليه وسلم عن التختم بالذهب وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود ، وعن لبس المعصر . قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح . وعن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصورة في البيت : ونهى أن يصنع ذلك . قال أبو عيسى حديث جابر حديث حسن صحيح .

قال : وبعضها أقرب من بعض ، وأقربها للرفع سنة أبي القاسم ، ويلها سنة نبينا ، وبلى ذلك أصبت السنة .

وقال الغزالي في المستصفى : المرتبة الثالثة من ألفاظ الصحابة أن يقول الصحابي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا أو نهى عن كذا، فهذا يتطرق إليه احتمالان : أحدهما في سماعه كما في كقوله قال . والثاني في الأمر إذ ربما يرى مالميس بأمر أمراً ، فقد اختلف الناس في أن قوله افعَل هو للأمر ؛ فلاجل هذا قال بعض أهل الظاهر : لا حجة فيه مالم ينقل اللفظ والصحيح أنه لا يظن بالصحابي اطلاق ذلك إلا إذا علم تحقيقاً أنه أمر بذلك ، وأن يسمعه يقول : أمرتكم بكذا ، أو يقول : افعَلوا ، وينضم إليه من القرائن ما يعرفه كونه أمراً ويدرك ضرورة قصده إلى الأمر ، أما احتمال بناءه الأمر على الفاظ الوهم فلا تنظره إلى الصحابة بغير ضرورة ، بل يحمل ظاهر قولهم وفعلمهم على السلامة ما أمكن ، .

ولهذا لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، ولكن شرط شرطاً ، ووقت وقتاً فيلزمنا اتباعه ، ولا يجوز أن نقول لعله غلط في فهم الشرط والتأقيت ، ورأى مالميس بشرط شرطاً ، .

ولهذا يجب أن يقبل قول الصحابي نسخ حكم كذا، وإلا فلا فرق بين قوله نسخ وقوله أمر .

ولذلك قال علي رضي الله عنه واطلق : أمرت أن أقاتل الناكثين والمارقين والقاسطين ، ولا يظن بمثله أن يقول أمرت إلا عن مستند يقتضي الأمر . . . إلى أن قال .

المرتبة الرابعة أن يقول : امرنا بكذا ونهينا عن كذا فيتطرق إليه

ما سبق من الاحتمالات الثلاث واحتمال رابع - وهو الامر - فانه لا يدري  
انه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو غيره من الأئمة والعلماء ، فقال قوم  
لاحجة فيه فانه محتمل ، وذهب الاكثرون إلى انه لا يحمل إلا على امر الله  
تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه يريد به إثبات شرع وإقامة  
حجة ، فلا يحمل على قول من لاحجة في قوله .

وفي معناه قوله من السنة كذا ، والسنة جارية بكذا ، فالظاهر أنه لا يريد  
إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما يجب اتباعه دون سنة غيره  
من لا تجب طاعته . قال : ولا فرق بين أن يقول الصحابي ذلك في حياة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعد وفاته .

وقال في مسلم الثبوت وشرحه :

الدرجة الخامسة ( من السنة ) وهو حجة عند الاكثرة للظهور في سنته  
عليه وعلى آله وأصحابه الصلاة والسلام ، وعند الحنفية نعم سنة الخلفاء  
الراشدين ، لكنه حجة عندهم ؛ فان سنة الخلفاء حجة عندهم أيضاً .

والنزاع في أن لفظ السنة في إطلاق الصحابة لأي سنة هي ؟ فعند  
المتبادر منها طريقة مسلوكة في الدين سواء كانت طريقة رسول الله صلى  
الله عليه وآله وأصحابه وسلم أو طريقة الخلفاء الراشدين رضوان الله تعالى  
عليهم . ثم استدلل للحنفية فقال :

لنا : أن السنة لغة الطريقة ، ثم عرفنا الطريقة الحسنة ، ثم طريان النقل  
لم يثبت ، بل هو خلاف الأصل ، فيبقى إطلاقهم على العرف العام ، ويؤيده  
قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وعلى آله الكرام : جلد النبي صلى الله  
عليه وآله وأصحابه وسلم أربعين ، وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل  
سنة . رواه مسلم . ٥١ .

والحل أن سنة الخلفاء لما لم تكن حجة عند غير الحنفية لم يحملوا لفظ السنة في معرض الحجة على سنة الخلفاء الراشدين . ولما كانت حجة عند الحنفية ، عمموا في لفظ السنة حتى شملت سنة الخلفاء الراشدين ، وهذا إذا لم تكن هناك قرينة أو بيان كما علمت من قبل .

هذا في قول الصحابة أما إذا كان ذلك من قول التابعين ، قال السيوطي في التدريب : أما إذا قال ذلك التابعي فحزم ابن الصباغ في العدة أنه مرسل ، وحكى فيه إذا قاله ابن المسيب وجهين وهل يكون حجة أولا ؟ وللغزالي فيه احتمالان بلا ترجيح : هل يكون موقوفا أو مرفوعا مرسلا ؟ وكذا قوله من السنة فيه وجهان ، حكاهما النوري في شرح مسلم وغيره ، وصحح وقفه ، وحكى الداودي الرفع عن القديم . اهـ

والذي قاله الغزالي في المستصفى يميل إلى أنه مرفوع أوفى حكم المرفوع . قال : أما التابعي إذا قال أمرنا احتمال أمر رسول الله ﷺ وأمر الأمة بأجمعها والحجة حاصلة به ، ويحتمل أمر الصحابة لكن لا يابق بالعالم أن يطلق ذلك إلا وهو يريد من تعجب طاعته ، ولكن الاحتمال في قول التابعي أظهر منه في قول الصحابي .

#### أمثلة في ذلك :

(١) مثال الأمر : أخرج مالك في الموطأ عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال :

كان الناس يؤمرون أن يصنع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة .

قال أبو حازم : لأعلم إلا أنه ينمى ذلك ، قال مالك : يرفع ذلك .

(٢) مثال النهي أخرج الترمذى عن علي أنه قال : نهى عن أكل الثوم إلا مطبوخا وأخرج الترمذى عن عمران بن حصين قال نهينا عن الكى .  
(٣) مثال قول الصحابي من السنة ما أخرجه الترمذى عن علي قال : من السنة أن تخرج إلى العيدين ماشيا وأن تأكل قبل أن تخرج .  
قال أبو عيسى هذا حديث حسن

(٤) مثال قول التابعى من السنة ما رواه البيهقى من قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : السنة تكبير الإمام يوم الفطر ويوم الأضحى حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات .  
المسألة الثانية قول الصحابي كنا تفعل كذا أو نقول كذا أو نرى كذا .

قول الصحابي كنا تفعل كذا أو نقول كذا أو نرى إما أن يضيفه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم أولا : فإن كان الأول فالصحيح الذى قطع به الجمهور من أهل الحديث والأصول أنه مرفوع .

قال شارح مسلم الثبوت : أما قوله : كنا تفعل بزيادة نحو ( فى عهده ) أو ( وهو يسمع ) نحو قول ابن عمر ( كنا نتخير فى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم فخيرنا أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ) رواه البخارى .

وقول أبي هريرة ( كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم حى أفضل الناس أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ) ، فرفع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم بلا توقف فيه . اهـ

وقال الغزالي فى المستصفى : المرتبة الخامسة أن يقول الصحابي كانوا يفعلون كذا ، فإن أضاف ذلك إلى زمن الرسول عليه السلام فهو دليل على جواز الفعل ، لأن ذكره فى معرض الحجة يدل على أنه أراد ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وسكت عليه دون ما لم يبلغه ، وذلك يدل على الجواز ، وذلك مثل قول ابن عمر رضى الله عنه ( كنا نقاضل على عهد رسول الله



صلى الله عليه وسلم فنقول : خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ، فيبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكره ) .

وقال : ( كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده أربعين سنة حتى روى لنا رافع بن خديج ) الحديث ، وقال أبو سعيد : ( كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من بر في زكاة الفطر ) وقالت عائشة رضي الله عنها ( كانوا لا يقطعون في الشيء التافه ) .

وقال ابن الصلاح : لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقرره عليه ، لتوفر دواعيهم على سؤالهم عن أمور دينهم ، وتقديره أحد وجوه السنن المرفوعة .

ومن أمثلة ذلك قول جابر : ( كنا نغزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أخرجه الشيخان .

وقوله : ( كنا نأكل لحوم الخيل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ) رواه النسائي وابن ماجه .

فأنت ذا ترى أن صاحب مسلم الثبوت وشارحه حكماً على رفعه بلا توقف ، وعلله الغزالي بأن ذكر الصحابي له في معرض الحجة يدل على أنه أراد علمه صلى الله عليه وسلم به ، وعلله ابن الصلاح بأن ظاهره مشعر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلع عليه وقرره عليه وعلل الظهور بتوفر دواعيهم على سؤالهم عن أمور دينهم . ولكن الإمام أبا بكر الإسماعيلي خالف في ذلك وقال إنه موقوف

قال السيوطي والنووي : وهو بعيد جداً والصواب الأول .

وفصل آخرون : —

قال النووي في شرح مسلم : وقال آخرون : إن كان ذلك الفعل

مما لا يخفى غالباً كان مرفوعاً وإلا كان موقوفاً ، وبهذا التفصيل قطع الشيخ أبو اسحاق الشرازي .

هذا إذا لم يكن تصريح باطلاعه صلى الله عليه وسلم ، أما إن كان هناك تصريح باطلاعه فمرفوع إجماعاً ، ومن أمثلته ما تقدم من حديث ابن عمر ( كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي : أفضل هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر وعمر وعثمان ، ويسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكره ) رواه الطبراني في الكبير والحديث في الصحيح بدون التصريح المذكور .

ومثل قوله كنا نفعل قوله : كنا لا ترى بأساً بكذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وهو فينا أو وهو بين أظهرنا ، أو كانوا يقولون أو يفعلون أو لا يرون بأساً بكذا في حياته صلى الله عليه وسلم ، فكل ذلك مرفوع مخرج في كتب المسانيد (١) ومن المرفوع أيضاً اتفاق الأحاديث التي ذكر فيها صفة للنبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك .

أما إذا لم يصفه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابن الصلاح تبعاً لشيخه الخطيب : إنه موقوف وحكاية النووي في شرح مسلم عن الجمهور من المحدثين وأصحاب الثقة والأصول .

قال في شرح مسلم الثبوت : المرتبة السابعة : قول الصحابي : كنا نفعل ونحوه ، وهو ظاهر في نقل الإجماع ، فالمعنى كنا جماعة الصحابة نفعل جميعاً

(١) قالوا من المرفوع قول المغيرة بن شعبة ( كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابَه بالأظفار ) قال ابن الصلاح : بل هو أخرى باطلاعه صلى الله عليه وسلم . وقال الحاكم : هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ، وليس بمسند بل هو موقوف ، ووافقه الخطيب وليس كذلك . قال ابن الصلاح : وقد أخذناه عليه ، ثم تأولناه على أنه ليس بمسند لفظاً ، وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى . قال : وكذا سائر ما سبق موقوف لفظاً وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى .

وقيل ليس بحجة، لأنه ليس واحدا من الثلاثة، لأنه إنما يدل على أن فعلهم كذا، لا أنه من الله تعالى أو الرسول صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم، ولا إجماع أيضا، وإلا كان المخالفة إياه خرقا للإجماع، فيكون الخلاف خطأ وهو باطل بالإجماع، فإنه لا يخطئ، مخالفه، قال: والجواب أن ذلك أي بطلان خرق الإجماع في الإجماع القطعي، وهذا الإجماع ظني فلا يكون المخالف مبطلا.

وخالف في ذلك الحاكم والرازي والآمدی فقالوا: إنه مرفوع.  
وقال ابن الصباغ: إنه الظاهر، ومثله بقول عائشة رضي الله عنها: كانت اليد لا تنقطع في الشيء، التافه، وحكاة النووي في شرح المذهب عن كثير من الفقهاء. قال: وهو قوي من حيث المعنى، وصححه العراقي وشيخ الإسلام ومن أمثله ما رواه البخاري عن جابر بن عبد الله قال: (كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا).

هذا إذا كان ذلك من قول الصحابي أما إذا كان من قول التابعين فليس بمرفوع قطعا، ثم إن لم يضافه إلى زمن الصحابة فقطوع لا موقوف، أما إن أضافه إلى زمنهم فاحتمالان للعراقي.

### وجه المنع:

أن تقرير الصحابي قد لا ينسب إليه بخلاف تقرير النبي صلى الله عليه وسلم وإذا قال التابعي: كانوا يفعلون فقال في المستصفي: قوله ذلك لا يدل على فعل جميع الأمة بل على البعض، فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع، فيكون نقلا للإجماع، وفي ثبوته بخبر الواحد كلام. وكذا قال النووي.

### المسألة الثالثة: تفسير الصحابي:

قال السيوطي: قال الحاكم في المستدرک: ليعلم طالب الحديث أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتزليل عند الشيخين حديث مسند.

قال ابن الصلاح : ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند فأنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك ، كقول جابر رضى الله عنه كانت اليهود تقول : من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحوال ، فأنزل الله عز وجل ( نسأؤكم حرث لكم ) الآية . فأنما تفاسير الصحابة التي لا تشمل على إضافة شيء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم معدودة في الموقوفات .

قال السيوطي تعليقا على قول النووي في التقريب : وأما قول من قال تفسير الصحابي مرفوع ، فذاك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية :

قال : ما خصص به المصنف كإين الصلاح ومن تبعهما قول الحاكم قد صرح به الحاكم في علوم الحديث ، فانه قال : ومن الموقوفات ما حدثناه أحد ابن كامل بسنده عن أبي هريرة في قوله تعالى ( لواحة للبشر ) قال : تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحة فلا تترك لها على عظم . قال فهذا وأشباهه مسند ليس بموقوف . فان الصحابي الذي شهد الوحي والنزول فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا فانه حديث مسند . اهـ

قال السيوطي : فالحاكم أطلق في المستدرك وخصص في علوم الحديث فاعتمد الناس تخصيصه .

ثم قال السيوطي : وأظن أن ما حملة في المستدرك على التعميم الحرص على جمع الصحيح ، حتى أورد ما ليس من شرط المرفوع ، وإلا ففيه من الضرب الأول الجمل الغفير ، على أني أقول : ليس ما ذكره عن أبي هريرة من الموقوف لما تقدم — أي في كتاب التدريب — من أن ما يتعلق بذكر الآخرة ومالا مدخل للرأي فيه من قبيل المرفوع . اهـ

وقد علقنا على هذا الظن في أيام الطلب بالعبارة الآتية : —

وانت خير بأن ما ذكره الحاكم في المستدرک عزاه رأيا للشيخين ، ولم يجعله رأى نفسه ، وما ذكره في علوم الحديث إنما عزاه رأيا لنفسه ، فلم لا يقال إنه لما كان بصدد الاستدراك على الشيخين ذكر مذهبهما وما يعد من شرطيهما ، ولما كان بصدد بيان القواعد في علوم الحديث ذكر مذهبه هو من غير أن يتعرض لمذهبيهما ؟

ثم بعد ذلك يقال : هل مذهبهما محمول على التقييد المذكور أو هو على عمومه ؟

ذكر السيوطي في الإتيان قال : قد تنازع العلماء في قول الصحابي نزلت هذه الآية في كذا ، هل يجري مجرى المسند كما لو ذكر السبب الذي أنزل لأجله أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند ، فالبخاري يدخله في المسند ، وغيره لا يدخله فيه ، وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره ، بخلاف ما إذا ذكر سببا نزلت عقبه فانهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند اه .

هذا في الصحابي ، أما التابعي فقال السيوطي في الإتيان .  
ما تقدم أنه من قبيل المسند من الصحابي إذا وقع من التابعي فهو مرفوع أيضا لكنه مرسل ، فقد يقبل إذا صح المسند إليه ، وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة كجَاهِد وعكرمة وسعيد بن جبير ، واعتضد بمرسل آخر ونحو ذلك .

ألة الرابعة : ما جاء عن الصحابي فيما لا مجال لأرائي فيه : —

حزم الرازي في المحصول وغير واحد من أئمة الحديث بأن ما جاء عن الصحابي ومثله لا يقال من قبيل الرأي ، ولا مجال للاجتهاد فيه ، فيحمل على السماع وهو من قبيل المرفوع ، وخصصه العراقي بصحابي لم يأخذ عن أهل الكتاب وحزم به شيخ الاسلام ابن حجر في شرح التلخيص .

وترجم له الحاكم في كتابه معرفة المسانيد التي لا يذکر سندها ، ومثل بقول ابن مسعود : من أتى ساحراً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم .

ومثله ابن حجر بالأخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق ، وأخبار الأنبياء ، والآية كالملاحم والفن وأحوال يوم القيامة ، وعمما يحصل بفعله نواب مخصوص أو عقاب مخصوص ، قال ومن ذلك فعله مالا مجال للاجتهاد فيه ، فينزل على أن ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي في صلاة على في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين ، قال : ومن ذلك حكمه على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله ولرسوله أو معصية ، كقوله : من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم .

قال السيوطي : وجزم بذلك أيضا الزركشي في مختصره نقلا عن ابن عبد البر .

أما البلقيني فقال : الأقرب أن هذا ليس بمرفوع ، لجواز إحالة الإنم على ماظهر من القواعد .

وقسم شيخ الإسلام السنة إلى صريح وحكم ، فمثال المرفوع قولاً صريحاً قول الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدثنا وسمعت ، وحكما قوله فيما لا يدخل الرأي فيه ، ومثال المرفوع من الفعل صريحاً قوله : فعل ورأيت يفعل ، قال الإمام الشافعي : ولا يتأني فعل مرفوع حكماً ، ومثال التقرير صريحاً قول الصحابي : فعلت أو فعل بحضرته صلى الله عليه وسلم ، وحكما حديث المغيرة : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالأظافر .

قال ابن الصلاح : بل هو أخرى باطلعه صلى الله عليه وسلم من مثل قولهم : كانوا يفعلون في عهده صلى الله عليه وسلم كما تقدم .

المسألة الخامسة : إذا قيل في الحديث عند ذكر الصحابي يرفعه أو ينميه أو يبلغ به أو رواية .

كثيراً ما يقول التابعي أو الصحابي عن الصحابي يرفعه أو ينميه أو يبلغ به أو رواية فما حكم ذلك ؟ قال النووي : كل هذا وشبهه مرفوع عند أهل العلم .

أمثله ذلك :

( ١ ) أخرج أبو داود قال حدثنا عيسى بن حماد المصري أخبرنا الليث عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال : لأعلمه إلا أنه رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه .

والضمير في بمعناه يرجع إلى ما أخرجه قبله . قال حدثنا مسدد ثنا يحيى عن ابن عجلان قال حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال : شمت أخاك ثلاثاً ، فما زاد فهو زكام .

ثم قال أبو داود : رواه أبو نعيم عن موسى بن قيس عن محمد بن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .  
فعنى قوله ( إلا أنه رفع الحديث ) أى لم يروه موقوفاً عليه .

وأخرج أبو داود عن يزيد - يعنى ابن الأصم - عن أبي هريرة يرفعه قال . الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف .  
( ٢ ) روى مالك في الموطأ عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : كان



الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة .  
قال أبو حازم : لأعلم إلا أنه ينمى ذلك .

(٣) أخرج أبو داود قال حدثنا أبو بكر عن ابن أبي شيبه ومسدد المعنى -  
قالا : ثنا سفيان عن عمرو عن أبي قابوس - مولى لعبد الله بن عمرو عن عبد الله  
ابن عمرو يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم : الراحمون يرحمهم الرحمن ،  
ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء - لم يقل مسدد ، مولى عبد الله  
ابن عمر ، وقال : قال النبي صلى الله عليه وسلم .

وأخرج البخاري قال : حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن اسماعيل  
عن قيس عن أبي مسعود يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ههنا  
جاءت الفتن نحو المشرق ، والجفاء وغلظ القلوب في الفدادين أهل الوبر عند  
أصول أذنان الإبل والبقر في ربيعة ومضر .

(٤) أخرج أبو داود قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وابن السرح  
قالا : ثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن ابن عامر عن عبد الله بن عمرو يرويه ، قال  
ابن السرح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من لم يرحم صغيرنا ويعرف  
حق كبيرنا فليس منا . فقوله ( يرويه ) أى عن النبي صلى الله عليه وسلم كما  
بيتها رواية ابن السرح .

وأخرج البخاري عن الأعرج عن أبي هريرة رواية : تقاتلون  
قوما صغار الأعين . وأخرج الترمذي عن أبي سعيد رواية انه نهى عن  
اختناث الأسقية .

الاختناث : الإمالة والتكسر . أى إمالتها والشرب منها .

ثم قال الإمام النووي : وإذا قيل عند التابعي يرفعه (أى أو شبهه من سائر

الالفاظ السابقة ) فرفوع مرسل .

ولكن نظرة للالفاظ السابقة نجد فيها احتمال الإرسال ، لأن عدول التابعي عن قوله قال قال رسول الله وشبهه ، إلى قوله رفع الحديث أو يرفعه . . . كما توحى بأنه لم يكن موقفاً على الصحابي محتمل أنه قد رواه عن غيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم لم يحكم عليه بأنه مرفوع مرسل كما إذا قيل عند التابعي ؟

ويظهر أنهم لم يعولوا على إرساله في الأول لأنه ليس صريحاً فيه ، ثم إن الحكم بإرساله أو وصله لا أثر له ، لأن غايته أنه مرسل صحابي ، وهو في حكم المتصل ، لأن الصحابة كثيراً ما يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ قال ونحوه وبينهم وبين الرسول واسطة في الأخذ . فكما لم يعولوا على التفريق في الإرسال والوصل في هذا لم يعولوا عليه هنا كذلك .

قال شيخ الإسلام . ولم يذكروا ما حكم ذلك لو قيل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : وقد ظفرت لذلك بمثال في مسند البزار عن النبي صلى الله عليه وسلم : يرويه ، أي عن ربه عز وجل - فهو حينئذ من الأحاديث القدسية .

بقيت مسألة الاختصار على القول مع حذف القائل كقول ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال : أسلم وغفار وشيء من مزينة - الحديث - ما حكمها؟ قال السيوطي . إنها مما تقدم أي إنه مرفوع . ثم قال قال الخطيب . إلا أن ذلك اصطلاح خاص بأهل البصرة .

لكن روى عن ابن سيرين أنه قال : كل شيء حدث عن أبي هريرة فهو مرفوع .

## تقسيم الحديث من حيث القبول والرد

الحديث إما مقبول أو مردود ، والمقبول إما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها فيكون صحيحا ، أولا فيكون حسنا ، والمردود هو الضعيف .

فالحديث ينقسم عند أكثر علماء الحديث بهذا الاعتبار : إلى صحيح وحسن وضعيف ، ولم يعدوا الموضوع في التقسيم مع أنه مضاف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه لما حكم فيه بالتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن من مقوله ، وليس في نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه يصحح كونه حديثا . وقولهم : حديث موضوع وإن كان ظاهره أن الوضع من عوارض الحديث ، لكن الواقع المحكوم به عندهم أن معناه ما زعم أنه حديث فهو ليس بحديث ، بل هو مكذوب ، وليس كذلك الضعيف ، إذ يصح نسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، بناء على أن الضعف ليس فيه حكم بالتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغاية الأمر فيه أنه لم يترجح صدقه لعدم الدليل ، وفرق بين عدم الدليل على ترجيح الصدق وبين الدليل على الكذب .

وإنما أوردوا الموضوع في أنواع الحديث مع أنه ليس من عوارض الحديث جريا على ظاهر الحال في نسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو باعتبار زعم زاعمه ، قال السيوطي : وإنما لم يذكر الموضوع أى في التقسيم لأنه ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحا ، بل يزعم واضعه ، وفي قول ابن الصلاح والنووي : إنه شر الضعيف وأقبحه ما يؤذن بأنه قسم من أقسام الضعيف ، ضرورة أن اسم التفضيل بعض ما أضيف إليه ، بل صرح ابن الصلاح بأنه قسم من أقسام الضعيف ، لكن ما جرى عليه المحدثون من التفريق بين الضعيف والموضوع يبعده .

واعترض على هذا التقسيم من وجوه : -

الوجه الأول : قال ابن كثير : هذا التقسيم إن كان بالنسبة لما في نفس

الأمر فليس إلا صحيح وكذب ، أو إلى اصطلاح المحدثين فهو يتقسم عندهم إلى أكثر من ذلك .

وأجيب : بأن المراد الثاني والكل راجع إلى هذه الثلاثة .

الوجه الثاني : أن الخطابي حكى هذا التقسيم عن أهل الحديث وليس ذلك بجيد إذ بعض أهل الحديث يقسمه إلى قسمين فقط : صحيح وضعيف ويخرج الحسن في أنواع الصحيح .

وأجاب ابن حجر : بأن قوله : عند أهل الحديث - من قبيل العام الذي أريد به الخصوص والمراد الأكثر أو الأعظم ، أو الذي استقر اتفاقهم عليه بعد الاختلاف ، ولذا قال السيوطي :

والأكثر من قسموا كل السنن إلى صحيح وضعيف وحسن

وقال العراقي : لم أر من سبق الخطابي إلى تقسيمه ذلك ، وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن ، وهو موجود في كلام الشافعي والبخاري وجماعة ، ولكن الخطابي نقل التقسيم عن أهل الحديث وهو إمام ثقة .

الوجه الثالث يختص بالضعيف ، لأن منه ما يصلح للاعتبار ومنه ما لا يصلح للاعتبار ، فكان ينبغي الاهتمام بتمييز الأول من غيره .

وأجيب : بأن الصالح للاعتبار داخل في قسم المقبول لأنه من قسم الحسن لغيره ، وإن نظر إليه باعتباره ذاته فهو أعلى مراتب الضعيف ، وقد تفاوتت مراتب الصحيح أيضا ولم تنوع أنواعا .

(١) الصحيح . -

صحيح : فعيل من الصحة بمعنى فاعل ، والصحة في اللغة ذهاب المرض والبراءة من كل عيب . وفي اصطلاح المحدثين -

(١) قال الخطابي . الصحيح ما اتصل سنده وعدلت نقلته .

فقوله . ( ما ) أى حديث جنس في التعريف شمل كل حديث ، وقوله ( اتصل سنده ) قيد أول خرج به نحو المعلق والمنقطع والمعضل والمرسل .

وقوله ( عدلت نقلته ) خرج به نحو المجحول الحال والعين والمجروح بنسق أو كفر أو بدعة. وقال السيوطي : الخطابي لم يشترط ضبط الراوى ولا السلامة من الشذوذ والعلّة . قال . ولا شك أن ضبطه لا بد منه ، لأن من كثر الخطأ في حديثه وخش استحق الترك ، وحاصله أنه غير مانع إذ يدخل فيه نحو المضطرب والمقلوب والمدرج والشاذ والمعلل .

وأجاب السيوطي فقال . الذى يظهر لى أن ذلك داخل فى عبارته . وأن بين قولنا . العدل - وعدلوه - فرقا ، لأن المفضل المستحق للترك لا يصبح أن يقال فى حقه عدله أصحاب الحديث ، وإن كان عدلا فى دينه . قال ثم رأيت شيخ الاسلام ذكر ذلك المعنى فقال . إن اشتراط العدالة يستدعى صدق الراوى ، وعدم غفلته . وعدم تساهله عند التحمل والأداء .

ولكن لا يخفى عليك أن جواب السيوطي غير جواب شيخ الإسلام ابن حجر . إذ الاول بفرق بين كلمتى ( عدل ) و ( عدلوه ) فالأولى لا تدل على الضبط والثانية تدل عليه فقوله ( عدلت نقلته ) أى حكم عليهم بالعدالة والضبط فيخرج نحو المضطرب - والمقلوب - والمدرج - والثاني يميل إلى الاكتفاء بكلمة ( عدل ) إذ هى تستدعى صدق الراوى وعدم غفلته وعدم تساهله عند التحمل والأداء . وعلى أى حال فالتعريف صحيح شامل لاشتراط العدالة واعتبار الضبط ، لكن بقى عليه أنه غير مانع من الحديث الشاذ والحديث المعلل ، ولعل الخطابي يعتبر الشاذ صحيحاً ، لأنه من باب صحيح وأصح منه ، ويعتبر المعلل صحيحاً فى ظاهر الحال . حتى إذا ما ثبت علمته دخل فيما يحترز عنه بقيد من القيود السابقة .

(٢) وقال ابن الصلاح : هو الحديث المسند الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه . ولا يكون شاذاً ولا معللاً واختصره الإمام النووي فقال : هو ما اتصل إسناده بالعدل الضابطين من غير شذوذ ولا علّة .

### شرح التعريف :-

قوله ( الحديث ) جنس في التعريف يشمل جميع أنواعه . وقوله ( المسند ) أى ماله إسناد أعم من أن يكون متصلا أو غير متصل ، خرج به ما ليس له إسناد وقوله ( الذى يتصل بإسناده ) خرج به نحو المعلق والمنقطع والمعضل والمرسل والمدلس وقوله ( بنقل العدل ) أى الذى ثبتت عدالته ، خرج به نقل ما لم تثبت عدالته من مجهول الحال والعين أو ثبت جرحه كالفاسق والمبتدع والكافر وقوله ( الضابط ) المراد الكامل الضبط حتى يخرج الحسن كما يخرج ما ليس ضابطا كالمغفل كثير الخطأ ، ويشمل ضابط الكتاب وضابط الحفظ . وقوله ( عن العدل الضابط إلى منتهاه ) خرج به ما إذا كان فى السند عدل ضابط وكان فيه غير عدل أو غير ضابط اخذ عنه العدل الضابط . وقوله ( ولا يكون شاذا ) خرج به الحديث الشاذ . وقوله ( ولا معللا ) خرج به المعلل . وبهذا يتم التعريف جامعاً مانعاً مفصلاً غير مجمل غير أنه لما اختلف فى المسند الاصطلاحى على ثلاثة آراء .

#### الرأى الأول : إنه المتصل المرفوع .

الرأى الثانى : إنه ما اتصل بإسناده من راويه إلى منتهاه

#### الرأى الثالث : إنه المرفوع .

فعلى الرأى الأول يكون قول ابن الصلاح . الذى ينصل إسناده إطناب لا داعى إليه بعد قوله ( المسند ) اللهم إلا إذا قلنا إنه ذكرها ليعلق بها ( بنقل العدل . الخ ) وهذا التماس لا يخلية من النقد ويخرج من الحديث الصحيح على هذا الموقوفات والمقطوعات كما لا يخفى فيكون غير جامع . وعلى الثانى . يكون فيه ما سبق غير أنه يشمل الموقوفات والمقطوعات .

وعلى الثالث . يكون فيه أنه لم يشمل الموقوفات والمقطوعات .

أما إذا فسرنا (المسند) بما ذكر له سند فان التعريف يكون لا بأس به ، ولا يكون المراد بالمسند المعنى المصطلح عليه بل المعنى اللغوى .

ولما فهم الإمام النووي ، أن المسند أريد به المعنى المصطلح عليه أراد أن يتفادى هذه العقبات فاختصره بقوله المذكور آنفاً، ولذلك قال السيوطى : إنما عدل عن قول ابن الصلاح . ( المسند الذى يتصل إسناده ) لأنه أخصر وأشمل ، أى للمرفوع والموقوف ، غير أن الامام النووي أراد اختصاراً آخر فوق الإيهام فى التعريف ، ولذلك قال السيوطى فى قوله ( بالعدول الضابطين ) : جمع باعتبار سلسلة السند أى بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه كما عبر به ابن الصلاح ، وهو أوضح من عبارة المصنف ( النووي ) إذ توهم أنه يرويه جماعة ضابطون عن جماعة ضابطين وليس مراداً .

قال السيوطى . قيل كان الأخصر أن يقول . بنقل الثقة ، لأنه من جمع العدالة والضبط ، والتعاريف تصان عن الامتهان .

الاعتراضات الواردة على هذه التعاريف . —

أولاً — من يقبل المرسل لا يشترط الاتصال .

ثانياً — فى اشتراط عدم الشذوذ والعلية نظر على مقتضى نظر الققهاء .



فان كثيرا من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجرى على أصول الفقهاء كما  
ثاله ابن دقيق العيد .

ثالثا . إن الحسن إذا روى من غير وجه ارتقى إلى منزلة الصحة . وهو  
غير داخن في الخد . وكذا ما اعتضد بتلقى العلماء له بالقبول كما قال  
بعضهم : يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول . وإن لم يكن .  
له سند صحيح .

قال ابن عبد البر في حديث ( هو الطهواؤه ) . إن البخاري صحيح  
هذا الحديث . وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده . لكن الحديث  
عندى صحيح . لأن العلماء تلقوه بالقبول .

وقال في حديث جابر ( الدينار أربعة وعشرون قيراطا ) . وفي قول جماعة  
العلماء وإجماع الناس على معناه غنى عن الإسناد .

وظل الأستاذ أبو إسحاق الأسفرايني . تعرف صحة الحديث إذا اشتهر  
عند أئمة الحديث بغير تكثير منهم ، وقال نحوه ابن فورك

وقال ابن الحضار . قد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في مسنده  
كذاب بموافقة آية من كتاب الله أو بعض أصول الشريعة ، فيحمله ذلك  
على قبوله والعمل به .

رابعا . إن المتواتر صحيح قطعا ، ولا يشترط فيه مجموع هذه الشروط

خامسا بقي شروط مختلف فيها لم يشملها التعريف منها

(١) أن يكون راويه مشهورا بالطلب ، وليس المراد الشهرة المخرجة  
عن الجهالة بل قدرا زائدا على ذلك ، قال عبد الرحمن بن عون . لا يؤخذ  
العلم إلا على من شهد له بالطلب ، وعن مالك نحوه ، وفي مقدمة مسلم عن ابن  
أبي الزناد . أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث ، يقال  
ليس من أهله .

وقال شيخ الإسلام : الظاهر من تصرف صاحبي الصحيح اعتبار ذلك إلا إذا كثرت مخارج الحديث ، فيستغنيان عن اعتبار ذلك كما يستغنى بكثرة الطرق عن اعتبار الضبط التام .

(٢) مذكروه السمعاني من أن الصحيح لا يعرف برواية الثقات فقط ، إنما يعرف بالفهم والمعرفة وكثرة السماع والمذاكرة .

(٣) أن يكون الراوى عالماً بمعاني الحديث حيث يروى بالمعنى .  
(٤) فقه الراوى عند أبي حنيفة .

(٥) اشتراط البخارى ثبوت السماع لكل راو من شيوخه ، ولم يكتف بإمكان اللقاء والمعاصرة .

(٦) اشتراط العدد في الرواية كالشهادة .

سادساً : إن اشتراط نفى الشذوذ يغنى عن اشتراط الضبط ، لأن الشاذ إذا كان هو الفرد المخالف ، وكان شرط الصحيح أن ينتفى ، كان من كثرت منه المخالفة وهو غير الضابط أولى .

سابعاً : قيل بقى عليه أن يقول : ولا إنكار .

ثامناً : لم يقيد العلة بكونها قاذحة ، ولا بكونها خفية ، ولا بد منها

مناقشة هذه الاعتراضات : —

الجواب عن الاعتراض الأول بالتسليم فالذين لا يشترطون الاتصال إنما هم بعض الفقهاء والأصوليين الذين يحتجون بالمرسل ، والتعريف إنما هو عند أهل الحديث لا عند من سواهم ، قال مسلم في مقدمته : إن المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة ، على أن التعريف مراعى فيه الحديث الذى يحكم له بالصحة بلا خلاف من أهل الحديث كما صرح بذلك ابن الصلاح :

والجواب عن الاعتراض الثانى مثل الجواب على الاعتراض الأول غير

ان ابن حجر أورد إشكالا في اشتراطهم نفى الشذوذ بمعنى مخالفة الثقة لأرجح منه فقال :

إن الإسناد إذا كان متصلا وكان رواه كلهم عدولا ضابطين فقد انتفت عنه العلل الظاهرة ، ثم إذا انتفى كونه معلولا فما المانع من الحكم بصحته ؟ إذ مجرد مخالفة أحد رواه لمن هو أوثق منه أو أكثر عددا لا يستلزم الضعف ؛ بل يكون من باب صحيح وأصح ، قال : ولم أر مع ذلك عن أحد من أئمة الحديث اشتراط نفى الشذوذ المعبر عنه بالمخالفة ، وإنما الموجود من تصرفاتهم تقديم بعض ذلك على بعض في الصحة ، وأمثلة ذلك موجودة في الصحيحين وغيرها فمن ذلك : —

(١) أنهما أخرجا قصة جمل جابر من طرق ، وفيها اختلاف كثير في مقدار الثمن ، وفي اشتراط ركوبه ، وقد رجح البخاري الطرق التي فيها الاشتراط على غيرها ، مع تخريج الأثرين ، ورجح أيضا كون الثمن أوقية مع تخريجه ما يخالف ذلك .

(٢) أخرج مسلم في صحيحه حديث مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر ، وقد خالفه عامة أصحاب الزهري كمعمر ، ويونس ، وعمرو بن الحارث ، والأوزاعي ، وابن أبي ذئب ، وشعيب ، وغيرهم من تلامذة الزهري فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح .

ورجح جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالك ، ومع ذلك فلم يتأخر أصحاب الصحيح عن إخراج حديث مالك في كتبهم ، وأمثلة ذلك كثيرة أقول : ومن أمثلة المعل ما أخرجه مسلم في صحيحه من رواية أبي هريرة (خلق الله التربة يوم السبت) فقد أعلاه على بن المديني والبخاري والبيهقي وغيرهم من الحفاظ وجعلوه من كلام كعب ، وأن أبا هريرة إنما سمعه منه ،

ولكن اشتبه على بعض الرواة فجعله مرفوعا ، ومع ذلك أخرجه مسلم  
معرضا عما قاله هؤلاء ، واعتمد الرفع .

وكل هذا يؤيد أن المحدثين الأول ما كانوا يشترطون في الحكم على  
صحة الحديث نفى الشذوذ والإعلال كالفقهاء ولهذا جاء تعريف الخطابي  
للمصحيح خلوا من هذين القيدتين على ما علمت سابقا .

ثم إن ابن حجر أورد إشكالا آخر على إشكاله وأجاب عليه فقال :  
فإن قيل : يلزم أن يسمى الحديث صحيحا ولا يعمل به .

قال : قلت : لا مانع من ذلك ، إذ ليس كل صحيح يعمل به  
بدليل المنسوخ .

قال : وعلى تقدير التسليم بأن المخالف المرجوح لا يسمى صحيحا ، ففى  
جعل انتفائه شرطا في الحكم للحديث بالصحة نظر ، بل إذا وجدت الشروط  
المذكورة أولا حكم للحديث بالصحة ما لم يظهر بعد ذلك أن فيه شذوذا ،  
لأن الأصل عدم الشذوذ ، وكون ذلك أصلا مأخوذا من عدالة الراوى  
وضبطه ، فإذا ثبتت ، عدالة الراوى وضبطه كان الأصل أنه حفظ ما روى  
حتى يتبين خلافه .

والجواب عن الاعتراض الثالث : أن المراد بالحد الصحيح لذاته  
وما أوردتموه من قبيل الصحيح لغيره .

والجواب عن الاعتراض الرابع : هو ما حكاه شيخ الإسلام ابن حجر  
من قوله : ولكن يمكن أن يقال : هل يوجد حديث متواتر لم تجمع فيه  
هذه الشروط .

يريد ابن حجر أن أى متواتر لا يخلو من الإسناد الصحيح الصادق عليه  
حد الصحيح ، وبهذا الاعتبار فكل متواتر صحيح ، ولو لم يشترطوا فيه  
مجموع شروط الصحيح ، ولكن ألا يقال : إن المتواتر بقطعيته يستغنى عن

لخصوص هذه الأسانيد ؟ فالاعتراض لا يزال باقيا ، والواقع أن المحدثين إنما قصدوا الصحيح من الأحاد ، إذ هو محل البحث عند أهل الحديث ، لأنه هو محل ترجيح الصدق أو ترجيح عدم الصدق ، وأما المنواتر فهو ثابت بالقطع ، فلا يحتاج للبحث عنه ، كما قال ابن الصلاح : ( لا تشملها صناعتهم ، ولا يوجد في رواياتهم ) فهو وإن كان صحيحا في الواقع إلا أنه لا يطلق عليه باصطلاحهم أنه صحيح لذاته إلا إذا صح سنده كما صح مثله فهو ليس من قسم الصحيح لذاته ، بل هو من قبيل الصحيح لغيره .

والجواب عن الاعتراض الخامس : أما الشرط الأول فقال فيه شيخ الإسلام : ويمكن أن يقال : اشتراط الضبط يغنى عن ذلك ، إذ المقصود بالشهرة بالطلب أن يكون له مزيد اعتناء بالرواية ، لتركن النفس إلى كونه ضبط ماروي .

وأما الشرط الثاني فقال فيه : وهذا يؤخذ من اشتراط انتفاء كونه معلولا ، لأن الاطلاع على ذلك إنما يحصل بما ذكر من الفهم والمذاكرة وغيرهما .

وأما الشرط الثالث فهو شرط لا بد منه ، لكنه داخل في الضبط .  
وأما الشرط الرابع فقال شيخ الإسلام : إن ذلك إنما يشترط عند المخالفة أو عند التفرد بما تعم به البلوى .

وأما الشرط الخامس فأنما شرطه البخاري في كتابه لا في الصححة ، وقيل : إنه لم يذهب أبجد إلى أن ذلك شرط للصحيح بل الأصححة .

وأما الشرط السادس فهو عن بعض متأخري المعتزلة ، وحكى أيضا عن بعض أصحاب الحديث ، وادعى بعضهم أنه شرط الشيخين ، وقال باشتراط رجلين عن رجلين إبراهيم بن اسماعيل بن علية ، وهو من الفقهاء المحدثين ، إلا أنه مهجور القول عند الأئمة ، لميله إلى الاعتزال ، وقال أبو علي الجبائي لا يقبل الخبر إذا رواه العدل الواحد إلا إذا انضم إليه خبر تدل آخر ،

أو عضده موافقة ظاهر الكتاب ، أو ظاهر خبر آخر ، أو يكون منتشرًا بين الصحابة ، أو عمل به بعضهم ، حكاه عنه أبو الحسن البصري . وأطلق الاستاذ أبو نصر التميمي عنه أنه لا يقبل إلا إذا رواه أربعة . ونقل الاستاذ أبو منصور البغدادي أن بعضهم اشترط في قبول الخبر أن يرويه ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهاه ، واشترط بعضهم أربعة عن أربعة ، وبعضهم خمسة عن خمسة وبعضهم سبعة عن سبعة .

وكل هذه المذاهب مذاهب باطلة قام الدليل على بطلانها ، أما شبههم التي تمسكوا بها فشيء باطل زائفة .

فقد أجمع الصحابة على قبول خبر الواحد من غير شرط العدد بدليل ما نقل من الوقائع المختلفة التي لا تكاد تحصى ، ومن اطلع عليها حصل له العلم العادي بذلك .

فقد قبل أبو بكر خبر عائشة وحدها في قدر كفن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقبل عمر خبر ابن عوف وحده في أخذ الجزية من المجوس ، وفي الرجوع عن البلد الذي فيه الطاعون ، وقبل خبر الضحاک بن سفيان في توريث امرأة أشيم ، وقبل خبر حمل بن مالك بالغرة في الجنين ، وقال : لو لم نسمع هذا لقضينا بغيره ، وعمل بخبر عمرو بن حزم في (أن في كل أصبع عشرة) .

وعمل عثمان وعلي بخبر فريعة بنت مالك في أن عدة الوفاة في منزل الزوج وعمل ابن عباس بخبر أبي سعيد في الربا في النقد ، ورجع إليه . وتحول أهل قباء إلى الكعبة بخبر الواحد .

وعمل الصحابة بخبر أبي بكر ( الأئمة من قريش ) و ( الانبياء يدفنون حيث يموتون ) و ( نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة ) وكذلك عمل به التابعون ، وكان ذلك شائعاً ذائعاً من غير تكبر .

وقد بعث الرسول الأمين صلوات الله عليه رسله واحدا واحدا إلى الملوك ووفد عليه الآحاد من القبائل ، فأرسل كلا إلى قبيلته ، وكانت الحجة قائمة باخبارهم عنه مع عدم اشتراط التعدد ، وبعث عليا إلى أبي بكر في حجة في السنة التاسعة يبلغ الناس أول سورة براءة ، وبعث يوم عاشوراء رجلا من أسلم ينادى في الناس ( إن اليوم يوم عاشوراء ، فمن كان أكل فلا يأكل شيئا ) الحديث إلى غير ذلك مما لا يكاد يحصى .

أما قولهم : توقف النبي صلى الله عليه وسلم في خبر ذى اليمين ؛ حتى تابعه غيره .

وتوقف أبو بكر في خبر المغيرة في ميراث الجدة ؛ حتى تابعه محمد ابن مسلمة .

وتوقف عمر عن خبر أبي موسى في الاستئذان ، حتى تابعه أبو سعيد . ورد خبر فاطمة بنت قيس .

ورد على خبر أبي سنان في المفوضه ، وكان يحلف غير أبي بكر .  
ورد على خبر أبي سنان في المفوضه ، وكان يحلف غير أبي بكر .  
وردت عائشة خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه .

فإنما كان ذلك كله وأشباهه إما لزيادة التوثق ، وإما عند الارتياب وإما خوف القول على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغير كما كان يفعل عمر ، وأما خبر ذى اليمين فأمر الصلاة لا يرجع فيه بخبر الغير فلعله صلى الله عليه وسلم تذكر عند ذلك .

الجواب على الاعتراض السادس : أنه في مقام التبيين لا يكتفى بالتنبيه والإشارة بل لابد من التنصيص ، ولا يلزم من رد المخالف رد عدم المخالف ولو كان راويه غير ضابط .

الجواب على الاعتراض السابع : أن المنكر والشاذ عند ابن الصلاح والنووي سيان ، فذكره معه تكرير ، وعند غيرهما فالمنكر أسوأ حالا من الشاذ ، فأشترط نفى الشذوذ يقتضى اشتراط نفيه بطريق أولى ، وإذا كان المنكر معناه مخالفة غير الثقة للثقة فهو خارج بالشروط سالفة الذكر .

الجواب على الاعتراض الثامن أن ابن الصلاح قال في تعريفه ( ولا معللا ) فلا يرد الاعتراض عليه ، لأن المعلل هو ما ظاهره السلامة ، والعلة فيه قاذحة خفية ، وأما من قال : ( ولا علة ) فإنه يحتاج للتقييد بكونها قاذحة وخفية ، وذكر العراقي في منظومته الوصف الأول وأهمل الثاني ، ولا بد منه ، وأهمل النووي الثاني والأول كابن جماعة فبقى عليهما الاعتراض .

وأجاب بعضهم بأن العلة لا تطلق إلا على ما كان قاذحا ، ولم يصب .  
وفي التقسيم والتعريف يقول العراقي : —

وأهل هذا الشأن قسموا السنن إلى صحيح وضعيف وحسن  
فالأول المتصل الأسناد بنقل عدل ضابط الفؤاد  
عن مثله من غير ما شذوذ وعلة قاذحة فتؤدى  
وقوله ( وأهل هذا الشأن ) خير منه قول السيوطي :  
والأكثر من قسموا كل السنن إلى صحيح وضعيف وحسن

### الصحيح لذاته ولغيره

عرفت من قبل حد الصحيح لذاته ، وجاء فيه أن يكون برواية العدل الضابط ، وقلنا المراد بالضابط التام الضبط ، ليخرج الحسن لذاته ، فإن الحسن هو رواية العدل الضابط ضبطا غير تام ، وتوضيحه : أن الضبط ثلاث : مراتب عليا ، ودنيا ، ووسطى ، والأخيران هما اللذان في الحسن



لذاته . فالحسن لذاته هو ما اتصل بنقل عدل قل ضبطه غير شاذ ولا معلل  
فاذا جاء من طرق أخرى أدنى من طريقه فهو صحيح لغيره وإن جاء من طريق  
مساو أو راجح فهو أيضاً صحيح لغيره فالحسن لذاته إن قوى بما هو أدنى  
منه فلا بد من تعدد المقوى ، وأما إن كان المقوى مساوياً لطريقه أو أرجح  
فتكفى طريقة واحدة مقوية وعليه فالصحيح ينقسم إلى قسمين : صحيح  
لذاته ، وصحيح لغيره ،

(١) والصحيح لذاته ما اتصل سنده بنقل عدم تام الضبط غير شاذ  
ولا معلل .

(٢) والصحيح لغيره ما اتصل سنده بنقل عدل قل ضبطه عن الدرجة العليا  
وشرع بطريق آخر مساو أو راجح أو بأكثر من طريق واحد إن كان أدنى،  
وكان غير شاذ ولا معلل .

قال ابن الصلاح : إذا كان راوى الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ  
والإتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروى مع ذلك حديثه من  
غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين ، وذلك يرقى حديثه من درجة  
الحسن إلى درجة الصحيح .

مثاله حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال : ( لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل  
صلاة ) محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والضيافة ، لكنه لم  
يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم  
لصدقه وجلالته ، حديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضم إلى ذلك كونه روى  
من أوجه آخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه ، وانجبر به  
ذلك النقض البشير ، فصح هذا الإسناد ، والتحق بدرجة الصحيح .

ومن قول ابن الصلاح ( المشهورين بالصدق والستر ) قال بعض  
الشارحين : الحسن لذاته هو المشهور رواته بالعدالة والصدق اشتهاً دون  
اشتهار الصحيح ، ولعل مراده بالستر أنه لم يخرج بسوء الحفظ جرحاً ينزله  
عن درجة الضبط كما أنه لم يعدل بشهادة الضبط .

ونظمه العراقي فقال :

والحسن المشهور بالعدالة والصدق راويه إذا أتى له  
طرق أخرى نحوها من الطرق صححته كتن لولا أن أشق  
إذ تابعوا محمد بن عمرو عليه فارتقى الصحيح يجرى  
قال السخاوي : وإنما تعتبر الكثرة والجمعية في الطرق المنحطة ، أما  
عند التساوي أو الرجحان فجيؤه من وجه آخر يكفي .

والتمثيل بحديث محمد بن عمرو ليس على إطلاقه بل بقيد كونه من رواية  
محمد بن عمرو عن أبي سلمة ، إذ الحديث رواه الشيخان من طريق الأعرج عن  
أبي هريرة فهو صحيح لذاته من هذا الطريق ، وإذا اعتبرنا أن الأعرج أرجح  
من محمد بن عمرو صح مثلاً للارجح ، إذ قوله ( روى من أوجه آخر ) صادق  
عليه ، وينظر هل الباقي مثل محمد أو دونه أو البعض والبعض فيكون مثلاً  
لغير الأرجح أيضاً ؟

ومثل غير ابن الصلاح بحديث البخاري عن أبي بن العباس بن سهل بن  
سعد عن أبيه عن جده في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم فإن أبيها هذا  
ضعفه لسوء حفظه أحمد وابن معين والنسائي وحديثه حسن ، لكن تابعه عليه  
أخوه عبد المهيمن فارتقى إلى درجة الصحة .

## الصحيح المتفق عليه والمختلف فيه

قال الحاكم : — الحديث الصحيح ينقسم عشرة أقسام : خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها :  
المتفق عليه :

الأول اختيار البخارى ومسلم ، وهو الدرجة الأولى من الصحيح ، وهو الحديث الذى يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم صحابي زائل عنه اسم الجهالة ، بأن يروى عنه تابعيان عدلان ، ثم يروى عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابة ، وله راويتان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين حافظا متقنا ، وله رواية من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ البخارى ومسلم حافظا مشهوراً بالعدالة فى روايته ، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة .

الثاني مثل الأول إلا أنه ليس لراويه الصحابي إلا راو واحد ، مثل حديث عروة بن مضر لا راوى له غير الشعبى — وذكر له أمثلة أخرى — وقال : ولم يخرج هذا النوع فى الصحيح . قال شيخ الإسلام : بلى ، فهما جملة أحاديث عن جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راو واحد .

الثالث مثل الأول إلا أن راويه من التابعين ليس له إلا راو واحد ، مثل محمد بن جبر ، وعبد الرحمن بن فروخ . وليس فى الصحيح من هذه الروايات شىء ، وكلها صحيحة .

قال شيخ الإسلام فى نكته : بل فهما القليل من ذلك ، كعبد الله بن وديعة وعمر بن محمد بن جبر بن مطعم ، وربعة بن عطاء .

الرابع الأحاديث الأفراد الغرائب التى ينفرد بها ثقة من الثقات ، كحديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة فى النهى عن الصوم ، إذا انتصف

شعبان . تركه مسلم لتفرد العللاء به . وقد أخرج بهذه النسخة أحاديث كثيرة .  
قال شيخ الإسلام : بل فيهما كثير منه . لعله يزيد على مائتي حديث .  
وقد أفردا الحافظ ضياء الدين المقدسى . وهى المعروفة بغرائب الصحيح .

الخامس أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم . لم تتواتر  
الرواية على آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم . كعمرو بن شعيب عن أبيه عن  
جده . ويهز بن حكيم عن أبيه عن جده . وإياس بن معاوية بن قرة عن  
أبيه عن جده .

أجدادهم صحابة . وأحفادهم ثقات . فهذه ايضا محتجج بها مخرجة فى  
كتب الأئمة دون الصحيحين .

قال شيخ الإسلام : ليس المانع من إخراج هذا القسم فى الصحيحين  
كون الرواية وقعت عن الأب عن الجد ، بل لكون الراوى ، أو أبيه ليس  
على شرطهما ، وإلا ففيهما أو فى أحدهما من ذلك رواية على بن الحسين بن  
على عن أبيه عن جده ، ورواية محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن  
جده ، ورواية إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة عن أبيه عن جده ، ورواية  
الحسن وعبد الله بن محمد بن على بن أبى طالب عن أبيهما عن جدما ، ورواية  
حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده ، وغير ذلك .

المختلف فيه : —

الأول : المرسل

الثانى : أحاديث المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم

الثالث : ما أسنده ثقة وأرسله ثقات

الرابع : روايات الثقات غير الحفاظ العارفين

الخامس : روايات المبتدعة إذا كانوا حاذقين .

قال شيخ الإسلام : أما الأول والثاني فكما قال ، وأما الثالث فقد اعترض عليه العلاني بأن في الصحيحين عدة أحاديث اختلف في وصلها وإرسالها .

قال : ولا يرد عليه ؛ لأن كلامه فيها هو أعم من الصحيحين .

وأما الرابع فقال العلاني : هو متفق على قبوله ، والاحتجاج به ، إذا وجدت فيه شرائط القبول ، وليس من المختلف فيه ألبتة ، ولا يبلغ الحفاظ العارفون نصف رواية الصحيحين ، وليس كونه حافظا شرطا ، وإلما احتج بغالب الرواة .

قال شيخ الإسلام : الحاكم إنما فرض الخلاف فيه بين أكثر أهل الحديث وبين أبي حنيفة ومالك .

قال : وأما الخامس فكما ذكر من الاختلاف فيه ، لكن في الصحيحين أحاديث عن جماعة من المبتدعة عزف صدقهم ، واشتهرت معرفتهم بالحديث فلم يطرحوا للبدعة .

قال : وقد بقي عليه من الأقسام المختلف فيها رواية مجهول العدالة .  
وأما ابن الصلاح فقال : الصحيح يتنوع إلى متفق عليه ومختلف فيه وجعل المتفق عليه هو ما استوفى الشروط الخمسة التي ذكرها في تعريف الصحيح ، وقال : فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بخلاف بين أهل الحديث . وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه . أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المرسل سبب اختلافهم في بعض الأحاديث . أصححها هي أم غير صحيحة ؟

علمت ان الصحيح هو ما استوفى الشروط السابقة . وأن ما استوفى جميع الشروط المتفق عليها والمختلف فيها . فهو صحيح بانفاق . وان ما استوفى الشروط المتفق عليها دون المختلف فيها ، فهو صحيح عند فريق دون فريق .

وابن الصلاح إنما عمد في تعريفه إلى تحديد الصحيح المتفق على صحته عند أهل الحديث فحسب ؛ لذلك اشترط الاتصال ، وهو مختلف فيه ، ونقي الشذوذ والتعليل ، وهو مختلف فيه ولم يذكر العدد ، لأن القائل به ليس من أهل الحديث ، وأما العدالة والضبط فهما شرطان متفق عليهما عندهم ، والضبط أغنى عن كثير مما قيل إنه شروط مختلف فيها .

لذلك نجدهم يختلفون في صحة الحديث وعدم صحته بناء على اختلافهم في اعتبار تلك الشروط في الصحة .

وقد يختلفون من جهة ثانية ، وهي اختلافهم في الحديث الخاص هل استوفى جميع الشروط أولا ؟ فن أداه اجتهاده إلى أنه استوفى جميع الشروط حكم له بالصحة ، ومن أداه اجتهاده لغير ذلك لم يحكم له بالصحة .

وقد يأتي الاختلاف من اختلافهم في اعتبار صفة الرجال .

قال أبو على الحسين بن محمد الجبائي فيما حكاه عنه النووي : الناقلون سبع طبقات : ثلاث مقبولة ، وثلاث مردودة ، والسابعة مختلف فيها : —

فالأولى من المقبولة : أئمة الحديث وحفاظهم ، يقبل نفردهم ، وهم الحجة على من خالفهم .

والثانية : دونهم في الحفظ والضبط ؟ لحقهم بعض وهم :

والثالثة : قوم ثبت صدقهم ومعرفتهم ، لكن جنحوا إلى مذاهب الأهواء من غير أن يكونوا غلاة ولا دعاة .

فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم ، وعليهم يدور نقل الحديث .

والأولى من المردودة : من وسم بالكذب ووضع الحديث .

والثانية : من غاب عليه الوهم والغلط .

والثالثة : قوم غلوا في البدعة ودعوا إليها ، خرفوا الروايات واحتجوا بها

أما السابعة المختلف فيها : فقوم مجهولون اتفردوا بروايات ، فقبلهم قو .  
وردهم آخرون .

قال العلاني : وهذه الأقسام التي ذكرها ظاهرة في تقسيم الرواة .

### تفاوت رتب الصحيح

ولما كان معنى الصحيح هو ما استوفى شروط الصحة ، وكانت تلك الشروط تتفاوت في القوة باعتبار تحققها في الأحداث المختلفة ، فمثلا الحديث الذي روى بسند ، كل راو فيه يصرح بالتحديث أو بالإخبار أو بالسماع ليس كالحديث الذي جاءت فيه الرواية بالنعنة مثلا ، وليس التحديث والإخبار والسماع في درجة واحدة ، بل بعضها أقوى من بعض ، وليس ما جاء في مقام الرواية كالذي رواه الراوى عن شيخه في مقام المذاكرة أو الاستدلال مثلا ، كذلك في الراوى ليس من ثبتت عدالته بالشهرة الذائعة أو الإجماع كن ليس كذلك ممن ثبتت بتركيبه عدلين مثلا ، وليس من لم يختلف في عدالته كمن اختلف في عدالته ، وهكذا يجري ذلك في الضبط وغيره

لما كان ذلك كذلك نشأ تبعا لذلك تفاوت في الصحة ، فما تمكنت في رواته العدالة بأن ثبتت بالشهرة أو بالإجماع وتمام الضبط ، وعدم المخالفة أصلا ، وعدم التعليل أصلا ، وكان بالتحديث في كل رواته ، لاشك أنه يكون أقوى في الصحة مما لم يتمكن في رواته هذا التمكن ، بأن ثبتت عدالته مثلا بشهادة عدل واحد ، واكتفى بكثرة ضبطه على خطئه ، أو كان فيه مخالفة ولولم تضر ، أو كان فيه تعليل وإن لم يبلغ درجة القدرح وهكذا ، فن ذلك يتبين أن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة .

ولما كان يعز وجود أعلى درجات القبول في كل واحد واحد من رجال

الإسناد الكائنين في ترجمة واحدة (١) كان المختار أنه لا يجوز في إسناد أنه أصبح الأسانيد مطلقا ، كما أنه لا يمكن أن يحكم لحديث بأنه أصبح الأحاديث مطلقا ، لعزة وجود أعلى مراتب تلك الشروط في حديث واحد .

وقد خاض في ذلك أقوام فاضطربت أقوالهم ، إذ لم يكن عندهم استقرار تلم ، وإنما رجح كل منهم بحسب ما قوى عنده : —

(١) فقال اسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل : أصبح الأسانيد كلها ، الزهري عن سالم عن أبيه .

(٢) وقال عمر بن علي الفلاس ، وعلي بن المديني ، وغيرهما : أصبح الأسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي ، ثم منهم من عين الراوى عن محمد وجعله أيوب السختياني ، ومنهم من جعله ابن عون .

(٣) وقال يحيى بن معين : أجودها الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله .

(٤) وقال أبو بكر بن أبي شيبة : أصبح الأسانيد كلها الزهري عن علي ابن الحسين عن أبيه عن علي .

(٥) وقال أبو عبد الله البخاري صاحب الصحيح : أصبح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر .

وبني الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي على ذلك أن أجل الأسانيد الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، واحتج بإجماع أصحاب

---

(١) المراد بالترجمة الواحدة الإسناد الخاص كرواية مالك عن نافع عن ابن عمر بخصوصها في حديثها الخاص بها .



الحديث على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي رضي الله عنهم أجمعين .

وبني على ذلك بعض المتأخرين أن أجلها رواية أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك لاتفاق أهل الحديث على أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث الإمام أحمد . وتسمى هذه الترجمة بسلسلة الذهب .

وليس في مسند أحمد على كبره بهذه الترجمة إلا حديث واحد وهو ( لا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ونهى عن النجش ، ونهى عن بيع حبل الخيلة ، ونهى عن المزابنة - والمزابنة بيع الثمر بالتمر كيلا ، وبيع الكرم بالزبيب كيلا - وأخرجه البخاري في صحيحه مفرقا من حديث مالك ، وأخرجه مسلم في صحيحه من حديث مالك إلا النهي عن حبل الخيلة فأخرجه من وجه آخر وقوله ( بيع الثمر ) هو بالمثلثة وفتح الميم الرطب بسكون الطاء ، وقوله ( الثمر ) اى بالمثلثة فوق وسكون الميم . وقوله ( بيع الكرم ) اى العنب . وهناك أقوال آخر لغير هؤلاء ذكرها السيوطي في التدريب فليرجع إليها من أراد .

ولهذا الاختلاف قال الحاكم ، ينبغي تخصيص القول في أصح الأسانيد بصحابي ، أو بلد مخصوص بأن يقال : أصح إسناد فلان أو القلايين كذا ، ولا يعمم .

قال : فأصح أسانيد الصديق ( اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عنه ) .

وأصح أسانيد عمر ( الزهري عن سالم عن أبيه عن جده ) .

وقال ابن حزم : أصح طريق يروى في الدنيا عن عمر ( الزهري عن السائب بن يزيد عنه ) :

قال الحاكم : وأصح أسانيد أهل البيت ( جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي ) إذا كان الراوى عن جعفر ثقة . قال السيوطى : فيها نظر فإن الضمير فى جده إن عاد إلى جعفر فجهه على لم يسمع من علي بن أبي طالب ، أو إلى محمد فهو لم يسمع من الحسين .

وأصح أسانيد أبي هريرة ( الزهرى عن سعيد بن المسيب عنه ) . وقال البخارى : أصح أسانيد أبي هريرة ( أبو الزناد عن الأعرج عنه ) وقال ابن المدينى : من أصح الأسانيد ( حماد بن زيد عن أيوب عن محمد ابن سيرين عن أبي هريرة ) .

قال الحاكم : ( وأصح أسانيد ابن عمر ( مالك عن نافع عنه ) وأصح أسانيد عائشة ( عبيد الله بن عمر عن القاسم عنها ) . قال ابن معين : هذه ترجمة شبكة الذهب . قال الحاكم : ومن أصح الأسانيد أيضا ( الزهرى عن عروة بن الزبير عنها ) وأصح أسانيد ابن مسعود ( سفيان الثورى عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عنه ) .

وأصح أسانيد أنس ( مالك عن الزهرى عنه ) . قال شيخ الإسلام : وهذا مما ينازع فيه فإن قتادة وثابت البناتى أعرف بمحدث أنس من الزهرى ، ولهما من الرواة جماعة ، فأثبت أصحاب ثابت حماد بن زيد ، وقيل حماد بن سامة ، وأثبت أصحاب قتادة شعبة ، وقيل هشام الدستوائى .

وقال الزار : رواية علي بن الحسين بن علي عن سعيد بن المسيب عن سعد ابن أبي وقاص أصح إسناد يروى عن سعد . هذا بعض ما قيل فى أصح أسانيد الصحابة . أما أسانيد السلاسل :

فقال أحمد بن صالح المصري : أثبت أسانيد أهل المدينة ( إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان عن أبي هريرة ) .

وقال الحاكم : وأصح أسانيد المكين ( سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر ) .

وأصح أسانيد اليمنيين ( معمر عن همام عن أبي هريرة ) .  
وأثبت أسانيد المصريين ( الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر ) .

وأثبت أسانيد الخراسانيين ( الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه )  
وأثبت أسانيد الشاميين ( الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة )  
قال شيخ الإسلام ابن حجر : ورجح بعض أئمتهم رواية ( سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر ) .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : ليس بالكوفة أصح من هذا الإسناد ( يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن سليمان التيمي عن الحارث بن سويد عن علي ) .

وسبب اختلافهم يرجع إلى أن كلا يرجح ما قوى عنده لاسيما إسناد بلده لكثرة اعتناؤه به كما روى الخطيب في الجامع من طريق أحمد بن سعيد الدرامي قال : سمعت محمود بن غيلان يقول قيل لو كسع بن الجراح : ( هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ) و ( أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة ) و ( سفيان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ) أيهم أحب إليك ، قال : لا نعدل بأهل بلدنا أحدا ، قال أحمد بن سعيد : فأما أنا فأقول : ( هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ) أحب إلي ، هكذا رأيت أصحابنا يقدمون قال السيوطي : فالحكم حينئذ على إسناد معين بأنه أصح على الإطلاق مع عدم اتفاقهم ترجيح غير مرجح . ورأى ابن الصلاح الإمساك عن الحكم

لأسناد خاص أو حديث خاص بأنه الأصح على الإطلاق ، لاستعصاء إحصاء الأقسام على العاد الحاصر .

قال شيخ الإسلام : مع أنه يمكن للناظر المتقن ترجيح بعضها على بعض من حيث حفظ الإمام الذي رجح وإتقانه ، وإن لم يتهياً ذلك على الإطلاق فلا يخلو النظر فيه من فائدة ؛ لأن مجموع ما نقل عن الأئمة من ذلك يفيد ترجيح التراجم التي حكموا لها بالأصححة على ما لم يقع له حكم من أحدهم .

هذا بالنظر للأسناد وأما في الأحاديث والحكم على بعضها بأنه أصح على الإطلاق . فقال العلائي : وأما الحديث فلا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث أنه قال : حديث كذا أصح الأحاديث على الإطلاق ، لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره أن يكون المتن كذلك ، فلاجل ذلك ما خاض الأئمة إلا في الحكم على الإسناد .

وقال شيخ الإسلام ابن حجر : إن من لازم ما قاله بعضهم : إن أصح الأسانيد مارواه ( أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ) أن يكون أصح الأحاديث الحديث الذي رواه أحمد بهذا الإسناد ؛ فإنه لم يرو في مسنده به غيره ، فيكون أصح الأحاديث على رأي من ذهب إلى ذلك .

قال السيوطي : قد جزم بذلك العلائي نفسه في عوالى مالك فقال في الحديث المذكور : إنه أصح حديث في الدنيا .

والحكم بذلك سواء في الأسانيد أو الأحاديث ما لم يحصل بينهم اختلاف في ترجمة خاصة أو حديث خاص ولهذا قال البرديجي : أجمع أهل القل على صحة أحاديث الزهري عن سالم عن أبيه ، وعن سعيد بن المسيب عن أي حريرة

وترواية مالك، وابن عيينة ومعدرو بن مسروق لم يختلفوا، فإذا اختلفوا  
توقف فيه .

قال شيخ الإسلام : وقضية ذلك أن يجرى هذا الشرط في جميع ما تقدم  
فيقال : إنما يوصف بالأصححة حيث لا يكون هناك ثمة مانع من اضطراب  
أو شذوذ .

أما تفاوت الحديث بحسب البلاد المختلفة والجهات المتباينة : —

فقال ابن تيمية : اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه  
أهل المدينة ، ثم أهل البصرة ثم أهل الشام .  
وقال ابن المبارك : حديث أهل المدينة أصح وإسنادهم أقرب .

وقال الخطيب : أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين : مكة والمدينة  
فإن التدليس عنهم قليل ، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز ، ولأهل اليمن  
روايات جيدة وطرق صحيحة إلا أنها قليلة ، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً  
ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم  
والكوفيون متاهم في الكثرة ، غير أن رواياتهم كثيرة الدغل ، قليلة السلامة  
من العلل ، وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطع ، وما اتصل منه مما  
أسنده الثقات فإنه صالح ، والغالب عليه ما يتعلق بالمواظع .

أما قولهم : أصح شيء في الباب كذا فيوجد في جامع الترمذي كثيراً ،  
وفي تاريخ البخاري وغيرهما ، لكن لا يلزم منه صحة الحديث في نفسه ، ومثل  
ذلك قول الدارقطني أصح شيء في فضائل السور فضل قل هو الله أحد ،  
وأصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسابيح ومن ذلك أصح  
مسلسل وهكذا .

قال النووى : لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، فانهم يقولون : هذا أصح ما جاء فى الباب وإن كان ضعيفاً ، ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً .  
ونظم العراقى أصح الأسانيد فقال :

إمساكنا عن حكمتنا على سند      بأنه أصح مطلقا وقد  
خاض به قوم فقيل مالك      عن نافع بما رواه الناسك  
مولاه واختر عنه حيث يسند      الشافعى قلت وعنه أحمد  
وجزم ابن حنبل بالزهرى (١)      عن سالم أى عن أبيه البر  
وقيل زين العابدين عن أبيه      عن جده وابن شهاب عنه به  
أو فابن سيرين عن الساماني      عنه أو الأعمش عن ذى الشأن  
النخعى عن ابن قيس علقمة      عن ابن مسعود ولم من عمه

عناية المحدثين بجمع هذه التراجم :

قال السيوطى : جمع الحافظ ابو الفضل العراقى الأحاديث التى وقعت  
فى المسند لأحمد والموطأ بالتراجم الخمسة التى ذكرها ابن الصلاح . وهى  
المطلقة ، وبالتراجم التى حكاها الحاكم . وهى المقيدة ، ورتبها على ابواب الفقه  
وسماها ( تقريب الأسانيد ) .

قال شيخ الإسلام : وقد أخنى كثيراً من الأبواب لكونه لم يجد فيها  
بتلك الشريطة وفاته أيضاً جملة من الأحاديث على شرطه ، لكونه تقيد

---

(١) قيل : لو قال ( اسحاق مع احمد قالا الزهرى ) لكان نبه على

بالكتابين للفرض الذى اراده ، من كون الأحاديث المذكورة تصير متصلة  
الأسانيد مع الاختصار البالغ .

قال : ولو قدر أن يتفرغ عارف لجمع الأحاديث الواردة بجميع التراجم  
المذكورة من غير تقييد بكتاب ، ويضم إليها التراجم المزيدة عليه لجاء كتاباً  
حافلاً حاوياً لا يصح الصحيح .

مراتب الصحيح باعتبار مادونه الأئمة في تصانيفهم : —

قال ابن الصلاح : وإذا انتهى الأمر في معرفة الصحيح إلى ماخرجه  
الأئمة في تصانيفهم الكافلة ببيان ذلك ، فالحاجة ماسة إلى التنبيه على أقسامه  
باعتبار ذلك : —

فأولها صحيح أخرجه البخارى ومسلم جميعاً .

الثاني صحيح انفرد به البخارى أى عن مسلم .

الثالث صحيح انفرد به مسلم أى عن البخارى .

الرابع صحيح على شرطهما لم يخرجاه .

الخامس صحيح على شرط البخارى لم يخرججه .

السادس صحيح على شرط مسلم لم يخرججه .

السابع صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما .

هذه أمهات أقسامه ، وأعلها الأول ، وهو الذى يقول فيه أهل الحديث  
كثيراً : صحيح متفق عليه ، يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخارى ومسلم  
لا اتفاق الأمة عليه ، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك ، وحاصل معه :  
لاتفاق الأمة على تلقى ما اتفقا عليه بالقبول .

وأنت إذا ترى أن ابن الصلاح إنما قسمه إلى هذه الأقسام باعتبار ما أخرجه

الأئمة في تصانيفهم ونبه على أن هذه أمهات أقسامه وجعل مدار الأصححية على إخراج البخارى له أو مسلم أو استيفاء شرطهما أو شرط واحد منهما أو صححه غيرهما .

وجاء النووى فى التقريب فقسم الصحيح إلى هذه الأقسام منها على ترتيبها فى الصحة فقال : ( الصحيح أقسام أعلاها ما اتفق عليه البخارى ومسلم ، ثم ما انفرد به البخارى ثم مسلم ثم على شرطهما ، ثم على شرط البخارى ، ثم مسلم ، ثم صحيح عند غيرهما ) .

وجاء السيوطى فى التدريب شرح التقريب فعلق على قوله : ( الصحيح أقسام ) فقال : ( متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدمه ) . فباعد عن غرض ابن الصلاح ثم أورد الاعتراضات على هذا التقسيم وأجاب عنها وإليك حاصل ما قاله : -

أولاً لم يشمل المتواتر

ثانياً لم يشمل المشهور

ثالثاً لم يشمل ما أخرجه الستة

رابعاً لم يشمل ما فقد شرطاً مختلفاً فيه كالانحصار

خامساً لم يشمل ما فقد تمام الضبط عند من يجعل الحسن صحيحاً .

وأجيب عن الأول بأن الكلام فى الصحيح بالتعريف السابق ، والمتواتر

لا يشترط فيه عدالة أى لا ينطبق عليه التعريف .

وعن الثاني بأنه وارد ولا كلام فى ذلك ، وقال شيخ الاسلام : أنا متوقف

فى رتبته هل هى قبل المتفق عليه أو بعده ؟ وهذا من شيخ الاسلام عجيب بعد

أن جزم بأن ما فهمنا مفيد للعلم النظرى ، وبأن المشهور إذا كانت له طرق



متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل يفيد العلم النظرى أيضاً. لكن إذا صح ما قاله شارح النخبة من تفسيره العلم النظرى بالظن القوي زال العجب .

وعن الثالث بأن من لا يشترط الصحيح في كتابه لا يزيد تخريجه للحديث قوة .

ومنع ذلك الزركشى وأسد المنع بأن الفقهاء قد يرجحون بمالا مدخل له في ذلك الشيء كتقديم ابن العم الشقيق على ابن العم اللاب ، وإن كان ابن العم للام لا يرت .

وقال العراقي نعم ما اتفق الستة على توثيق رواته أولى بالصحة مما اختلفوا فيه ، وإن اتفق عليه الشيخان .

وعن الرابع ، والخامس : بأننا يصدد ترتيب الأحاديث التي شملها التعريف السابق للصحيح .

قال شيخ الإسلام وعلى ذلك يقال : ما أخرجه الستة إلا واحداً منهم ، وكذا ما أخرجه الأئمة الذين ألزموا الصحة ونحو هذا إلى أن تنتشر الأقسام فتكثر حتى يعسر حصرها .

هذا وأنت خير بأننا إذا أردنا ترتيب الأحاديث من حيث هي كان المقطوع به لا سبق لحديث غيره مقطوع به عليه ، سواء ثبتت قطعيته بالتواتر أو بغيره من القرائن المختلفة به ، ثم يابيه المشهور الذي روته الثقات بأن كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة ومن العلل سواء كان مما أخرجه الشيخان أو مما أخرجه غيرها ، لأنه يفيد طمأنينة تقرب من اليقين ، وهما قد تركا من الصحيح كثيراً لم يخرجاه كما قال البخارى : وترك من الصحيح خوف الطول . وقال مسلم : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا ، ويؤكد لك ذلك ما قاله السيوطى : قد يعرض

للمفوق ما يجعله فائزاً كأن يتفقا على إخراج حديث غريب ، ونخرج مسلم أو غيره حديثاً مشهوراً ، أو مما وصفت ترجمته بكونها أصح الأسانيد ، ولا يقدح ذلك فيما تقدم ، لأن ذلك باعتبار الإجمال .

قال الزركشى : ومن هنا يعلم أن ترجيح كتاب البخارى على مسلم ، إنما المراد به ترجيح الجملة على الجملة ، لا كل فرد من أحاديثه على كل فرد من أخاديت الآخر .

وقال الإمام الدهلوى فى طبقات كتب الحديث : هى باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات ، لأن أعلى أقسام الحديث ماثبت بالتواتر وأجمعت الأمة على قبوله والعمل به ثم ما استفاض من طرق متعددة لا يبقى معها شبهة يعتد بها واتفق على العمل به جمهور فقهاء الأمصار أو لم يختلف فيه علماء الحرمين خاصة ، فإن الحرمين محل الخلفاء الراشدين فى القرون الأولى . ومحط رجال العلماء ، طبقة بعد طبقة يبعد أن يساموا منهم الخطأ الظاهر ، أو كان قولاً مشهوراً معمولاً به فى قطر عظيم مروياً عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين . ثم ما صح أو حسن سنده وشهد به علماء الحديث ولم يكن قولاً متروكاً لم يذهب إليه أحد من الأمة . .

ثم بلى المشهور ما اتفقا عليه واتفق الستة على توثيق رواته ، ثم ما انفرد به البخارى كذلك ، ثم ما انفرد به مسلم كذلك ، ثم ما اختلف الستة فى توثيق رواته وخرجاه أو أحدهما على الترتيب السابق (١) .

---

قال السيوطى : قد علم مما تقرر أن أصح من صنف فى الصحيح ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم فينبغى أن يقال : أصحها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة ثم ابن خزيمة وابن حبان أو الحاكم ، ثم ابن حبان والحاكم ، ثم ابن خزيمة فقط ثم ابن حبان فقط ، ثم الحاكم فقط إن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين - ولم أر من تعرض لذلك فليتأمل ، وقد تأملناه فوجدنا أن ذلك داخل

ثم ما كان على شرطهما ثم ما كان على شرط البخارى ثم ما كان على شرط مسلم ثم ما صحح على غير شرطهما فيقدم ما اتفق عليه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ثم ما اتفق عليه ابن خزيمة وواحد منهما ثم ابن حبان والحاكم ثم ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم . ثم ما اختلف في صحته ثم الحسن وتعدد الأقسام .

وعلى ذلك يتبين لك أن مقياس التقدم ليس هو تخريج البخارى أو مسلم أو استيفاء شرطهما أو واحد منهما بحسب . بل المقياس استيفاء شروط القوة في الصحة . وإنما اعتبر تخريج البخارى ومسلم وشروطهما لأنهما ثوخيا أعلى شروط القوة في كتابيهما ، ومجال الترجيح مجال واسع أمام المجتهد كما قال الزركشى ولا ينحصر في هذا . ومن هنا تعلم أن فائدة التقسيم المذكور تظهر عند التعارض والترجيح .

### معنى كون الحديث صحيحا وإفادته الظن أو القطع

إذا قيل : هذا حديث صحيح . فأنما يعنون به ما استوفى الشروط الخمسة التى ذكرت في التعريف السابق من كونه متصل السند برواية العدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة قاذحة خفية .

أما كونه مقطوعا بصدوره عن أضيف إليه أو غير مقطوع بذلك ، فهذا شأن آخر . وإذا قيل : هذا حديث غير صحيح فعناء أنه لم يستوف الشروط الخمسة المذكورة ، بأن اختلف فيها شرط أو أكثر ، لأنه كذب في الواقع على من أضيف إليه ، لجواز صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ وفي ذلك يقول العراقي :

وبالصحيح والضعيف قصدوا في ظاهر لا القطع . . .

---

في كلام ابن الصلاح لأن الحديث في هذه الكتب إن كان على شرطهما أو واحد منهما فقد أخدم مرتبته وإلا فهو في المرتبة السابعة وغايته أن السيوطي فصلها .

### إفادة الصحيح الظن أو القطع :

الصحيح من حيث هو إنما يفيد ترجيح الصدق على الكذب ، وتختلف درجة الترجيح على حسب التمكن من شروطه المعتبرة في الترجيح على ما علمت سابقا ، وهذا هو الظن .

وقال قوم من أهل الحديث بأنه يفيد القطع حكاه ابن الصباغ وعزاه للباجي لأحمد ، وابن خوير منداد لمالك - ونازع المازري ابن خوير منداد في نسبته لمالك لعدم وجود نص له - وحكاه ابن عبد البر عن الكرابيسي وابن حزم عن داود .

وحكى السهيلي عن بعض الشافعية أنه يفيد القطع بشرط أن يكون في إسناده إمام . مثل مالك وأحمد وسفيان وإلا فلا يوجهه .

وحكى الشيخ أبو اسحاق في التبصرة عن بعض المحدثين : أنه يفيد القطع في حديث مالك عن نافع عن ابن عمر وشبهه .

وذهب ابن الصلاح إلى القول بقطعية ما جاء في الصحيحين غير ما انتقده عليهما بعض الحفاظ مثل الدارقطني . وخالفه في ذلك النووي . وشاع كلا من المذهبين آخرون .

### دليل قول الجمهور :

قالوا : (١) لجواز الخطأ والنسيان على الثقة

(٢) ولأنه لو أفاد القطع من غير قرينة تدل عليه لأدى ذلك أولا لكونه عاديا فيطرد (ثانيا) إلى تناقض المعلومين عند إخبار العدلين بالمتناقضين : ثالثا لجوب تخطئة المخالف له بالاجتهاد . (رابعا) : لمعارضة المتواتر به ، (خامسا) : لامتناع التشكيك بما يعارضه — وكل ذلك خلاف الإجماع .

دليل القائلين بالقطع :

أولا : قوله تعالى ( فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار )

ثانياً : قوله تعالى ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) .

ثالثاً : قوله تعالى ( إن يتبعون إلا الظن )

فالأية الأولى أفادت أن إخبارهم بإيمانهم ، ونطقهم بالشهادتين ، يفيد العلم ، ولا شك أنه خبر آحاد . والأية الثانية نهت عن اقتفاء ما ليس لنا به علم ، فلو لم يفد خبر الواحد العلم لكننا منهيين عن اقتفائه ، وهو باطل قطعاً ، والأية الثالثة نعت على قوم اتباع الظن ، فكيف يكون اتباع خبر الواحد مأموراً به ؟ وهو مفيد للظن ، فلو لم يكن مفيداً للعلم لكننا مرتكبين ما نهى وذنم على اتباعه ، لكن الإجماع على وجوب الاتباع :

وأجيب عن الآية الأولى : بأن المراد به العلم الحقيقي بكلمة الشهادة التي هي ظاهر الإيمان دون الباطن الذي لم يكلف به ، والإيمان باللسان يسمى إيماناً مجازاً .

وأجيب عن الآية الثانية : بأن المراد بالآية منع الشاهد عن جزم الشهادة إلا بما يتحقق منه ، وأما العمل بخبر الواحد واتباعه فعلوم الوجوب بدليل قاطع ، وأوجب العمل عند ظن الصدق ، والظن حاصل قطعاً ، وجوب العمل عنده معلوم قطعاً ، كالحكم بشهادة اثنين ، أو يمين المدعى عليه ، ويمكن أن يقال : إن الخطاب فيها خاص بالرسول صلى الله عليه وسلم لأنه متمكن من اليقين بنزول الوحي عليه ، كما يمكن أن يحمل العلم على ما يشمل الظن الناشئ عن الدليل المعتبر .

وأجيب عن الآية الثالثة : بأن المراد منها ما يطلب فيه العلم من انديانات والعقائد ، جمعاً بين الأدلة ولو سلمنا ورودها في العمليات فالمراد بالظن فيها الظن الناشئ عن غير دليل معتبر .

وكل هذا إذا لم يكن الخبر قد احتف بالقرائن (١)

أما لو احتف بالقرائن فقد يفيد العلم وهذا هو مختار إمام الحرمين والغزالي والآمدي والإمام الرازي وابن الحاجب ورواية عن أحمد . واستدل عليه بأن القطع به حاصل في نحو إخبار ملك بموت ولده كان في النزاع مع اصطحاب صراخ ، وانتهاك حرم ونحو ذلك

وعارض في ذلك الأكثرون من الفقهاء والمحدثين وقالوا :

أولاً : إن الذي أفاد العلم القرائن لا الخبر .

وأجيب : بأنه لو لا الخبر لجوز أن يكون الميت شخصاً آخر للملك غير ولده

ثانياً : لو أفاد العلم لا طرد في كل خبر للآحاد احتف بقرائن

وأجيب : بأن الدعوى أن القرينة مع الخبر قد تفيد القطع ، لا أن كل خبر واحد مع القرينة يفيد العلم .

ثالثاً : كيف يعلم ما يفيد العلم وما لا يفيد ؟

وأجيب : بأنه إذا حصل العلم به علمنا أن هذا الخبر المحتف به هذه القرينة اوجب العلم .

فالدليل المثبت إفادة العلم للخبر المحفوف بالقرائن إني - وهو الاستدلال بالآثر على المؤثر - وذلك كالخبر المتواتر إذا حصل العلم به علمنا أن الخبر وصل حد التواتر المقيد للعلم .

---

(١) قوله ( احتف بالقرائن ) ( واحتفت به القرائن ) معناه واحد قال شارح النجبة : احتف بضم التاء وتشديد الفاء أى خبر اقترن بالقرائن ، والباء في قوله ( بالقرائن ) مثل الباء في قولك ( ضرب زيد يعمرو ) فإن ( القرائن ) فاعل معنى بقرينه قوله فيما بعد ( احتفت به قرائن ) اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن حجر : -

قد يقع في اخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهور وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظرى بالقرائن على المختار خلافاً لمن أبى ذلك .

قال : والخلاف في التحقيق لفظي ، لأن من جوز إطلاق العلم فيه بكونه نظرياً ، وهو الحاصل عن الاستدلال ، ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر ، وما عداه عنده كله ظني ، لكنه لا ينفي أن ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها . وفسر العلم النظرى شارحه على القارى بالظن القوي أطلق عليه العلم النظرى . قال : وهو عنده لا يفيد إلا الظن والقرائن بقوة مؤكدة للظن ولا ترقيه لمرتبة القطع . ولم يرتض كون الخلاف لفظياً ، بل هو معنوي . لأنهم قالوا : إن خبر الواحد قد يفيد اليقين فلا يبعد أن يفيد القطع ، ومن أبى الإطلاق صرح بأن ما عدا المتواتر عنده ظني فالخلاف تحقيقي .

والحقيقة أن الخلاف بينهما هل الخبر المحتف بالقرائن الخارجيه له دخل في إفادة القطع بأن يكون جزء علة ، أو يكون شرطاً في إفادة القلع ، أو لا دخل له والقرائن وحدها هي التي تفيد القطع في تلك الحالة ؟

قال شارح مسلم الثبوت : والقول الفصل أن القرائن إن كانت قرائن بثبوت مضمون الخبر كما في المال المضروب ، فإن كانت قاطعة فإنه يحصل العلم بها ، ويلغو الخبر ، وإن كانت غير قاطعة ، فعما يبقى احتمال عدم ثبوت مضمون الخبر ، والإخبار أيضاً يحتمل عدم ثبوت مضمونه ، فلا يرتفع هذا الاحتمال من البين ، فلا قطع ، وإن كانت القرائن قرائن صدق الخبر ، فإن كانت دالة عليه قطعاً ، فإذا أخبر مع وجود تلك القرائن حصل القطع

بصدق الخبر وتحقق مضمونه قطعاً ، لكن الكلام في تحقق هذه القرائن في غير المعصوم من النبي وأهل الإجماع .

فان لم يدل دليل على تحققها في مادة من المواد ، فلا بد من إثبات تحققها ودونه خوط القتاد — هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام — ثم إنه ربما يجاب عن دليلهم بأن غاية ما لزم منه ثبوت الجزم ، وأما كونه علماً فلا ، لجواز عدم مطابقة الخبر ، وكون الجزم جهلاً مركباً ، ألا ترى أنه لو أخبر الملك بعد هذا الخبر بأنه لم يمت ، وإنما اشتبه الحال زال الجزم بلموت اه .

قال شيخ الإسلام : والخبر المحتف بالقرائن أنواع منها :

(١) ما أخرجه الشيخان في صحيحهما ما لم يبلغ حد التواتر ، فانه احتف بقرائن منها جلالتهما في هذا الشأن ، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرها ، وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول — وهذا التلقى وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر ، إلا أن هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين ، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح ، لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته ، فان قيل : إنما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته منعاه ، وسند المنع : إنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ، ولو لم يخرج الشيخان ، فلم يبق للصحيحين في هذا مزية ، والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة .

ومن صرح بإفادة ما أخرجه الشيخان العلم النظري الأستاذ أبو اسحاق الإسفرائيني ، ومن أئمة الحديث أبو عبد الله الحميدي ، وأبو الفضل بن طاهر



وغيرهما ، ويحتمل أن يقال : المزية المذكورة كون أحاديثهما أصح الصحيح .

(٢) المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل .  
ومن صرح بإفادته العلم النظري الأستاذ أبو منصور البغدادي  
والأستاذ أبو بكر بن فورك وغيرهما .

(٣) المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريبا ، كالحديث  
الذي يرويه أحمد بن حنبل مثلا ، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي ، ويشاركه  
فيه غيره عن مالك بن أنس ، فإنه يفيد العلم عند سماعه بالاستدلال من جهة  
جلالة روايته ، وإن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام  
العدد الكثير من غيرهم .

ولا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس أن ما سكا مثلا لو  
شافه بخبر أنه صادق فيه ، فإذا انضاف إليه من هو في تلك الدرجة ازداد  
قوة ، وبعد عما يخشى عليه من السهو .

وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها إلا للعالم  
بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطلع على العلل ، وكون غيره  
لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الأوصاف المذكورة ، لا ينفي  
حصول العلم للمتبحر المذكور .

وحصل الأنواع التي ذكرناها : أن الأول يختص بالصحيحين ، ولثاني  
بما له طرق متعددة ، والثالث بما رواه الأئمة .

ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد فلا يعد حينئذ القطع بصادقه .

## وجوب العمل بالصحيح

سواء أفاد ظنا أو قطعاً

إذا ترجح صدق الخبر على كذبه بأن استوفى شروط القبول وجب العمل به عند الجمهور ، وخالف في ذلك الجبائي واتباعه من المعتزلة ، والروافض من الشيعة والقاشاني وابن داود . إلا أن الجبائي وأتباعه قالوا : إن التعبد به محال عقلاً ، والآخرون قالوا : إنه جائز لكنه غير واقع .

أما دليل الجمهور فاجتماع الصحابة والتابعين على وجوب العمل بالأحاديث بدليل ما نقل عنهم من استدلال بخبر الواحد ، وعملهم به في الوقائع المختلفة التي لا تكاد تحصى ، وقد تكرّر ذلك مرة بعد أخرى وشاع وذاع بينهم ، ولم ينكر عليهم أحد وإلا لنقل ، وذلك يوجب العلم العادي باتفاقهم كالقول الصريح .

أما دليل الجبائي وأتباعه فقالوا :

أولاً : التعبد بخبر الواحد العدل محال لغيره لأنه يؤدي إلى تحليل الحرام وتحريم الحلال عند كذب المخبر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأنه يؤدي إلى التناقض فيما لو أخبر بخبر بالحل في شيء وأخبر آخر بالحرمة في ذلك الشيء فيتصف الشيء بالحل والحرمة في وقت واحد فيلزم عليه اجتماع النقيضين وهو محال .

ثانياً : لو جاز التعبد به لجاز التعبد به في العقائد ، ونقل القرآن ، وادعاء النبوة من غير معجزة ! فيجب الاعتقاد بحسبه وهو باطل .

والجواب على الأول : أننا إما أن نقول : بأن الحق يتعدد ، أو نقول

بأن الحق واحد لا يتعد ، فعلى الأول الحكم هو ما وصل إليه المجتهد  
باجتهاده ، وعلى الثاني فالمجتهد متى أعمل اجتهاده سقط عنه إجماعا خطؤه ،  
بل المصيب له أجران . والمخطئ له أجر ولا استحالة . ونحن مخاطبون  
بالعمل بما وصل إليه ظننا ، لا بالواقع في نفس الأمر .

وإذا تعارض الدليلان وتساويا ولم نجد مرجحا يرجح أحدهما على  
الآخر فالحكم الوقف ، ولا استحالة ، فان ترجح أحدهما وجب العمل  
به وترك الآخر ، هذا إذا لم يثبت نسخ أحدهما للآخر وإلا وجب  
العمل بالناسخ .

والجواب على الثاني منع الملازمة ، وسند المنع ظهور الفرق بين الاعتقادات  
والعمليات . فالعلة التي توجب العمل بنحر الواحد في العمليات هي أن المطلوب  
هو العمل ويكفى فيه الظن . أما العلة في الاعتقادات فالمطلوب الاعتقاد  
المطابق للواقع عن دليل موجب ، ولا يكفي في ذلك الظن ، إذ لا بد فيه  
من رفع الاجتمال .

فلو قيل : بأن العلة هي رفع الضرر في كليهما ، قلنا : إن الضرر الناشئ  
في الاعتقادات من الخطأ ، إنما هو الكفر المخرج عن الإيمان ، أما الضرر  
الناشئ في العمليات من الخطأ فهو قريب محتمل ، لذلك كان للمجتهد إذا  
أخطأ أجر على اجتهاده ، ذلك لأن القطع في كل مسألة فرعية متعذر ،  
فكان من الضروري أن يعمل فيها بالظن حتى لا تتعطل أحكام الوقائع المتجددة  
على الدوام .

أما القرآن فما تتوافر والدواعي على حفظه ونقله ، فلو كان هناك قرآن  
لتواتر ، فيعلم كذب الناقل آحادا .

أما ادعاء النبوة مع عدم المعجزة فدعوى بلا دليل فلا تقبل ، واطردت

عادة الله تعالى مع أنبيائه أنه لا يرسل نبيا إلا بمعجزة تشهد بصحة دعواه ،  
فوجود النبوة بلا معجزة محال عادة .

واما دليل الروافض ومن لف لفهم فقالوا :

اولا : خبر الآحاد ظني وقال تعالى : ( ولا تقف ما ليس لك به علم )  
( إن يتبعون إلا الظن )

ثانيا توقف النبي صلى الله عليه وسلم في خبر ذي اليمين حتى أخبره غيره  
وجواب الأول أن الآية الكريمة الأولى وإن كانت قطعية الثبوت فهي  
ظنية الدلالة ، وقوله فيها ( ما ليس لك به علم ) عام يحتمل الخصوص ، وقد  
تقدم لك ما قاله الفزالي من أن المراد بها منع الشاهد عن جزم الشهادة إلا بما  
يتحقق . وأنه يمكن أن يقال . إن الخطاب فيها للرسول صلى الله عليه وسلم  
فهي خاصة به ، لأنه متمكن من اليقين بنزول الوحي عليه ، كما أنه يمكن  
أن يحمل العلم على ما يشمل الظن ، فاستدلوا على منع الظن بالظن وهو باطل  
والآية الثانية واردة في العقائد لا في العمليات ، ولو سلمنا ورودها في  
العمليات ، فالمراد بالظن فيها الظن الناشئ عن غير دليل معتبر .

والحل أن العمل يحير الواحد واجب بالدليل القاطع فهو مخصص للآية  
الأولى ، ولا تتناوله الآية الثانية .

وجواب الثاني أن خبر ذي اليمين خبر آحاد ، فاستدلوا به إما إقرار  
منهم بوجوب العمل بخبر الواحد ، فيبطل مذهبهم ،

وإما إلزام لنا بما نقول به ، فالجواب أنه توقف للريبة ، لأن الانفراد  
من بين جماعة مشاركة في سبب العلم مظنة للغلط أو الكذب ، لأنه خبر  
الآحاد ، وقد ثبت عمله بخبر الآحاد غير مرة ، وفي عهده كان التعويل على  
خبر الآحاد ، وأرسل الآحاد للفتوى والقضاء ، وتواتر ذلك تواترا معنويا ،

· فلا داعى للتشكيك بانارة الشبهات ، واتفق الكل على وجوب العمل بنجر الواحد فى الفتوى والشهادة ، والأُمور الدنيوية ؛ فكيف يكون ممنوعاً عقلاً ؟ وكيف تكون دلالة الآيات مراداً منها العموم فى رأيهم ؟

## الكتب المؤلفة فى الصحيح

قال الدهلوى بعد ان قعد القاعدة التى يدور عليها التقدم فى كتب الحديث .  
طالبتبة الأولى منحصرة بالاستقراء فى ثلاثة كتب : الموطأ ، وصحيح البخارى ، وصحيح مسلم .

قال الشافعى : أصح الكتب بعد كتاب الله موطأ مالك ، واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأى مالك ومن وافقه ، وأما على رأى غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى ، فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه .

وقد صنف فى زمان مالك موطآت كثيرة فى تخريج أحاديثه ، ووصل منقطعه ، مثل كتاب ابن أبى ذئب ، وابن عيينة ، والثورى ، ومعمّر ، وغيرهم ممن شارك مالك فى الشيوخ .

وقد رواه عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل .

وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك من أقاصى البلاد كما كان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذكره فى حديثه : فمنهم المبرزون من الفقهاء كالشافعى ، ومحمد بن الحسن ، وابن وهب ، وابن القاسم ، ومنهم نحارير المحدثين كيجمى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وعبد الرزاق ، ومنهم الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه .

وقد اشتهر فى عصره حتى بلغ جميع ديار الإسلام ، ثم لم يأت زمان إلا وهو أكثر له شهرة ، وأقوى به عناية .

وعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبهم حتى أهل العراق في بعض أمرهم .  
ولم يزل العلماء يخرجون أحاديثه ، ويذكرون متابعاته وشواهد ،  
ويشرحون غريبه ويضبطون مشكله ، ويبحثون عن فقهه ، ويفتشون عن  
رجاله ، إلى غاية ليس بعدها غاية .

وإن شئت القول الصراح فقس كتاب الموطأ بكتاب الآثار لمحمد ،  
والأمالى لأبي يوسف تجد بينه وبينها بعد المشرقين ، فهل سمعت أحداً من  
المحدثين والفقهاء تعرض لها واعتنى بها ؟

أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل  
المرفوع صحيح بالقطع .  
وأنهما متواتران إلى مصنفيهما .

وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين .  
وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبي شبة ، وكتاب  
الطحاوي ، ومسند الخوارزمي وغيرها تجد بينهما وبينهما بعد المشرقين .  
وقال ابن العربي في تحفة الأئحوذى : اعلموا - أنار الله أفئدتكم - أن  
كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب ، والموطأ هو الأول واللباب ،  
وعليها بناء الجميع كالقشيري والترمذي مما دونهما .

وخالفهما ابن الصلاح في موطأ مالك فقال : أول من صنف الصحيح  
البخاري أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي مولاهم ، وتلاه أبو الحسن مسلم  
ابن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم ، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري  
واستفاد منه يشاركه في أكثر شيوخه وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب  
الله العزيز .

أما ما روينا عن الشافعي رضي الله عنه من أنه قال : ما أعلم في الأَرْض  
كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك - ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ  
فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم .

وعززه العراقي : بأن مالكا رحمه الله لم يفرد الصحيح ، بل أدخل فيه  
المرسل والمنقطع والبلاغات ، ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره ابن عبد  
البر قلم يفرد الصحيح إذا .

قال مغلطاي : إن مثل ذلك موجود في كتاب البخاري .

وقال شيخ الاسلام ابن حجر : كتاب مالك صحيح عنده وعند من  
يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما ، لا على  
الشرط الذي تقدم التعريف به .

قال : والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما في البخاري أن الذي في الموطأ  
هو كذلك مسموع لمالك غالباً ، وهو حجة عنده ، والذي في البخاري قد  
حذف إسناده عمداً لقصد التخفيف إن كان ذكره في موضع آخر موصولاً  
أو لقصد التنويع إن كان على غير شرطه ليخرجه عن موضوع كتابه ، وإنما  
يذكر ما يذكر من ذلك تنبيهاً واستشهاداً وتفسيراً لبعض الآيات وغير ذلك  
قال السيوطي : فظهر بهذا أن الذي في البخاري لا يخرج عن كونه مجرد فيه  
الصحيح بخلاف الموطأ .

وتعقب ذلك شيخنا الشنقيطي فقال في شأن الموطأ :

فإن تقل ما جرد الصحيحاً بحثاً فأدخل به الترجيحاً  
رأياً وأدخل الذي قد انقطع مع المراسيل التي فيه تقع

قلت : كذلك البخارى ذكر  
مع التعاليق التى لاتنكر  
قال بذلك مغلطى الحافظ  
لدى التراجم كثيراً ذا اشتهر  
لكونها متن الصحيح تذكر  
والفرق لأصل له يلاحظ  
إلى أن قال :

وما به فرق نجل حجر  
من كونه قال : البخارى ترك  
ومالك ليس كذلك بل سمع  
قلت : تقدم جواب ما ذكر  
وهو أن كل مافيه انفصل  
إلى أن قال :

أول من ألف فى الصحيح مالك الإمام فى الصحيح  
كما له ابن حجر قد رجعا فى نكت كان لها قد جمعا  
وقوله : ( وهو أن كل مافيه انفصل ) البيت إشارة إلى ما قاله  
السيوطى فى تعليق له على ما قاله ابن حجر : قلت : مافيه من المراسيل  
فانها مع كونها حجة عنده بلا شرط ، وعند من وافقه من الأئمة على  
الاحتجاج بالمرسل ، فهى أيضاً حجة عندنا ، لأن المرسل عندنا حجة إذا  
اعتضد ، وما من مرسل فى الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد فالصواب إطلاق  
أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شئ .

قال : وقد صنف ابن عبد البر كتاباً فى وصل مافى الموطأ من المرسل  
والمنقطع والمعضل ، قال : وجميع مافيه من قوله : بلغنى ، ومن قوله :  
عن الثقة عنده مما لم يسنده أحد وستون حديثاً كلها مسندة من غير طريق



مالك إلا أربعة لا تعرف : أحدها ( إني لأنسى أو أنسى لأسن ) والثاني ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى أعمار الناس قبله ، أو ما شاء الله من ذلك ، فكأنه تقاصر أعمار أمته ألا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر خيراً من ألف شهر ) والثالث ( قول معاذ : آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد وضعت رجلي في الفرز أن قال : حسن خلقك للناس ) والرابع ( إذا أنشأت بحرية ثم تشامت فتلك عين غديقة )

وهذه الأحاديث الأربعة قيل : إن ابن الصلاح وصلها في تأليف مستقل ، وقال شيخنا ابن مابياي الجنكي الشنقيطي في شرح كتابه دليل السالك : إن هذا التأليف عنده ، وعليه خطه ، وتعجب من ابن الصلاح كيف يعلم ذلك ، وبصر على تقديم البخاري ومسلم عليه في الصحة ؟ ونقل عن ابن مرزوق الحافظ أنه قال : توهم بعض العلماء أن قول الحافظ أبي عمر بن عبد البر يدل على عدم صحتها ، وليس كذلك ، إذ الإنفراد لا يقتضي عدم الصحة ، لاسيما من مثل مالك ، وقد أفردت قديماً جزءاً في إسناد هذه الأربعة أحاديث اهـ

قال الشنقيطي : ثم بين أن الحافظ ابن أبي الدنيا أسند اثنين منها في إقليد التقليد له ، وإذا ثبت أن شيخ الإسلام رجع عن رأيه الأول إلى القول بتصحيح كل ما في الموطأ كما قال الشنقيطي أصبح ولا شك أن الموطأ لا يقل عن البخاري ومسلم شأناً في هذا الباب .

ويرجع شيخنا الشنقيطي هذا الرأي .

أولاً - بأن ما في الموطأ من الموصول تضمنه الصحيحان إلا ندورا وفي ذلك يقول :

وكل ما إسناده فيه اتصل كيف رواه عنه من عنه نقل  
أخرجه الشيخان وفقا أو أحد ذين فكل واحد قد انفرد  
إلا تدورا كحديث الشهدا وهو صحيح باتفاق عهدا  
قد قال ذلك الإمام النووى إذ ليس نقصا ترك ذين للقوى  
وربما أخرجه الجميع إذ الموطأ ملجأ رفيع  
بل أخرجوا لمسلاته وما أشبهها مع اتصال سلما  
ثانيا- بوجود الضعيف فى البخارى وفيه يقول .

وبعض مالى البخارى أقر بالعجز عن تصحيحه نجل حجر  
.... إلى أن قال عن ابن حجر

إذ البخارى كمالك مزج ما صح بالذى عن الشرط خرج  
وبعض ما فيه ضعيف لا يصح وهو رجوع واعتراف متضح  
ثالثا - بما مر لك من عدم الفرق بين ما فى الموطأ وما فى البخارى .

وبعد هذه الكتب الثلاثة نجد الكتب التى اقتصرنا على الصحيح ليست  
فى درجة واحدة ، بل بعضها يتقدم على بعض بالنظر إلى شرط النجوى فى  
الصحة والإحتياط فى التخرج .

ولذلك قالوا : إن ابن خزيمة مقدم على ابن حبان ، وذلك لأمرين : -  
أما أولهما فلشدة تحريه حتى إنه يتوقف فى التصحيح لأدنى كلام فى  
الإسناد فيقول : ( إن صح الخبر ) ، او ( إن ثبت كذا ) ونحن ذلك .

وأما ثانيهما فلأن ابن حبان شرطه فى التخرج فيه خفة توجب تأخره  
عنه ، لأن شرطه أنه يخرج فى الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس سمع  
من شيخه ، وسمع منه الآخذ عنه ، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع ،  
وإذا لم يكن فى الراوى جرح ولا تعديل ، وكان كل من شيخه والراوى

عنه ثقة ، ولم يأت بحديث منكر - فهو عنده ثقة وقالوا : إن ابن حبان مقدم على الحاكم ، لأن الحاكم أشد تساهلا في التصحيح من ابن حبان .

وقال ابن حزم : اولى الكتب : الصحيحان ؛ ثم صحيح سعيد بن السكن والمتقى لابن الجارود والمتقى لقاسم بن أصبغ .

وعلى كل حال فقد سبق لك ما قلنا من قبل في تقديم كتابي الصحيحين ثم ما كان على شرطهما إلى آخر ما تقدم فراجعه .

### الكتب التي هي مظنة الصحيح

قال ابن الصلاح : ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه احد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث ، كأبي داود السجستاني ، وأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبد الرحمن النسائي ، وأبي بكر بن خزيمة ، وأبي الحسن الدار قطنى وغيرهم منصوفا على صحته فيها ، ولا يكفى في ذلك مجرد كونه موجوداً في كتاب أبي داود (١) وكتاب

---

(١) مثاله حديث أخرجه أبو داود في الصيام قال حدثنا عبد الأعلى بن حماد ثنا حماد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذ سمع أحدكم النداء ، والإناء على يده فلا يضعه حتى يقضى حاجته منه ؛ فهذا الحديث سكت عنه أبو داود وهو يقول : إن ما سكت عنه فهو صالح وسيأتي أن كلمة صالح تشمل ما يكون صالحاً للاعتبار بدليل قوله ( إن ما فيه من وهن شديد يبيته ) فيفيد أن ما فيه وهن لبس شديد لا يبينه .

وفي أسناد هذا الحديث محمد بن عمرو وهو ابن علقمة بن وقاص الليثى المدني اخرج له الشيخان متابعة وقال يحيى بن معين : كانوا يتقون حديثه

الترمذى وكتاب النسائي وسائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره .

وعن القطان : فأما محمد بن عمرو فرجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث وقال الجوزقاني : ليس بالقوى ويشتهى حديثه ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث وقال النسائي : ليس به بأس .

وهذا الحديث مخالف لظاهر القرآن في قوله تعالى ( حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ) ومخالف لما رواه الشيخان في صحيحيهما عن عائشة رضى الله عنها ( إن بلالا كان يؤذن بليل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ) قال القاسم - أحد الرواة عن عائشة - : ( ولم يكن بين أذانيهما إلا أن يرقى ذا وينزل ذا ) ، مخالف لذلك إن حمل النداء فيه على الأذان الثاني وهو نداء ابن أم مكتوم ، أما إن حمل النداء فيه على النداء الأول فهو موافق للآية والحديث فيجب الحمل عليه هذا إذا صح الحديث فما بالك وقد علمت القول في راويه وأنه لا يذكر إلا في المتابعات والشواهد .

وبذلك يعلم أن الاستناد إليه كما جاء في هدية منبر الاسلام التي أصدرها المجلس الأعلى الاسلامى وهى ( أحكام الصيام في شهر رمضان لعام ١٣٨٢ هـ من حكم من سمع الأذان اليوم وييده الإناء قال : ( ولا تعجل بالقاء الإناء من يدك إذا سمعت الأذان ) خطأ من قائله ، وكان عليه أن يرجع في ذلك لمذاهب العلماء ، فان الإجماع قائم عندهم على أن من أكل أو شرب أو جامع بعد علمه بطلوع الفجر عامداً أخل ذلك بصيامه إلا من شذ كالأعمش وهل فيه الكفارة أولا ؟ تفصيل في المذاهب .

وقال الامام النووي في حديث ( حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ) وفي هذا مع قوله صلى الله عليه وسلم : ( سواد الليل

ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه  
ككتاب ابن خزيمة، وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري  
ومسلم، ككتاب أبي عوانة الاسفرائيني وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب  
أبي بكر البرقاني وغيرهما من تنمة لمحدوف أو زيادة مشرح في كثير من أحاديث  
الصحيحين، وكثير من هذا موجود في الجمع بين الصحيحين لأبي  
عبد الله الحميدي.

وقال الدهلوي: الطبقة الثانية كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين،  
ولكنها تتلوها، كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر  
في فنون الحديث، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم  
فتلقاها من بعدهم بالقبول واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة، واشتهرت  
فيما بين الناس وتعلق بها القوم شرحاً لغريبها، وفحصاً عن رجالها،  
واستنباطاً لفقها.

وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم، كسنن أبي داود، وجامع الترمذي  
ومجتبى النسائي، وهذه الكتب مع الطبقة الأولى اعتنى بأحاديثها رزين في  
تجريد الصحاح، وابن الأثير في جامع الأصول، وكاد مسند أحمد يكون من  
جملة هذه الطبقة، فان الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح والسقيم،  
قال: ما ليس فيه فلا تقبلوه.

هذا، غير أن ابن الصلاح أخذ عليه: —

---

وبياض النهار) دليل على أن ما بعد الفجر هو من النهار لا من الليل ولا فاصل  
بينهما، وهذا مذهبنا، وبه قال جماهير العلماء. وحكى فيه شيء عن الأعمش  
وغيره لعله لا يصح عنهم اهـ

أولاً قوله ( منصوصاً على صحته فيها ) قاله بناء على مذهبه في أنه ليس لأحد أن يصحح في هذه الأعصار ، فلا يكفي على هذا وجود التصحيح باسناد هذا صحيح ، ولكن الإمام النووي وغيره خالفوه في هذا ، وأن العمل على خلافه فلو نص أحد من أئمة الحديث على صحته بإسناد الصحيح إليه ، كما في سؤالات يحيى بن معين ، وسؤالات الإمام أحمد وغيرهما كفى ذلك في صحة .  
ثانياً قوله ( وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة ) يقتضى أن ما وجد من الزيادات على الصحيحين في كتاب الحميدى يحكم بصحة وليس كذلك ، لأن المستخرجات المذكورة قد رووها بأسانيدهم الصحيحة فكانت الزيادات التي تقع فيها صحيحة ، لوجودها باسناد صحيح في كتاب مشهور ، وأما الذي زاده الحميدى في الجمع بين الصحيحين فإنه لم يروه باسناده حتى ينظر فيه ، ولا أظهر لنا اصطلاحاً أنه يزيد فيه زوائد التزم فيها الصحة ، فيقلد فيها ، وإنما جمع بين كتابين ، وليست تلك الزيادات في واحد من الكتابين ، فهي غير مقبولة حتى توجد في غيره باسناد صحيح .

#### ( تفاوتها في الرتبة )

قد علمت مما تقدم أن البخارى ومسلماً بلغا الكمال في الصحة ، والوثوق بها ، غير أن ابن سيد الناس أراد أن يلزم مسلماً بما ألزم به أبو داود فقال : لم يرسم أبو داود شيئاً بالحسن ، وعمله في ذلك شبيه بعمل مسلم الذي لا ينبغي أن يحمل كلامه على غيره ، إنه اجتنب الضعيف الواهى . وأتى بالقسمين الأول والثاني ، وحديث من مثل به من الرواة من القسمين الأول والثاني موجود في كتابه دون القسم الثالث ، فهلا الرم مسلم من ذلك ما ألزم به أبو داود . فعنى كلامهما واحد .

قال : وقول أبي داود وما يشبهه ( يعني في الصحة ) ، ويقاربه - ( يعني

فيها أيضاً) هو نحو قول مسلم : ليس كل الصحيح يجده عند مالك وشعبة وسفيان ، فاحتاج أن ينزل إلى مثل حديث ليث بن أبي سليم وعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد ، لما يشمل الكل من اسم العدالة والصدق ، وإن تفاوتوا في الحفظ والاتقان ، ولا فرق بين الطريقتين ، غير أن مسلماً شرط الصحيح فتخرج من حديثه الطبقة الثالثة ، وأبا داود لم يشترطه فذكر ما يشتد وهنه عنده ، والتزم البيان عنه .

قال : وفي قول أبي داود : ( إن بعضها أصبح من بعض ) ما يشير إلى القدر المشترك بينهما في الصحة . وإن تفاوتت لما يقتضيه صيغة أفعل في الأكثر .

وأجيب عن ذلك : -

أولاً أن عمل مسلم وأبي داود إنما تشابها في أن كلا أتى بثلاثة أقسام لكنها في سنن أبي داود راجعة إلى متون الحديث ، وفي مسلم إلى رجاله ، وليس بين ضعف الرجل وصحة حديثه منافاة .

ثانياً أن أبا داود قال : ما كان فيه وهن شديد بينته ففهم أن ثم شيئاً فيه وهن غير شديد لم يلزم بيانه .

ثالثاً أن مسلماً إنما يروي عن الطبقة الثالثة في المتابعات لينجبر القصور الذي في رواية من هو من الطبقة الثانية ، ثم إنه يعمل من حديثهم كثيراً جداً وأبو داود بخلاف ذلك .

رابعاً قال العراقي : إن مسلماً التزم الصحيح بل المجمع عليه في كتابه ، فليس لنا أن نحكم على حديث خرجه بأنه حسن عنده ، لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح . وأبو داود قال : إن ما سكت عليه فهو صالح ، والصالح يشمل الصحيح والحسن ، فلا يرتقي إلى الأول إلا بيقين .

وهذه الأجوبة الأربعة تصلح بياناً للفرق بين مسلم وأبي داود حيث لم  
يعد أبو داود في الصحيح .

ما اعتمد عليه ابن سيد الناس في اعتراضه : -

اعتمد ابن سيد الناس في اعتراضه على مقاله مسلم في مقدمة كتابه ،  
فانه قسم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام : -

الأول مارواه الحفاظ المتقنون

والثاني مارواه المستورون والمتوسطون في الحفظ والإتقان

والثالث مارواه الضعفاء والمتروكون

وإنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني ، وأما الثالث فلا  
يخرج عليه .

غير أن العلماء اختلفوا في مراده منه :

فقال الحاكم والبيهقي . إن النية اخترمت مسلماً قبل إخراج القسم الثاني  
وأنه ما ذكر إلا القسم الأول .

وقال القاضي عياض . وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم .  
وتابعوه عليه .

قال . وليس الأمر كذلك ، بل ذكر حديث الطبقة الأولى ، وأنا  
بأحاديث الثانية على طريق المتابعة والاستشهاد ، أو حيث لم يجد في الباب  
من حديث الأولى شيئاً ، وأتى بأحاديث طبقة ثالثة ، وهم أقوام تكلم فيهم  
أقوام . وزكاهم آخرون ممن ضعف روايتهم ببدعة ، وطرح الرابعة  
كما نص .

قال . والحاكم تأول أن مراده أن يفرد لكل طبقة كتاباً ، ويأتي  
بأحاديثها خاصة مفردة ، وليس ذلك مراده .



قال . وكذلك علل الحديث التي ذكر أنه يأتي بها قد وفي بها في مواضعها من الأبواب . من اختلافهم في الأسانيد كالإرسال والإسناد ، والزيادة والنقص ، وتصاحيف المصحفين .

قال النووي . وما قاله عياض ظاهر جداً .

### بقية كتب السنن

قال محمد بن معاوية الأحمر الرازي عن النسائي . قال النسائي في كتاب السنن . كله صحيح وبعضه معلول إلا أنه لم يبين علته . والمنتخب المسمى بالمجنيب صحيح كله . وذكر بعضهم (١) . أن النسائي لما صنف السنن الكبرى أهداه إلى أمير الرملة . فقال له الأمير . أكل ما في هذا صحيح ؟ قال . لا . قال . فجرد الصحيح منه . فصنف المجتبى .

وقال القاضي تاج الدين السبكي . سنن النسائي التي هي إحدى الكتب الستة هي الصغرى لا الكبرى . وهي التي يخرجون عليها الرجال . ويعملون الأطراف .

وقال الحافظ أبو الفضل ابن حجر . قد أطلق اسم الصحة على كتاب النسائي أبو علي النيسابوري . وأبو أحمد بن عدي . وأبو الحسن الدارقطني وأبو عبد الله الحاكم . وابن منده . وعبد الغني بن سعيد ، وأبو علي الخليلي ، وأبو علي بن السكن . وأبو بكر الخطيب وغيرهم . وقال أبو عبد الله بن منده . الذين خرجوا الصحيح أربعة . البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .

وقال السلفي . للكتب الخمسة اتفاق على صحتها علماء المشرق والمغرب

---

(١) هو الحافظ أبو الفضل العراقي كما في التدريب

وأطلق الحاكم على الترمذى الجامع الصحيح  
وأطلق الخطيب عليه وعلى النسائي اسم الصحيح .

غاية الأمر أنه لعدم تلقى هذه الكتب بالقبول من الأئمة لم تنل مرتبة  
الصحيحين ، ولكن علماء الحديث لم يسموا ذلك فقالوا :

أما صحيح النسائي ففيه الصحيح والحسن وما يقرب منه على ندرة ، حيث  
يخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، لهذا لا يحكم على الحديث بمجرد  
وجوده فيه بالصحة ، وذلك حكم بقية السنن كإبي داود والترمذى وابن  
ماجه ، غير أن النسائي ( المجتبى ) فاز بقصص سبق عليها ، وبليه في المرتبة  
أبو داود ، وبليه الترمذى ،

وقال الذهبي : انحطت رتبة جامع الترمذى عن سنن أبي داود والنسائي  
لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما .

وذكر أبو بكر محمد بن موسى الحازمي في شروط الأئمة ترتيبها فقال :

الطبقة الثالثة جماعة لزمو الزهرى مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم  
يسلموا من غوائل الجرح ، فهم بين الرد والقبول ، وهم شرط أي داود والنسوي  
والرابطة قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل ، وتفردوا  
بقلة ممارستهم لحديث الزهرى ، لأنهم لم يصاحبوا الزهرى كثيرا وهم شرط  
أبي عيسى .

والطبقة الخامسة نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث  
على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد ، عند  
أبي داود فمن دونه ، أما عند الشيخين فلا .

ومثل للطبقة الثالثة بنحو سفيان بن حسين السلمي ، وجعفر بن يرقان

وآخرين .

ومثل للطبقة الرابعة بنحو معاوية بن يحيى الصدفى ، واسحاق بن يحيى الكلبى ، والمثنى بن الصباح .

ومثل للخامسة بنحو بحر بن كنيز السقا ، والحكم بن عبد الله الايلي ، وعبد القدوس بن حبيب الدمشقى ، ومحمد بن سعيد المصلوب وغيرهم .

قال الحازمى : وفى الحقيقة أن شرط الترمذى أبلغ من شرط أبي داود ، لأن الحديث إذا كان ضعيفا ، أو مطلقه من حديث أهل الطبقة الرابعة ، فإنه يبين ضعفه ، وينبه عليه ، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة ، وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن ، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود ومن هذا يتبين لك أن من أطلق عليها اسم الصحة قد تساهل فى هذا الإطلاق ، لذا قال العراقى :

ومن عليها أطلق الصحيح : أفقدنى تساهلا صريحا

وقال أبو جعفر بن الزبير فى تمييز بعضها عن بعض : أول ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده ، وذلك الكتب الخمسة ، والموطأ الذى نقدمها وضعا ، ولم يتأخر عنها رتبة .

وقد اختلفت مقاصدهم فيها . فللصحيحين فيها شقوف . وللبخارى لمن أراد التفقه مقاصد جليلة . ولأبي داود فى حصر أحاديث الأحكام واستيعابها مما ليس لغيره . وللترمذى فنون الصناعة الحديثية مالم يشاركه غيره . قد سلك الإنسانى أغمض تلك المسالك وأجلها .

## نسبة الأحاديث إلى الصحيحين

في الكتب المخرجة عليهما أو الجامعة لهما أو المختصرة منهما

الكتب المخرجة على الصحيحين أو على أحدهما ، كالمستخرج للأنصاري وللبرقاني ، ولأبي أحمد الفطري ، ولأبي عبد الله بن أبي ذهل ، ولأبي بكر ابن مردويه - على البخاري .

ولأبي عوانة الأسفرايني ، ولأبي جعفر بن حمدان ، ولأبي بكر محمد رجاء النيسابوري ، ولأبي بكر الجوزقي ، ولأبي حامد الشاركي : ولأبي الوليد حسان بن محمد القرشي ، ولأبي عمران موسى بن العباس الجويني ، ولأبي نصر الطوسي ، ولأبي سعيد بن أبي عثمان الخيري - على مسلم .

ولأبي نعيم الأصبهاني ، وأبي عبد الله بن الأخرم ، وأبي ذر الهروي ، وأبي محمد الخلال ، وأبي علي المارجمسي ، وأبي مسعود سليمان بن إبراهيم الأصبهاني ، وأبي بكر اليزدي - على كل منهما .

ولأبي بكر بن عبد الله الشيرازي عليهما في مؤلف واحد .

موضوع هذه الكتب وأمثالها أن يعتمد المصنف إلى الكتاب الذي يريد أن يخرج أحاديثه فيأتي بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه .

قال شيخ الإسلام . وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً بوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة .

وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب .

وفائدة هذه المستخرجات :

اولا . علو الإسناد ، لأن المصنف المستخرج لو روى حديثا مثلا من طريق البخارى لوقع أنزل من الطريق الذى رواه به فى المستخرج .

ثانيا : زيادة الصحيح فان تلك الزيادات صحيحة لكونها باسناد الصحيح وتعقب شيخ الإسلام هذا فقال : هذا مسلم فى الرجل الذى التقى فيه إسناد المستخرج وإسناد مصنف الأصل ، وفيمن بعده ، واما من كان بين المستخرج وذلك الرجل فيحتاج إلى نقد ، لأن المستخرج لم يلتزم الصحة فى ذلك ، وإنما جل قصده العلو ، فان حصل وقع على غرضه ، فان كان مع ذلك صحيحا ، أو فيه زيادة فزيادة حسن حصلت اتفاقا ، وإلا فليس ذلك همته .

ثالثا : القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة ، وذلك بأن يضم المستخرج شخصا آخر فأكثر مع الذى حدث مصنف الصحيح عنه ، وربما ساق له طرقا أخرى إلى الصحابى بعد فراغه من استخراجهم كما يصنع أبو عوانة .

رابعا : أن يكون مصنف الصحيح روى عن مختلط ولم يبين هل سمع ذلك الحديث فى هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده ؟ فيبينه المستخرج ، إما تصريحاً ، أو بأن يرويه عنه من طريق من لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط .

خامسا : أن يروى فى الصحيح عن مدلس بالنعنة . فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع .

سادساً : ان يروى عن مبهم كحدثنا فلان أو رجل . أو فلان وغيره ، أو غير واحد فيعينه المستخرج .

سابعاً : أن يروى عن مهمل كمحمد من غير ذكر ما يميزه عن غيره من المحمدين ، ويكون في مشايخ من رواه كذلك من يشاركه في الاسم ، فيميزه المستخرج .

ثامناً . قال شيخ الاسلام . وكل آلة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها . فهي من فوائده وذلك كثير جداً . هذه الكتب وأمثالها لم يلتزم فيها موافقة الصحيحين أو أحدهما في الالفاظ ، لأنهم إنما يروون بالالفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم : فحصل فيها تفاوت في اللفظ والمعنى . فلا يجوز أن تنقل منها حديثاً وتقول هو كذا في البخاري أو مسلم أو فيهما معتمداً على المستخرج ، إلا أن تقابله بأصله من البخاري أو مسلم أو هما معاً ، اللهم إلا إذا قال المستخرج أخرجه البخاري بلفظه أو مسلم أو هما .

ومثل هذه المستخرجات مارواه البيهقي في سننه والبعوى وشبههما قائلين : رواه البخاري أو مسلم أو هما . لأنه قد وقع في بعض مارووه تفاوت في المعنى وفي الالفاظ . فرادهم أنهما رواوا أصله دون اللفظ الذي أوردوه .

قال السيوطي : وما تقدم عن البيهقي ونحوه من عزو الحديث إلى إلى الصحيح ؛ والمراد أصله ، لاشك أن الأحسن خلافه . والاعتناء بالبيان حذراً من إيقاع من لا يعرف الاصطلاح في اللبس .

ولابن دقيق العيد في ذلك تفصيل حسن . وهو أنك إذا كنت في مقام الرواية فلك العزو ولو خالف ؛ لأنه عرف أن أجل قصد المحدث السند والعثور على أصل الحديث . دون ما إذا كنت في مقام الاحتجاج ؛ فمن روى في المعاجم والمشيخات ونحوها فلا حرج عليه في الإطلاق .

بخلاف من أورد ذلك في الكتب المبوبة ؛ لاسيما إن كان الصالح للترجمة قطعة زائدة على ما في الصحيح .

أما الجمع بين الصحيحين فشان الجامع بينهما أن يلتزم ألفاظهما ؛ كالجمع بين الصحيحين لعبد الحق ؛ فإنه ينقل ألفاظهما من غير زيادة ولا تغيير . وكذلك المختصرات لهما ، فإنهم نقلوا فيها ألفاظهما ، وبناء على ذلك يجوز لك أن تنقل منه وتعزو ذلك للصحيح ولو باللفظ

أما الجمع لأبي عبد الله الحميدي الأندلسي ففيه زيادة ألفاظ وتتمت على الصحيحين بلا تمييز ، قال ابن الصلاح : وذلك موجود فيه كثيرا ، وربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيح وهو مخطيء ، لكونه زيادة ليست فيه .

وقد تقدم لك أن العراقي أنكر على الحميدي ما فعله في كتابه ؛ لأنه جمع بين كتابين ، فمن أين تأتي الزيادة ؟ واعترض كلام ابن الصلاح في تصحيحه تلك الزيادات ؛ لأنه مارواها بسنده كالمستخرج ، ولا ذكر أنه يزيد ألفاظا واشترط فيها الصحة حتى يقلد في ذلك .

قال السيوطي : قال شيخ الإسلام : قد أشار الحميدي إجمالا وتفصيلا إلى ما يبطل ما اعترض به عليه

أما إجمالا فقال في خطبة الجمع : وربما زدت زيادات من تتمات وشرح لبعض ألفاظ الحديث ونحو ذلك ، وقفت عليها في كتب من اعتنى بالصحيح كالإسماعيلي واليرقاني .

وأما تفصيلا فعلى قسمين : جلي وخفي :

أما الجلي فيسوق الحديث ثم يقول في أثناءه إلى هنا انتهت رواية البخاري ومن هنا زاده اليرقاني .

وأما الخفي فإنه يسوق الحديث كاملا أصلا وزيادة ثم يقول : أما من

أوله إلى موضع كذا فرواه فلان ، وما عده زاده فلان ؛ أو يقول :  
لفظة كذا زادها فلان ونحو ذلك .

وإلى هذا أشار ابن الصلاح بقوله : فربما تقل من لا يميز . وحينئذ  
فلزيادته حكم الصحة لنقله لها عن اعنى بالصحيح .

وقد تساهل في نسبة الحديث إلى الصحيحين أو أحدهما أيضا أكثر  
المخرجين للمشيخات والمعاجم ، والمرتبين على الأبواب ، فانهم يوردون  
الحديث بأسانيدهم ، ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالبا بعزوه إلى البخاري  
أو مسلم أو إليهما معا . مع اختلاف الألفاظ وغيرها ، يريدون أصله ،  
فليتنبه لذلك .

## هل يجوز التصحيح فما دونه في هذه الأعصار ؟

قال ابن الصلاح : إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها  
حديثاً صحيح الإسناد ، ولم نجده في أحد الصحيحين ، ولا منصوفاً على  
صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة ، فانا لا نتجاسر  
على جزم الحكم بصحته .

وأيد مذهب ابن الصلاح بما يأتي :

أولاً : بما قاله تعليلاً لمذهبه من قوله ( فقد تعذر في هذه الأعصار  
الاستقلال بأدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ، لأنه ما من إسناد من  
ذلك إلا وتجده في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه ، عرياعما يشترط  
في الصحيح من الحفظ والضبط والإنقان ) .

ثانياً : بضعف نظر المتأخرين بالنسبة إلى المتقدمين كما قال ابن حجر

ثالثاً : بما يغلب على الظن أنه لو صح حديث لما أهمله أئمة الحديث في  
الأعصار المتقدمة لشدة فحصهم واجتهادهم كما قال ابن جماعة .



رابعاً : بما قيل من : ان الحامل لابن الصلاح على ماذهب إليه أن المستدرك للحاكم كتاب كبير جدا يصفو له منه تصحيح كثير ، وهو مع حرصه على جمع الصحيح غزير الحفظ كثير الاطلاع واسع الرواية ، فيبعد كل البعد أن يوجد حديث بشرائط الصحة لم يخرج به .

قال ابن الصلاح : قال الأمر إذا في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على مانص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف ، وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجاً عن ذلك ، إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة .  
وخالف الإمام النووي ابن الصلاح فقال في التقريب :

( من رأى في هذه الأزمان حديثاً صحيح الإسناد في كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد ، قال الشيخ : لا يحكم بصحته لضعف أهلية أهل هذه الأزمان ، والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته ) .  
وقد أيد العراقي ماذهب إليه النووي فقال :

وما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم تجد لمن يقدمهم فيها تصحيحاً ، ثم عد منهم أبا الحسن على ابن محمد بن عبد الملك بن القطان فانه صحح عدة أحاديث منها حديث ابن عمر كان يتوضأ ونعلاه في رجلية ويمسح عليها ، ويقول : كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل . أخرجه أبو بكر البزار في مسنده . وقال ابن القطان : إنه حديث صحيح ، ومنها حديث أنس : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم ، فنهض من ينام ، ثم يقوم إلى الصلاة ، رواه قاسم بن أصبغ وصححه ابن القطان فقال وهو كما ترى صحيح .

وعد منهم الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي ، جمع كتاباً سماه المختارة التزم فيه الصحة ، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها فيما يعلم :

وعد منهم الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري فقد صحح حديثاً في جزء له جمع فيه ماورد فيه ( غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ) ثم صحح طبقة تلي هذه الطبقة .

وعد منهم الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي ، صحح حديث جابر مرفوعاً : ( ماء زمزم لما شرب له ) في جزء جمعه في ذلك .

ثم صححت الطبقة التي تلي هذه الطبقة وهم شيوخ العراقي .

وعد منهم الشيخ تقى الدين السبكي ، صحح حديث ابن عمر في الزيارة في تصنيفه المشهور .

قال : ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذاك منهم إلا أن منهم من لا يقبل ذاك منهم ، وكذا كان المتقدمون ربما صحح بعضهم شيئاً فأنكر عليه تصحيحه .

ورد ذلك شيخ الإسلام ابن حجر فقال :

قد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه ، وكلهم دفع في صدر كلامه من غير إقامة دليل ، ولا بيان تعليل ، ومنهم من احتج بمخالفة أهل عصره . ومن بعده له في ذلك ، كابن القطان والضياء المقدسي والزكي المنذري ، ومن بعدهم كابن المواق والدمياطي والمزى ونحوهم ، وليس يوارد ؛ لأنه لاحجة على ابن الصلاح بعمل غيره ، وإنما يحتاج عليه بإبطال دليله ، أو معارضته بما هو أقوى منه .

ومنهم من قال : لاسلف له في ذلك ، ولعله بناء على جواز خلو العصر من المجتهد ، وهذا إذا انضم إلى ما قبله من أنه لاسلف له فيما ادعاه ، وعمل أهل عصره . ومن بعدهم على خلاف ما قال انتهض دليلاً للرد عليه .

ولم يدع شيخ الإسلام كلام ابن الصلاح يمر عليه من غير نقد فقال :  
(١) قوله ( فانا لا نتجاسر ) ظاهره أن الأولى ترك التعرض له ، لما فيه  
من التعب والمشقة وإن لم ينهض إلى درجة التذمر ، فلا يحسن قوله بعد  
( فقد تعذر ) .

(٢) إنه ذكر مع الضبط الحفظ والإتقان ، وليست متغايرة .

(٣) إنه قابل بعدم الحفظ وجود الكتاب ، فأفهم انه يعيب من حدث  
من كتابه ويصوب من حدث عن ظهر قلبه ، والمعروف من أئمة الحديث  
خلاف ذلك ، .

وحينئذ فإذا كان الراوى عدلاً لكن لا يحفظ ماسمعه عن ظهر قلب ،  
واعتمد ما في كتابه فحدث معه فقد فعل اللازم له ، فحديثه على هذه الصورة  
صحيح ..

(٤) وبالجملة ما استدل به ابن الصلاح من كون الأسانيد مأمناً إلا وفيه من لم  
يبلغ درجة الضبط المشترطة في الصحيح ، إن أراد أن جميع الإسناد كذلك  
فهو ممنوع ، لأن من جملة من يكون من رجال الصحيح ، وقل أن يخلو إسناد  
عن ذلك ، وإن أراد بعض الإسناد كذلك فسلم ، لكن لا ينهض دليلاً على  
التعذر ، إلا في جزء يفرد برواية من وصف بذلك ، أما الكتاب المشهور  
الفنى بشهرته عن اعتبار الإسناد منا إلى مصنفه كالمسانيد والسنن ، مما لا يحتاج  
في صحة نسبتها إلى مؤلفها إلى اعتبار إسناد معين ، فإن المصنف منهم إذا  
روى حديثاً ، ووجدت الشرائط فيه مجموعة ، ولم يطلع المحدث المتقن المطلع  
فيه على علة لم يمتنع الحكم بصحته ، ولو لم ينص عليها أحد المتقدمين .

(٥) ما اقتضاه كلامه من قبول التصحيح من المتقدمين ورده من المتأخرين  
قد يستلزم رد ما هو صحيح ، وقبول ما ليس بصحيح ، فكيف من حديث حكم

بصحته إمام متقدم اطلع المتأخر فيه على علة قاذحة تمنع الحكم بصحته ؛  
ولا سيما إن كان ذلك المتقدم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن كابن  
خزيمة وابن حبان .

(٦) كيف يدعى تعميم الخلل في جميع الأسانيد المتأخرة، ثم يقبل تصحيح  
المتقدم ، وذلك التصحيح إنما يتصل للمتأخر بالإسناد الذي يدعى فيه الخلل  
فإن كان ذلك الخلل مانعاً من الحكم بصحة الإسناد ، فهو مانع من الحكم  
بقبول ذلك التصحيح ، وإن كان لا يؤثر في الإسناد في مثل ذلك ، لشهرة  
الكتاب - كما يرشد إليه كلامه - فكذلك لا يؤثر في الإسناد المعين الذي  
يتصل به رواية ذلك الكتاب إلى مؤلفه ، وينحصر النظر في مثل أسانيد  
ذلك المصنف منه فصاعداً .

قال السيوطي : والأحوط في مثل ذلك أن يعبر عنه بتصحيح الإسناد ،  
ولا يطلق التصحيح لاحتمال علة للحديث خفيت عليه ، وقد رايت من يعبر  
خشية من ذلك بقوله : صحيح إن شاء الله . وكثيراً ما يكون الحديث ضعيفاً ؛  
أو واهياً ، والإسناد صحيح مركب عليه ، فقد روى ابن عساكر في تاريخه  
من طريق علي بن فارس ثنا مكي بن بندار ثنا الحسن بن عبد الواحد القزويني  
ثنا هشام بن عمار ثنا مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً : خلق الله الورد  
الأحمر من عرق جبريل ليلة المعراج ، وخلق الورد الأبيض من عرقى ،  
وخلق الورد الأصفر من عرق البراق ، قال ابن عساكر : هذا حديث موضوع  
وضعه من لا علم له ، وركبه على هذا الإسناد الصحيح .

أما التحسين فقال ابن الصلاح فيما تقدم . قال الأمر إذاً في معرفة  
الصحيح والحسن إلى الاعتماد ( الخ ) ؛ فسوى بينه وبين الصحيح في مذهبه ؛  
أما غيره فقال السيوطي : لم يتعرض النووي ومن بعده كابن جماعة وغيره

من اختصار ابن الصلاح، والعراقي في الألفية والبلقينى وأصحاب النكت إلا للتصحيح فقط وسكتوا عن التحسين، وقد ظهر لى أن يقال فيه : إن من جوز التصحيح فالتحسين أولى، ومن منع فيحتمل أن يجوزه، وقد حسن المزى حديث ( طلب العلم فريضة ) مع تصريح الحفاظ بتضعيفه وحسن جماعة كثيرون أحاديث صرح الحفاظ بتضعيفها .

أما التضعيف فقال ابن الصلاح : إذا رأيت حديثا باسناد ضعيف فلك أن تقول : هذا ضعيف، وتعنى أنه بذلك الإسناد ضعيف، وليس لك أن تقول : هذا ضعيف وتعنى به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد، فقد يكون مرويا باسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث، بل يتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يرو باسناد يثبت به، أو بأنه حديث ضعيف، أو نحو هذا مفسراً وجه القدح فيه، فإن أطلق ولم يفسر ففيه كلام يأتي إن شاء الله تعالى، فاعلم ذلك فانه مما يغلط فيه . ووافقه على ذلك النووى وغيره .

قال السيوطى : فالخاصل أن ابن الصلاح سد باب التصحيح والتحسين والتضعيف على أهل هذه الأزمان لضعف أهليتهم، وإن لم يوافق على الأول قال : ولا شك أن الحكم بالوضع أولى بالمنع قطعاً إلا حيث لا يخفى، كالأحاديث الطوال الركيكة التى وضعها القصاص أو ما فيه مخالفة للعقل أو الإجماع .

قال : وأما الحكم للحديث بالتواتر أو الشهرة فلا يمتنع إذا وجدت الطرق المعتبرة فى ذلك .

وينبغى التوقف عن الحكم بالفسردية والغرابة .

## الحسن

للعلماء في تعريفه عبارات : -

الأولى - قال أبو سليمان الخطابي : هو ماعرف مخرجه ؛ واشتهر رجاله ؛ وعليه مدار أكثر الحديث ؛ ويقبله أكثر العلماء ؛ واستعمله عامة الفقهاء .

شرح التعريف : -

( ما ) أى حديث ؛ جنس فى التعريف يشمل كل حديث .

( عرف مخرجه ) بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء ؛ اسم مكان ، يريد رجال طرقه ؛ وإنما سُمى الرجال مخرجا ؛ لأن كلا منهم محل خرج الحديث منه ؛ فهو فصل خرج به المعلق - والمنقطع ؛ والمعضل ؛ وإرسل ، والمدلس ( واشتهر رجاله ) خرج به مجهول العين ومجهول الحال . فالمراد بالشهرة للشهرة بالعدالة والضبط . قال صاحب البيقونية :

والحسن المعروف طرقا وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت أى اشتهرت دون اشتهار الصحيح . ومعلوم أن رجال الصحيح إنما اشتهرت فى العدالة والضبط . وعلماء الحديث على أن التفاوت بين الحسن والصحيح إنما يرجع للضبط فقط إلا أن الطوفى صرح فى شرح الأربعين : بأن التفاوت معتبر فيهما جميعا . وبذلك خرج الصحيح فى عبارة البيقونية .

( وعليه مدار أكثر الحديث ) إنما قيد به الخطابي ليخرج الصحيح . لأن

غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح .

(ويقبله أكثر العلماء) : إنما قال : أكثر ليخرج به من شدة من علماء الحديث ، فرد بكل علة قاحلة كانت . أو غير قاحلة كما روى عن ابن أبي حاتم : أنه قال : سألت أبي عن حديث ؟ فقال : أسنده حسن . فقلت : يحتاج به ؟ فقال : لا

(واستعمله عامة الفقهاء) أى عملوا به . خرج ماردوه فلم يحتاجوا به لشذوذ أو تعليل أو غيرهما  
ماورد على التعريف :-

أولا : قال ابن دقيق العيد : هذا الحد صادق على الصحيح أيضا . فيدخل الصحيح في حد الحسن . وكذا قال ابن الصلاح وصاحب المنهل الروى . وأجاب التبريزى : بأن الصحيح أخص منه . ودخول الخاص في حد العام ضرورى . والتقييد بما يخرج عنه مغل بالحد . وأيده العراقى فقال : وهو متجه .

ثانيا : فهم العراقى أن قوله : ( وعليه مدار أكثر الحديث . . . ) زائد على الحد ، فأخر ذكره وفصله عنه ، فقال فى ألفيته :

الحسن المعروف مخرجا وقد اشتهرت رجاله بذلك حد

حد (١) .. .. .

وبناء على ذلك اتجه الاعتراض والجواب السابق ، لكن الإمام البلقينى لم يرتض ذلك . وقال : بل هو من جملة الحد . ليخرج الصحيح الذى دخل فيما قبله ، بل والضعيف أيضا .

---

(١) حمد : — بسكون الميم — هو أبو سليمان الخطابى .

### العبارة الثانية :

قال الترمذی : ألا يكون في إسناده من يهتم بالكذب ولا يكون شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك .

شرح التعريف ::

قوله : ( ألا يكون ) يعنى به حديثاً لا يكون ، وقوله : ( من يهتم بالكذب ) شمل المستور وقوله ( ولا يكون شاذاً ) أى مخالفاً لمن هو أوثق منه أو أكثر أو أرجح . وقوله ( ويروى من غير وجه نحو ذلك ) أى يعضد بطريق آخر أو أكثر .

وادعى بعض المتأخرين أن قول الترمذی هذا مرادف لقول الخطابي السابق . فان قوله ( ويروى نحوه من غير وجه ) كقول الخطابي ( ما عرف مخرجه ) وقول الخطابي ( واشتهر رجائه ) يعنى به السلامة من وصمة الكذب ، كقول الترمذی ( ولا يكون في إسناده من يهتم بالكذب ) . وزاد الترمذی ( ولا يكون شاذاً ) ولا حاجة إليه ، لأن الشاذ يناقى عرفان المخرج .

ورد عليه العراقى بأن تفسير قول الخطابي ( ما عرف مخرجه ) بما تقد من الاحتراز عن المنقطع والمدلس . . . الخ أحسن لأن الساقط منه بعض الإسناد لا يعرف فيه مخرج الحديث ، إذ لا يدري من سقط ، بخلاف الشاذ الذى أبرز كل رجاله فعرف مخرج الحديث من أين ؟

ورد البلقينى عليه : بأن اشتهاى الرجال أخص من قوله ( ولا يكون في سنده متهم ) اشموله المستور .

### ماورد على التعريف

(١) الحد صادق على بعض الحديث الصحيح ، فليس فيه فصل الحسن



عن الصحيح .

قال أبو عبد الله بن المواق : لم يخص الترمذى الحسن بصفة تميزه عن  
عن الصحيح ؛ فلا يكون صحيحا إلا وهو غير شاذ ورواته غير متهمين  
بل ثقات .

ورد عليه ابن سيد الناس فقال . بقى على ابن المواق أنه اشترط في  
الحسن أن يروى من وجه آخر ؛ ولم يشترط ذلك في الصحيح ؛ فالصحيح  
يأتي مرويا من وجه واحد كما يأتي مرويا من وجهين فأكثر ، فبعض  
الصحيح داخل في حد الحسن ، فلا يكون مانعا .

(٢) قال العراقي : إنه حسن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد .  
كحديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة : كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال : غفرانك . فانه قال فيه :  
حديث حسن غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه ، ولا تعرف في الباب  
إلا حديث عائشة .

وقال في ألفيته :

حمد ، وقال الترمذى : ما سلم من الشذوذ مع راو مااتهم  
بكذب ولم يكن فردا ورد قلت : وقد حسن بعض ما انفرد

وأجاب ابن حجر عن الاعتراض الأول فقال :

قد ميز الترمذى الحسن عن الصحيح بشيئين :

أحدهما أن يكون راويه قاصرا عن درجة راوى الصحيح ، بل وراوى  
الحسن لذاته ، وهو أن يكون غير متهم بالكذب ، فيدخل فيه المستور  
والمجهول ونحو ذلك .

وراوى الصحيح لابد أن يكون ثقة ، وراوى الحسن لذاته لابد أن  
يكون موصوفا بالضبط ، ولا يكفى كونه غير متهم .

قال : ولم يعدل الترمذى عن قوله ثقات وهى كلمة واحدة إلى ما قاله إلا لإرادة قصور روايته عن وصف الثقة ، كما هى عادة البلغاء .

ثانيها : مجيؤه من غير وجه .

وأجاب ابن سيد الناس عن الاعتراض الثاني فقال :

إن الذى يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه فى درجة المستور ، ومن لم تثبت عدالته .

قال : وأكثر ما فى الباب أن الترمذى عرفه ( أى الحسن ) بنوع منه ( الحسن لغيره ) لا بكل أنواعه .

قال : فلو قال قائل : إن هذا إنما اصطلاح عليه فى كتابه ولم يقله اصطلاحاً عاماً لكان له ذلك .

نقول . يقول الترمذى فى كتابه : ( وما ذكرنا فى هذا الكتاب - حديث حسن - فانما أردنا به حسن إسناده عندنا ، كل حديث يروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديث حسن ) .

وهذا يدل على أمور .

أولاً قوله ( حديث حسن ) إنما يكون هذا الاصطلاح حيث يفرد كلمة حسن ولا يأتى بها مع كلمة غيرها من قوله ( حسن صحيح ) أو ( حسن غريب ) . الخ

ثانيها - إن هذا اصطلاح خاص بكتابه حيث يفرد هذه الكلمة فلا يأتى الاعتراض الثانى .

ثالثاً : قوله ( لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ) أى لم يجرح باتهام بالكذب .

وهذا كما قال ابن حجر . لا يشمل من وثق بالعدالة والصدق إذ لا يكتفى فيمن عدل ، ووثق بأن ينفى عنه عدم التجريح باتهام الكذب فهو إنما

يريد به نحو المستور والمجهول فكيف يشمل الصحيح او الحسن لذاته .  
رابعاً - اشتراط مجيئه من غير وجه يدل على ذلك، إذ يشعر باحتياجه إلى  
جابر ورواية العدل الثقة الضابط لا تحتاج إلى جابر حتى يحكم عليه بالحسن .  
العبارة الثالثة : قال ابن الجوزي : ما فيه ضعف قريب محتمل ، فهو  
الحديث الحسن ، ويصلح البناء عليه والعمل به .

قال الطيبي : ما ذكره ابن الجوزي مبنى على أن معرفة الحسن موقوفة  
على معرفة الصحيح والضعيف ، لأن الحسن وسط بينهما فقوله ( قريب )  
أى قريب مخرجه إلى الصحيح ( محتمل ) لكون رجاله مستورين .  
وقال ابن دقيق العيد : وليس ما ذكره ابن الجوزي مضبوطاً بضابط  
يتميز به القدر المحتمل من غيره .

وقال البدر بن جماعة : وأيضاً فيه دور لأنه عرفه بصلاحيته للعمل به  
وذلك يتوقف على معرفة كونه حسناً .

ورد عليه السيوطي فقال : ليس قوله ( ويعمل به ) من تمام الحمد بل زائد  
عليه ، لإفادة أنه يجب العمل به كالصحيح ، ويدل على ذلك أنه فصله من الحد  
وقال العراقي :

وقيل ما ضعف قريب محتمل فيه وما بكل ذا حد حصل

العبارة الرابعة : قال ابن الصلاح : الحديث الحسن قسمان : -

أحدهما - الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته  
غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو متهم بالكذب في الحديث  
أى لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث - ولا سبب آخر مفسق ، ويكون  
متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر ، أو  
أكثر حتى اعتضد بتابعه من تابع راويه على مثله ، أو بماله من شاهد ، وهو  
ورود حديث آخر بنحوه ، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً .

وكلام الترمذى على هذا القسم يتنزل .

ثانيهما - أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح ، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والأتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا ، ويعتبر في كل ذلك مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا ، سلامته من أن يكون معللا وعلى هذا القسم يتنزل كلام الخطابي .

قال العراقي :

وقال . بان لي بامعان النظر أن له قسمين كل قد ذكر  
قسما ، وزاد كونه ماعلا ولا بنكر أو شذوذ شملا

ماورد على عبارة ابن الصلاح :-

(١) قال ابن دقيق العيد : وعليه فيه مؤاخذات ومناقشات .  
(٢) وقال ابن جماعة : يرد على الأول من القسمين الضعيف والمتقطع والمرسل الذى فى رجاله مستور ، وروى مثله أو نحوه من وجه آخر .  
وعلى الثانى . المرسل الذى اشتهر راويه بما ذكر ، فانه كذلك ، وليس بحسن فى الاصطلاح .

العبارة الخامسة : قال - ولو قال الحسن كل حديث خال عن العلل، وفى سنده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الاتقان لكان أجمع لما حددوه وأخصر .

العبارة السادسة : وقال الطيبى لو قيل: الحسن مسند من قرب من درجة الثقة أو مرسل ثقة ، وروى كلاهما من غير وجه وسلم من شذوذ وعلة ، لكان أجمع الحدود وأضبطها ، وأبعد عن التعقيد .

العبارة السابعة . حد شيخ الإسلام فى النخبة الصحيح لذاته بما نقله عدل تام للضبط متصل المسند غير معلل ولا شاذ .

ثم قال . فان خف الضبط فهذا الحسن لذاته - فشارك بينه وبين الصحيح في الشروط إلا تمام الضبط . ثم ذكر الحسن لغيره بالاعتضاد .

العبارة الثامنة . وقال الشيخ تقى الدين الشئني . الحسن خبر متصل قل ضبط راويه العدل ، وارتفع عن حال من يعد تفرد منكره وليس بشاذ ولا معلل .

العبارة التاسعة . وقال البلقيني - الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر كان شيئاً يتقدح في نفس الحافظ ، وقد تقصر عبارته عنه ، كما قيل في الاستحسان فلماذا صعب تعريفه ، وسبقه إلى ذلك ابن كثير .

أقول : إن ابن الصلاح قد أصاب المرمى في تقريره حد الحسن ، وليس عليه فيه مناقشات ولا مؤاخذات كما فهم ابن دقيق العيد ، وأما ما ذكره ابن جماعة من أنه يدخل في القسم الأول الضعيف ، والمتقطع ، والمرسل الذي في رجاله مستور ، فلا مؤاخذة فيه على ابن الصلاح ، لأنه يريد به الحسن لغيره ، والحسن لغيره ضعيف لذاته ، واشتراط الاتصال فيه محل بالحد .

ومن هنا تعلم الخلل في تعريفه الذي ادعى أنه أجمع لما حددوه وأخصر وأما ما أورده على القسم الثاني فليس بوارد على ابن الصلاح ، لأنه اشترط في راويه أن يكون من المشهورين بالصدق والأمانة ، ولا ريب أن المرسل وما شابهه مما لم يتصل سنده ، لا يعرف راويه فضلاً عن هذا الاشتهار المذكور ، فهو قد استغنى بذلك عن التصريح بشرط الاتصال ، ألا ترى أنه نزل عليه كلام الخطابي ، وعلمت أن المراد بقوله فيه ( ما عرف مخرجه ) عدم وجود انقطاع في سنده أو تعليق أو إعضال أو إرسال أو تدليس قبل أن يعلم الساقط .

وما صنعه ابن الصلاح في تقسيمه الحسن إلى قسمين : حسن لغيره وحسن لذاته هو ما صنعه ابن حجر في تقسيمه للحسن .

وأما الإمام الشعمي فاقصر على تعريف الحسن لذاته وهو القسم الثاني من تعريف ابن الصلاح، وتعريف الطيبي غير جيد، إذ أنه أبعد عن القصد، لأنه أراد ان يجمع بين الحسن لذاته والحسن لغيره في تعريفه، وأراد الأول بقوله (مسند من قرب من درجة الثقة)، وأراد الثاني بقوله: (مرسل ثقة) وشرط أن يروى كلاهما من غير وجه، فأخل بالأول والثاني، أما الأول فلم يوافقه على اشتراط كونه يروى من غير وجه أحد، وأما الثاني فتقييده بالمرسل كذلك، لأنه أعم من ذلك باتفاق.

غاية الأمر أنه أخذ على ابن الصلاح في تنزيه كلام الترمذى على ما ذكر من أنه رواية المستور أن كلام الترمذى أعم من هذا.

قال الحافظ - كما نقله عنه السيوطي في شرح ألفيته - :

وليس الحسن في التحقيق عند الترمذى مقصوراً على رواية المستور كما فهمه ابن الصلاح، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط أو الخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده إنقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي ألا يكون فيه من يثم بالكذب، وألا يكون الإسناد شاذاً، وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً، وليس كل في المرتبة على حد سواء، بل بعضها أقوى من بعض.

قال: ومما يقوى هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشرطية اتصال الإسناد أصلاً بل أطلق ذلك، فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بالحسن، وذكر لكل من ذلك مثلاً من كلامه.

نقول: قد يقال: إن ابن الصلاح عبر بكلمة مستور ليدفع إيراد من أورد عليه أنه يصدق على الصحيح والحسن لذاته فهو تمثيل لا تقييد فقوله (لا يخلو رجال إسناده من مستور) أي من نحو مستور ليشمل ما ذكره الحافظ.

ويؤيد ذلك ماسياً في عنه قريباً في بحث الضعيف الذي يرتفع إلى درجة الحسن وبقي أن يقال لابن الصلاح: إن وجود الغفلة ، وكثرة الخطأ في الراوى منى وجد له وجه آخر يصلح أن يكون جابراً لا يمنع من الحكم عليه بالحسن فلماذا قيد ابن الصلاح المستور بهذا القيد ؟

والجواب أن ابن الصلاح إنما أراد أن اجتماع الخستين: الستروالتغفيل قصور لا يصلح معه جابر كالاتهام بالكذب .

### الحسن لذاته ولغيره

لعلك علمت مما تقدم أن الحسن لذاته هو :

الحديث الذى اتصل سنده بنقل العدل الضابط الذى قصر به حفظه وإتقانه عن درجة رجال الصحيح ، غير شاذ ولا معل

فقولنا : ( الضابط ) خرج به ما نزل به حفظه وإتقانه إلى درجة لا يوصف معها بضبط أصلاً ، بل يوصف بالغفلة وكثرة الخطأ والغلط والاختلاط وسوء الحفظ .

وقولنا : ( الذى قصر به حفظه الخ .. ) خرج به الصحيح لذاته ، ودو ما عبر عنه الحافظ بقوله : ( خف ضبطه ) ، وما عبر عنه الشمنى بقوله : ( قل ضبطه راويه العدل ، وارتفع عن حال من يعد تفرد منكرأ ) أما الحسن لغيره فهو :

الحديث الضعيف بسبب كون راويه مستوراً غير مغفل كثير الخطأ ، أو بسبب كون راويه سيء الحفظ أو موصوفاً بالغلط أو الخطأ أو الاختلاط مع الصدق والأمانة ، أو بسبب كون سنده غير متصل ، أو كان فيه مدلس روى بالنعنة ، مع كونه ليس فيه من يتهم بالكذب ؛ وفى كل ذلك يشترط أن يكون الحديث غير شاذ ويرى من غير وجه مثله أو نحوه

قال السخاوى : اى يكون الراوى فوقه أو مثله لادونه ليترجح أحد الاحتمالين ؛ لأن سبب الحفظ مثلا حيث يروى يحتمل أن يكون ضبط المروى ؛ ويحتمل أن لا يكون ضبطه ؛ فاذا ورد مثل مارواه أو معناه من وجه آخر غلب على الظن أنه ضبطه ؛ وكلما كثر التابع قوى الظن اهـ .  
قال ابن الصلاح : لعل الباحث الفهم يقول : إنا نجد أحاديث محكوما بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة ، من وجوه عديدة ؛ مثل حديث (الأذنان من الرأس) أو نحوه ، فهلا جعلتم ذلك وامثاله من نوع الحسن ؟ لأن بعض ذلك عضد بعضها ، كما قلتم فى نوع الحسن على ماسبق آنفا .

وجواب ذلك أنه ليس كل ضعف فى الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك متفاوت ؛ فنه ضعف بزيه ذلك ؛ بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة ، فاذا رأينا مارواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له .

وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال ذلك كفى المرسل الذى يرسله إمام حافظ ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر .

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته ؛ وذلك كالضعف الذى ينشأ من كون الراوى متهما بالكذب ؛ أو كون الحديث شاذا

وهذه جملة تفصيلها تدرك بالمباشرة والبحث ؛ فأعلم ذلك فانه من النفائس العزيزة .  
فهذا يبين ما ارتضاه ابن الصلاح فيما يجبر وما لا يجبر ، فاعتبر الضعف من قبل حفظ الراوى مما يجبر إذا كان مع الصدق والأمانة ؛ وهذا إذا انضم لما ذكره فى التعريف حقق ما استدركه عليه ابن حجر ، وبين أن اقتصاره على المستور تمثيل لانقييد ؛ كما يبين أن اجتماع الحسنيين الستر والتغفيل لا ينفع معه جابر عنده .

ونص هنا على ان الضعف من قبل الإرسال يزول بالجابر لكنه قيده



بالمُرسل الذي يرسله إمام حافظ، فلم يعتبر الإرسال مطلقاً وأهمّل هناك النص عليه، فهل بعدما هنا تقييداً لما أطلقه هناك من عدم النص على الاتصال ؟  
وبين هنا أن الضعف الذي ينشأ من كون الراوى متهما بالكذب لا يزول بالجابر، وهو مانص عليه هناك ، وفسره بأنه الذي يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ، أو سبب آخر مفسق ،

وقال النووي في التقريب : إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن ، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر وصار حسناً ،  
وكذا إذا كان ضعفها لإرسال زال بمجيئه من وجه آخر .

وأما الضعف لفسق الراوى فلا يؤثر فيه موافقة غيره اهـ  
فقيد . الإمام النووي الضعف بسبب حفظ الراوى بالصدوق الأمين ، ولم يقيد الضعف بسبب الإرسال بما إذا أرسله إمام حافظ ، وقال شارحه السيوطى : أو تدليس أو جهالة رجال . كما زاده شيخ الإسلام ، غير أن السيوطى قال فيما إذا كان الضعف لفسق الراوى : نعم يرتقى بمجموع طرقه عن كونه منكراً أولاً أصلاً له ، صرح به شيخ الإسلام ، قال بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السيء الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن فجمع الحافظ بين المستور وكونه سيء الحفظ - ولم يقيده بما إذا كان غير مغفل كثير الخطأ فهل هو موافق لابن الصلاح أو مخالف له ؟ ولعله أراد : إلى درجة المستور أو سيء الحفظ .

والحاصل أن الضعيف الذى يقبل الجبر حتى يرتقى إلى الحسن فيكون حسناً لغيره هو ما كان : -

(١) بسبب الستر ، والستر هو جهل الحال فى الراوى فلا

يعرف بعدالة ولا يعرف بتجريح أو استوى فيه التعديل والتجريح ، واشترط فيه ابن الصلاح وتبعة النووي وآخرون أن يكون غير مغفل كثير الخطأ لئلا يجمع بين النقيضتين الجهل والتغفل ؛ فيقوى الضعف ويتقاعد الجابر عن جبره .

(٢) وبسبب ضعف حفظ راويه ، واشترط فيه أن يكون من أهل الصدق والديانة أى يكون عدلاً والعلة فيه هي العلة في سابقة ويشمل هذا ما كان بسبب سوء الحفظ ، أو الموصوف بالغلط أو الخطأ وخديث المختلط بعد اختلاطه .

(٣) أو بسبب ضعف عدم الاتصال وهو ما عير عنه بالإرسال واشترط فيه ابن الصلاح أن يرسله إمام حافظ ، وعبر عنه الحافظ ابن حجر : بما في إسناده انقطاع خفيف وأن يكون إسناده خالياً من الاتهام بالكذب فلا يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق وفي كل ذلك يشترط : -

(١) أن يكون خالياً من الشذوذ والنكارة

(٢) أن يكون الجابر تابعاً أو شاهداً صالحاً للاعتبار .  
الأمثلة .

مثال الأول مارواه الترمذى قال حدثنا محمود بن غيلان حدثنا وكيع وعبد الرزاق وأبو أحمد وأبو نعيم قالوا : حدثنا سفيان عن زيد العمى عن أبي إياس معاوية بن قررة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن وقدرناه أبو اسحاق الهمداني عن زيد بن أبي مريم عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا فهذا الحديث حكم عليه الترمذى بأنه حسن وفيه زيد العمى لم يتهم بكذب وهو صالح للاعتبار ، ويكتب حديثه لكنه روى من وجه آخر فارتقى إلى درجة الحسن .

ومثاله الثاني ما أخرجه الترمذى قال حدثنا محمد بن المنثرى حدثنا أبو عاصم حدثنا بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه أمر فسر به فخر الله ما جدا .

قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث بكار بن عبد العزيز .

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم رأوا سجدة الشكر ، وبكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة مقارب الحديث .

ومن قيل فيه مقارب الحديث يكتب حديثه للاعتبار، لأنه لم يثبت ضبطه ومثال الثالث ما أخرجه الترمذى عن أبي البختري أن جبشاً من جيوش المسلمين كان أميرهم سلمان الفارسي - الحديث

قال الترمذى: وحديث سلمان حديث حسن لا تعرفه إلا من حديث عطاء ابن السائب وسمعت محمداً يقول: أبو البختري لم يدرك سلمان لأنه لم يدرك علياً، وسلمان مات قبل علي . وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم إلى هذا، ورأوا أن يدعوا قبل القتال.. الخ ما قال فهذا حديث مرسل وحكم عليه الترمذى بالحسن مع أنه لم يرو إلا من حديث عطاء لكن اعتضد بالشواهد . قال الترمذى: وفي الباب عن بريدة والنعمان بن مقرن وابن عمر وابن عباس ، وبمذهب بعض أهل العلم من الصحابة .

### أول من سمي الحديث حسناً

كان الحديث في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم يتلقاه الصحابة رضوان الله عليهم مشاققة من فم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم من بعضهم البعض ، وكلهم عدول بشهادة الله لهم ، وبشهادة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فكان الحديث في مأمن من التقول والكذب ، وكان بعيداً عن درجة الضعف ، أو ما يقرب من الضعف ، وكان دائراً بين المتواتر ، والمشهور والصحيح . ثم جاء عصر التابعين فثلقوا الحديث عن الصحابة

رضوان الله عليهم ، وكانوا أقل منهم غيرة على الإيمان ، وحرصا على الدين وقوة في الضبط والحفظ ، ودخل في الدين من يريد الكيد له ، وكثر الابتداع ، وشاعت المذاهب المختلفة ، نغشى على الدين من القول فيه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فشدد أئمة الحديث في قبول الرواية . ولم يقبلوا الحديث إلا ممن اشتهر فيهم بالعدالة والحفظ والانتقان ، ولا بدع فقد كان من قبلهم الخلفاء الراشدون قد احتاطوا لذلك في عصر الصحابة أنفسهم اتقاء للريب ، وخوفا من التساهل في الرواية ، فطلبوا منهم من يؤيدهم في روايتهم ، فعل ذلك أبو بكر ، وعمر وكان على رضى الله عنه يحلف من روى له حديثا ، ومضوا على ذلك حتى جاء عصر الفتنة .

وحينئذ لا نعجب من ابن عباس إذ يقول : إنما كنا نحفظ الحديث . والحديث يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأما إذ ركبتم كل صعب وذلول فهيهات . ولا نعجب له - وقد جاءه بشير العدوى فجعل يحدث ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر اليه . فقال : يا ابن عباس مالى لأراك تسمع لحديثي ؟ أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع - إذ يقول لفر؟ إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا واصغينا اليه بأذاننا . فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف .

ولا نعجب من المغيرة إذ يقول : لم يكن يصدق على رضى الله عنه في الحديث عنه إلا من أصحاب ابن مسعود . وهالك ابن اسحاق يقول في الشيعة والروافض . لما أحدثوا تلك الأشياء بعد على رضى الله عنه قال رجل من أصحاب على قاتلهم الله أى علم أفسدوا .

وهاهو ذا طاووس يقول : أتى ابن عباس بكتاب فيه قضاء على رضى الله عنه فحاه إلا قدرا - وأشار سفيان بن عيينة بذرائع .

وهاك ابن سيرين يقول : لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت

الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم . فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ أحد بهم . وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ جديهم . وعنه : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم .

وعن سليمان بن موسى قال : لقيت طاووسا . فقلت : حدثني فلان كيت وكيت . قال : إن كان صاحبك مليا فخذ عنه . وهاهو ذا أبو الزناد يقول : أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون . ما يؤخذ عنهم الحديث يقال : ليس من أهلنا . إلى غير ذلك مما أخرجه مسلم وغيره .

نعم كل ذلك أحدث انتباها لرجال الإسناد . وصار الإسناد من الدين حتى قال فيه ابن المبارك : الإسناد من الدين . ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء . فكانوا يقبلون المروى عن الثقات . ويدعون غيرهم . حتى قال سعد بن إبراهيم : لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات . وانظر للقاسم بن عبيد الله إذ يقول ليحيى بن سعيد — وقد قال له : يا أبا محمد إنه قبيح على مثلك عظيم أن تسأل عن شيء من أمر هذا الدين : فلا يوجد عندك منه علم ولا فرج — أو علم ولا مخرج — فقال له القاسم : وعم ذلك ؟ قال : لأنك ابن إمامي هدى ابن أبي بكر وعمر — إذ يقول له أقبح من ذلك عند من عقل عن الله أن أقول بغير علم : أو آخذ عن غير ثقة . فسكت فما أجابه .

ونشأ عن ذلك أن اضطر الناس إلى تبين حال الرواة بالطعن تارة والتزكية أخرى . وظهر ذلك زمن التابعي التابعين . فهاهو ذا يحيى بن سعيد يقول : سألت سفیان الثوري وشعبة ومالك وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتا في الحديث . فيأتي الرجل فيسألني عنه ؟ قالوا أخبر عنه أنه ليس بثبت .

وهاهو ذا النضر يقول : سئل ابن عون عن حديث لشهر . وهو قائم على

أسكفة الباب ؟ فقال : إن شهرا نركوه . إن شهرا نركوه

قال مسلم رحمه الله يقول: أخذته السنة الناس . تكلموا فيه .

وقال عبد الله بن المبارك : قلت لسفيان الثوري : إن عباد بن كثير من تعرف حاله وإذا حدث جاء بأمر عظيم . فترى أن أقول للناس لا تأخذوا عنه؟

قال سفيان : بلى قال عبد الله: فكنت إذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد اثنت عليه في دينه وأقول لا تأخذوا عنه، وعنه أيضا قال : انتهيت إلى شعبة فقال . هذا عباد بن كثير فاحذروه ... إلى غير ذلك مما أخرجه مسلم وغيره

ولما دون الناس في عصر التابعين الحديث كما علمت . ولم يبالوا أدونوا مقبولا أم مردودا؟ وكان أول من تحرى المقبول مالك بن أنس رضي الله عنه في الموطأ سماه الناس الصحيح . وقال الشافعي . ماتحت أديم السماء بعد كتاب الله أصبح من كتاب مالك . وشاع بين الناس في كل مقبول أنه صحيح وفي كل مردود أنه ضعيف . حتى جاء الشافعي رضي الله عنه ومن بعده فظهر اسم الحسن في كلامهم وتدويناتهم . فالشافعي رضي الله عنه قال في اختلاف الحديث عند ذكر حديث ابن عمر ( لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا ) الحديث: حديث ابن عمر مسند حسن الإسناد . وقال أيضا فيه : وسمعت من يروى بإسناد حسن أن أبا بكر ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم أنه ركع دون الصف . الحديث

ثم ظهر ذلك في كلام أحمد . ثم البخاري . ثم في طبقة شيوخ الترمذي . ثم جاء أبو عيسى الترمذي . فوضع كتابه . وأكثر فيه من ذكره — كما علمت —

لذلك عد العلماء كتابه أصلا في معرفة الحسن . ثم تلاه في الجري على منواله يعقوب بن أبي شيبة . وأبو علي الطوسي .

### وجوب العمل بالحسن

قد سبق لل في بحث وجوب العمل بالصحيح أنه متى ترجح الصدق على

الكذب وجب العمل بخبر الآحاد ، والحسن قد ترجح صدقه على كذبه  
فوجب أن يكون مثل الصحيح في الاحتجاج به والعمل بموجبه .

وإذا علمت أن الحسن قد اختلفوا في تحديد معناه فيما عرضناه عليك ،  
كما جاء في كلام المتقدمين إطلاق الحسن على ما ذكره على غيره ، قال ابن عدي  
في ترجمته سلام بن سليمان المدائني : حديثه منكر ، وعامته حسان إلا أنه  
لا يتابع عليه ، وقيل لشعبه : لأي شيء لا تروى عن عبد الملك بن أبي سليمان  
العزرمي وهو حسن الحديث ؟ فقال : من حسنه . فررت ، وروى عن ابن أبي  
حاتم أنه قال : سألت أبي عن حديث ؟ فقال : إسناده حسن . فقلت : يحتاج  
به ؟ قال : لا . وربما أطلقوه على الغريب قال إبراهيم النخعي : إذا اجتة هوا  
كرهوا أن يخرج الرجل حسان أحاديثه . قال ابن السمعاني : إنه عنى  
الغرائب .

إذا علمت ذلك فانه لا يسوغ إطلاق القول بالاحتجاج به ، بل  
لابد من النظر في ذلك ، فما كان منه منطبقاً على الحسن لذاته ساع الاحتجاج  
به ، وما كان منه منطبقاً على الحسن لغيره ينظر في الجابر له فان كان بحيث  
يرفع قصوره وبلحقه بالحسن لذاته كأن كثرت طرقه أو كان من مراسيل  
الأئمة كبلالات مالك مثلاً ومرسلات سعيد بن المسيب ونحوها ساع الاحتجاج  
به ووجب العمل بموجبه وإلا فلا ، وإن كان الحسن بمعنى حسن مثله لغة  
أو بمعنى غرابته فلا يلتفت لوصفه بالحسن إلا بعد النظر فيه هل هو حسن  
لذاته ؟ هل هو حسن لغيره ؟ هل ارتفع بالجابر في نظر المجتهدين إلى قوة  
الحسن لذاته ؟

قال الإمام النووي : ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان  
دونه في القوة ، ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح .

قال السيوطي : كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة ، مع قولهم بأنه دون الصحيح المبين أولاً ، .

قال : ولا بدع في الاحتجاج بحديث له طريقان ، لو انفرد كل منهما لم يكن حجة كما في المرسل إذا ورد من وجه آخر مسند ، أو وافقه مرسل آخر بشرطه - كما يجيء ، قاله ابن الصلاح .

وقال في الاقتراح : لا قيل من أن الحسن يحتج به فيه إشكال ؛ لأن ثم أوصافاً يجب معها قبول الرواية ، إذا وجدت ، فإن كان هذا المسمى بالحسن مما وجدت فيه على أقل الدرجات التي يجب معها القبول فهو صحيح ، وإن لم توجد لم يجز الاحتجاج به ، وإن سمي حسناً ، اللهم إلا أن يرد هذا إلى أمر اصطلاحى ، بأن يقال : إن هذه الصفات لها مراتب ودرجات ، فأعلاها وأوسطها يسمى صحيحاً وأدناها يسمى حسناً ، وحينئذ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح أو يكون الكل صحيحاً في الحقيقة .

نقول : إن المتقدمين سموا الكل صحيحاً ، أما المتأخرون فقد فرقوا بينهما في الاصطلاح وإن قالوا بوجوب العمل بكل منهما ، ولكن يظهر عملهم في الترجيح بين الأحاديث المختلفة عند التعارض .

معنى قول الترمذى في كتابه : -

( حسن ) ( حسن صحيح ) ( حسن غريب ) ( حسن غريب لا تعرفه ) إلا

من هذا الوجه ) ( صحيح حسن غريب ) أو نحو هذا

علامة من قبل أن قول الترمذى ( حسن ) إذا افترده إنما أراد حسن



إسناده عنده وهو كل حديث لا يكون راويه متهما بكذب ويروي من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذاً

وذهب إلى ذلك ابن حجر حيث قال في شرح النخبة :

وتعريفه إنما وقع عن الأول فقط ، وعبارته ترشد إلى ذلك ، ثم بعد أن ذكر عبارته قال : . . . . فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه حسن فقط . (١)

أما ما يقول فيه : ( حسن صحيح ) أو ( حسن غريب ) أو ( حسن صحيح غريب ) فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط أو غريب فقط ، وكأنه ترك ذلك استغناء لشهرته عند أهل الفن ، واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه (حسن) فقط إما لغموضه وإما لأنه اصطلاح جديد ، ولذلك قيده بقوله عندنا ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي .

---

(١) يعكر عليه نحو : ما أخرجه الترمذي قال : حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فخاص الناس حيصة فقدمنا المدينة فاخطينا بها وقتلنا هلكنا ثم آتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله نحن الفرارون ، قال : بل أنتم العكارون وأنا فتكتكم

قال أبو عيسى هذا حديث حسن لانعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي زياد . وقد سبق ما قاله العراقي من أنه حسن بعض ما انفرد ، ولعله لما قال لانعرفه إلا من حديث يزيد علم أنه غريب فكأنه قال : حسن غريب ؛ فلا يجري على اصطلاحه الخاص والله أعلم

اما مايقول فيه : ( حسن صحيح ) أو ( حسن غريب ) أو ( حسن صحيح غريب ) فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف مايقول فيه صحيح فقط أو غريب فقط ، وكأنه ترك ذلك استغناء لشهرته عند أهل الفن واقتصر على تعريف مايقول فيه في كتابه ( حسن ) فقط إما لغموضه ، وإما لأنه اصطلاح جديد ، ولذلك قيده بقوله عندنا ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي .  
وقال البقاعي :

استعمل الترمذى الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها ( حسن غريب ) ونحو ذلك وعرف مارآى أنه مشكل ، لأنه يخرج الحديث أحيانا ويقول ( فلان ضعيف ) في سنده ، ثم يقول : ( هذا حديث حسن ) نخشى أن يشكل ذلك على الناظر فيعترض عليه بأنه كيف يحسن ما يصرح بضعف راويه أو انقطاعه ونحو ذلك ، فعرفه أنه إنما حسنه لكونه اعتضد بتعدد طرقه اه (١)

وإذا كان المراد بحسن في قوله ( حسن صحيح ) الحسن لذاته فكيف جمع بين الحسن والصحة ؟

قال ابن الصلاح في قول الترمذى وغيره - يريد مثل يحيى بن معين ، وابن أبي شيبة وأبي علي الطوسي - ( هذا حديث حسن صحيح ) إشكال ، لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه ففى الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفى ذلك القصور وإثباته ، ثم قال : وجوابه أن ذلك راجع

---

(١) أخرج الترمذى قال حدثنا قتيبة محمد بن ربيعة عن أبي الحسن م - ٨ المنهج

إلى الإسناد ، فإذا روى الحديث الواحد بإسنادين : أحدهما إسناد حسن ،  
والآخر إسناد صحيح ، استقام أن يقال فيه ، إنه حديث حسن صحيح أى

---

العسقلاني عن أبي جعفر بن محمد بن ركانة عن أبيه أن ركانة صارح النبي  
صلى الله عليه وسلم فصرعه النبي صلى الله عليه وسلم قال ركانة : سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن فرق ما بيننا وبين المشركين العلماء  
على القلائس .

قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بالقائم ولا نعرف  
أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة .

فكيف يكون الترمذى حسنه لأنه استوفى شروط الحسن لذاته وهو  
يقول : إسناده ليس بالقائم وفيه مجهولان عنده ؟ وكذلك كيف يكون  
حسنا باصطلاحه وهو يقول إنه غريب أى ليس له ما يعضده ؟ .

ولكن نجد الترمذى يخرج حديثاً آخر يقول : حدثنا محمد بن بشار  
حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن يونس عن قتادة عن أنس قال : ما أكل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في خوان ولا في سكرجة ولا خبز له مرفق .  
قال : فقلت لقتادة فعلام كانوا يأكلون ؟ قال على هذه السفر .

قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب قال محمد بن بشار : ويونس  
هذا هو يونس الإسكافي ، وقد روى عبد الوارث بن سعيد عن سعيد بن  
أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

فهذا الحديث قال إنه حسن غريب ومع ذلك أثبت متابعة ليونس عن  
قتادة وهي متابعة سعيد بن أبي عروبة أى إنه روى من غير وجه ، فلم تمنع  
غرابته أن له إسناداً آخر ، فلعله حكم على الأول بغرابته لحال إسناده أو  
إنه غريب من وجه دون وجه . .

إنه حسن بالنسبة إلى إسناد ، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر ،  
على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه

---

واخرج أيضا حديثا عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة قال ( سألنا  
عليا عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من النهار ) الحديث ، وقال  
فيه هذا خديث حسن ، ثم قال : وقال إسحاق ابن ابراهيم أحسن شيء  
روى في تطوع النبي صلى الله عليه وسلم في النهار هذا وروى عن عبدالله  
ابن المبارك أنه كان يضعف هذا الحديث ، وإنما ضعفه عندنا - والله أعلم - ، لأنه  
لا يروى مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه عن عاصم  
ابن ضمرة عن علي . وعاصم بن ضمرة هو ثقة عند بعض أهل العلم ، قال  
علي بن المديني قال يحيى بن سعيد القطان : قال سفيان : كنا نعرف فضل  
حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث .

فأنت ذا تراه قد حسن الحديث مع أنه لم يكن له وجه إلا من رواية عاصم  
وعاصم هذا هو صاحب علي وثقة ابن معين وابن المديني ، وقال أحمد  
هو أعلى من الحارث الأعور وهو عندي حجة ، وقال النسائي : ليس به بأس .

وأما ابن عدى فقال : يتفرد عن علي بأحاديث ، والبلية منه ، وقال ابن  
حبان روى عنه ابو اسحاق والحكم ، كان ردىء الحفظ ، فاحش الغلط ،  
يرفع عن علي قوله كثيرا ، فاستحق الترك ، على أنه أحسن حالا من الحارث اه  
وقد حسن له الترمذي هذا الحديث باعتبار توثيق ابن معين وابن المديني  
وأحمد والنسائي له .

أما الجوزجاني فقد حكم عليه بالشذوذ فقال : فيا عباد الله أما كان  
الصحابه وأمهات المؤمنين يحكون هذا ، إذ هم معه في دهرهم ؟ قال الذهبي  
يعني أن عائشة وابن عمر وغيرهما حكوا عنه خلاف هذا . وعاصم بن ضمرة  
ينتقل أنه عليه السلام كان يداوم على ذلك اه

اللغوى: وهو ما تميل إليه النفس ، ولا يأباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحي الذى تمن بصده ، فأعلم ذلك والله أعلم .

وتعقب هذا الجواب تقى الدين بن دقيق العيد فقال :

١ - إن الجواب الأول ترد عليه الأحاديث التى قيل فيها ( حسن صحيح ) مع أنه لبس له إلا مخرج واحد ، قال : وفى كلام الترمذى فى مواضع يقول هذا حديث حسن صحيح لانعرفه إلا من هذا الوجه .

وأجيب بأن الترمذى حيث قال هذا يريد به تفرد أحد الرواة به عن الآخر لا التفرد المطلق نحو حديث ذكره فى الفتن من حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة يرفعه: ﴿ من أشار إلى أخيه بحديدة ﴾ الحديث قال فيه : هذا حديث صحيح غريب فاستغربه من حديث خاله لا مطلقا .

ولكن يعكر على هذا الجواب قوله فى أحاديث . لانعرفه إلا من هذا الوجه نحو حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قل قل : رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ إذا بقى نصف من شعبان فلا تصوموا ﴾ قال أبو عيسى . حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح لانعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ .

٢ - وأما الجواب الثانى فإنه يرد عليه أنه يلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ انه حسن ، وذلك ليقوله أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم .

وأجاب العراقي عن هذا الإيراد فقال : قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن ، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي ، فروى ابن

عبد البر في كتاب بيان العلم حديث معاذ بن جبل مرفوعاً في تعلموا العلم فان تعلمه لله خشية في الحديث .

قال ابن عبد البر : وهو حديث حسن جدا ، ولكن ليس له إسناد قوي ، فأراد بالحسن هنا حسن اللفظ قطعاً ، فانه من رواية موسى بن محمد البلقاوي عن عبد الرحيم ابن زيد العمى ، والبلقاوي هذا كذاب ، كذبه ابو زرعة وأبو حاتم ، ونسبه ابن حبان إلى وضع الحديث ، والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يداه ، وعبد الرحيم بن زيد العمى متروك أيضاً .

قال : وروينا عن أمية بن خالد قال : قلت لشعبة تحدث عن محمد بن عبد الله العرزمي وتدع عبد الملك بن أبي سليمان ، وقد كان حسن الحديث قال من حسنهما فررت . اهـ

ويمكن أن يقال إن حمل كلام ابن الصلاح على حسن اللفظ ليس بجيد إذ لا شأن له بالقوة في القبول وعدمه ، والأقرب أن يحمل على حسن الإسناد إذ الحسن في كل شيء يحسبه ، ألا ترى قول ابن طاهر في شرط الصحيح : فان كان الراوي له راويان فحسن وإلا فصحيح فقط ، أي إن ابن الصلاح يريد أن يقول : وعلى فرض أن له إسناداً واحداً فلا يستنكر على بعض من قال ذلك أنه يريد به حسن الإسناد اللغوي الذي يجامع الصحة ولا ينفر منها ويتعارض معها ، إذ الحسن كمال في الشيء بعد تمامه ، ولا شك أن تمكن الإسناد من شروط الصحة كمال له فوق تمام الشروط المعبرة ، فيكون حسناً بهذا الاعتبار ، صحيحاً باستيفاء هذه الشروط ، وبقي أن يقال لابن الصلاح إن صح هذا بالنسبة لبعض من قال ذلك كما قال ، فانه لا يصح بالنسبة للترمذي لأنه واضح ماأراداه إذا انفرد الحسن ، لأنه لم يسبق به اصطلاح ، فلو أراد

غير المعنى المصطلج عليه فيما إذا اجتمع الحسن مع غيره لبيته ، كما بين الأول  
فارادته للحسن اللغوى بعيد .

وأجاب ابن دقيق عن الإشكال الذى أناره ابن الصلاح بعد تعقبه جوابه  
فقال : إن الحسن لا يشترط فيه قيد القصور عن الصحيح ، وإنما  
يحيؤه القصور حيث انفرد الحسن ، وأما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن  
حاصل لا محالة تبعاً للصحة ، لأن وجود الدرجة العليا وهى الحفظ والإتقان  
لا ينافى وجود الدنيا كالصدق ، فيصح أن يقال . حسن : باعتبار الصفة الدنيا  
صحيح باعتبار الصفة العليا ،

قال : ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً ، ويؤيده قولهم :  
حسن ، فى الأحاديث الصحيحة وهذا موجود فى كلام المتقدمين .

وقد سبقه إلى نحو ذلك الحافظ أبو عبد الله المواق .

قال شيخ الإسلام : ويشبه ذلك قولهم فى الراوى صدوق فقط ، وصدوق  
ضابط ، فإن الأول قاصر عن درجة رجال الصحيح والثانى منهم ، فكما أن  
الجمع بينهما لا يضر ولا يشكل فكذلك الجمع بين الصحة والحسن .

وعلى ذلك فكل صحيح عند الترمذى حسن ، وليس كل حسن صحيحاً .

ويرد على هذا أن الترمذى فرق بين عبارات كثيرة فتارة يقول : (حسن)  
فقط ، وتارة يقول : ( صحيح ) فقط ، وتارة ( حسن صحيح ) وتارة  
( صحيح غريب ) وتارة (حسن غريب) فعلمنا أن الصحيح عنده غير الحسن ،  
والحسن ليس عنده أعم من الصحيح .

واجاب ابن كثير عن الاشكال في كتابه الباعث الحديث فقال : إن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن ، قال : والذي يظهر أنه يشرب الحكم بالصحة على الحديث بالحسن كما يشرب الحسن بالصحة قال : فعلى هذا يكون مايقول فيه حسن صحيح اعلى رتبة عنده من الحسن ، ودون الصحيح ، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن اهـ

ورده العراقي فقال : وهذا الذي ظهر له تحكم لادليل عليه ، وهو بعيد من فهم كلام الترمذى .

وأجاب شيخ الإسلام عن الاشكال بأحد جوابين :

الجواب الأول : التوسط بين كلام ابن الصلاح وابن دقيق العيد ، فيخص جواب ابن الصلاح بما له إسنادان فصاعدا ، وجواب ابن دقيق للعيد بالفرد .

والجواب الثاني : قال السيوطى : وهو مركب من جواب ابن الصلاح وابن كثير فقال :

إن الحديث إن تعدد إسناده فالوصف راجع إليه باعتبار الإسنادين او الأسانيد قال : وعلى هذا فما قيل فيه ذلك فوق ما قيل فيه صحيح فقط ، إذا كان فرداً ، لأن كثرة الطرق تقوى ،

وإلا فبحسب اختلاف النقاد فى راويه ، فيرى المجتهد منهم بعضهم يقول فيه : صدوق ، وبعضهم يقول : ثقة ، ولا يترجح عنده قول واحد منهما ، او يترجح ولكنه يريد أن يشير إلى كلام الناس فيه فيقول ذلك ، وكأنه



قال : حسن عند قوم ، صحيح عند قوم . قال : وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد لأن حقه أن يقول : حسن أو صحيح .

قال : وعلى هذا ما قيل فيه ذلك دون ما قيل فيه صحيح ، لأن الجزم اقوى من التردد .

قال السيوطى : وهو الذى أرتضيه ولا غبار عليه ، وهو الذى مشى عليه فى النخبة .

وأما الغرابة فقال الترمذى فى كتابه : ( وما ذكرنا فى هذا الكتاب (حديث غريب) فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان :

(١) رب حديث يكون غريبا ، لا يروى إلا من وجه واحد  
(٢) ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون فى الحديث ، وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه

(٣) ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد وضرب لكل أمثلة تبين مراده منه ، قتارة يريد الغرابة من كل وجه ، وهو الغريب الحقيقى الذى لم يروه إلا فرد واحد، وثارة يحكم عليه بالغرابة بالنسبة لزيادة فى المتن لم يروها إلا واحد، وثارة يحكم عليه بالغرابة بالنسبة لإسناد دون إسناد أو أسانيد أخرى .

ومن ذلك يعلم معنى ( غريب ) أو ( حسن غريب ) أو صحيح غريب ( أو نحو ذلك ، وكثيراً ما يبين الترمذى مراده بعد كل حديث .

قال ابن الصلاح : وتختلف النسخ من كتاب الترمذى فى قوله : ( هذا حديث حسن ) أو ( هذا حديث حسن صحيح ) ونحو ذلك ، فينبغى أن

تصحح اصلاك به بجماعة أصول ، وتعتمد على ما اتفقت عليه ، ونص الدار  
قطنى فى سننه على كثير من ذلك .

## اصطلاح البغوى فى المصاييح

البغوى هو أبو محمد الحسين بن مسعود القراء البغوى ، صنف كتابه  
المصاييح ، وسلك فيه طريق الاختصار ، وحذف الأسانيد ، لكنه التزم فيه  
طريقا لم يسلكه سواه ممن قبله ، وقد احتذاه جماعة ممن صنف بعده ، فانه  
جعل مارواه الصحيحان أو أحدهما تحت عنوان خاص ، وأسماه الصحاح ،  
وما روى فى الكتب السنن الأربعة ، وسماه الحسان .

قال ابن الصلاح : فهذا اصطلاح لا يعرف ؛ ولبس الحسن عند أهل  
الحديث عبارة عن ذلك ؛ وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن

وقال النووى . أما تقسيم البغوى أحاديث المصاييح إلى حسان وصحاح  
مريداً بالصحاح ما فى الصحيحين ؛ وبالحسان ما فى السنن ؛ فليس بصواب ؛  
لأن فى السنن الصحيح والحسن والضعيف والمنكر .

قال التاج التبريزى : ولا أزال أعجب من الشيخين يعنى ابن الصلاح  
والنووى ، واعتراضهما على البغوى ، مع أن المقرر أنه لامشاحة فى  
الاصطلاح ، وكذا مشى عليه علماء العجم ، آخروهم العلامة الكافيجى  
فى مختصره .

وقال شيخ الإسلام : أراد ابن الصلاح أن يعرف أن البغوى اصطلاح  
لنفسه أن يسمى السنن الأربعة الحسان ، ليغتنى بذلك عن أن يقول عقب

كل حديث أخرجه أصحاب السنن ، فإن هذا اصطلاح ليس جاريا على المصطلح العرفي .

وقال العراقي : وأجاب بعضهم عن هذا الإيراد - أى إيراد ابن الصلاح على البغوى - بأن البغوى بين فى كتابه المصابيح عند كل حديث كونه صحيحاً ، أو حسناً ، أو غريباً ، فلا يرد عليه ذلك ،

قال العراقي : وما ذكره هذا المحيب عن البغوى من أنه يذكر عقب كل حديث كونه صحيحاً ، أو حسناً ، أو غريباً ، ليس كذلك ، فانه لا يبين الصحيح من الحسن فيما أورده من السنن ، وإنما يسكت عليها ، وإنما يبين الغريب غالباً ، وقد يبين الضعيف ، وكذلك قال فى خطبة كتابه : وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه اهـ

فالإيراد باق فى مزجه صحيح ما فى السنن بما فيها من الحسن ، وكأنه سكت عن بيان ذلك ، لا شتر اكهما فى الاحتجاج به والله أعلم .

## مراتب الحسن

وكما يتفاوت الصحيح إلى مراتب ، بعضها فوق بعض ، كذلك الحسن . قال الذهبي فأعلى مراتبه بهز بن حكيم عن ابيه عن جده ، وعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، وابن اسحاق عن التيمى ، وأمثال ذلك مما قيل فيه إنه صحيح وهو أدنى مراتب الصحيح .

ثم بعد ذلك ما اختلف فى تحسينه وتضعيفه ، كحديث الحارث بن عبدالله وعاصم بن ضمرة ، وحجاج بن أرطاه ، ونحوهم . نقول : إن الذهبي إنما ذكر المرتبة العليا ، والمرتبة الدنيا ، وترك

ما بينهما من مراتب وإلا فإين المتفق على حسنه ، وأين الضعيف المرتقي إلى الحسن ، وهكذا .

وكما أن قولهم : حديث صحيح الإسناد دون قولهم حديث صحيح ، فكذلك قولهم حديث حسن الإسناد دون قولهم حديث حسن لأنه قد يحسن الإسناد أو يصح لثقة رجاله ، دون المتن لشذوذ أو علة ، وكثيرا ما يستعمل ذلك الحاكم في المستدرک .

فإن اقتصر على ذلك حافظ معتمد أو لم يذكر له علة ولا قادحا ، فالظاهر صحة المتن أو حسنه ، لأن عدم العلة القادحة هو الأصل والظاهر .

قال شيخ الإسلام : والذي لأشك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله صحيح إلى قوله صحيح الإسناد إلا لأمر ما .

### الكتب التي يظن فيها وجود الحسن

لم نجد من جرد الحسن كما وجدنا من جرد الصحيح ، ولهذا نجد الكتب التي اقتصر مؤلفوها على الصحيح ، ثم نجد بعد هذه الكتب كتب من جمع بين الصحيح وغيره ، غير أننا نجد فيها ما تحرى مؤلفه فيه ما يحتاج به اعم من صحيح لذاته أو صحيح لغيره أو حسن لذاته أو حسن لغيره ، وإن ذكر فيه ما لا يحتاج به نيه عليه ، ويذكره للاعتضاد .

ومنها ما جمع بين ما يحتاج به ، وما لا يحتاج به ، وما يصلح للاعتبار ، وما لا يصلح ، لذلك كان بعد الكتب المقتصرة على الصحيح ، الكتب المؤلفة على الأبواب ، وهي السنن ، وفي مقدمتها كتاب النسائي ، ثم كتاب أبي داود ، ثم كتاب الترمذی ، ثم كتاب ابن ماجه - على قول ، ويضم بعضهم لذلك مسند الدارمی ، ومسند أحمد بن حنبل .

ثم يليها كتب المسانيد ، وعد ابن الصلاح ومن تبعه مسند الدارمی ومسند أحمد منها .

قال ابن الصلاح : كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة : التي

هي الصحيحان وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي وما جرى  
مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يوردها مطلقا ، كسند أبي داود  
الطبراني ، ومسند عبيد الله بن موسى ، ومسند أحمد بن حنبل ، ومسند  
اسحاق بن راهويه ، ومسند عبد بن حميد ، ومسند الدارمي ، ومسند  
أبي يعلى الموصلي ، ومسند الحسن بن سفيان ، ومسند الزرار أبي بكر  
وأشباها .

فهذه عاداتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما روه من حديثه  
غير متقيدين بأن يكون حديثا محتجا به .

فلهذا تأخرت مرتبتها وإن جلت لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب  
الخمس وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب .

والحق ان المعنى الذي من أجله قدمت الكتب الخمسة وما في معناها  
مما ألف على الأبواب - على المسانيد موجود في كتابي الدارمي ، لأنه  
مؤلف على الأبواب ، وموجود في مسند أحمد ، لأنه تحرى فيه ما يحتاج به  
ولا يخفى عليك أن العرف كان في ذلك العهد يسمى ما يحتاج به من  
الصحيح لذاته والحسن لذاته صحيحا ، وغيره ضعيفا .

وكلام تقي الدين يدل على أن الضعيف في مسند أحمد هو ما يكون  
بالاعتضاد حسنا لغيره ، وقال الميوطي : ما فيه من الضعيف يقرب من  
الحسن ، فالذي فيه دأثر عنده بين الصحيح والحسن لذاته ولغيره إن ظفر  
بالاعتضاد ، وإن كان لم يسلم له فيه بعض ذلك :

أما النسائي فقد اجتنبى كتابه السنن الصغرى من السنن الكبرى ؛ فلم يذكر  
فيه إلا ما صح عنده ، وكان من مذهبه أن يخرج عن كل من لم يجمع على

تركه (١) قال السندی : والجملة إطلاق اسم الصحيح على كتاب النسائي الصغير ، وهو المشهور المقروء شائع ، وهو مبني على تسمية الحسن صحيحا . والضعف فيه نادر جدا ، وملحق بالحسن إذا لم يوجد في الباب غيره - وهو أقوى عنده وعند أبي داود من رأى الرجال .

وأما أبو داود والترمذي فانهما لا يغفلان التنبيه على ما نزل عن درجة المقبول في الجملة ، وقد تقدم لك أن ابن حبان وابن خزيمة كانا يسميان الحسن صحيحا ، ولتساهل الحاكم أخرج في كتابه كثيرا من الحسن ، فكتبهم لذلك فيها الصحيح والحسن .

ويلحق بالكتب الخمسة المصاييح للبعث ضرورة أنه جمع ما فيها : وقد تقدم لك ما قيل في اصطلاحه .

وما قررناه لك تعلم وجهة نظر الدهلوي في جعل هذه الكتب التي ذكرناها طبقتين بعد الطبقة الأولى التي هي الصحيحان والموطأ ، قال رحمه الله :

#### الطبقة الثانية :

كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين ، ولكنها تتلوها ؛ كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فتون الحديث ، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشتراطوه على أنفسهم ، فتأقفاها من بعدهم بالقبول واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة ، واشتهرت فيما بين الناس ، وتعلق بها القوم شرحا لغريبها وفحصا عن رجالها ، واستنباطا لفقها ، وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم كسكن أبي داود ، وجامع الترمذي ، ومجتبى للنسائي ، وهذه الكتب مع الطبقة الأولى اعتنى بها رزين في تجريد الصحاح وابن الأثير في جامع الأصول ، وكاد مسند أحمد يكون من جملة هذه الطبقة

---

(١) يريد من طبقات النقاد ، لأن منهم من كان متشددا ومنهم من كان متساهلا ، فإذا وثقه ابن مهدي مثلا وضعفه القطان ، فإنه لا يتركه لما عرف من تشديد يحيى .

فان الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح والسقيم ، قال : ما ليس فيه فلا تقبلوه .

### الطبقة الثالثة :

مسانيد وجوامع ومصنفات صنف قبل البخارى ومسلم وفي زمنهما  
وبعدهما جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ  
والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب ، ولم تشتهر في العلماء ذلك  
الاشتهار ، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ، ولم يتداول ما تفردت به  
الفقهاء كثير تداول ، ولم تفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فخص ،  
ومنه ما لم يخدمه لغوى لشرح غريب ، ولا فقيه بتطبيقه بمذاهب السلف ،  
ولا محدث ببيان مشكله ، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله ، ولا أريد المتأخرين  
المتعمقين ، وإنما كلامى في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث :  
فهي باقية على استتارها واختفائها وخمولها :

كسند أبي يعلى ، ومصنف عبد الرزاق ، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة  
ومسند عبد بن حميد ، والطياىسى ، وكتب البيهقى (١) والطحاوى والطبرانى  
وكان قصدهم جمع ما وجدوه ، لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل اه .

### بيان ألفاظ تدل على الصحة أو الحسن

قال السيوطى : من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول :  
الجيد - والقوى - والصالح - والمعروف - والمحفوظ - والمجود - والثابت .

---

(١) قال السيوطى : ألزم البيهقى ألا يخرج في تصانيفه حديثاً يعلمه  
موضوعاً ، ورد في بعض كتبه على ابن الجوزى في ادعائه لحديث بالوضع  
فقال : وكيف يكون موضوعاً وقد أخرجه البيهقى في دلائل النبوة وهو  
ملزم ألا يخرج في كتبه حديثاً موضوعاً اه

فأما الجيد : فقال شيخ الإسلام في الكلام على أصبح الأسانيد - لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن خنبل أن أصبحها الزهري عن سالم عن أبيه - : عبارة أحمد أجود الأسانيد .

قال : وهذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح . ولذا قال البلقيني بعد أن نقل ذلك : من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة ، وفي جامع الترمذي في الطب : هذا حديث جيد حسن (١) - وكذا قال غيره : لا مغايرة بين جيد وصحيح عندم إلا أن الجيد منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة ، كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح ، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح .

أما القوي : فهو مثل الجيد .

وأما الصالح : فقد قال أبو داود في شأن كتابه ( ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه وما كان فيه من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصبح من بعض ) قال بعضهم : مفهوم قوله : ( وما كان فيه من حديث فيه وهن شديد قد بينته ) أن الحديث الذي فيه وهن لكنه ليس بشديد لا يبينه ويكون

---

(١) أخرج الترمذي في باب ما جاء في الصدق والكذب حدثنا يحيى بن موسى قال قلت لعبد الرحيم بن هارون الغساني حدثكم عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( إذا كذب العبد تباعد منه الملك ميلاً من زن ما جاء به ) قال يحيى فأقر به عبد الرحمن بن هارون فقال : نعم . قال أبو عيسى هذا حديث حسن جيد غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه تفرد به عبد الرحيم بن هارون .

أما الحديث الذي أشار إليه فهو حديث على رضي الله عنه « مه مه يا علي فانك ناقة » قال في رواية : حديث حسن غريب . وقال في رواية أخرى هذا حديث جيد غريب اهـ ص ١٩١ ج ٨ وجاء كذلك في مواضع أخرى من كتابه .



عنده صالحا للاحتجاج به لقوله بعد ذلك : وما لم اذكر فيه شيئا فهو صالح .  
وقال النووي تعليقا على قوله : فعلى هذا ما وجدنا في كتابه مطلقا ولم  
يصححه غيره من المعتمدين ولا ضعفه فهو حسن عند أبي داود . قال  
السيوطي : لأن الصالح للاحتجاج لا يخرج عنهما ، ولا يرتقى إلى الصحة  
إلا بنص ، فالأحوط الاقتصار على الحسن ، وأحوط منه التعبير عنه بصالح  
وإذا كان أبو داود يخرج عن كل من لم يجمع على تركه ، ويخرج  
الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، لأنه أقوى عنده من رأى الرجال  
ولا يبنه على الضعف إلا إذا اشتد وهنه ، فيحتمل أن يريد بقوله ( صالح ) ،  
الصالح للاعتبار دون الاحتجاج ، فيشمل الضعيف أيضا ، لكن ذكر ابن  
كثير أنه روى عنه : وما سكت عنه فهو حسن . فإن صح ذلك فلا إشكال .  
وبناء على ما تقدم يمكن أن تقول : إن التعبير بكلمة ( صالح ) صالحة  
لأن تكون بمعنى صالح للاحتجاج فتشمل الصحيح والحسن لذاتهما ولغيرهما  
وأن تكون بمعنى صالح للاعتبار ، فتستعمل في الضعيف الذي يصلح أن  
يكون تابعا أو شاهداً .

وقال الشوكاني : وقد اعتنى المنذرى رحمه الله في نقد الأحاديث المذكورة  
في سنن أبي داود وبين ضعف كثير مما سكت عنه ، فيكون ذلك خارجا عما يجوز  
العمل به ، وما سكتا عليه جميعا فلا شك أنه صالح للاحتجاج .

وأما المحفوظ والمعروف : فقال ابن حجر في النخبة : فإن خولف - أى  
راوى الصحيح والحسن - بأرجح منه ، لم يذبضبطه أو كثرة عدده أو غير  
ذلك من وجوه الترجيحات ، فالراجح يقال له : المحفوظ - ، ومقابله وهو  
المرجوح يقال له : الشاذ .

وإن وقعت المخالفة مع الضعف - بأن كان الراوى المخالف ضعيفا لسوء  
الحفظ أو الجهالة أو نحوهما - فالراجح من الحديثين يقال له : المعروف ،  
ومقابله يقال له : المنكر .

وهذا باعتبار الأغلب وإلا فقد يطلق أحدهما على الآخر .

أما الجود والثابت فيشملان أيضا الصحيح والحسن .

وأما المشبه فقال السيوطي : ومن ألفاظهم أيضا المشبه ، وهو يطلق على الحسن وما يقاربه ، فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح ، قال أبو حاتم : أخرج عمرو بن حصين أول شيء أحاديث مشبهة حسنا ، ثم أخرج بعد - أحاديث موضوعة فأفسد علينا ما كتبنا . ١ هـ

ومثل قولهم : يشبه أن يكون حسنا

أما المقبول : فهو ما ترجع صدقه على كذبه ، بحيث يصلح للاحتجاج

به والعمل بموجبه .

قال السيوطي :

وللقبول يطلقون جيداً والثابت والصالح والجودا

وهذه بين الصحيح والحسن وقربوا مشبهات من حسن

وهل يخص بالصحيح الثابت أو يشمل الحسن نزاع ثابت

الكلام على الضعيف

قال ابن الصلاح : كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا

ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم فهو حديث ضعيف

وقيل : إن الاختصار على عدم اجتماع صفات الحديث الحسن أولى ،

لأن ما لم يجمع صفة الحسن فهو عن صفات الصحيح أبعد قال السيوطي :

ولذلك لم يذكره ابن دقيق العيد .

وقال ناظم البيهقي :

وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقساما كثر

وقال العراقي في ألقيته :

أما الضعيف فهو ما لم يبلغ رتبة الحسن . . . . .

أنواع الضعيف : -

قال ابن الصلاح : وقد قسمه ابن حبان إلى خمسين قسما إلا واحداً ،  
قال شيخ الإسلام : لم نقف عليها ، وقد عدها العراقي فبلغ بها اثنين وأربعين  
قسماً ، وأوصلها غيره إلى ثلاث وستين

قال السيوطي : وجمع في ذلك شيخنا قاضي القضاة شرف الدين المناوي  
كراسة ونوع ما فقد الاتصال إلى ماسقط منه الصحابي ، أو واحد غيره ،  
أو اثنان ، وما فقد العدالة إلى ما في سنده ضعيف أو مجهول وقسمها بهذا  
الاعتبار إلى مائة وتسعة وعشرين قسماً باعتبار العقل ، وإلى واحد وثمانين  
باعتبار إمكان الوجود وإن لم يتحقق وقوعها .

وأبلغها المجدولي في رسالة له تتعلق بأقسام الضعيف إلى ثلاثمائة وإحدى  
وثمانين صورة حاصلة من فقد الشروط الآتية :

(١) اتصال السند

(٢) العدالة

(٣) الضبط

(٤) فقد الشذوذ

(٥) فقد العلة القادحة

(٦) وجود العاخذ عند الاحتياج إليه (١)

---

(١) قال الأجهوري : والظاهر أنه لا حاجة لهذا السادس بأن يراد شروط  
الصحيح والحسن لذاته لأن محترز ذلك السادس لا يخرج عن محترز ما تقدم .

- (١) ففقد الاتصال يكون ثلاث صور : مرسل ، ومنقطع ، ومعضل
- (٢) وفقد العدالة يكون صورتين : الضعيف ، والمجهول
- (٣) وفقد الضبط يكون صورة واحدة : عدم الضبط
- (٤) وفقد عدم الشذوذ يكون صورة واحدة : الشاذ
- (٥) وفقد عدم العلة القادحة يكون صورة واحدة : المعلن
- (٦) وفقد العاضد يكون صورة واحدة : عدم العاضد .

فهذه تسعة صور يتكون منها قسم واحد بالنظر لانتفاء أحد الشروط  
انفراداً ، أما إذا نظرنا إلى انتفاء تركيبها ، فإنها تبلغ ثمانية أقسام ، وبذلك  
تكون جملة الأقسام تسعة ، وتبلغ صورها على ما نقله الأجهوري عن  
المجدولى ٣٨١ صورة وإليك بيانها : -

- (١) ما فقد شرطاً واحداً = ٩ صور
- (٢) ما تركب من منافيين = ٣٦ صورة
- (٣) ما تركب من ثلاث = ٨٤ صورة
- (٤) ما تركب من أربع = ١٢٦ صورة
- (٥) ما تركب من خمس = ٧٠ صورة
- (٦) ما تركب من ست = ٣٥ صورة
- (٧) ما تركب من سبع = ١٥ صورة
- (٨) ما تركب من ثمان = ٥ صور
- (٩) ما تركب من تسع = ١ صورة

جملة الصور إفراداً وتركيباً = ٣٨١ صورة

هذا ما نقله الأجهوري عن المجدولى ، وأنت إذا تثبتت عمله وجدت أنه

وفق في الاربع صور الاولى ، وأخطأه التوفيق في الاربع بعدها .  
وباستعمالك قانون التوافيق والتباديل (١) تستطيع الوصول إلى الصواب  
فتخذ عدد المجموعة التي تريدها واطرح منها واحدا ، واطرح الناتج  
من العدد الكلي فمثلا المجموعة (٤)

$$١٢٦ = \frac{٦ \times ٥ \times ٤ \times ٣}{١ \times ٢ \times ٣ \times ٤} : \text{ثم سر كالآتي} \quad \begin{array}{l} ٣ = ١ - ٤ \\ ٦ = ٣ - ٩ \end{array}$$

ومثلا المجموعة (٥)

$$١٢٦ = \frac{٥ \times ٤ \times ٣ \times ٢ \times ١}{١ \times ٢ \times ٣ \times ٤ \times ٥} : \text{ثم سر كالآتي} \quad \begin{array}{l} ٤ = ٢ - ٥ \\ ٥ = ٤ - ٩ \end{array}$$

ثم تابع السير تجد القسم السادس يساوى (٨٤) ، والقسم السابع يساوى  
(٣٦) والقسم الثامن يساوى (٩) ، ثم اجمع جملة الصور تجدها تساوى ٥١٠  
صورة لا ٣٨١ كما فعل المجدولى .

وإذا فصّلت في المناهيات بافت عددا أكثر من ذلك ، فمثلا لو أخذت في  
فقد الاتصال : المعلق ، والمداس ، وفي نقد العدالة الضعيف بكذب راويه ،  
أو بتهمته ، أو بفسقه ، أو ببذعته ، أو بجهالة عينه — هـ ، أو بجهالة حاله ،  
وهكذا فانظر كم تبلغ الأقسام .

وطريق استخراج العدد في المركبات على طريقة القدماء أنك إذا ابتدأت

(١) القانون

$$\frac{ق = ن (١ - ر) (١ - ر) \dots (١ - ر) (١ - ر)}{ر}$$

ن = العدد الكلى

ر = المجموعة

$$\frac{ر}{ن} = \text{مضروب ر} = ر (١ - ر) (١ - ر) \dots (١ - ر) (١ - ر)$$

ق = عدد توافيق ر من الأشياء مأخوذة (راء) (راء)  
ر

بالمرسل في القسم الثاني فانك تأخذ معه المنقطع صورة ، ثم المعضل صورة ،  
ثم الضعيف صورة . . . . . وهكذا .

ثم تأخذ المنقطع مع ما بعده كذلك .

ثم تأخذ المعضل مع ما بعده كذلك .

حتى تتم الصور ستا وثلاثين .

أما في القسم الثالث فتأخذ المرسل مع المنقطع والمعضل صورة ، ثم المرسل  
مع المعضل والضعيف صورة ، ثم المرسل مع الضعيف والمجهول صورة -  
وهكذا - إلى أن تنتهي صور المرسل .

ثم تفعل مع المنقطع مثل ذلك ، فتضم له المعضل والضعيف صورة ، ثم  
للضعيف والمجهول صورة - وهكذا

إلى أن تبلغ الأقسام أربعاً وثمانين

ثم تستمر هكذا في جميع الأقسام .

وقال السيوطي في شرح التقريب : وقد كنت أردت بسطها في هذا  
للشرح ، ثم رأيت شيخ الإسلام قال : إن ذلك تعب ليس وراءه أرب ، فانه  
لا يخلو ، إما أن يكون لأجل معرفة مراتب الضعيف وما كان منها أضعف  
أولاً ، فان كان الأول فلا يخلو من أن يكون لأجل أن يعرف أن ما فقد  
من الشرط أكثر أضعف أولاً ، فان كان الأول فليس . كذلك . لأن لنا  
ما يفقد شرطاً واحداً ويكون أضعف مما يفقد الشروط الخمسة الباقية ، وهو  
ما فقد الصدق ، وإن كان الثاني فما هو ؟ وإن كان لا مر غير معرفة الأضعف  
فان كان لتخصيص كل قسم باسم فليس كذلك ، فانهم لم يسموا منها إلا  
القليل كالمعضل والمرسل ونحوهما ؛ أو لمعرفة كم يبلغ قسماً بالبسط ؛ فهذه  
ثمرة مرة ، أو لغير ذلك ، فما هو ؟ فلذلك عدلت عن تسويد الأوراق  
بتسطيره اهـ

وقال ابن الصلاح : ثم ما عدم فيه جميع الصفات هو القسم الآخر الأرذل .  
قال العراقي : وخالف ذلك في النوع الحادى والعشرين فقال : أعلم أن  
الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة ، وما ذكره هناك هو الصواب ،  
إن شر أقسام الضعيف الموضوع ، لأنه كذب بخلاف ما عدم فيه الصفات  
المذكورة ، فإنه لا يلزم من فقدانها كونه كذابا .

وقد علمت سابقاً أن الموضوع يختلف فيه هل هو من الضعيف أولاً ؟  
فكان المصنف راعى فى كل من الموضوعين قولاً .  
قال العراقي :

.....	.....
فقا قد شرط قبول قسم	واثنين قسم غيره وضم
سواهما فثالث وهكذا	وعد لشرط غير مبدوء فذا
قسم سواها ، ثم زد غير الذى	قدمته ، ثم على ذا فاحتذى
وعده البسقى فيما أوعى	لتسعة وأربعين نوعاً
<u>تفاوت الضعيف</u>	

قال النووي : ويتفاوت ضعفه كصحة الصحيح  
قال السيوطى : ويتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواته وخفته ،  
وقوله : كصحة الصحيح إشارة إلى أن منه أو هى كما أن فى الصحيح أصح  
وقال الحاكم : أو هى أسانيد الصديق : صدقة الدقيقى عن فرقد السبخى  
عن مرة الطيب عنه .

وأو هى أسانيد أهل البيت : عمرو بن شعرو عن جابر الجعفى عن الحارث  
الأعور عن على رضى الله عنه .

وأو هى أسانيد العمرين : محمد بن عبد الله بن القاسم بن عبد الله بن عمر  
ابن حفص بن عاصم عن أبيه عن جده فان الثلاثة لا يحتج بهم .

وأوهى أسانيد أبي هريرة : البصري بن اسماعيل عن داود بن يزيد  
الأودي عن أبيه عنه .

وأوهى أسانيد عائشة : نسخة عند البصريين عن الجارث بن شبل عن  
أم النعمان عنها .

وأوهى أسانيد ابن مسعود : شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عنه .

وأوهى أسانيد أنس : داود بن المحير عن نخر عن أبيه عن أبان بن أبي  
عياش عنه .

وأوهى أسانيد المكين : عبد الله بن ميمون القداح عن شهاب بن خراش  
عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عكرمة عن ابن عباس .

وأوهى أسانيد اليمنيين : حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن  
عكرمة عن ابن عباس .

قال البلقيني فيهما : لعله أراد إلا عكرمة ، فان البخاري يحتاج به ، قال  
السيوطي : لاشك في ذلك :

وأوهى أسانيد ابن عباس مطلقا : السدي الصغير محمد بن مروان عن  
الكلبي عن أبي صالح عنه .

قال شيخ الإسلام : هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب .

وأوهى أسانيد المصريين : أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشد عن أبيه  
عن جده عن فروة ابن عبد الرحمن عن كل من روى عنه ، فانها نسخة كبيرة .  
وأوهى أسانيد الشاميين : محمد بن قيس المصلوب ، عن عبد الله بن زحر  
عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة .

وأوهى أسانيد الخراسانيين : عبد الرحمن بن مليحة عن تهشل بن سعيد  
عن الضحاك عن ابن عباس .

هذا باعتبار ضعف الرواة ، ولا يخفى عليك أنه كما يتفاوت بسبب ضعف



الرواة يتفاوت باعتبار فقد السمات ، فكل ما كان فيه فقد صفة اشد اعتباراً  
كان أضعف مما فقد صفة أو صفات أقل منها في الاعتبار .

## بيان الأنواع التي تحصلت من عدم الاتصال وقول العلماء فيها

### (١) المعلق

قال الراغب : العلق التشبث بالشئ . يقال علق الصيد في الجباله ، وأعلق  
الصائد إذا علق الصيد في خبالته ، والمعلق والمعلق ما يعلق به وعلاقة السوط  
كذلك ، وعلق القربة كذلك .

وقال ابن الأثير : في حديث أم زرع : إن أنطق أطلق ، وإن أسكت  
أعلق أى يتركى كالمعلقة ، لا ممسكة ولا مطلقة اه . وكأن هذا هو مأخذ  
المعلق ، لا وصله . ولا تركه .

وقال ابن الصلاح : وكأن هذا التعليق مأخوذ من تعليق الجدار ، وتعليق  
الطلاق ونحوه ، لما يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال .  
وفي الاصطلاح : ماسقط من إسناده واحد أو أكثر من أول السند من  
مصنف أو محدث .

وأول من سماه معلقا الدار قطنى ، وتلا فى ذلك الحميدى صاحب الجمع بين  
الصحيحين وغيره من المغاربة ، حيث استعملوا لفظ التعليق فى أحاديث من  
صحيح البخارى قطع إسناده ، إلا أنهم خصوه بما إذا عزى الحديث إلى من  
فوق المحذوف بصيغة الجزم .

وقال النووي : صورته أن يحذف من أول الإسناد واحد فأكثر ، قال  
السيوطى : على التوالى بصيغة الجزم ، وعزى الحديث إلى من فوق المحذوف  
من رواته .

وكأنه أخذ من قول النووى: ولم يستعملوا التعليق في غير صيغة الجزم  
كروى عن فلان كذا ، أو يقال عنه ، ويذكر ، ويحكى، وشبهها، بل خصوا  
به صيغة الجزم ، كقال ، وفعل ، وأمر ، ونهى ، وذكر ، وحكى ، ولم  
يستعملوه فيما سقط وسط إسناده اهـ

وقال ابن الصلاح . ولم أجد لفظ التعليق مستعملا فيما سقط فيه بعض  
رجال الإسناد من وسطه ، أو من آخره ، ولا في مثل قوله . يروى عن فلان  
ويذكر عن فلان ، وما أشبه ذلك مما ليس فيه جزم ، على من ذكر ذلك عنه  
بأنه قاله وذكره .

قال العراقي . وقد استعمله غير واحد من المتأخرين في غير المجزوم به ،  
منهم الحافظ أبو الحجاج المزي ، حيث أورد في الأطراف ما في البخارى من  
ذلك معلما عليه علامة التعليق .

قال السيوطى . واستعمله النووى ، فأورد في الرياض - حديث عائشة  
(أمرنا أن نزل الناس منازلهم ) ، وقال . ذكره مسلم في صحيحه تعليقا ، فقال :  
وذكر عن عائشة .

قال النووى . واستعمله بعضهم في حذف كل الإسناد ، كقوله . قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو قال ابن عباس ، أو عطاء ، أو غيره . كذا .  
قال السيوطى . ولم يذكر هذا أصحاب الأطراف ، لأن موضوع كتبهم  
بيان ما في الأسانيد من اختلاف أو غيره .

#### حكمه . -

قال ابن الصلاح . التعليق الذى يذكره أبو عبد الله الحميدى صاحب الجمع  
بين الصحيحين وغيره من المغاربة في أحاديث من صحيح البخارى قطع إسناده  
- وقد استعمله الدارقطنى من قبل - صورته صورة الانقطاع ، وليس حكمه  
حكمه ، ولا خارجا ما وجد فيه منه من الصحيح إلى قبيل الضعيف ، وذلك  
لما عرفت من شرطه وحكمه اهـ

ويؤخذ من ذلك أن له حكم الصحيح إذا وقع في كتاب التزم صحته كالبخارى ومسلم ، إذا صاغه بصيغة الجزم ، لكنه ليس على ظاهره ، إذ الحكم بصحته لا يكون إلا عن المضاف إليه الإسناد ، لأنه لا يجزم بذلك عنه إلا وقد صح عنده عنه ، وهذا ليس حكماً بصحة الحديث مطلقاً ، بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله ، ويدل على ذلك قوله في مكان آخر : ( ثم إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة ، فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي ) ؛ فاشتراط اتصال السند .

وقال العراقي : فيه نقص لا بد منه ، وهو أن يشترط مع اتصاله ثقة من أبرز من رجاله .

وهذا الاستدراك قد نبه عليه ابن الصلاح بعد فقال : ثم إن ما يتقاعده من ذلك عن شرط الصحيح قليل جداً ، يوجد في كتاب البخارى في مواضع من تراجم الأبواب دون مقاصد الكتاب .

قال ابن الصلاح : وأما ما لم يجزم به فليس كذلك ، ولكن يشعر بصحة الأصل له ، فايراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ، ويركن إليه ، ولهذا رد السيوطي على ابن الجوزي ، حيث أورد في الموضوعات حديث ابن عباس مرفوعاً : ( إذا أتى أحدكم بهدية ، فجلساؤه شركاء فيها ) قال : فإنه أورده من طريقين عنه ، ومن طريق عن عائشة ، ولم يصب ، فإن البخارى أورده في الصحيح ، فقال : ويذكر عن ابن عباس ، وله شاهد آخر من حديث ابن علي ، رويناه في فوائد أبي بكر الشافعي . قال : وقد بينت ذلك في مختصر الموضوعات ، ثم في كتاب القول الحسن في الذب عن السنن .

قيل : إذا كان هذا حكم التعليق فلم ذكر في قسم المردود ؟

قال ابن حجر في شرح النخبة : وإنما ذكر التعليق في قسم الردود للجهل بحال المحذوف ، وقد يحكم بصحته إن عرف بأن يحىء مسمى من وجه آخر فان قال : جميع من أحذفه ثقات جاءت مسألة التعديل على الإبهام ، والجمهور لا يقبل حتى يسمى ، لكن قال ابن الصلاح : هذا إن وقع الحذف في كتاب التزم صحته كالبخارى ، فما أتى فيه بالجزم حمل على أنه ثبت إسناده عنده ، وإنما حذف لغرض من الأغراض ، وما أتى فيه بغير الجزم ففيه مقال اهـ .

### المعلق في البخارى ومسلم :

والمعلق في البخارى كثير جدا ، أما في مسلم فجاء في موضع في التيمم ( وروى الليث بن سعد ... فذكر حديث أبي الجهم بن الحارث بن الصمة : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل .. ) الحديث ، وفيه أيضاً موضعان في الحدود والبيوع ، رواهما بالتعليق عن الليث بعد روايتهما بالانصال ، وفيه بعد ذلك أربعة عشر موضعاً ، كل حديث منها رواه متصلاً ، ثم عقبه بقوله : ورواه فلان .

واكثر ما في البخارى من ذلك موصول في موضع آخر من كتابه ، وإنما أورده معلقاً اختصاراً ، ومجانبةً للتكرار ، والذي لم يوصله في موضع آخر مائة وستون حديثاً ، وصلها شيخ الإسلام في تأليف لطيف سماه : - التوفيق - وله في جميع التعليقات والمناقبات والموقوفات كتاب جليل بالأسانيد سماه : تعليق التعليق - واختصره بلا أسانيد في كتاب آخر سماه : التشويق إلى وصل المهم من التعليق .

أغراض البخارى فيما جزم به عن المضاف إليه الإسناد .

وذلك أقسام : -

(١) ما يلتحق بشرطه ، والسبب في عدم إيصاله : إما الاستغناء بغيره عنه مع إفادة الإشارة إليه ، وعدم إهماله بإيراده معلقاً اختصاراً ، وإما كونه لم يسمعه من شيخه أو سمعه مذاكرة أو شك في سماعه فما رأى أنه يسوقه مساق الأصول .

مثاله: قوله في الوكالة : قال عثمان بن الهيثم حدثنا عون حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : وكلني رسول الله صلى الله عليه وسلم بركة رمضان وأورده في ( فضائل القرآن ) ، وفي ذكر إبليس . ولم يقل في موضع منها حدثنا عثمان ، فالظاهر عدم سماعه له منه .

قال شيخ الإسلام : وقد استعمل هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أجاديث ، فيوردها عنهم بصيغة : قال فلان ، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم :

كما قال في التاريخ: قال إبراهيم بن موسى: نبأ هشام بن يوسف، فذكر حديثاً ثم يقول : حدثوني بهذا عن إبراهيم .  
قال: ولكن ليس ذلك مطرداً في كل ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمعه من شيوخه .

قال السيوطي : قولنا ( يلتحق بشرطه ) ، ولم نقل إنه على شرطه ؛ لأنه وإن صح فليس من نمط الصحيح المسند فيه . نبه عليه ابن كثير .

(٢) مالا يلتحق بشرطه ، ولكنه صحيح على شرط غيره .

مثاله قوله في الطهارة : وقالت عائشة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه .

فإن مسلماً قد أخرجه في صحيحه .

(٣) ما هو حسن صالح للحجية .

مثاله. قوله : وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده : الله أحق أن يستحى منه .

فهو حديث حسن مشهور أخرجه أصحاب السنن .

(٤) ما هو ضعيف لا من جهة قدح في رجاله ، ولكن من جهة انقطاع سير في إسناده .

قال الإسماعيلي : قد يصنع البخاري ذلك : إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه ، وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ ، وإما لأنه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب ، فنبه على ذلك الحديث بتسميته من حدث به ، لا على التحديث به عنه .

مثاله قوله في الزكاة : وقال طاووس قال معاذ بن جبل لأهل اليمن : إيتوني بعرض ثياب : الحديث .

فأسنده إلى طاووس صحيح إلا أن طاووس لم يسمع من معاذ .  
أغراضه فيما لم يجزم به عن المضاف إليه الإسناد : -

وأما ما ليس فيه جزم كيروي ويذكر ويحكي ويقال وروى وذكر وحكى عن فلان ، كذا ، أو في الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد علمت أنه ليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه الإسناد وعلله ابن الصلاح فقال : لان مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضا .

فأشار بقوله أيضا إلى أنه ربما يورد ذلك فيما هو صحيح .

(١) إما لكونه رواه بالمعنى : -

مثاله قوله في الطب : ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقي بفاتحة الكتاب .

فانه أسنده في موضع آخر بلفظ : إن نقرا من الصحابة مروا بحى فيه .  
لديغ ، فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب ، وفيه : إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله .

(٢) وإما لكونه ليس على شرطه : -

مثاله قوله في الصلاة : ويذكر عن عبد الله بن السائب قال : قرأ النبي صلى الله عليه وسلم ( المؤمنون ) في صلاة الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أخذته سعة فرحم .

فهذا حديث صحيح أخرجه مسلم إلا أن البخاري لم يخرج لبعض رواه

(٣) وإما لكونه ضم إليه ما لم يصبح فأتي بصيغة تستعمل فيهما : -

مثاله قوله في الطلاق : ويذكر عن علي بن أبي طالب وابن المسيب ،  
وذكر نحواً من ثلاثة وعشرين تابعياً .  
(٤) وربما يورده أيضاً في الحسن :

مثاله قوله في البيوع . ويذكر عن عثمان بن عفان أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال له .

( إذا بع فكل ، وإذا ابتعت فاكتل ) .

فهذا الحديث رواه الدارقطني من طريق عبيد الله بن المغيرة - وهو  
صدوق - عن منقذ مولى عثمان - وقد وثق - عن عثمان .

وتابعه سعيد بن المسيب ، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلا أن في  
إسناده ابن لهيعة ، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان  
وفيه انقطاع . والحديث حسن لما عضده من ذلك .

(٥) أما ما أورده وهو ضعيف فتارة يصرح بعدم صحته وتارة لا يصرح  
فمثال ما صرح بعدم صحته ، قوله في الصلاة : ويذكر عن أبي هريرة رفعه :  
لا يتطوع الإمام في مكانه .

قال عقبه : ولم يصرح .

وهذه عاداته في ضعيف لا عاضد له ، من موافقة إجماع أو نحوه ، على  
أنه فيه قليل جداً .

والحديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن  
عبيد عن إبراهيم بن اسماعيل عن أبي هريرة ، وليث ضعيف ، وإبراهيم  
لا يعرف ، وقد اختلف عليه فيه .

ومثال ما لم يصرح بعدم صحته ، قوله في الوصايا : ويذكر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم : إنه قضى بالدين قبل الوصية .

وقد رواه الترمذي موصولاً من طريق الحارث عن علي ، والحارث ضعيف

( مارواه البخارى عن شيوخه بصيغة قال ، أو ذكر ، أو زاد ، أو نحو ذلك . ) ( هل هو تعليق ؟ أو تدليس ؟ أو عنعنة ؟ )

قال شيخ الإسلام فى النخبة : ومن صور المعلق أن يحذف جميع السند ويقال مثلاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومنها أن يحذف إلا الصحابي أو إلا الصحابي والتابعي معا ، ومنها أن يحذف من حديثه ويضيفه إلى من فوقه ، فإن كان من فوقه شيخاً لذلك المصنف فقد اختلف فيه : هل يسمى تعليقاً أولاً ؟ والصحيح فى هذا التفصيل . فإن عرف بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك مدلس قضى به ، وإلا فتعليق .

فهل البخارى مدلس ؟

ذكر العراقى عن ابن منده أنه قال : أخرج البخارى فى كتبه الصحيحة وغيرها : قال لنا فلان - وهى إجازة ، وقال فلان - وهو تدليس . وكذلك مسلم أخرجه على هذا .

قال العراقى : وهو مردود عليه ، ولم يوافق عليه أحد فيما علمته ، والدليل على بطلان كلامه أنه ضم مع البخارى مسلماً فى ذلك ، ولم يقل مسلم فى صحيحه بعد المقدمة عن أحد من شيوخه قال فلان ، وإنما روى عنهم بالتصريح ، وهذا يدل على توهين كلام ابن منده .

قال : لكن سيأتى فى النوع الحادى عشر ما يدل على أن البخارى قد يذكر الشئ عن بعض شيوخه ، ويكون بينهما واسطة وهذا هو التدليس اه قال السيوطى : أما ما عراه البخارى لبعض شيوخه بصيغة قال فلان ، وزاد فلان ونحو ذلك ، فليس حكمه حكم التعليق عن شيوخ شيوخه ومن فوقهم بل حكمه حكم العننة من الاتصال بشرط اللقاء والسلامة من التدليس وكذا جزم : ابن الصلاح وقال . وبلغنى عن بعض المتأخرين من المغاربة أنه جعله قسماً من التعليق ثانياً ، وأضاف إليه قول البخارى فى غير موضع من كتابه وقال لى فلان ، وزادنا فلان ، فوسم ذلك بالتعليق - المتصل من حيث الظاهر المنفصل من حيث المعنى .



قال العراقي : وما جزم به ابن الصلاح هاهنا هو الصواب ، وقد خالف ذلك في نوع الصحيح فجعل من أمثلة التعليق قول البخارى : قال عفان كذا وقال القعنبي كذا وهما من شيوخ البخارى .

والذى عليه عمل غير واحد من المتأخرين كابن دقيق العيد والمزى أن لذلك حكم العننة .

قال ابن الصلاح : وقد قال أبو جعفر بن حمدان النيسابورى - وهو أعرف بالبخارى - كل ما قال البخارى ، قال لى فلان ، أو قال لنا - فهو عرض ومناولة ، وقال غيره : المعتمد فى ذلك ما حققه الخطيب : من أن ( قال ) ليست مثل ( عن ) فإن الاصطلاح فيها يختلف ، فبعضهم يستعملها فى السماع دائماً كحجاج بن موسى المصيصى الأعور ، وبعضهم بالعكس لا يستعملها إلا فيما لم يسمعه دائماً ، وبعضهم تارة كذا ، وتارة كذا ، كالبخارى ، فلا يحكم عليها بحكم مطرد ، ومثل ( قال ) ( ذكر ) استعملها أبو قررة فى سنته فى السماع ، لم يذكر سواها فيما سمعه من شيوخه فى جميع الكتاب .

فالخلاص أن العلماء اختلفوا فيما رواه البخارى عن شيوخه ، ولم يصرح بالتحديث أو الاخبار أو السماع ، هل هو تدليس أو تعليق ، أو موصول له حكم العننة ؟ وإذا علمت أن البخارى لم يكن مدلساً ، وثبت فى كلام شيخ الإسلام أنه لم يلتزم طريقة واحدة ، بل ثبت أنه يسقط الراوى عنه ، كما قال : حدثوني بهذا عن إبراهيم ، بعد ما روى عنه بصيغة ( قال ) ؛ فلم يبق إلا أنه تعليق ؛ وينبغى بعد ذلك أن يقال فى تعريف التعليق : بحيث يكون الإسقاط من الإسناد واضحاً حتى يخرج المدلس .

### حديث المعازف

لما قال ابن الصلاح : إن المعلق فى البخارى صورته صورة المنقطع ، وليس حكمه حكمه احتاج أن يدفع كلام ابن حزم فى حديث المعازف فقال :

ولا التفات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رده ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( ليكون في أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف ) الحديث ، من جهة أن البخاري أورده قائلًا فيه : قال هشام بن عمار وساقه بأسناده ، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام ، وجعله جوابا عن الاحتجاج به على تحريم المعازف .

قال : وأخطأ في ذلك من وجوه ، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح ، .

قال : والبخاري رحمه الله قد يفعل مثل ذلك ، لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذي علقه عنه ، وقد يفعل ذلك ، لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً ، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع .

وقال : وما ذكرناه من الحكم في التعليق — أي من أن صورته صورة المنقطع وليس حكمه حكمه — فذلك فيما أورده منه أصلاً ومقصوداً ، لا فيما أورده في معرض الاستشهاد ، لأن الشواهد يحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح معلقاً كان أو موصولاً .

وظاهر كلام ابن الصلاح أن المعلق المجزوم به قسمان : قسم حكمه حكم الصحيح المسند الموافق لشرط البخاري ، وهو ما أورده أصلاً ومقصوداً ، وقسم ليس حكمه كذلك وهو ما أورده في معرض الاستشهاد .

قال العراقي : اعترض عليه بأن شرط البخاري أنه سمي كتابه المسند الصحيح ، والصحيح هو ما فيه من المسند دون ما لم يسنده .

وأيد هذا الاعتراض بقول ابن القطان : إن البخاري فيما يعلق من

الأحاديث في الأبواب غير مبال بضعف روايتها ، فإنها غير معدودة فيما  
انتخب ، وإنما يعد من ذلك ما وصل الأسانيد به .

وأجاب العراقي عن هذا الاعتراض بأن ابن الصلاح إنما يحكم بصحتها  
إلى من علقها عنه ، فأما إذا ذكر فيما أبرزه من السند ضعيفاً فإنه ليس  
صحيحاً عند البخاري .

وهذا الجواب لا يدفع الاعتراض فإن ابن الصلاح قال ما قال في مقام  
الرد على ابن حزم ، وادعى ابن حزم في الحديث الانقطاع والوضع وعدم  
الصحة ، فلو لم يسلم لابن حزم الانقطاع ، لأن البخاري جزم به ، وهو حكم  
بصحتها إلى من علقها عنه ، بقى له ادعائه الوضع وعدم الصحة ، وإن لم  
يسلم له الوضع ، لكونه في الصحيح ، بقى له عدم الصحة ، فلا يكون الرد  
عليه محكماً ، إلا إذا صح قول ابن الصلاح : إنه من موضوع كتابه ،  
وهو اشترط أن يكون صحيحاً ، وقد رده عليه ابن القطان ، فبقى لابن  
حزم أن الحديث لم تثبت صحته ، ولم ينفع الجواب .

ولكن العراقي لم يقف عند ذلك بل أجاب بجواب آخر فقال : إن هشاماً  
من شيوخ البخاري ، وقد أخبر عنه بصيغة تحمل السماع ، والبخاري ليس  
مدلساً ، فيحمل على السماع مذاكرة ، أو بطريق المناولة ، والحديث - كما قال  
ابن الصلاح - معروف الاتصال عن الثقات من غير طريق البخاري .

ويرد عليه أن البخاري قال في صحيحه في كتاب الجنائز في باب ما جاء في  
قاتل النفس : وقال حجاج بن منهال حدثنا جرير بن حازم عن الحسن قال حدثنا  
جندب في هذا المسجد فما نسيناه ، وما نخاف أن يكذب جندب على النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : كان برجل جراح فقتل نفسه . الحديث .

فحجاج بن منهال أحد شيوخ البخاري ، قد سمع منه أحاديث ، وقد علق

عنه هذا الحديث ، ولم يسمعه منه ، وبينه وبينه واسطة ، بدليل أنه أوردته في باب ما ذكر عن بني إسرائيل ، فقال : حدثنا محمد حدثنا حجاج قال حدثنا جرير عن الحسن قال حدثنا جندب فذكر الحديث .

فهذا يدل على أنه لم يسمعه من حجاج ، وهذا تدليس ، فلا ينبغي أن يحمل معلقه على شيوخه على السماع منهم .

وأجاب العراقي عن ذلك فقال : يجوز أن يقال : إن البخاري أخذه عن حجاج بن نهال بالمناولة ، أو في حالة المذاكرة ، على الخلاف الذي ذكره بن الصلاح ، وسمعه ممن سمعه منه ، فلم يستحسن التصريح باتصاله بينه وبين حجاج ، لما وقع من تحميله ، وهو قد صحح عنده بواسطة الذي حدثه به عنه يأتي به في موضع بصفة التعليق وفي موضع بزيادة الواسطة .

وعلى هذا فلا نسمى ما وقع من البخاري على هذا التقدير تدليساً ، وعلى كل حال فهو محكوم بصحته لكونه آتى به بصيغة الجزم كما تقدم ،

فما قاله ابن حزم في حديث البخاري عن هشام ابن عمار في حديث المعازف : من أنه ليس متصلاً عند البخاري ، يمكن أن يكون البخاري أخذه عن هشام مناولة ، أو في المذاكرة ، فلم يصرح فيه بالسماع .

وقوله : إنه لا يصح وأنه موضوع مردود عليه ، فقد وصله غير البخاري من طريق هشام بن عمار ، ومن طريق غيره ، فقال الاسماعيلي في صحيحه : حدثنا الحسن — وهو ابن سفيان الامام — ثنا هشام بن عمار . . . . .

وقال الطبراني في مسند الشاميين : حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد ثنا هشام بن عمار ثنا صدقة بن خالد . . .

وقال أبو داود في سننه : ثنا عبد الوهاب بن بحدة وثنا بشر بن بكر كلاهما عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بإسناده .

قال : وقد ذكر ابن الصلاح — فيما تقدم في النوع الأول في أمثلة

تعليق البخارى — قال القعنبي، والقعنبي من شيوخ البخارى، فجعله هناك في باب التعليق، وخالف ذلك هنا، وقد يجاب عنه بما ذكره هنا عقب الإنكار على ابن حزم، وهو قوله: والبخارى رحمه الله قد يفعل مثل ذلك، لكون ذلك الحديث معروفاً من الثقات عن ذلك الشخص الذي علقه عنه، وقد يفعل ذلك، لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً وقد يفعل ذلك، لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحها خلل الانقطاع.

حديث النهي عن المعازف من باب ما هو معروف من جهة الثقات عن هشام كما تقدم، وحديث جندب من باب ما ذكر في موضع من كتابه مسنداً وأجاب العراقي رحمه الله عن قوله: لا يصحها خلل الانقطاع مع أن التعليق انقطاع، فقال: أراد ألا يصحها خلل الانقطاع في الواقع، بأن يكون الحديث معروف الاتصال، إما في كتابه في موضع آخر كحديث جندب، أو في غير كتابه كحديث أبي مالك الأشعري، فإنه إنما جزم به حيث علم اتصاله وصحته في نفس الأمر.

وبعد فإن ابن حزم طعن فيه من جهة كونه معلقاً، ولم يطعن في شيء من رجال سنده، ولا في اتصاله بعد من أضيف إليه الإسناد، فثبت سلامة السند من هشام بن عمار فما فوق عنده، وحيث علمنا أن البخارى لا يجزم إلا إذا صح عنده السند إلى من سمى وعاضده غيره، ثبت الاتصال، فصح الحديث

ولا يقال كيف يثبت مع التدليس؟ لأننا نقول: إذا كان البخارى النزم في كل ما يسميه من شيوخه في حال التلقي والأخذ حدثاً وما يماثلها من أخبرنا أو سمعت، ثم اصطلاح نفسه في غير ذلك. حيث لم يسمع، أو لم يعول على السماع، (قال)، وأن يقول في الإجازة، والمناولة، والمذاكرة: (قال لنا) ونحوها تبين مراده من ذلك؛ وإذا تبين المراد انتفى التدليس، وإنما التدليس حيث يسوقها الراوى، ولم

يعلم أنه اصطلاح لنفسه بشيء ، فيوهم أنه سمع ولم يسمع ، وإذا فرمى الإمام البخارى بالتدليس من أجل ذلك مجازفة من كل من حاول أن يرميه به ، وهذا هو وجه وضوحه في التعليق ، وخفائه في التدليس كما نهنا عليه من قبل .

وأما ابن الصلاح فأطلق كلامه أولاً ، وقيده ثانياً ، فيكون ما أطلقه مقيداً بما قيده ، فكأنه قال : إنه صحيح إلى من جزم به عنه ، إلا أن يجعله في موضوع كتابه ، فيكون صحيحاً مطلقاً ، وكأنه قال : وحكم المعلق كذلك في شيوخته وغير شيوخته ، إلا إذا ذكره في موضوع كتابه عن شيوخته ، فيكون حكمه أنه محمول على الانصال كما في المعنعن .

وموضوع كتابه هو الجامع المسند ، أى : أو ما في حكم المسند .  
وأما ما ذكره ابن القطان من أن البخارى لا يبالى فيما علق بضعف روايتها فهذا فيما علقه وليس من موضوع كتابه ، أى في التراجم والشواهد .  
وعلى ذلك فليضم كلامهم بعضه إلى بعض ، ويكون البعض خفى عليه ما أدرك غيره ، أو يكون مراده مراد غيره ، والخلاف لفظي .  
وبعد ذلك كله فهل يقتنع مثل ابن حزم بهذا ؟

لعل ابن حزم يقول : إن ادعاء كونه من قبيل المعنعن لا يقبل بعد ما ثبت أنه يسقط الوساطة بينه وبين من أضاف إليه الإسناد ، وكونه من قبيل التعليق بالجزم حكم بصحته إلى من أسند إليه لا يقبل أيضاً ، لأنها مسألة التعديل على الإلهام ، ورأى الجمهور فيها لا يقبل حتى يسمى الساقط ويعلم أنه عدل ضابط ، لاحتمال أن يكون ثقة عنده دون غيره ، وكونه من موضوع كتابه دعوى من ابن الصلاح لم يصرح بها صاحب الكتاب نفسه ،

فلم يبق إلا أنه ثبت من وجوه أخرى عند غير البخارى كما سبق ، فهل هذه الطرق صحت عند ابن حزم ؟ .

(٢) المنقطع .

هو في اللغة مأخوذ من القطع ، قال الراغب : وهو فصل الشيء . مدركا  
بالبصر كالأجسام أو مدركا بالبصيرة كالأشياء المعقولة .  
والانقطاع مطاوع للقطع تقول قطعاه فأنقطع  
أما في الاصطلاح فاختلف فيه على أقوال :  
قال العراقي :

وسم بالمنقطع الذي سقط      قبل الصحابي به راو فقط  
وقيل : ما لم يتصل ، وقالوا :      بأنه الأقرب لا استعمالا  
وقال صاحب البيقونية :

وكل ما لم يتصل بحال      إسناده منقطع الأوصال  
فالمنقطع عند العراقي : ما سقط من رواته راو واحد قبل الصحابي في  
الموضع الواحد .

فقوله ( ما ) أى حديث ، جنس في التعريف ، وقوله ( سقط  
من رواته راو ) خرج به المتصل ، وقوله ( واحد ) خرج المعضل ، وقوله  
( قبل الصحابي ) خرج المرسل ، وقوله ( في الموضع الواحد ) أى ولو تكرر  
فيشمل المنقطع في موضعين ،

وهذا هو المشهور وأنت إذا ترى أنه يشمل المعلق إذا سقط منه راو واحد  
فيكون بينهما العموم والخصوص الوجهي ، فيشتركان فيما سقط منه واحد في  
أول الإسناد ، وينفرد المنقطع فيما إذا كان في وسط الإسناد ، وينفرد المعلق  
إذا سقط من أول الإسناد أكثر من واحد .

وقول العراقي : ( وقيل : ما لم يتصل ) يشمل المعلق والمعضل والمرسل ،  
فالكل عند هذا القائل منقطع ، فيكون المنقطع أعم مطلقا ، فيجتمع مع المعلق  
فيما إذا كان الانقطاع في أول الإسناد ، ومع المرسل فيما إذا كان في آخره ،  
ومع المعضل فيما إذا سقط منه اثنان على التوالي فصاعدا .

وهو قول ابن عبد البر، وبه قطع الخطيب في الكفاية، وقال ابن الصلاح: إنه أقرب، وإليه الإشارة بقول العراقي: وقالوا: إنه الأقرب لا استعمالاً فإنه أراد بقوله: (وقالوا) ابن الصلاح والنووي.

قال ابن الصلاح: ومنها - أي من المذاهب في الفرق بينه وبين المرسل - أن المنقطع مثل المرسل، وكلاهما شامل لكل مالا يتصل إسناده، وهذا المذهب أقرب، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في كفايته، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال مارواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأكثر ما يوصف بالانقطاع مارواه من دون التابعين عن الصحابة، مثل مالك عن ابن عمر، ونحو ذلك.

وقال النووي: المنقطع، الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين أن المنقطع مالم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر.

ولهذا اختاره صاحب البيقونية كما ترى.

وقولهم: (أقرب) معناه أقرب إلى المعنى اللغوي، أما ما ذكره ابن الصلاح والنووي فيما هو أكثر استعمالاً، فهو رواية من دون التابعين عن الصحابة، ومثاله بمالك عن ابن عمر، وزاد ابن الصلاح فقال: ونحو ذلك، فهل يريدان من دون التابعين مباشرة؟ فلا يشمل إلا من سقط منه التابعي، أو يريدان أعم من المباشر للتابعين؟ فيشمل رواية من بعد تابعي التابعين، كالشافعي وأحمد والبخاري ومسلم ونحوهم، إذا روي عن الصحابة، وعلى هذا، فهو (١) أخص من المنقطع على الرأي الثاني (٢)، وأعم من وجه على الرأي الأول (٣)، إذ يجتمع منه فيما إذا سقط التابعي فقط،

---

(١) أي الأكثر استعمالاً (٢) أي مالم يتصل إسناده.

(٣) أي ما سقط منه روى فقط قبل الصحابي.



وينفرد الأول فيما إذا سقط غير التابعي ، وكان واحداً فقط ، وينفرد الأكثر استعمالاً فيما إذا سقط أكثر من واحد على التوالي إذا كان فيهم التابعي ،

وما ذكره العراقي واختاره قد يكون المراد من أحد قسمي المنقطع عند الحاكم ، قال ابن الصلاح :

فمنها - أى من المذاهب في الفرق بين المنقطع والمرسل - ما سبق في نوع المرسل عن الحاكم صاحب كتاب معرفة أنواع علوم الحديث : من أن المرسل مخصوص بالتابعي - أى برواية التابعي عن رسول الله ، وأن المنقطع .

(١) منه الإسناد الذي فيه قبل الوصول إلى التابعي - راو لم يسمع من الذي فوقه والناساط بينهما غير مذكور لأمعينا ولا مبهما .

(٢) ومنه الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم نحو رجل أو

شيخ أو غيرهما .

فقوله ( قبل الوصول إلى التابعي ) يشمل تابع التابعي فمن دونه، وقوله ( من الذي فوقه ) يشمل التابعي فمن دونه أى إذا سقط التابعي وروى تابع التابعي عن الصحابة أو سقط تابع التابعي وكان الراوى تابع تابع التابعين عن التابعين وهكذا ويكون قصد الحاكم إذا كان الساقط واحداً أما إذا قلنا : إنه لم ينص على كونه واحداً فيشمل ما إذا سقط منه اثنان متواليان فأكثر فانه يشمل المعضل ويكون أعم من تعريف العراقي ، وقال السيوطي وهذا هو المشهور بشرط أن يكون الساقط واحداً فقط أو اثنين لأعلى التوالي كما جزم به العراقي وشيخ الإسلام .

ومثل ابن الصلاح للأول فقال :

مثال الأول ماروبناه عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( إن

وليتموها أبا بكر فقوى أمين) الحديث فهذا إسناد إذا تأمله الحديثي وجد صورته صورة المتصل وهو منقطع في موضوعين : لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري ، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شعبة الجندی عن الثوري ، ولم يسمعه الثوري أيضا من أبي اسحاق ، وإنما سمعه من شريك عن أبي اسحاق فأنت ذا تجد في المثال أن الساقط في كل موضع واحد فقط، وتجد السقوط قد تعدد في غير موضع وهو ما ينطبق عليه تعريف العراقي فهل يريد الحاكم ما أرادته العراقي ؟ أو يريد ما يشمل المعضل ؟ ولعل ابن الصلاح فهم الثاني فقال في المعضل : هو لقب لنوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلا ، لكنه لم يبين هل يشمل المعضل ما يسقط منه اثنان في موضعين أولا ؟ إذ قال في المعضل : هو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعدا . كما سيأتي .

ومثل ابن الصلاح للثاني فقال :

ومثال الثاني الحديث الذي رويناه عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء في الصلاة ( اللهم إني أسألك الثبات في الأمر ) الحديث

قال الحاكم . هذا الإسناد مثل لنوع من المنقطع لجهالة الرجلين بين أبي العلاء بن الشخير وشداد بن أوس ،

قال السيوطي في هذا النوع : إن الأكثرين على خلافه أي على خلاف تسميته بالمنقطع ،

ونقول : إن هذا أمر يرجع للاصطلاح وإلا فتسمية الحاكم له بالمنقطع له وجهته ، لأن المبهم والمحدوف سواء ، لأن ذكره لم يفدنا فائدة زائدة على حذفه ، فهو في حكم المحدوف ، فلم لم يسم منقطعا ؟

ولخص النووي ما ذهب إليه الحاكم فقال :

وقيل : هو ما اختل منه رجل قبل التابعي محدوفا كان أو مبهما .

وقوله: (قبل التابعي) سهو من الإمام النووي - وجل من لا يسهو - وصحتها قبل الصحابي فتأمل . وفيه حمل للنوع الثاني على الأول من التقييد بقيل التابعي وإلا فالحاكم لم يقيده بذلك في عبارته .

هذا ، وقد حكى الخطيب عن بعض أهل العلم بالحديث أن المنقطع ماروى عن التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من قوله وفعله . قال ابن الصلاح : وهذا غريب بعيد .

وقد يكون الانتطاع ظاهراً ، وقد يخفى فلا يدركه إلا أهل المعرفة ، وقد يعرف بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر .

### المنقطع في الصحيحين

جاء في مسلم بضعة عشر حديثاً في إسناده انقطاع

وأجيب عنها بتبيين اتصالها ، إما من وجه آخر عنده ، أو من ذلك الوجه عند غيره ، قال السيوطي : ذكرها الرشيد العطار وبينها ، وقد ذكرها عنه في التدريب .

أما البخاري فقد انتقد الدارقطني بعض أحاديث فيه وعلمها بالانقطاع وأجاب ابن حجر عنه : بأنه ينظر للراوي إن كان صحابياً أو ثقة غير مدلس وقد أدرك من روى عنه إدراكاً كافياً أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى ، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض ، وإن لم يوجد وكان الانقطاع ظاهراً ، فيجاب عنه : بأنه إنما أخرج مثل ذلك حيث له سائق وعاضد ، وحفته قرينة في الجملة تقويه ، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع .

مثال ذلك مارواه البخاري من حديث أبي مروان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : ( إذا صليت

الصبيح فطوفى على بعيرك والناس يصلون) الحديث - قال الدارقطني : هذا منقطع ، وقد وصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة ، ووصله مالك في الموطأ عن أبي الأسود عن عروة كذلك . قال ابن حجر : حديث مالك عند البخارى مقرون بحديث أبي مروان . . . إلى أن قال : وإنما اعتمد البخارى في رواية مالك التى أثبت فيها ذكر زينب ، ثم ساق معها رواية هشام التى أسقطت منها حاكيا للخلان فيه على عروة كهادته مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بالمستبعد .

### ( ٣ ) المعضل

المعضل فى اللغة ، قال فى القاموس : وعضل عليه ضيق ، وبه الأمر اشتد كأعضل وأعضله ، والمرأة يعضلها وعضلها منعها الزوج ظلماً ، وعضل المكان تعضيلاً ضاق ، والأرض بأهلها غصت ، والمرأة بولدها عسر عليها كأعضلت ففى معضل ومعضل ، وتعضل الداء الأطباء ، وأعضلهم غلبهم . قال ابن الصلاح : وأصحاب الحديث يقولون : أعضله فهو معضل بفتح الضاد ، وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة ، وبحضت فوجدت له قولهم : أمر عضيل أى مستغلق شديد ، ولا التفات فى ذلك إلى معضل بكسر الضاد ، وإن كان مثل عضيل فى المعنى .

وقيل اعتراضاً عليه : إن أعضل بمعنى استغلق لازم ، وأما المنعدي فهو بمعنى أعبي ، فأشكال المأخذ باق ، فلذلك قيل هو من أعضله بمعنى أعياه فهو معضل ، فكان المحدث الذى حدث به أعضله وأعياه ، فلم ينتفع به من يرويه عنه .

وأنت ذا ترى أن القاموس : قال : عضل به الأمر اشتد كأعضل ثم قال وأعضله أى أعضل فلان الأمر - ، فجعل عضل وأعضل بمعنى وهو لازم يعدى بالباء بمعنى الشدة والاستغلاق وصرح بأنه يأتى متعدداً .

فنعقول : اعضل فلان الامر أى جعله شد بدأ مستغلقا ، وبدنه العراقى فقال : زاده المصنف أى ابن الصلاح أيضا حافيا ما أملاه حين قراءة الكتاب عليه فقال : إن فعلا يدل على الثلاثى قال : فعلى هذا يكون لنا عضل قاصراً وأعضل منعديا وقاصراً كما قالوا : ( ظلم الليل وأظلم الليل وأظلم الله الليل ) وبناء عليه : فهو مأخوذ من المتعدى بمعنى الإعياء أو بمعنى جعله شديداً مستغلقا كما قال ابن الصلاح .

وفى الاصطلاح : قال ابن حجر فى شرح النخبة : والقسم الثالث من أقسام السقط من الإسناد إن كان باثنين فصاعداً مع التوالى فهو المعضل ، وإلا فإن كان السقط باثنين غير متواليين فى موضعين متلا ، فهو المنقطع ، وكذا إن سقط واحد فقط أو أكثر من اثنين ، ولكنه بشرط عدم التوالى .  
ففرق بين المعضل والمنقطع ، فالمعضل ما سقط منه اثنان فصاعداً مع التوالى والمنقطع ما سقط منه واحد فقط فى موضع واحد أو أكثر فى مواضع مختلفة بحيث لا يكون على التوالى ، وبذلك ميز بين المعضل والمنقطع .

وقال ابن الصلاح : هو لقب لنوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً ، وقوم يسمونه مرسلًا - كما سبق - وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً .

وظاهره يعم ما إذا كان على التوالى أو فى مواضع مختلفة من الإسناد .  
قال العراقى : وليس المراد بذلك إلا سقوطهما من موضع واحد ، فأما إذا سقط راو من مكان ثم راو من موضع آخر فهما منقطعان فى موضعين وليس معضلاً فى الاصطلاح .

قال : وهذا مراد المصنف ، ويوضح مراده المثال الذى مثل به بعد .  
قال ابن الصلاح : ومثاله ما يرويه تابعى التابعى قائلا فيه : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم وكذا ما يرويه من دون تابعي التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما ، غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم .

قال ابن الصلاح : وذكر أبو نصر السجزي الحافظ قول الراوى بلغني نحو قول مالك بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( للمملوك طعامه وكسوته ) الحديث .

وقال : إن اصحاب الحديث يسمونه المعضل .

قال ابن الصلاح : قالت : وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ونحو ذلك كله من قبيل المعضل .  
وسماه الخطيب أبو بكر الحافظ في بعض كلامه مرسلا ، وذلك على مذهب من يسمى كل مالا يتصل مرسلا .

وعلى ذلك فإن المعضل صادق على ما سقط من مبدأ السند أو آخره إذا كان الساقط أكثر من واحد .

وقال الشمني : خصه التبريزي هو والمنقطع بما ليس في أول الإسناد وأما ما كان في أول الإسناد فعاق ، وعلى ذلك لا يجتمع المنقطع ولا المعضل مع المعلق وأما على الأول فالمعلق منه منقطع ومنه معضل .

قال ابن الصلاح : وإذا روى تابع التابعي عن التابعي حديثا موقوفا عليه وهو حديث متصل مسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد جعله الحاكم أبو عبد الله نوعا من المعضل .

مثاله : ما رويناه عن الأعمش عن الشعبي قال : ( يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا فيقول : بأعماله فيختم على فيه ) فقد أعضله الأعمش ، وهو عند الشعبي عن انس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متصلا مسندا

قال ابن الصلاح : قات هذا جيد حسن لأن هذا الانقطاع بواحد  
مضموما إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين: الصحابي ورسول الله صلى  
الله عليه وسلم ، فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى اه  
قال العرقى فى ألفيته :

والمعضل الساقط منه اثنان فصاعدا ، ومنه قسم ثان  
حذف النبى والصحابي معا ووقف متنه على من تبعا  
قال السيوطى : رأيت عن شيخ الإسلام أن الموقوف على التابعى يعتبر  
معضلا بشرطين .

أحدهما : أن يكون لما يجوز نسبته إلى غير النبى صلى الله عليه وسلم  
فان لم يكن فرسل أى إن كان لا يقال من قبل رأى ولا يروى عن أهل  
الكتاب فيتمين أن يكون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيكون الساقط  
منه الصحابي فقط ، فيكون مرسلا ، لأنه فى هذه الحالة يكون فى حكم  
المرفوع كما سبق .

ثانيهما أن يروى مسندا من طريق ذلك الذى وقف عليه ، فان لم يكن  
موقوف لامعضل ، لاحتمال أنه قاله من عنده ، فلم يتحقق شرط التسمية من  
سقوط اثنين .

#### (٤) المرسل

هو فى اللغة من الإرسال قال الراغب : وهو يقابل الإمساك ، وقال فى المصباح :  
وأرسل الطائر من يدى إذا أطلقته ، وحديث مرسل لم يتصل إسناده بصاحبه  
وأرسل الكلام إرسالاً أطلقته من غير تقييد .

وأما فى الاصطلاح : فله صور متفق على بعضها ومختلف فى  
البعض الآخر .

### المتفق عليه :

قال ابن الصلاح : وصورته التي لاخلاف فيها ، حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الحيار ، ثم سعيد ابن المسيب ، وأمثالهما إذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
فقوله : ( حديث ) جنس في التعريف ، قوله : ( التابعي ) خرج غير التابعي ، قوله : ( الكبير ) خرج به غيره ممن لم يلق جماعة من الصحابة ولم يجالسهم ، قيل كالزهرى وأبي حازم ويحيى بن سعيد الأنصارى ، قوله : ( إذا قال : قال رسول الله ) أى أو فعل أو قرر ، أو كان يعمل كذا إلى آخره : أى إذا أضاف المتن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان قولاً أو غيره خرج ما إذا أضافه إلى صحابي أو تابعي .

### المختلف فيه

أولاً : حديث غير التابعين عن من لم يسمعوا منه ممن فوقهم ، فانه لا يسمى مرسلًا كما قطع به الحاكم وغيره من أهل الحديث ، بل إن كان من سقط راوياً واحداً سمي منقطعاً ، وإن كان أكثر من واحد في الموضع الواحد سمي معضلاً أو منقطعاً لكن المعروف في الفقه وأصوله أن كل ذلك يسمى مرسلًا . وإليه ذهب من أهل الحديث الخطيب ، وقطع به ، وقال : إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما ما رواه تابع التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيسمونه المعضل وقال ابن الصلاح في عبارته : إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي فكان فيه رواية راو لم يسمع من المذكور فوقه ، فالذي قطع به الحاكم أبو عبد الله وغيره من أهل الحديث أن ذلك لا يسمى مرسلًا ، وأن الإرسال مخصوص بالتابعين .

قال العراقي : فقوله : قبل الوصول إلى التابعي ليس بجيد بل الصواب قبل الوصول إلى الصحابي فانه لو سقط التابعي أيضاً كان منقطعاً لا مرسلًا عند هؤلاء ، ولكن هكذا وقع في عبارة الحاكم فتبعه المصنف .



ثانياً : حديث التابعي الصغير عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فعل أو قرر .

ومثلا له بالزهرى وأبي حازم ويحيى بن سعيد الأنصارى وأشباههم من أصاغر التابعين .

فالذى حكاه ابن عبد البر أن قوما لا يسمونه مرسلا ، بل يسمونه منقطعا لكونهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والإثنين ، وأكثر رواياتهم عن التابعين .

قال ابن الصلاح : وهذا المذهب فرع لمذهب من لا يسمى المنقطع قبل الوصول إلى التابعي مرسلا . قال : والمشهور التسوية بين التابعين في اسم الإرسال .

وتمثيلهم بالزهرى مع قولهم إلا الواحد والإثنين غير جيد ، لأن الزهرى لقي من الصحابة ثلاثة عشر فأكثر ، كما قال العراقي ، وقال ابن الصلاح في حاشية أملاها على كتابه : قوله ( الواحد والإثنين ) كالمثال وإلا فالزهرى قد قيل : إنه رأى عشرة من الصحابة .

ثالثاً : إذا قيل في الإسناد فلان عن رجل ، أو عن شيخ عن فلان أو نحو ذلك فالذى ذكر الحاكم أنه لا يسمى مرسلا بل منقطعا .

قال ابن الصلاح : وهو في بعض المصنفات المعتبرة في أصول النسخة معدود من أنواع المرسل .

قال العراقي : وكل من القولين خلاف ما عليه الأكثرون ، فإن الأكثرين ذهبوا إلى أن هذا متصل في إسناده مجهول .

قال : وما حكاه ابن الصلاح عن بعض كتب الأصول ، أراد به البرهان لإمام الحرمين ، فإنه ذكر فيه ذلك ، وزاد كتب النبي صلى الله عليه وسلم التي لم يسم حاملها . وزاد في المحصول من سمى باسم لا يعرف به .

قال : وعلى ذلك مشى أبو داود في كتاب المراسيل ، فانه يروى فيه ما أبهم فيه الرجل .

قال : بل زاد البيهقي على هذا في سننه ، فجعل مارواه التابعي عن رجل من الصحابة لم يسم مرسلا .

قال : وليس بجيد ، اللهم إلا إن كان يسميه مرسلا ، ويجعله حجة كمراسيل الصحابة ، فهو قريب . وقد روى البخاري عن الحميدي قال : إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من الصحابة فهو حجة ، وإن لم يسم ذلك الرجل ، وقال الاثرم : قلت لأحمد بن حنبل : إذا قال رجل من التابعين : حدثني رجل من الصحابة ولم يسم ، فالحديث صحيح ؟ قال : نعم .

قال : وفرق الصيرفي من الشافعية بين أن يرويه التابعي عن الصحابي معنعناً أو مصرحاً بالسماع .

قال : وهو حسن متجه ، وكلام من أطلق محمول على هذا التفصيل . نقول : إن لم يكن التابعي مدلساً فكيف يفرق بين عنعنته وسماعه وقد حكموا لغيره بعدم الفرق بينهما ؟

والحاصل أن في المرسل مذاهب : —

(١) المشهور عند المحدثين : ما أضانه التابعي الذي لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم للنبي صلى الله عليه وسلم صغيراً كان أو كبيراً ، ولم يذكر الواسطة فقولنا : ( ما ) أى حديث جنس في التعريف ، وقولنا : ( أضافه التابعي ) خرج به مادون التابعي ، فهو معضل ؛ أو منقطع - على رأى - وخرج به الصحابي أيضاً ، وقولنا : ( الذى لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم ) خرج به التابعي الذى لقي النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الذى أسلم بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وسمع منه قبل إسلامه ، أو أسلم في حياته ولكن لم يلقه بعد إسلامه ، فان حديثه الذى سمعه من الرسول في حال

كفره لا يكون مرسلًا ، بل متصلًا ، وقولنا : ( للنبي صلى الله عليه وسلم )  
خرج به مضافه للصحابة أو غيرهم . وقولنا : ( صغيراً أو كبيراً ) للتخصيص  
على التعميم . خلافاً لمن خصه بالكبير ، وقولنا : ( ولم يذكر الواسطة )  
خرج به مضافه للنبي بواسطة الصحابي ، وقلنا : ( مضافه ) ليدخل  
القول والفعل والتقرير وغيرها مما يسمى حديثاً .

والواسطة المحذوفة يحتمل أن يكون صحابياً : واحداً أو أكثر ، ويحتمل  
أن يكون صحابياً وتابعياً ، ويحتمل أن يكون التابعى حمل عن صحابي .  
ويحتمل أن يكون حمل عن تابعى مثله ، وهو بالاستقراء يبلغ ستة أو سبعة  
وهو أكثر ما وجد من رواية التابعين بعضهم عن بعض .

وعبر عن التعريف بعضهم بقوله . مامنه الصحابي سقط بأن رفعه التابعى  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم صريحاً . أو كناية صغيراً أو كبيراً :

وقيده الحافظ ابن حجر بما لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم .  
فقوله ( مامنه ) أى مامن إسناده وقوله ( بأن رفعه التابعى ) كقولنا  
مأضافه التابعى . وقوله ( كناية ) يريد به أو حكماً ليشمل ما قاله التابعى  
مما لا مجال للرأى فيه مما حكمه حكم الرفع . وقول الحافظ ( مالم يسمعه من  
النبي صلى الله عليه وسلم ) ليخرج من لقيه كافراً فسمع منه ثم أسلم بعد  
موته أو أسلم فى حياته ولم يلقه بعد إسلامه وحدث بما سمعه منه كالتنوخى  
رسول هرقل فإنه مع كونه تابعياً محكوماً لما سمعه بالاتصال لا بالإرسال  
غير أن قوله ( ماسقطه من إسناده الصحابى ) يشمل مراسلات الصحابة وليس  
حكمها حكم مراسلات التابعين . اللهم إلا أن نقول إن تصويره بقوله  
( بأن رفعه التابعى ) يبين المراد أى مأسقطه التابعى من الصحابة .

(٢) وبليته قول بعض المحدثين : مضافه التابعى الكبير إلى النبي

لى الله عليه وسلم : من قول أو فعل أو تقرير مع حذف الواسطة كما سبق  
(٣) وبليه قول الأصوليين : إنه الحديث الذى لم يتصل إسناده سوء  
نط منه واحد أو أكثر فى أحد طرفيه أو وسطه .

ويقول النووى فى هذا الخلاف إنه خلاف فى الاصطلاح والعبارة .  
وعليه السيوطى فقال : لأن الكل لا يحتاج به عند هؤلاء ولا هؤلاء ،  
لمحدثون خصوا اسم المرسل بالأول دون غيره والفقهاء والأصوليون  
موا .

وفى هذا التعليل نظر تعرفه من بحث الاحتجاج به .  
(٤) الحديث الذى فى إسناده مجهول — الاسم أو العين أو الصفة —  
مبهم سواء كان من الصحابة أو من غيرهم ، فهو مرسل أو فى حكم المرسل  
وهذا القول مأخوذ من مجموع كلام إمام الحرمين والفخر فى المحصول  
البيهقى ، كما ذكره العراقى .

قال العراقى فى ألقيته :

مرفوع تابع على المشهور مرسل أو قيده بالكبير  
أو سقط راو منه ذو أقوال والأول الأكثر فى استعمال

الاحتجاج بالمرسل :

(١) — قال جماهير المحدثين . وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول : إنه  
ضعيف لا يحتاج به حكاة عن جماهير المحدثين مسلم فى صدر صحيحه ، وابن  
عبد البر فى التمهيد ، وحكاة الحاكم عن ابن المسيب ومالك .

وعليه السيوطى فقال وذلك :

(١) للجهل بحال المجذوف ، لأنه يمتثل أن يكون غير صحيح . وإذا  
كان كذلك فيمتثل أن يكون ضعيفا ، وإن اتفق أن يكون المرسل لا يروى  
إلا عن ثقة ، فالتوثيق مع الإبهام غير كاف .

(٢) ولأنه إذا كان المجهول المسمى لا يقبل فالمجهول عينا وحالا أولى .  
وقال الحاكم : والدليل على عدم الاحتجاج بالمرسل غير المسموع : —  
(١) من الكتاب : فوله تعالى : ( ليتفقوا في الدين ) لينذروا قومهم  
إذا رجعوا إليهم ) .

(٢) ومن السنة : ( تسمعون ، ويسمع منكم ، ويسمع ممن يسمع منكم ) هـ  
وقال الحافظ ابن حجر : وإنما ذكر في قسم الردود للجهل بحال  
المخدوف ، لأنه يحتمل أن يكون صحابيا ويحتمل أن يكون تابعيا ؛ وعلى  
الثاني يحتمل أن يكون ضعيفا ويحتمل أن يكون ثقة ؛ وعلى الثاني يحتمل  
أن يكون حمل عن صحابي ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر ، وعلى  
الثاني — فيعود الاحتمال السابق ويتعدد ، أما التجويز العقلي فإلى مالا نهاية  
له ؛ وأما بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة وهو أكثر ما وجد من رواية بعض  
التابعين عن بعض ، فإن عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة فذهب  
جمهور المحدثين إلى التوقف لبقاء الاحتمال .

(ب) — وقال مالك في المشهور عنه ، وأبو حنيفة في طائفة ، وأحمد في المشهور  
عنه : إنه صحيح يحتج به .

وقيد ابن عبد البر هذا المذهب بما إذا لم يكن مرسله ممن لا يحتز ويرسل  
عن غير الثقات . فإن كان فلا خلاف في رده .

وقيد غيره محل قبوله عند الحنفية بما إذا كان مرسله من أهل القرون  
الثلاثة الفاضلة ، فإن كان من غيرها فلا لحديث ، ( ثم يفسو الكذب ) صححه  
النسائي .

وقال ابن جرير : وأجمع التابعون بأمرهم على قبول المرسل ، ولم يأت  
عنهم إنكاره ؛ ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين .  
قال ابن عبد البر : كأنه يعني أن الشافعي هو أول من رده .

وبالغ بعضهم فقواء على المسند وقال: من أسند فقد أحالك ، ومن أرسل  
د تكفل لك .

(ح) - وذهب الشافعي إلى قبوله والاحتجاج به بشروط، حاصلها أنه اشترط  
يكون المرسل من كبار التابعين بشرط الاعتبار في المرسل والمرسل .

(١) أما الاعتبار في المرسل بالفتح فينظر: هل من حديث مسند من الحفاظ  
مؤين يوافقه في المعنى ؟ فان لم يوجد : هل هناك مرسل آخر ممن قبل  
م عنه من غير رجال المرسل الأول ؟ فان لم يوجد : فهل يوافقه قول لبعض  
حجابه ؟ فان لم يوجد : فهل أفتى أهل العلم بمقتضاه ؟

(٢) وأما الاعتبار في المرسل بالكسر فينظر : هل إذا سمي من روى عنه  
مى غير مجهول ولا مرغوب الرواية عنه؟ وهل إذا شارك أحد من الحفاظ  
فألفه بغير النقص .

وفي ذلك قول العراقي :

واحتج مالك كذا النعمان	وتابعوهما به ودانوا
ورده جماهر النقاد	للجهل بالساقط في الإسناد
وصاحب التمهيد عنهم نقله	ومسلم صدر الكتاب أصله
لكن إذا صح لنا مخرجه	بمسند أو مرسل يخرجه
من ليس يروى عن رجال الأول	نقبله قلت الشيخ لم يفصل
والشافعي بالكبار قيذا	ومن روى عن الثقات أبدا
ومن إذا شارك أهل الحفظ	وافقه إلا بنقص لفظ

وقول العراقي: ( قلت: الشيخ لم يفصل ) يريد به ابن الصلاح فانه قال :

(د) - ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلا ان يصح مخرجه  
نيته من وجه آخر كما سبق بيانه في نوع الحسن . وقال في نوع الحسن :  
استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا له نص الشافعي رضى الله

تعالى عنه في مراسيل التابعين : أنه يقبل منها المرسل الذي جاء نحوه مسنداً ، وكذلك لو وافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول قال العراقي تعليقا عليه : وفيه نظر من حيث إن الشافعي رضي الله عنه إنما يقبل من المراسيل التي اعتضدت بما ذكر مراسيل كبار التابعين بشروط أخر فمن أرسل ، ثم فصل مانص عليه الشافعي . وهنا فصلها بقوله : والشافعي ، الخ (هـ) قيد الرازي وغيره من أهل الأصول المسند العاضد بالألا يكون منتهض الإسناد ليكون الاحتجاج بالمجموع وإلا فالاحتجاج حينئذ يكون بالمسند فقط قال السيوطي : وليس بمخصوص بذلك ، قال النووي : بل يتبين صحة المرسل عند وجود المسند الصحيح ، ويكونان صحيحين لو عارضهما صحيح من طريق واحدة رجحناهما عليه بتعدد الطرق إذا تعذر الجمع بينهما . قال العراقي :

فان يقل فالمسند المعتمد فقل دليلان به يعتضد

(و) - زاد الأصوليون في الاعتضاد أن يوافقه قياس أو انتشار من غير إنكار أو عمل أهل العصر به

قال السيوطي : والظاهر أن الصورتين الأخيرتين داخلتان في قول الشافعي وأقوى أكثر أهل العلم بمقتضاه .

(ز) - قال القاضي أبو بكر : لا أقبل المرسل ولا في الأماكن التي قبلها الشافعي حمما للباب ، بل ولا مرسل الصحابي إذا احتمل سماعه عن تابعي . قال : والشافعي : لا يوجب الاحتجاج به في هذه الأماكن بل يستحبه كما قال : أستحب قبوله ، ولا أستطيع أن أقول الحجة ثبتت به ثبوتها بالمستصل وقال غيره : وإدلة ذلك أنه لو عارضه متصل قدم عليه ، ولو كان حجة مطلقا تعارضا .

قال البيهقي : مراد الشافعي بقوله : ( استحب ) اختار ، وكذا قال

(ح) - اشتهر عن الشافعى أنه لا يحتج بالمرسل إلا بمراسيل سعيد بن المسيب قال النووى فى شرح المذهب وفى الإرشاد : والإطلاق فى النفى والإثبات غلط بل هو لا يحتج بالمرسل بالشروط المذكورة ولا يحتج بمراسيل سعيد إلا بها أيضا وقال البلقينى : ذكر الماوردى فى الخاوى : أن الشافعى اختلف قوله فى مراسيل سعيد فكان فى القديم يحتج بها بانفرادها لأنه لا يرسل حديثا إلا بوجود مسنداً ، ولأنه لا يروى إلا ما سمعه من جماعة ، أو من أكابر الصحابة ، أو عضده قو لهم ، أو رآه منتشرا عند الكافة ، أو وافقه فعل أهل العصر ، وأيضا فإن مراسيله سبرت فكانت مأخوذة عن أبى هريرة لما بينهما من المواصله والصهاره ، فصار إرساله كإسناده عنه . ومذهب الشافعى فى الجديد أنه كغيره .

(ط) - قال السيوطى : إذا لم يكن فى الباب سوى المرسل فيه ثلاثة أقوال للشافعى ، نالها وهو الأظهر يجب الانكفاف لأجله

(ى) - تلخص فى الاحتجاج بالمرسل عشرة أقوال : (١) حجة مطلقا (٢) لا يحتج به مطلقا (٣) يحتج به إن أرسله أهل القرون الثلاثة (٤) يحتج به إن لم يرو إلا عن عدل (٥) يحتج به إن أرسله سعيد فقط (٦) يحتج به إن لم يكن فى الباب سواه (٧) هو أقوى من المسند (٨) يحتج به ندباً لا وجوباً (٩) يحتج به إن كان من كبار التابعين بالاعتبار فى المرسل والمرسل (١٠) يحتج به إن أرسله صحابى

### المرسل الخفى

هو ما يرويه الراوى عن عاصره ولم يعرف له منه سماع بصيغية عن وما شابهها .

فقولنا : ( ما ) أى حديث جنس فى التعريف ، وقولنا : ( عن عاصره ) خرج به المنقطع ونحوه والمرسل الجلى ، وقولنا : ( ولم يعرف له منه سماع )



خرج به المدلس لأنه مارواه الراوى عن سمع منه أولقيه مالم بسمعه موها  
أنه سمعه كما سيأتي وقولنا ( بصيغة عن وماشابهها ) من إن وقال من كل  
مايحتمل السماع ويحتمل عدم السماع خرج رواية الكذابين .  
وعبر عنه بعضهم فقال : الرواية عن معاصر لم يلق من روى عنه بل بينه  
وبينه واسطة بصيغة من صيغ التدليس .

وقال ابن الصلاح : هذا نوع مهم عظيم الفائدة يدرك بالاتساع في الرواية  
والجمع لطرق الأحاديث مع المعرفة التامة ، وللخطيب الحافظ فيه كتاب ( التفصيل  
لبهم المراسيل ) والمذكور في هذا الباب .

(١) منه : ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوى  
فيه ، أو عدم اللقاء . كما في الحديث المروى عن العوام بن حوشب عن  
عبد الله بن أبي أوفى قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال بلال :  
( قد قامت الصلاة ) نهض وكبر ، روى فيه عن أحمد بن حنبل أنه قال :  
العوام لم يلق ابن أبي أوفى .

(٢) ومنه : ما كان الحكم بإرساله محالاً على محيئه من وجه آخر بزيادة  
شخص واحد أو أكثر في الموضع المدعى فيه الإرسال كالحديث الذى  
سبق ذكره في النوع العاشر - إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين - عن عبد  
الرزاق عن الثورى عن أبي اسحاق فانه حكم فيه بالانقطاع والارسال  
بين عبد الرزاق والثورى ، لأنه روى عن عبد الرزاق ، قال : حدثنى  
النعمان بن أبي شيبه الجندى عن الثورى عن أبي اسحاق هـ

وقال في لقط الدرر : ثم اعلم أنه ليس المراد بالمرسل هنا ما سقط من سنده  
الصحابى كما هو المشهور في حد المرسل ، وإنما المراد هنا مطلق الانقطاع ،  
ثم الإرسال بهذا المعنى على نوعين : ظاهر وخفى .

فالظاهر هو أن يروى الرجل عن لم يعاصره أى لم يثبت معاصره  
أصلاً بحيث لا يشتبه إرساله بانصال على أهل الحديث كأن يروى مالك  
مثلاً عن سعيد بن المسيب .

والخفي هو أن يروى عن سمع منه ما لم يسمعه منه أو عن لقيه ولم يسمع منه أو عن عاصره ولم يلقه هـ

قال ابن حجر : ويعرف عدم الملاقاة بأخباره عن نفسه بذلك ، أو بجزم إمام مطلع ، ولا يكفي أن يقع في بعض الطرق زيادة راو بينهما ، لاحتمال أن يكون من المزيد ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال لاتصال والانقطاع .

فها أنت ذا نرى أن ابن الصلاح جعله نوعين ، وجعل النوع الثاني شاملاً لمن عرف سماعه ولمن لم يعرف سماعه فأدخل فيه المدلس وقال : وهذا النوع يتعارض مع المزيد في متصل الأسانيد ، ولم يوافق ابن حجر بل قال : لا يكفي أن يقع في بعض الطرق زيادة راو بينهما لاحتمال أن يكون من المزيد في متصل الأسانيد .

وقال : ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه ، والصواب التفرقة بينهما ، وبدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي وقيس ابن أبي حازم (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس ، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً ولكن لم يعرف هل لقوة أم لا ؟

ومن قال باشتراط اللقاء في التدليس الامام الشافعي وأبو بكر البرار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد .

ويؤخذ مما تقدم في المرسل الخفي والتدليس اربعة وجوه

---

(١) المخضرم من أدرك الجاهلية والإسلام ، ولم يعلم هل اجتمع بالنبي

صلى الله عليه وسلم أم لا ؟ وعدمهم مسلم عشرين نفساً .

(١) أن المرسل الخفى فيما إذا لم يثبت سماع ولا لقي مع المعاصرة، والتدليس فيما إذا ثبت السماع أو اللقي وأسقط الراوى من حدثه بينهما فيكون بينهما التباين وهو المعتمد

(٢) المرسل الخفى شامل للصورتين والتدليس فيما إذا ثبت السماع أو اللقي فيكون المرسل الخفى أعم .

(٣) التدليس شامل للقسمين والمرسل الخفى فى الأولى منهما فيكون التدليس أعم .

(٤) المرسل الخفى والتدليس كل منهما شامل للصورتين معا فيكون بينهما التساوى والوجوه الثلاثة الأخيرة بمعزل عن الصواب .

#### مرسل الصحابي :

هو ما رواه الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لم يسمعه منه ولم يشاهده من فعله ، أو تقريراته كإخباره عن شيء فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، أو سكت . عنه مما يعلم انه لم يحضره لصغر سنه أو تأخر إسلامه مثاله حديث عائشة : أول ما بدى به الوحي الرؤيا الصالحة فى النوم الحديث اللهم إلا أن نقول : إن الرسول حدثها به .

#### الاحتجاج به

المذهب الصحيح الذى قطع به الجمهور من الفقهاء ، واطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح الاتصال ، القائلون بضعف المرسل ، أنه محكوم بصحته . وفى الصحيحين من ذلك ما لا يحصى ، وذلك لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة . وكلهم عدول ، ورواياتهم عن غيرهم نادرة ، وإذا رويها بينها

بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة ؛ بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات .

وقيل : إنه كمرسل غيره لا يحتاج به إلا أن تبين الروايات له أنه عن صحابي  
حكاه النووي في شرح المذهب عن أبي اسحاق الاسقرائني ، وقال :  
الصواب الأول .

قال العراقي : -

أما الذي أرسله الصحابي فحكمه الوصل على الصواب

#### (٧) المدلس

التدليس في اللغة : كتم العيب في المبيع ونحوه ، أصله من الدلس بالفتح  
وهو الظلمة أو اختلاط الظلام .

وهو نوعان : تدليس يرجع للاسناد ؛ وتدليس يرجع لوصف الرجال  
والأول أنواع : -

(١) مما يعرف بتدليس الإسناد فقط ولهم في تعريفه عبارات .

الأولى : قال ابن الصلاح : وهو ان يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه  
موهما أنه سمعه منه ؛ أو عن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه  
فقوله ( عن لقيه ما لم يسمعه منه ) خرج به المرسل الخفي والمتصل . وقوله  
( موهما أنه سمعه منه ) أي بصيغة محتملة كـ ( عن ) و ( قال ) و ( إن ) ،  
خرج به الكذب وقوله ( أو عن عاصره ولم يلقه ) أدخل فيه المرسل الخفي .

فإن الصلاح أدخل المدلس في المرسل الخفي وهنا أدخل المرسل الخفي  
في المدلس فكان عنده التدليس والإرسال الخفي بمعنى واحد والنسبة  
بينهما التساوي .

الثانية قال النووي : بأن يروى عن عاصره ما لم يسمعه منه مواسمائه  
قائلا : قال فلان ؛ او عن فلان ؛ ونحوه

فقوله ( عن عاصره ما لم يسمعه منه ) شامل لكل من عاصره ثبت اللقي  
أو لم يثبت ثبت السماع ام لم يثبت فهو شامل للمرسل الخفى أيضا كما ذهب  
إليه ابن الصلاح (١)

الثالثة : قال العراقي

تدليس الأسناد كن يسقط من حدته ويرتقى بهن وإن  
وقال ؛ يوم اتصالا . . .

وشرحه فقال : هو أن يسقط اسم شيخه الذى سمع منه ويرتقى إلى  
شيخ شيخه ؛ او من فوقه فيسند ذلك إليه بلفظ لا يقتضى الاتصال بل  
بلفظ موم له ؛ وإنما يكون تدليسا إذا كان المدلس قد عاصر المروى عنه ؛  
أو لقيه ولم يسمع منه أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذى  
دلسه عنه :

---

(١) مثال من عاصره ولاقاه ولم يثبت سماعه ما أخرجه الترمذى قال :  
حدثنا محمد بن يحيى القطعى البصرى حدثنا بشر بن عمر حدثنا همام عن قتادة  
عن الحسن البصرى عن على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم  
عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبى حتى يشب ؛ وعن المعتوه حتى  
يعقل . قال : وفى الباب عن عائشة . قال ابو عيسى : حديث على حديث حسن  
غريب من هذا الوجه .. إلى ان قال : قد كان الحسن فى زمان على . وقد  
أدركه ؛ ولكننا لا نعرف له سماعا منه .

وهو ايضا كسابقه .

الرابعة قال الجافط أبو بكر البزار وأبو الحسن بن القطان : هو أن يروى عن سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه .

قال : والفرق بينه وبين الإرسال أن الإرسال رواية عن لم يسمع منه وكأنه لم يقيد الإرسال بالمعاصرة لأنه أعم من الجلي والخفي فإن كان غير معاصر فهو الجلي ؛ وإن كان معاصرا فهو الخفي .

قال العراقي . والقول الأول هو المشهور .

الخامسة قال ابن حجر في النخبة : ثم إن السقط قد يكون واضحا أو يكون خفياً ؛ فلا يدركه إلا الأئمة الخذاق المطلعون على طرق الحديث وعلى الأسانيد .

فالأول وهو الواضح يدرك بعدم التلاقي بين الراوى وشيخه بكونه لم يدرك عصره أو أدركه لكن لم يجتمعا وليست له منه أجازة ولا وجادة والقسم الثاني وهو الخفي المدلس ويرد المدلس بصيغة من صيغ الأداء تحتل وقوع اللقي بين المدلس ومن أسند عنه ؛ كعن وقال

وكذا المرسل الخفي إذا صدر من معاصر لم يلق من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة .

والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكر هنا . وهو أن التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاءه إياه ؛ فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي .

ففرق ابن حجر بين التدليس والإرسال الخفي بمعرفة اللقي وعدمها السادسة هو أن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ

لا يقتضى تصريحاً بالسماع . نقله ابن عبد البر عن قوم وقال . وعلى هذا فاسلم  
أحد من التدليس لا مالك ولا غيره .

فعم في كل ما كان في إسناده لفظ محتمل للسماع ولغير السماع عاصر أو  
لم يعاصر

وأنت ذاترى أن أعما السادس ؛ وبعده في العموم ما ذكره ابن  
الصلاح والنووى والعراقى ؛ وبعده تعريف شيخ الإسلام ابن حجر ؛  
وبعده تعريف البزار وابن القطان فهو أخصها وأدقها ، غاية الأمر يقال  
عليه - إن خلاف البخارى ومسلم في العنقة أن مساماً اكتفى بالمعاصرة في  
إثبات الاتصال واشترط البخارى اللقى ؛ ولم يشترط السماع ؛ فكيف  
نشرط في التدليس ثبوت السماع ويمكن أن يقال إن مذهب البخارى  
لا يلزمهما فقد قال أبو عمر والداني - بشرط معرفته بالرواية عنه ؛ غير أننا  
لو أردنا أن ترجح أمكننا أن ترجح قول ابن حجر وقد قال كما سبق لك  
إنه هو المعتمد .

ومن ذلك نعلم أن المدلس له تعريف مشهور وتعريف معتمد .

(١) فالشهور هو مارواه الراوى عن معاصر لم يسمع منه مارواه عنه  
موهماً أنه سمعه . فقوانسا ( ما ) أى حديث جنس وقولنا ( رواه الراوى  
عن معاصر ) خرج المنقطع والمعاق والمفضل والمرسل الجلى ؛ وقولنا ( لم  
يسمع منه مارواه عنه ) خرج به المتصل ؛ وقولنا - ( موهماً أنه سمعه منه )  
خرج رواية الكذايين الذين صرحوا بما يفيد السماع .

(٢) والمعتمد - هو مارواه الراوى عن معاصر لقيه لم يسمع منه مارواه عنه  
موهماً أنه سمعه .

وقولنا ( معاصر لقيه ) أى عرف بأنه لقيه خرج المرسل الخفى وأدواته  
لأن توهم السماع ولم تصرح به : عن - وقال - وإن

(٢) ما يعرف بتدليس القطع ، وهو مثل الأول غير أنه لا يذكر أداة ، بل يسمى الشيخ فقط فيقول . فلان

ومثاله . ماروى عن علي بن خشرم ، قال كنا عند ابن عيينة فقال :  
الزهرى ، فقيل له حدثكم الزهرى ؛ فسكت ، ثم قال : الزهرى ،  
فقيل له سمعته من الزهرى ؟ فقال : لا ، ولا ممن سمعه من الزهرى ، حدثنا  
عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى .

والذى سماه تدليس القطع شيخ الإسلام ، أما غيره فإنه يدخله في  
النوع الأول .

(٣) ما يعرف بتدليس التسوية ، أو التجويد  
وصورته أن يترك شيخه ، ويعمد لشيخ شيخه ؛ أو أعلى منه ، فيسقطه  
لكونه ضعيفا ؛ أو صغيرا ويرويه عن شيخ المحذوف الثقة بلفظ محتمل  
تحسيناً للحديث

والذى سماه بذلك ابن القطان  
وقال شيخ الإسلام - إن ابن القطان إنما سماه تسوية بدون لفظ  
التدليس فيقول - سواء فلان . وهذه تسوية  
والقدماء يسمونه تجويدا . فيقولون - جوده فلان أى ذكر من فيه من  
الأجواد وحذف غيرهم .

قال والتحقيق أن يقال : متى قيل تدليس التسوية فلا بد أن يكون كل من  
الثقات الذين حذف بينهم الوسائط في ذلك الإسناد قد اجتمع الشيخ منه  
بشيخ شيخه في ذلك الحديث . وإن قيل تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتاج  
إلى اجتماع أحد منهم بمن فوجه كما فعل مالك فإنه لم يقع في التدليس أصلا



ووقع في هذا ، فانه يروى عن ثور عن ابن عباس وثور لم يلقه ، وإنما روى عن عكرمة عنه ، فأسقط عكرمة ، لأنه غير حجة عنده .

وعلى هذا يفارق المنقطع بأن شرط الساقط هنا أن يكون ضعيفا فهو

### منقطع خاص

مثاله : مارواه ابن أبي حاتم في العلل قال : سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه اسحاق بن راهوية عن بقية حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر حديث : ( لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه )

فقال أبي هذا الحديث له أمر قل من يفهمه ، روى هذا الحديث عبيد الله ابن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر ، وعبيد الله كنيته أبو وهب وهو أسدي ، كناه بقية ونسبه إلى بنى أسد كي لا يظن له حتى إذا ترك إسحاق لاهتدى له .

قال : وكان بقية أفعال الناس لهذا .

وأشتهر به غير بقية الوليد بن مسلم ، وحكى عن الأعمش والثوري . أما الوليد فحكاه عنه الدارقطني وأبو مسهر والهيثم بن خارجة . وأما الأعمش والثوري فقال الخطيب في الكفاية : كان الأعمش والثوري وبقية يفعلون مثل هذا .

### (٤) ما يعرف بتدليس العطف :

زاده شيخ الإسلام ابن حجر ومثله بما فعل هشيم فيما نقل الحاكم والخطيب : ان اصحابه قالوا له : نريد أن تحدثنا اليوم شيئا لا يكون فيه تدليس ، فقال : خذوا ثم أملي عليهم مجلسا يقول في كل حديث منه : حدثنا فلان وفلان ثم يسوق السند والمتن ، فلما فرغ قال : هل دلت لكم اليوم شيئا ؟ قالوا : لا . قال : بل ، كل ما قلت فيه : فلان وفلان ، فاني لم اسمعه منه .

قال شيخ الإسلام : وهذه الأقسام كلها يشملها تدليس الإسناد فاللائق ما فعله ابن الصلاح من تقسيمه قسمين فقط ، قال السيوطي : قلت : ومن أقسامه أيضا :

(٥) ما ذكر محمد بن سعيد عن أبي حفص عمر بن علي المقدمي أنه كان يدلس تدليسا شديدا ، يقول : سمعت ، وحدثنا ، ثم يسكت ، ثم يقول : هشام بن عروة ، الأعمش . ويمكن تسمية هذا النوع بتدليس السكوت .  
(٦) وقال أحمد بن حنبل : كان يقول حجاج : سمعته يعني حديثا آخر . وهذا يمكن تسميته تدليس التورية .

(٧) وقال جماعة : كان أبو اسحاق يقول : ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه ، فقوله عبد الرحمن تدليس يوم أنه سمعه منه .

وهذا يمكن أن نسميه تدليس الاستدراك .

القسم الثاني : وهو التدليس الذي يرجع لوصف الرجال ، وهو ما يعرف بتدليس الشيوخ .

وهو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه أو يكتنيه ، أو ينسبه و يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف .

قال شيخ الإسلام : ويدخل أيضا في هذا القسم التسوية بأن يصف شيخه بذلك . قال العراقي في تعريفه .

أن يصف الشيخ بما لا يعرف به وذا بمقصود يختلف فشره للضعف واستصغارا وكالخطيب يوم استكثارا ومنه :

(١) التدليس بعكس الصورة الأولى

وهو أن يسمى شيخه باسم شيخ مشهور أو يكتنيه بكنيته أو يصفه

بصفته تعظيماً له وتنويعاً بشأنه ، بخلاف الصورة الأولى فإنه كان يوعر طريق معرفته لضعفه أو استصغاره أو نحو ذلك

قال السيوطي : من أقسام التدليس ما هو عكس هذا :

وهو إعطاء شخص اسم آخر مشهور تشبيهاً .

ذكره السبكي في جمع الجوامع قال : كقولنا أخبرنا أبو عبد الله

الحافظ - يعني - الذهبي تشبيهاً بالبيهقي حيث يقول ذلك يعني به الحاكم .

(٢) تدليس إيهام الرحلة واللقى .

وذلك بأن يأتي في إسناده بما يوهم رحلته الكبار الشيوخ ولقيه إياهم .

قال السيوطي :

وكذا إيهام اللقى والرحلة :

مثاله : حدثنا من وراء النهر . يوم أنه جيحون ويريد نهر عيسى ببغداد

أو الجيزة بمصر .

وليس ذلك بجرح قطعاً ؟ لأن ذلك من المعارض لامن الكذب .

قاله الآمدي في الأحكام وابن دقيق العيد في الاقتراح .

### تقسيم الحاكم —

قسم الحاكم المدلسين إلى ستة أقسام .

الأول . قوم لم يميزوا بين ما سمعوه وما لم يسمعوه .

الثاني . قوم يدلسون ، فإذا وقع لهم من ينقر عنهم ، ويأج في سماعتهم ذكروا له ، ومثله بما حكى ابن خشرم عن ابن عيينة كما تقدم في تدليس القطع

الثالث . قوم دلسوا عن مجهولين لا يدري من هم

ومثله بما روى عن ابن المديني قال . حدثني حسين الأشقر حدثنا شعيب

ابن عبد الله عن أبي عبد الله عن نوف قال . بت عند علي فذكر كلاماً .

قال ابن المديني . فقلت لحسين من سمعت هذا ؟ فقال . حدثني شعيب عن أبي عبد الله عن نوف ، فقلت لشعيب . من حدثك بهذا ؟ فقال : أبو عبد الله الجصاص . فقلت : عن من ؟ قال عن حماد القصار . فقلت له : من حدثك بهذا ؟ قال . بلغني عن فرقد السبخي عن نوف ، فإذا هو قد دلس عن ثلاثة ، وأبو عبد الله مجهول ، وحماد لا يدري من هو ؟ وبلغه عن فرقد ، وفرقد لم يدرك نوفا .

الرابع . قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير ، وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه .

الخامس . قوم رروا عن شيوخ لم يروهم فيقولون . قال فلان . فحمل ذلك عنهم على السماع . وليس عندهم سماع .

قال البلقيني . وهذه الخمسة كلها داخلة تحت تدليس الإسناد السادس تدليس الشيوخ وهو القسم الثاني .

### حكم المدلس

أما القسم الأول —

(١) فحكي الخطيب . أن جمهور من يقبل المرسل يقبله مطلقا .  
(٢) ونقل النووي في شرح المذهب . الاتفاق على رد ما عنعه المدلس تبعاً للبيهقي .

وحمله ابن عبد البر على اتفاق من لم يحتج بالمرسل .  
(٣) وحكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا : يقبل تدليس ابن عيينة ، لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظرأئهما .  
ورجح هذا القول ابن حبان ، قال : وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة ، فانه كان يدلس ، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ، ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته .

ثم مثل ذلك بمراسيل كبار التابعين ، فانهم لا يرسلون إلا عن صحابي .  
وسبقه إلى ذلك أبو بكر البزار ، وأبو الفتيح الأزدي .

قال البزار : من كان بدلس عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا  
(٤) وفي الدلائل لأبي بكر الصيرفي تفصيل :

(١) من ظهر تدليسه عن غير الثقات لم يقبل حتى يقول حدثني أو سمعت  
(٢) ومن ظهر تدليسه عن الثقات قبل .  
وهذا ما قاله البزار

(٥) قال ابن الصلاح والنووي وعزى للأكثرين منهم الشافعي وابن  
المديني وابن معين وآخرون : مارواه يلفظ محتمل لم يبين فيه السماع مرسل  
لا يقبل . وما بين فيه كسمعت وحدثنا وأخبرنا وشبهها ، فمقبول يحتاج به .  
وهو الصحيح ، قال العراقي :

..... واختلف في أهله فالرد مطلقا ثقف  
والأكثرون قبلوا ماصرحا ثقاتهم بوصله وصححا  
هل التدليس به جرح ؟

ذمه أكثر العلماء ، وكان شعبة من أشدهم ذمالة حتى روى عنه الشافعي  
قال . التدليس أخو الكذب . وروى عنه أيضا أنه قال . لأن أزي أحب  
إلى من أن أدلس ، قال ابن الصلاح . وهذا من شعبة إفراط محمول على  
المبالغة في الزجر عنه والتنفير منه .

واختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس ، فجعله فريق من أهل  
العلم من المحدثين والفقهاء مجروحا مردود الرواية مطلقا بين السماع أم لم يبين  
حكاه الخطيب في الكفاية وهو الذي قال فيه العراقي :

..... واختلف في أهله فالرد مطلقا ثقف

وقال بعضهم : إن كان الحامل له على التدليس تغطية الضعيف فجح ، لأن ذلك حرام وغش ، وإلا فلا . ذكره السيوطي .

والصحيح الذي ذهب إليه كثرون إليه أنه غير مجروح ، غاية الأمر رد ما كان عنه بلفظ محتمل حتى يتبين السماع ويقبل منه ما صرح فيه بالسماع وهذا الذي قال فيه العراقي :

والأكثر قبالوا ما صرحا نقاتهم بوصله وصححا وعلوه :

أولا : لأن التدليس ليس كذبا وإنما هو ضرب من الإيهام . وثانيا : بما أخرجه ابن عدي عن البراء قال : لم يكن فينا فارس يوم بدر إلا المقداد . قال ابن عساكر : قوله فينا - يعني المسلمين ، لأن البراء لم يشهد بدرا ، ومثل ذلك كثير في كتب الحديث ، فهذا تدليس وهو يشهد أن التدليس ليس بحرام ولا جرح ، وفي الصحيحين وغيرهما من هذا الضرب كثير كقتادة والسفيانين وغيرهم كعبد الرزاق والوليد بن مسلم .

وقال العراقي في تدليس التسوية : هو قادح فيمن تعمد فعله . وقال شيخ الإسلام : لا شك أنه جرح وإن وصف به الثوري والأعمش ، الاعتذار عنهما أنهما لا يفعلانه إلا في حق من يكون ثقة عندهما ، مجروح عند غيرهما وبالجملة هو أخف أنواع التدليس

وهذا الحكم يجري في كل من ثبت عليه التدليس ولو مرة كما نص عليه لشافعي قال العراقي :

والشافعي أثبتته بمرة قلت : وشرها أخو التسوية

ويرد على ما قاله العراقي وشيخ الإسلام في تدليس التسوية الوليد بن مسلم فهو من رواية الصحيح وكان يحذف الضعفاء بين الأوزاعي وشيوخه عمدا .

قال أبو مسهر : كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي من : كذابين ثم يدلسها عنهم ، وقال صالح جزرة : سمعت الهيثم بن خارجة

يقول : قلت الوليد ، قد أفسدت حديث الأوزاعي ، قال . كيف ؟ قلت :  
 تروى عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد ، وغيرك يدخل بين الأوزاعي  
 ونافع عبد الله بن عامر الأسلمى وبينه وبين الزهرى أبا الهيثم بن مرة . قال  
 أنبل الأوزاعي أن يروى عن مثل هؤلاء . قلت : فإذا روى عن هؤلاء -  
 وهم ضعفاء - أحاديث مناكير فأسقطتهم أنت ، وصيرتها من رواية الأوزاعي  
 عن الثقات ، ضعف الأوزاعي . فلم يلتفت إلى قولى .

### أما القسم الثانى

فكرهته أخف من الأول ، ويختلف الحال فى كراهته بحسب غرضه :-  
 (١) - فإن كان لكونه ضعيفا فإدلسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء فهو شر  
 هذا القسم . واختلف فيه :

(١) فالأصح أنه ليس بجرح

(٢) وجزم ابن الصباغ بأن من فعل ذلك لكون شيخه غير ثقة عند الناس ،  
 فغيره ليقبل خبره ، يجب ألا يقبل خبره ، وإن كان هو يعتقد فيه الثقة لجواز  
 أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو

(٣) وقال الإمدى : إن فعله لضعفه فجرح ، أو لضعف نسبه ، أو لاختلافهم  
 فى قبول روايته فلا ،

(٤) وقال ابن السمعاني : إن كان بحيث لو سئل عنه لم يبينه  
 فجرح وإلا فلا

(٥) ومنع بعضهم إطلاق اسم التدليس على هذا ، وسماه تزيينا .

(ب) - وأما إن كان لكونه صغيرا ، أو متأخر الوفاة ، أو سمع منه

كثيرا فالأمر فيه سهل .

وقد تسمع الخطيب وغيره في هذا .

قال العواقبي :

وفي الصحيح عدة كالأعمش وكهشيم بعده وقتش  
وذمه شعبة ذوالرأسوخ ودونه التذليس في الشيوخ

### بيان الأنواع التي تحصلت من فقد شرط العدالة

الراوى العدل هو من انصف بالعدالة ، وغير العدل هو من لم يتصف بها  
والمعول عليه عند علماء الحديث في العدل هو ثبوت عدالته ، فمن لم تثبت  
عدالته فليس يعدل عندهم . ويقابلها الجرح ، والجرح يكون بأحد  
خمسة أشياء :

(١) الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم (٢) التهمة بذلك الكذب  
(٣) الفسق بالفعل أو بالقول الذى لا يبلغ حد الكفر (٤) الجهالة (٥) البدعة  
وينبغى أن يزداد (٦) عدم المروءة .

أما الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فالمعتبر فيه الافتراء ،  
وهو تعمد الكذب .

قال ابن حجر : فالقسم الأول وهو الطعن بكذب الراوى في الحديث  
النبوى هو الموضوع .

وأما القسم الثانى وهو التهمة بالكذب في الحديث فسماه ابن حجر بالمتروك .  
وبينه في النخبة بأن يرويه من يتهم بالكذب ، ولا يعرف ذلك الحديث إلا  
من جهته ، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة ، قال : وكذا من عرف بالكذب  
في كلامه ، وإن لم يظهر منه وقوعه في الحديث وهو دون الأول .



قال : والثالث المنكر على رأى من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة، وكذا الرابع والخامس .

والثالث والرابع والخامس في ترتيبه هو على التوالى : فحش غلظه أو غفلته أو فسقه بالفعل أو القول .

وأما على من اشترط في المنكر قيد المخالفة ، فيدخله في المتروك . قال السيوطى : فالحديث الذى لا مخالفة فيه وراويه متهم بالكذب : بأن لا يروى إلا من جهته ، وهو مخالف للقواعد المعلومة ، أو عرف ، في غير الحديث النبوى ، أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة يسمى المتروك ، ويدخل فيه المطروح مما يروى المتروكون والتلقى .

أما الرابع والخامس والسادس فما لم يسم باسم خاص على الصحيح ، وتقدم لك أن ما فى إسناده مجهول بعضهم يسميه منقطعاً ، وبعضهم يسميه مراسلاً ، وبعضهم يجعله متصلاً فى إسناده مجهول ، وتقدم لك دخول المستور فى تعريف الحسن لغيره .

ولنشرع فى التفصيل فنقول :

### (١) الموضوع

قال ابن الصلاح : هو المختلق المصنوع .

قال ابن حجر : والحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الطن الغالب لا بالقطع ، إذ قد يصدق الكذب ، لكن لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك ، وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاماً ، وذهنه ناقباً ، وفهمه قوياً ، ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة .

قال ابن الصلاح : واعلم أن الحديث الموضوع شر الأُحاديث الضعيفة،

ولا تحمل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقرونا ببيان وضعه ،  
بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن ، حيث جاز  
روايتها في الترغيب والترهيب .

قال السيوطي : وذلك لحديث مسلم ( من حدث غني بحديث يرى أنه  
كذب فهو أحد الكاذبين .

### معرفة الحديث الموضوع

ويعرف الوضع للحديث بما يأتي :

(١) باقرار واضعه أنه وضعه ، كحديث فضائل القرآن، اعترف بوضعه  
ميسرة ، وقال البخاري في التاريخ الأوسط : حدثني يحيى الشكري عن علي  
بن جرير قال : سمعت عمر بن صبيح يقول : أنا وضعت خطبة النبي صلى  
الله عليه وسلم .

قال ابن دقيق العيد : لكن لا يقطع بذلك ، لاحتمال أن يكون كذب في  
ذلك الإقرار .

وفهم ابن الجوزي وغيره منه أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلا .  
قال ابن حجر : وليس ذلك مراده ، وإنما نفى القطع بذلك ، ولا يلزم  
من نفى القطع نفى الحكم ، لأن الحكم يقع بالظن الغالب ، وهو هنا كذلك  
أي يحكم بالظن الغالب - ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل ، ولا رجم  
المعترف بالزنا ، لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به .

(٢) ما يتنزل منزلة إقراره : قال العراقي : كأن يحدث بحديث عن شيخ  
ويسأل عن مولده فيذكر تاريخا ، تعلم وفاة ذلك الشيخ قبله ، ولا يعرف ذلك  
الحديث إلا عنده ، فهذا لم يعترف بوضعه ، ولكن اعترافه بوقت مولده يتنزل

منزلة إقراره بالوضع ، لأن ذلك الحديث لا يعرف إلا عن ذلك الشيخ ، ولا يعرف إلا برواية هذا عنه ، وكذا مثل الزركش في مختصره .

(٣) بما يؤخذ من حال الراوى : كأن يكون رافضيا والحديث في أهل البيت . . كما قال السيوطى :

مثاله : ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمى قال : كنت عند سعد بن ظريف فجاء ابنه من الكتاب يبكى ، فقال : : مالك ؟ قال : ضربنى المعلم . قال : لأخزينهم اليوم ، حدثنى عكرمة عن ابن عباس مرفوعا : معلمو صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة لليتيم ، وأغلظهم على المسكين .

ومثاله أيضا : ما وقع للمأمون بن أحمد أنه ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبى هريرة أولا ؟ فساق فى الحال بإسناده إلى النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : سمع الحسن من أبى هريرة .

وهذا يصحح أيضا لخال المروى فان الحسن من التابعين وأبأ هريرة من الصحابة وسماع الحسن منه وعدم سماعه بعد وفاة الرسول ، فهو ظاهر الكذب .

ومثاله أيضا : ما وقع لغيث بن ابراهيم ، حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام ، فساق فى الحال إسنادا إلى النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : لاسبق إلا فى نصل أو خف أو حافر أو جناح ، فزاد فى الحديث أوجناح فعرف المهدي أنه كذب لأجله فأمر بذبح الحمام .

(٤) بما يؤخذ من حال المروى وله وجوه :

الوجه الأول - الركة فى اللفظ والمعنى :

قال الربيع بن خيثم : إن للحديث ضوءا كضوء النهار تعرفه ، وظلمة كظلمة الليل تنكره .

وقال ابن الجوزي : الحديث المذكور يقشعر له جلد الطالب للعلم ، وينفر منه قلبه في الغالب .

قال البلقيني : وشاهد هذا أن إنسانا لو خدم إنسانا سذنتين وعرف ما يحب وما يكره ، فادعى إنسان أنه كان يكره شيئا يعلم ذلك أنه يحبه ، فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه

قال شيخ الإسلام : المدار في الركة على ركة المعنى ، فحيثما وجدت دل ذلك على الوضع ، وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ ، لأن هذا الدين كله محاسن ، والركة ترجع إلى الرداءة .

قال : أما ركة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك ، لاحتمال أن يكون الراوى رواه بالمعنى ، فغير ألفاظه بغير فصيح .

نعم إن صرح بأنه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فكاذب .

الوجه الثاني : أن يكون مخالفا للعقل ، بحيث لا يقبل التأويل ، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة .

الوجه الثالث : أن يكون منافيا لدلالة الكتاب القطعية ، أو السنة المتواترة ، أو الإجماع القطعي ، أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا .

الوجه الرابع : ما يصرح بتكذيب جمع المتواتر .

الوجه الخامس : أن يكون خبرا عن أمر جسم تتوفر الدواعي على نقله بحضر الجمع ، ثم لا ينقله منهم إلا واحد .

الوجه السادس : الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير ، أو الوعد العظيم على الفعل الحقير ، - وهذا يرجع إلى الركة في المعنى .

وقد أشار الزركشي في مختصره إلى غالب ماتقدم، حيث قال : ويعرف باقرار واضعه أو من حال الراوى كقوله : سمعت فلانا يقول ، وعلمنا وفاة المروى عنه قبل وجوده ، أو من حال المروى لر كاكاة ألفاظه حيث تمتنع الرواية بالمعنى ، ومخالفته القاطع ولم يقبل التأويل ، أو لتضمنه لما تتوافر الدواعى على نقله ، أو لكونه أصلا في الدين ولم يتواتر ، كالنص الذى تزعم الرافضة أنه دل على إمامة على .

قال : وهل يثبت بالبينة على أنه وضعه ؟ يشبه أن يكون فيه التردد في أن شهادة الزور هل تثبت بالبينة ؟  
قال : مع القطع أنه لا يعمل به اه

وفي جمع الجوامع : كل خبر أوهم باطلا ، ولم يقبل التأويل فكذب ، أو نقص منه ما يزيل الوهم ، ومن المقطوع بكذبه مانقب عنه من الأخبار ولم يوجد عند أهله من صدور الرواة ، وبطون الكتب اه وكذا قال صاحب المعتمد .

قال العز بن جماعة : وهذا قد ينازع في إفضائه إلى القطع ، وإنما غايته غلبة الظن .

ولهذا قال العراقى : يشترط استيعاب الاستقراء ، بحيث لا يبقى ديوان ولا راو إلا وكشف أمره في جميع أقطار الأرض ، وهو عسر أو متعذر .  
قال : وقد ذكر أبو حازم في مجلس الرشيد حديثا بحضرة الزهرى ، فقال الزهرى : لا أعرف هذا الحديث ، فقال : أحفظت حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا . قال : فتصفه ؟ قال : أرجو . قال : اجعل هذا من النصف الآخر . اه

وأبو حازم هو سلمة بن دينار توفي سنة ١٤٠ هـ ، وتوفي الزهرى سنة ١٢٤ هـ ، والرشيد ولد سنة ١٤٩ هـ ، وتولى الخلافة سنة ١٧٠ هـ ، وتوفي سنة ١٩٣ هـ .

فدل ذلك على كذب هذه الرواية ، وهذا يصلح مثالا لحال المروى ، فإنه ينافي ما أثبتته التاريخ .

وقال ابن الجوزى : ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول ، أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول ، فأعلم أنه موضوع . ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجا عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة .

وهنا مسألة مهمة جدا وهى أن كثيرا من الباحثين اليوم يعمدون إلى أحاديث صحيحة فى الصحيحين أو أحدهما ، ثم يعارضونها بالمعقول تارة ، وبالممنقول أخرى ويدعون عليها الوضع بحجة أنهم تحاكموا إلى القواعد فحكمت لهم بما يقولون ، وبعضهم يغالى فيتهم بها بعض الصحابة ويدعى عليهم الوضع وهذه الأحاديث هى التى تسمى بالأحاديث المشككة ، من قولهم : أشكل الأمر التيس ، كما يطلقون عليها الأحاديث المعضلة بكسر الضاد اسم فاعل من الإعضال ، وذلك لأن صحة سندها أولا ، وإخراجها فى الصحيحين ثانيا ، يجعلها تجاوزت العقبة إذ أنها بحثت من جهة الاتصال والرجال ، ثم بحثت من جهة المتن ، فكيف تكون موضوعة ؟

وأنت قد علمت أن نقاد الصحيح انتقدوها فى مواضع من كتابيهما وأجاب عنها المجيبون من علماء هذا الشأن ، وقد يتم عليهم أو على أحدهما بعض الوهم ، وسبحان من انفرد بالسكال ، إلا أن التغالى فى ذلك ، والحكم بالهوى ، هو المضر فى هذا المقام .

والاعتدال فى ذلك أن ننظر الحديث الذى هو محل الإشكال ، فإن أمكن فهمه على وجه يتفق مع القواعد ، ولا يتعارض معها ، فهو المطلوب ، ولاداعى إلى تجريع الرجال ، وكثيرا ما يكون ذلك .

مثال ذلك : قول الفخر الرازى فى حديث ( كذب إبراهيم ثلاث كذبات ) : إنه موضوع ، اعتمادا على أن العقل يحيل الكذب على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ولكن الحديث فى صحيح البخارى ، ويمكن التأويل

فيه ، فيحمل الكذب على التعريض ، وروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم :  
( إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب ) (١) ، فهو في صورة الكذب وليس  
كذبا في الحقيقة . وقد قرر الفخر نفسه ذلك بقوله ( ثم إن ذلك الخبر لو صح  
فهو محمول على المعاريض ) ثم أورد الحديث السابق .

وزعم بعضهم أنه كذب جائز شرعا ، والكذب المحال عليهم هو الكذب  
المحرم ، وهذا زعم باطل لأنه لو جاز عليهم الكذب في أى شيء لأدى إلى  
تكذيبهم فيما بلغوه بحجة أنه كذب حلال ، لمصلحة الخلق مثلا ، فتنتقض  
عليهم رسالاتهم ، وهذا محال . وقد رد الفخر عليهم بقوله : ( فلأن يضاف  
الكذب إلى روايته أولى من أن يضاف إلى الأنبياء ) عليهم الصلاة والسلام

ومن ذلك حديث سجود الشمس تحت العرش ، وهو أيضا في البخارى  
وحمله على المجاز وأنه تمثيل لكمال التسخير ، أو أنه سجود لها بعد أن تغيب  
عن أفق الكعبة المطهرة ، بأن يعتريها خشية وخضوع لله تبارك وتعالى متجهة  
به إلى ناحية العرش ، والسجود في اللغة الخضوع ، وكونها تخضع ليس  
بالأمر المستغرب عند من حمل ( وإن من شيء إلا يسبح بحمده ) على حقيقته ،  
و ( قلنا أئنا طائعين ) على حقيقته ، فحمله على مثل ذلك أقرب من الطعن بوضعه .

ومن ذلك حديث السحر ، وهو في البخارى ومسلم أيضا ، يشبه أنه يطعن  
في نبوته صلى الله عليه وسلم . ولكن جوابه أهون من سابقه ، لأنه لم  
يعتزه عليه الصلاة والسلام من أثر السحر ما يؤثر على شيء من عقله وتفكيره  
حتى يخرج عن التمييز إلى حال الجنون والهذيان ، بل كل ما أصابه من أثر  
السحر أنه كان يخيل إليه أنه قادر على أن يفعل الشيء ولا يأتيه ، وتفسيره

---

(١) رواه أبو نعيم عن علي ، وأخرجه البيهقي في الشعب والطبراني في  
الكبير ، والطبري في التهذيب بسند رجاله ثقات ، ورواه ابن السنن بسند جيد  
وقال البيهقي رواه داود بن الزبرقان عن عمران يعني ابن حصين مرفوعا  
وموقوفا ، والصحيح الموقوف ، وهو المرفوع ابن عدى ، وروى من وجه  
آخر ضعيف جدا عن علي رفعه ، وكذا عند أبي نعيم عن علي رفعه ( إن في  
المعارض ما يكفى الرجل العاقل عن الكذب ) وبالجملة فالحديث حسن كما  
قاله العراقي .

بأنه اعتراه فتور عن الحالة الجنسية أولى من الطعن في الرواية (١)، وغير هذا كثير مما يدخل فيه وهم المعارضة للعقل أو النقل القطعي أو الحس والملاحظة فيحكم بوضعه من لا يتأمل مفزاه (٢) .

وعلى الجملة فإن رأيت حديثا من ذلك فإن وجدته ضعيفا فلا تتكلف التأويل فيه ؛ فإن ضعفه مع معارضته للقاطع كافية في الحكم عليه بالوضع ، وهذا كثير جدا ، وهو الذى أوقع المحدثين في التأويل الذى لا يقبل .

وإن صح الحديث ولم يكن في الكتب المعتمدة فابحث عن علله القاذحة . فستجد لك منه مخرجا في الغالب ، وأما إن كان في الكتب التى تجاوزت القنطرة ، كما في البخارى ومسلم والقانون كما ذكرنا لك من قبل ، والله يتولى شئوننا وشئون عباده بمنه وكرمه إنه سميع مجيب .

#### الحامل على الوضع أمور :

أولها : وهو أشدها خطرا ، وأعظمها ضررا - قصود الحسية إلى الله تعالى والتقرب إليه .

وهذا يقع من قوم ينسبون إلى الزهد ، فيتقربون به احتسابا للأجر في زعمهم الفاسد ، وتخريجهم الباطل ، ولما نسبوا إليه من الصلاح والزهد قبلت موضوعاتهم نقمة بهم ، وركونا إليهم ، قال يحيى القطان : ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير .

---

(١) فى رواية البخارى ( حتى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخيل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله ) وفى رواية له أيضا ( حتى كان يرى أنه يأتى النساء ولا يأتين ) وفى رواية الحميدى ( أنه يأتى أهله ولا يأتينهم ) وكلها مخرجا عن هشام عن عروة عن عائشة فتبين أن الاختلاف من تصرف الرواة فلا يتمسك فيه بلفظ دون لفظ .

على أن قوله ( وما فعله ) يمكن حل الماضى فيه بالنسبة لزمن الحكاية لا لزمن المحكى .

(٢) راجع كتابنا ( أبو هريرة فى الميزان ) .



وعله السيوطي فقال :

- (١) لعدم علمهم بتفرقة ما يجوز لهم ، وما يمتنع عليهم .  
(٢) أو لأن عندهم حسن ظن ، وسلامة صدر ، فيحملون ما سمعوه على الصدق ، ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب .  
ولكن الوضـاعون منهم وإن خفى حالهم على كثير من الناس ، فانه لا يخفى على جهابذة الحديث ، ونقاده .  
وقد قيل لابن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ؟ فقال : تعيش لها الجهابذة (إننا نحن نزلنا الذكر وإننا له لحافظون) .  
ومن أمثلة ما وضع حسبة :

(١) مارواه الحاكم بسنده إلى أبي عمار المروزي أنه قيل لأبي عصمة نوح ابن مريم : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة ؛ وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ، ومغازي ابن اسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة .

وكان يقال لأبي عصمة هذا : نوح الجامع . قال ابن حبان : جمع كل شيء إلا الصدق .

(٢) وروى ابن حبان في الضعفاء عن ابن مهدي قال : قلت لميسرة بن عبيد ربه : من أين جئت بهذه الأحاديث ، من قرأ كذا فله كذا ؟ قال : وضعتها أرغب الناس فيها .

وكان غلاما جليلا ، يتزهد ، ويهجر شهوات الدنيا ؛ وغلقت أسواق

بغداد لموته، ومع ذلك كان يضع الحديث، وقيل له عند موته حسن ظنك، قال :  
كيف لا ؟ وقد وضعت في فضل علي سبعين حديثا .

(٣) وكان أبو داود النخعي أطول الناس قيا ما بليل ، وأكثرهم صياما  
بنهار وكان يضع .

(٤) وكان أبو بشر أحمد بن محمد الفقيه المروزي من أصلب أهل زمانه  
في السنة ، وأذهبهم عنها ، وأقمهم لن خالفها ، وكان مع هذا يضع الحديث .  
قاله ابن حبان :

(٥) وكان وهب بن حفص من الصالحين مكث عشرين سنة ، لا يكلم  
أحدا ، وكان يكذب كدبا فاجشا . قاله ابن عدي .

ومن هؤلاء وأمثالهم وقعت بلية الوضع في الترغيب والترهيب ، وزادت  
بليتهم ببلية أخرى ، وهى بلية قوم من المبتدعة يقال لهم الكرامية نسبة إلى  
محمد بن كرام السجستاني .

ذلك أنهم جوزوا وضع الحديث في الترغيب والترهيب ، دون ما يتعلق  
به حكم من الثواب والعقاب ، ترغيبا للناس في الطاعة ، وترهيبا لهم  
عن المعصية .

واستدلوا لمذهبهم :-

أولا بما ورد في بعض روايات الحديث ( من كذب على متعمدا 'يضل به  
الناس ) فإن قوله ليضل به الناس مفهومه أنه من كذب عليه ليهدي به الناس  
لم يدخل في وعيد الكذب .

ثانيا قوله في الحديث ( من كذب على ) مفهومه أن من كذب له لم يدخل  
ايضا في الوعيد فقالوا : إنما نكذب له لا عليه .

ثالثا : حل بعضهم الحديث على معنى : أنه أتهمه بالشعر أو الجنون أو  
السحر أو نحو ذلك .

وأنت ذا ترى أنها بالتحريف لمعنى الحديث أقرب منها إلى الاستدال به .  
وثانيها : - وهو أشدها كفرا ، وأمعنها كيدا - قصد الإفساد في الدين  
وتشوية محاسنه : وهذا إنما يقوم على اكتاف الزنادقة .  
أمثلة في ذلك : -

(١) قال السيوطي : روى العقيلي بسنده إلى حماد بن زبد قال : وضعت  
الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث ، منهم  
عبد الكريم بن أبي العوجاء ، الذي قتل وصاحب زهن المهدي ، قال ابن عدي  
لما أخذ ليضرب عنقه . قال : وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، احرم  
فيها الحلال وأحلل الحرام .

(٢) ومثل بيان بن سمعان النهدي : الذي قتله خالد القسري ،  
وأحرقه بالنار .

(٣) قال الحاكم : وكمحمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة: روى  
عن حميد عن أنس مرفوعا : ( أنا خاتم النبيين ، لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله )  
وضع هذا الاستثناء ، لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة ، والدعوة  
إلى التنبؤ .

ومحمد هذا كان يقول : لا بأس إذا كان كلام حسن أن نضع له إسنادا .

وهذا النوع عنى به جها بذة الحديث فبينوا أمره والحمد لله رب العالمين.  
ونالها : قصد الانتصار لمذهب خاص، وهذا كان يقوم به أهل البدع  
والأهواء كالخطائية ، والرافضة ، وقوم من السالمية .  
أمثلة في ذلك :

(١) روى ابن حبان في الضعفاء بسنده إلى عبد الله بن يزيد المقرئ : أن  
رجلا من أهل البدع رجع عن بدعته ، فجعل يقول : انظروا هذا الحديث  
عمن تأخذونه ، فانا كنا إذا رأينا رأيا جعلنا له حديثاً .

(٢) وروى الخطيب بسنده عن حماد بن سلمة قال : أخبرني شيخ من الرافضة  
أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث .

(٣) وقال الحاكم . كان محمد بن القاسم الطايكاني من رهوس المرجئة ،  
وكان يضع الحديث على مذهبهم ، ثم روى بسنده عن المحاملي قال : سمعت  
أبا العيناء يقول : أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك ، وأدخلناه على الشيوخ  
بيغداد فقبلوه إلا ابن أبي شيبه العلوي ، فانه قال : لا يشبه آخر هذا الحديث  
أوله ، وأبي أن يقبله .

ورابعها : التقرب لبعض الخلفاء والأمراء ، وهذا الضرب كان يقوم به  
بعض من لاخلاق لهم من ضعفاء الإيمان .  
أمثلة في ذلك : -

(١) مثل غياث بن ابراهيم حيث وضع للمهدى في حديث ( لاسبق إلا في  
نصل أو خف أو حافر ) فزاد أو جناح - وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام  
فتركها بعد ذلك وأمر بذببحها ، وقال : أنا حملته على ذلك .  
وذكر أنه لما قام قال : أشهد أن قفاك قفا كذاب ، أسنده الحاكم .

(٢) واسند هارون بن أبي عبيد الله عن أبيه قال . قال المهدي : ألا ترى ما يقول لي مقاتل ؟ قال . إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس ، قلت . لا حاجة لي فيها .

وخامسها . قصد التكسب بذلك والاستزاق به في قصصهم كأبي سعيد المدائني .

وسادسها . الإلجاء إلى إقامة الدليل على ما أفنوا به بآرائهم .

(١) قيل إن الحافظ أبا الخطاب بن دحية كان يفعل ذلك ، قال السيوطي . وكأنه الذي وضع الحديث في قصر المغرب - يريد صلاة المغرب -

(٢) وقال بعض أهل الرأي فيما حكى القرطبي . ما وافق القياس الجلي ،

جاز أن يعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وسابعها : قصد الإغراب في الحديث ليسمع فيقلبون سنده .

وكان ممن يفعل ذلك ابن أبي حية ، وحماد النصيبى ، ويهلول بن عبيد ، واصرم بن حوشب .

وثانها : حالات تحدث في أوفاتها لعل على الوضع كما وقع لسعد بن ظريف ، ومحمد بن عكاشة ومأمون البروى .

وتاسعها : وهناك قوم ابتلوا بأولادهم ، أوربا بهم أو وراقهم ، فوضعوا لهم أحاديث دسوها عليهم فتحدثوا بها من غير أن يشعروا .  
امثلة في ذلك . -

(١) مثل عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامى (٢) ومثل حماد بن سلمة ،

ابتلى بربيبه أبي ابن العوجاء ، فكان يدس في كتبه ، (٣) ومثل معمر كان

اخ رافضى ، فدى فى كىبه ءءبءا عن الزهرى عن عبء الله بن عبء الله ابن عباس ، قال : نظر النبى صلى الله عله وسلم إلى على فقال : أنت فى الدنيا ، سىء فى الآخرة ، ومن أءبك فقد أءبنى ، وءببى ءبب ، وعدوك عدوى وعدوى عدوى الله ، والوبل لمن أبغضك بعدى .  
ت به عبء الرزاق عن معمر وهو باطل موضوع كما قاله ابن معىن .  
وعاشرها : وربما وقع الراوى فى شبه الوضع غلطا منه

قال شىء الإسلام ابن ءجر : وهذا بقسم المدرء أوى .  
ذلك بأن يسوق الإسءاء ، فىعرض له عارض ، فىقول كلاما من عند ، فىظن بعض من سمعه أن ذلك متن ذلك الإسءاء ، فىرويه عنه كذلك لذلك :-

( ءءبء رواه ابن ماآه عن اسماعىل بن مآء الطلىءى عن ءابء بن الزاهء عن شرك عن الأعمش عن أبى سفىان عن ءابر مرفوعا : ( من صلاته باللىل ءسن وءهه بالنهار ) قال ءاكم : ءءل ءابء على شرك على وىقول . ءءءنا الأعمش عن أبى سفىان عن ءابر قال . قال رسول الله عله وسلم ، وسكت لىكتب المسءملى ، فلما نظر إلى ءابء قال : مءت صلاته باللىل ءسن وءهه بالنهار ، وقصد بذلك ءابءا لزهءه ، فظن ءابء انه متن ذلك الإسءاء ، فكان يءءب به .

ال ابن ءبان . إنما هو قول شرك ، فانه قاله عقب ءءبء الأعمش سفىان عن ءابر ( يعقء الشىءطان على قافية رأس أءءكم ) ، فأءرآه ءءبر ثم سرقه منه ءماءة من الضعفاء ، وءءءوا به عن شرك كعبء ، بآر ، وعبء الله بن شبرمة واسءاق بن بشر الكاهلى وءماءة آءرىن

قال العراقي .

والواضعون للحديث أضرب	أضرم قوم لزهدي نسبوا
قد وضعوها حسبة فقبلت	منهم ركونا لهم ونقلت
فقيض الله لها نقادها	فبينوا بنقدم فسادها
نحو أبي عصمة إذ رأى الوري	زعماءوا عن القرآن فافتري
لهم حديثا في فضائل السور	عن ابن عباس فبئس ما ابتكر
كذا الحديث عن أبي اعترف	راويه بالوضع وبئس ما اقترف
وكل من أودعه كتابه	كالواحدى مخطئ، صوابه
وجوز الوضع على الترغيب	قوم ابن كرام وفي التهريب

أنواع الحديث الموضوع :

النوع الأول : يخترع الواضع كلاما من عند نفسه ثم ينسبه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو أكثر الموضوعات ، كالأحاديث التي وردت في فضل سور القرآن سورة سورة .

ولم يصح في فضائل سور القرآن إلا في الفاتحة، والزهرارين، والأنعام والسيق الطوال مجلا ، والكهف ، ويس ، والدخان ، والملك ، والزلزلة ، والنصر ، والكافرون ، والإخلاص ، والمعوذتين ؛ وما عداها لم يصح فيها شيء .

فما تجده في كتب التفسير كالزخشرى ، والبيضاوى ، والشعلبي ، والواحدى ، أغلبها موضوع ، وتفسير الحافظ عماد الدين بن كثير أجل ما يعتمد عليه في معرفة الصحيح منه ، فانه أورد غالب ما جاء في ذلك مما ليس بموضوع ؛ وإن فاته أشياء .

ومنه ماورد في الأرز ، والهدس ، والباذنجان والمريسة ، وفضائل من

اسمه محمد واحد ، وفضل أبي حنيفة ، وعين سلوان ، وعسقلان ، إلا حديث أنس الذي في مسند احمد ، علي ما قيل فيه من النكارة ؛

ومنه وصايا علي ، وضعها حماد بن عمرو النخعي ، ووصيته في الجمع وضعها اسحاق بن نجيح الملقط ؛ ونسخة العقل ، وضعها داود بن المحبر ، وأوردها الحارث بن أبي أسامة في مسنده ؛ وحديث القس بن ساعده ؛ أورده البزار في مسنده ، والحديث الطويل عن ابن عباس في الإضراء ، أورده ابن مردويه في تفسيره . . الخ

النوع الثاني : يأخذ الواضع كلام غيره ، كبعض السلف الصالح ؛ أو قدماء الحكماء . أو الإسرائيليات . أو غير ذلك . ثم ينسبه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم .

وذلك كحديث ( المعدة بيت الداء . والحمية رأس الدواء ) لا أصل له من كلام . النبي صلى الله عليه وسلم . بل هو من كلام بعض الأطباء . قيل إنه الحارث بن كلدة طبيب العرب .

ومثل العراقي بحديث ( حب الدنيا رأس كل خطيئة ) . قال : هو إما من كلام مالك بن دينار ، كما رواه ابن أبي الدنيا ، وإما من كلام عيسى ابن مريم عليه السلام ، كما رواه البيهقي في الزهد ، وقد علمت ما قيل في مراسيله من أنها شبه الريح ، وقال شيخ الاسلام : إنساه إلى الحسن حسن ، ومراسيله أثني عليها أبو زرعة وابن المديني ، فلا دليل على وضعه . قال السيوطي : والأمر كما قال .

النوع الثالث : يأخذ الواضع حديثاً ضعيف الإسناد . فيركب له إسناداً صحيحاً ليروج .



قال العراقي :

والواضعون بعضهم قد صنعوا من عند نفسه . وبعض وضعوا  
كلام بعض الحكماء في المسند ومنه نوع وضعه لم يقصد  
نحو حديث ثابت ( من كثرت صلاته ) الحديث وهلة سرت

(٢) المتروك

علمت أن التهمة بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم صورها ابن  
حجر باحدى صورتين :

(١) الصورة الأولى . أن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته ، ويكون  
مخالفا للقواعد المعلومة .

(٢) الصورة الثانية : أن يكون الراوى معروفاً بالكذب في كلامه ،  
وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوى ، قال ابن حجر : ( وهذا  
دون الأول ) والمتبادر من العبارة أن الصورة الثانية من الصورتين دون  
الصورة الأولى في نسبة الاتهام — وإن فهم منها بعضهم غير ذلك .

والقواعد المعلومة اختلف في المراد بها ، فقال الشيخ ملا على قارى :  
ويكون ذلك الحديث مخالفاً للقواعد : أى قواعد الدين المعلومة : أى من  
الشريعة بالضرورة .

ثم قال : والعطف للتفسير والبيان ، وسيجىء ما يشعر بأن هذا من الأول  
( أى كذب الراوى ) حيث عد كونه مناقضاً لنص القرآن من قرائن  
كونه موضوعاً .

وقال صاحب لقط الدرر : ويكون أى ذلك الحديث مخالفاً للقواعد  
المعلومة : أى بأن يخالف من هو أوثق منه ، وليس المراد بالقواعد قواعد  
الشريعة كما قال الشيخ ملا على قارى ، فإن لها بياناً آخر لأن رتبته لا تلى  
رتبة الكذب . قال : ويحتمل أن يراد بها قواعد الشريعة ، وتكون الواو

بمعنى أو ، وهو مضر ، لأن ما كان من جهته يكون فيه التهمة ، ولو كان موافقا للقواعد ، فالمراد بالقواعد شأن الرواة وعاداتهم ، بأن خالف من هو أوثق منه ، فيشترط أن يكون من جهته ، وأن يخالف من هو أوثق منه ، وأن لا ينفرد بالأخذ عن الشيخ في بعض الأحيان .

وبالتأمل في كلام كلا الفريقين تعلم الحامل على هذا الاختلاف ، فالشيخ ملا على قارى جعل العطف للتفسير والبيان ، ومعناه أن قوله ويكون مخالفا للقواعد المعلومة . مفسر لقوله أن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته ، ومعنى هذا أن يكون هو مخالفا للناس ، وذلك لأن الناس يقولون بالقواعد المعلومة ، وهو لا يقول بها ، فلم يرو إلا من جهته ، واستشكل عليه بأنه يكون من الأول ولم يجب عن هذا الإشكال .

وأراد صاحب لقط الدرر أن يجيب فقال : المراد بمخالفة القواعد المعلومة أن يخالف من هو أوثق منه ، وحاول أن يجيب من وجه آخر ، وهو أن يجعل الواو بمعنى (أو) يعنى أن المتهم بالكذب إما أن ينفرد بالحديث فلا يروى إلا من جهته أو يكون حديثه مخالفا للقواعد المعلومة من الشريعة ، وقال : إنه مضر ، وعمله بأن ما كان من جهته يكون فيه التهمة ، ولو كان موافقا ، ومقتضى كلامه أن من يخالف من هو أوثق منه يكون ثقة ولذلك قال : وأن لا ينفرد بالأخذ عن الشيخ في بعض الأحيان ، ولكن أليس هذا هو الشاذ ؟ كما سيأتي .

وعندنا : المراد بالقواعد المعلومة هي قواعد الشريعة التي استنبطها العلماء المجتهدون من النصوص الشرعية ، سواء كانت من الكتاب أو من السنة أو منهما جميعا ، وهي ما تضافرت عليها جميع الأقيسة حتى أصبحت مطردة معلومة .

وهذه الصورة يعتمد عليها الكثيرون في رد كثير من الأحاديث الصحيحة

### مثال ذلك :

حديث المصراة (١) فقد رده الحنفية لأنه مخالف للقاعدة المجمع عليها من التضمن بالمثل أو القيمة ، فإن اللبن مثلى . وضمانه بالمثل ولو كان قيميا فضمانه بالقيمة ، لا كمية تمر خاصة ، فيها تقويم القليل والكثير بقدر واحد ، وقالوا : رب شاة ثمنها صاع فيجب ردها مع ثمنها ؟

وهذه القاعدة مأخوذة من نصوص كثيرة من الكتاب والسنة . فمن الكتاب قوله تعالى ( من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) ومن السنة المشهورة ( من أعتق شقصا قوم عليه نصيب شريكه ) و ( الخراج بالضمان ) (٢) .

وقال بعض المالكية : إنه مخالف لقاعدة ( الخراج بالضمان ) والضمان على المشتري فقتضاه أنه يفوز باللبن ولا شيء عليه . وقال بعض آخر منهم إنه لو كان عوضا عن اللبن لكان فيه بيع الطعام بالطعام تسيئة وقال أشهب إنه منسوخ بحديث ( الخراج بالضمان ) لأنه أثبت منه . ورد عليه ابن

---

(١) أخرج البخارى عن الأعرج قال ابو هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم ( لا نصروا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ، فإنه بخير النظرين بين أن يحتلبها : إن شاء أمسك ، وإن شاء ردها وصاع تمر ) وقوله ( بين أن ) أى بين أوقات احتلابها ، وفي رواية ( بعد أن يحتلبها ) .

(٢) رواه احمد وأصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذى عن عائشة مرفوعا قال ابن حجر : وصححه ابن القطان وعند الشافعى والطيالسى والحاكم عن محمد بن خفاف أنه ابتاع غلاما ، فاستعمله ، ثم أصاب به عيبا ففضى له عمر بن عبد العزيز برده ورد غلته . فأخبره عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى مثل هذا أن الخراج بالضمان . فرد عمر قضاه . وقضى لمحمد بن الخراج . اه كشف الخفاء .

يونس بأنه لا نسح . لأن حديث المصراة أصح . وهو خاص وحديث الخراج عام . والخاص يقضى به على العام .

والمشهور عند المالكية أنه أمر تعيدى مستثنى من القاعدة إذ هو حديث ثابت آزره العمل فلا يرد وقد تكون الحكمة فيه أن الشارع جعل حدا يرجع إليه عند التنازع فاستوى القليل والكثير . واللين في الضرع متكون عند البائع وهو الذى حججه بالتصرية . فهو له لا للمشتري . وقد يكون شابه شئ من التكوين عند المشتري هو بالضمان له لا للبائع . فأراد الشارع أن يجعل فاصلا بتحديد الصاع من التمر ، وقالوا : لا خصوصية للتمر ، بل صاع من غالب القوت .

وقد اشتهر عن مالك رضى الله عنه ومتبعيه على مذهبه أنهم يردون خبر الواحد إذا خالف القياس إلا في خمس مسائل : (١) مسألة المصراة (٢) ومسألة العربية (٣) ومسألة غسل الإناء سبعا من ولوغ الكلب (٤) ومسألة القرعة (٥) ومسألة دية الأصابع في المرأة .

وإنما مرادهم بالقياس القواعد الثابتة عندهم المأخوذة من عمومات الكتاب والسنة ، وعمل أهل المدينة وما شابه ذلك .

ولا يدع في ذلك فقد سبقهم عمر بن الخطاب الخليفة الثانى فرد حديث فاطمة بنت قيس وقال : ( لا تترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أصابت أم أخطأت .

وهذا النوع بصورتيه يقال له : المتروك ، وإنما سمي متروكا ولم يسم موضوعا ، لأن مجرد الاتهام بالكذب لا يسوغ الحكم بالوضع .

(٣) المنكر

في المنكر رأيان : رأى لا يشترط فيه المخالفة ، ورأى يشترطها فيه . فعلى رأى الأول .

(١) قال شيخ الإسلام . هو حديث من فحش غلطه أو غفلته أو ظهر فسقة بالفعل أو القول . فقوله - ( فحش غلطه ) أى كثر غلطه والفحش المساواة أو يكون الغلط أكثر من الصواب وقوله ( أو غفلته ) أى فحش غفلته أى ذهوله فهو معطوف على ( غلطه ) خرج به مجرد الغلط والنسيان فإنه لا يخلو منه أحد وقوله ( أو ظهر فسقة ) لأن جعله موجبا للطعن إنما يكون بعد العلم وظهوره وقوله ( بالفعل أو القول ) بأن يكون معتابا أو تماما . والمراد به ما لم يبلغ حد الكفر . لأن الكلام فى الراوى المسلم ولم يذكر الفسق بالمعتقد لأنه سيأتى فى البدعة .

(٢) وقال الحافظ أبو بكر البرديجى : هو الحديث الفرد الذى لا يعرف متنه عن غير راويه ، وكذا أطلقه كثير من أهل الحديث .

### وعلى رأى الثانى

(١) فقال ابن الصلاح : هو والشاذ سواء وعند هذا نقول المنكر بنقسم قسمين ، على ما ذكرناه فى الشاذ ، فإنه بمعناه ، وقال فى الشاذ : -

إذا انفرد الراوى بشئ . نظر فيه ، فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره ، وإنما هو أمر رواه هو ، ولم يروه غيره ، فينظر فى هذا الراوى المنفرد .

فإن كان عدلا حافظا موثوقا باتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه .

وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراده بخارم له مزحزحاله عن حيز الصحيح .

ثم هو يعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فإن كان المنفرد

به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تقرده استحسننا حديثه ذلك ولم نخطه إلى قبيل الحديث الضعيف .

وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر نخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان :

أحدهما : الحديث الفرد المخالف .

والثاني الفرد الذى ليس فى راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف .

(٢) وقال شيخ الاسلام : أن الشاذ والمنكر مجتمعان فى اشتراط المخالفة

وبفترقان فى أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق ، والمنكر رواية ضعيف .

قال : وقد غفل من سوى بينهما .

وعلى ذلك فالمنكر حديث رواه الضعيف مخالفا فيه الثقات ،

قال السيوطى : فحينئذ ، فالحديث الذى لا مخالفة فيه ، وراويه متهم بالكذب ، بأن لا يروى إلا من جهته . وهو مخالف للقواعد المعلومة . أو عرف به فى غير الحديث النبوى . أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة يسمى المتروك وهو نوع مستقل ذكره شيخ الاسلام .

ومما تقرر لك فى المتروك والمنكر تجدهما متداخلا فى آراء العلماء

(١) فقول البرديجى فى المنكر : الفرد الذى لا يعرف عن غير راويه يشمل

ما خالف القواعد وما لم يخالف . فيكون أعم من المتروك .

(٢) تعريف المتروك بالفرد المخالف للقواعد . عند من فسر مخالفة القواعد

بمخالفة الثقات ، يدخل فيه المنكر .

(٣) وتعريف ابن الصلاح القسم الأول من المنكر بأنه الحديث الفرد

المخالف ، يساوى المتروك عندهذا المفسر أيضاً .

(٤) وتعريف ابن الصلاح القسم الثاني من المنكر بالفرد الذى ليس فيه من الثقة والضبط ما يقع جابرا، يساوى تعريف المنكر عند شيخ الإسلام ، على رأى من لا يشترط المخالفة ، ويكون داخل فى المتروك ، على رأى من اشترط المخالفة فى المنكر ، كما قال السيوطى .

(٥) وإذا فسرنا ( من ظهر فسقه ) قولاً أو فعلاً بما يشمل الكذب ، دخل فيه ما أدخلناه فى المتروك قبل ذلك من الصوره الثانية .  
(٦) أما إذا أردنا أن نفصل حديثهما فصلاً لا ندخل فيه :

وجب أن نقرر أن المتروك يشمل صورتيه ، كما يشمل التعريف الأول للمنكر ، كما قال السيوطى . وأن المنكر هو حديث الضعيف بشرط المخالفة كما قال ابن حجر ، ونفسر مخالفة القواعد بما فسرناه به ، من أن المراد بها جميع الأقيسة المستنبطة من الكتاب والسنة .

#### قولهم : أنكر مارواه فلان : -

وقع فى عبارة المحدثين : أنكر مارواه فلان كذا ، فلا تفهم من ذلك أنه حديث منكر . بل قد يقولونها وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً .  
وقال ابن عدى : أنكر ماروى يزيد بن عبد الله بن أبي بريدة ( إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلاً ) . قال : وهذا طريق حسن رواه ثقات .  
وقد أدخله قوم فى صحاحهم .

قال السيوطى : والحديث فى صحيح مسلم .  
وقال الذهبى : أنكر مالواليد بن مسلم من الأحاديث . حديث حفظ القرآن . وهو عند الترمذى وحسنه . وصححه الحاكم على شرط الشيخين .

#### (٤) المطروح

جعلله بعضهم نوعا مستقلا وعرفه : بأنه هو ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع ومثل له بحديث جوير عن للضحاك عن ابن عباس .  
وقد أدى نظر بعضهم إلى انه هو الحديث المتروك بمعنى انه الحديث الذي ينفرد بروايته من يهتم بالكذب في الحديث، ويدخل فيه من عرف بالكذب في غير الحديث، وإن لم يظهر كذبه في الحديث. كذا قرره الجزائري في توجيه النظر، قال : فيكون هذا القسم مما له اسمان .

وهذا البعض الذي ذكره نوعا مستقلا هو الحافظ الذهبي . وقد خرج من قولهم فلان مطروح الحديث . وقال : يروى في الأجزاء كثيرا . وفي بعض المسانيد الطوال . بل وفي سنن ابن ماجه . وجامع الترمذي . مما يروى المتروكون والتلغى . وهو داخل في اخبار المتروكين الضعفاء . ودون آخر مراتبها .

#### (٥) المضعف :

افرد ابن الجوزي هذا النوع : وهو الذي لم يجمع على ضعفه بل فيه تضعيف لبعض أهل الحديث في سنده أو متنه . وفيه تقوية من آخرين . فهو أعلى مرتبة من الضعيف المجمع عليه .  
وإن شئت فقل هو أعلى مراتب الضعيف . كما أن المطروح أنزل مراتبه وقيد السخاوي بما إذا كان التضعيف هو الراجح . أو لم يرجح شيء . أما إذا كان التضعيف هو المرجوح . فهو يوجد في كتب الصحيح . حتى البخاري فيه منه أشياء . توجيه النظر ص ٢٣٩

#### ما بقي باسم التضعيف

١ — علمت ان الأمر الرابع فيما يقابل العدالة الجمالة . ولها اسباب مع التسمية واسباب بدونها .



(١) فالراوى قد تكثر نوعه من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب فيشتهر بشيء منها . فيذكر بغير ماشتهر به ، لغرض من الأغراض ، فيظن أنه آخر ، فيحصل الجهل بحاله .

وصنفوا في هذا النوع ( الموضح لا وهام الجمع والتفريق ) .

مثاله : محمد بن السائب بن بشر الكلبي ، نسبة بعضهم إلى جده فقال : محمد بن بشر ، وسماه بعضهم حماد بن السائب . وكناه بعضهم أبا النضر . وبعضهم أبا سعيد وبعضهم أبا هشام . فصار يظن أنه جماعة وهو واحد . ومن لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئا من ذلك .

(٢) وقد لا يسمى الراوى اختصارا من الراوى عنه ، كقوله أخبرني فلان أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان فيكون مبهما .

ويستدل على معرفة اسم المبهم بوروده من طريق أخرى يسمى فيها .  
وصنفوا فيه ( المبهمات )

قال ابن حجر : ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم ، لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه ، ومن أبهم اسمه لا نعرف عينه ، فكيف عدالته ؟  
قال : وكذا لا يقبل خبره لو أبهم بلفظ التعديل ، كأن يقول الراوى عنه : أخبرني الثقة ، لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحا عند غيره ، وهذا على الأصح ،

وقيل : بقبل تمسكا بالظاهر ، إذ الجرح على خلاف الأصل .  
وقيل . إن كان القائل عالما أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه ، وعلله ابن الصلاح بأنه لا يورد ذلك احتجاجا بالخبر على غيره ، بل يذكر لأصحابه الحجة عنده على الحكم ، وقد عرف من روى عنه ، واختاره إمام الحرمين ، ورجحه الرافعي في شرح المسند .

(٣) وقد يسمى الراوى ، فإن كان مقلا من الحديث ، فلا يكثر الأخذ عنه ، وينفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول الدين .

وتسميته بمجهول العين مجرد اصطلاح ، وحكمه كحكم المبهم ، إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح ، وكذا إذا وثقه من ينفرد عنه ، إذا كان متأهلاً لذلك فيهما ، كما قال ابن حجر .

والصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم أنه لا يقبل مطلقاً . وقيل : يقبل مطلقاً ، وهو قول من لا يشترط في الراوى مزيداً على الإسلام ، وقيل إن كان المنفرد بالرواية عنه لا يروى إلا عن عدل كابن مهدي ويحيى بن سعيد قبل ، وإلا فلا ، وقيل : إن كان مشهوراً في غير العلم كالزهد والشجاعة يخرج عن اسم الجهالة ، ويقبل حديثه ، وإلا فلا . واختار ابن عبد البر .

وصنفوا فيه (الوحدان) وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولو سمي .

(٤) وقد يسمى الراوى . ويروى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال . أى فلا يعرف بالعدالة ولا بضدها . مع معرفة عينه برواية عدلين عنه .

وهو المستور . وحكمه عند الجمهور أن روايته مردودة . قالوا :  
١ - للإجماع على أن الفسق يمنع القبول . فلا بد عن ظن عدمه . وظن عدالته وهذا أمر مغيب عنا فكيف نقبله ؟

٢ - وسند الإجماع هو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ . وقبل روايته جماعة . منهم أبو حنيفة رضى الله عنه . واختاره ابن حبان تبعاً للإمام الأعظم فالعدل عنده من لا يعرف فيه الجرح قال :

١ - والناس في أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القطع . ولم يكلف الناس بما غاب عنهم وإنما كلفوا الحكم بالظاهر قال تعالى ( ولا تجسسوا )

٢ - ولأن الإخبار مبنى على حسن الظن ، وإن بعض الظن إثم .

(٣) ولأنه يكون غالبا عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن ،  
فأقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر .

قال ابن الصلاح : يشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من  
كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقاوم العهد بهم ،  
وتعذرت الخبرة الباطنة بهم ، فاكثني بظواهرهم .

وقيل : إنما قيد أبو حنيفة بصدر الإسلام ، حيث كان الغالب على  
الناس العدالة ، فأما اليوم فلا بد من الزكية ، لغلبة الفسق .

وبه قال أصحابه : أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
وحاصل هذا الرأي أن المستور من الصحابة والتابعين وأتباعهم يقبل  
بشهادته صلى الله عليه وسلم بقوله ( خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم  
الذين يلونهم ) وغيرهم لا يقبل إلا بتوثيق .

قال شيخ الإسلام ابن حجر : والتحقيق أن رواية المستور ونحوه —  
أي من المبهم ومجهول العين — مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا  
يقبولها ، بل يقال : هي موقوفة إلى استبانة حاله ، كما جزم به إمام الحرمين  
ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر .

ب — أما البدعة فقال ابن حجر : إما أن تكون بمكفر أو مفسق  
فالأول : لا يقبل صاحبها الجمهور ، وقيل يقبل مطلقا ، وقيل إن كان  
لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقاتله قبل .

قال : والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته ، لأن كل أطائفة تدعى ن  
مخالفيها مبتدعة ، وقد تباع فتكفر مخالفيها ، فلو أخذ ذلك على الإطلاق  
لاستلزم تكفير جميع الطوائف ، فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرا  
متواترا من الشرع ، معلوما من الدين بالضرورة ، وكذا من اعتقد عكسه ،  
فأما من لم يكن بهذه الصفة ، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه ، مع ورعه  
وتقواه ، فلا مانع من قبوله .

والثاني وهو من لا تقتضى بدعته التكفير أصلا . وقد اختلف أيضا في قبوله ورده .

(١) فقيل . يرد مطلقا ، وهو بعيد وأكثر ماعلل به أن في الرواية عنه ترويجا لأمره وتنويها بذكره .

وعلى هذا ينبغي أن لا يروى عن مبتدع شيء حتى يشار كه فيه غير مبتدع . (١)

(٢) وقيل . يقبل مطلقا إلا إن اعتقد حل الكذب كما تقدم .

(٣) وقيل . يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته ، لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه .

قال ابن الصلاح . وهذا أعدل المذاهب وأولاه . وهو قول الأكثر من العلماء وقال الجزري . قيل إن كان داعية لمذهبه لم يقبل وإلا قبل . وهذا الذى عليه الأكثر وهو اختار ونقل ابن حبان اتفاقهم عليه .

قال ابن حجر : وأغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل . نعم الأكثر على قبول غير الداعية إلا أن يروى ما يقوى بدعته . فيرد على المذهب المختار

وبه صرح الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي فقال . ومنهم زائع عن الحق - أى عن السنة - صادق اللهجة فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرا إذا لم يقويه بدعته اه وما قاله متجه لأن العلة التى لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروى يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية .

---

(١) وعلى هذا القول يحمل ما جاء فى الصحيحين عن المبتدعين أنه فيما شاركهم فيه غيرهم ، وسيأتي لذلك مزيد بيان فى قسم التعديل والجرح .

جـ - أما عدم المروءة : فقد اختلفت عبارة العلماء في تعريفها - كما سيأتي - في الجرح والتعديل - وعرفها المالكية فقالوا - المروءة هي كمال النفس بصونها عما يوجب ذمها عرفا ولو مباحا في ظاهر الحال كما كل يسوق لغير أهله .

وإنما اشترطت المروءة في العدالة لأن من تخلق بما لا يليق - وإن لم يكن حراما - جره ذلك لعدم المحافظة على دينه واتباع شهوته . وقد نفى اعتبار المروءة في العدالة ابن حزم

وهي مثار نزاع في التجريح إذ بعض العلماء يعتبر شيئا مسقطا للمروءة بينما آخر لا يعتبره مسقطا لها فيجرح أحدهم الراوى بسبب ذلك الشيء ، ويراها الآخر غير مجروح فلا يجرحه وذلك لأن جلها يرجع إلى مراعاة العادات الجارية بين الناس وهي مختلفة باختلاف الأزمنة والأمكنة والأجناس، وقد يدخل في المروءة عرفا مالا يستحسن شرعا على أن المروءة من الأمور التي يصير حدها على وجه لا يخفى أمثلة في ذلك : -

(١) ما قيل لشعبة لم تركت حديث فلان ؟ فقال رأيت به يركض على برذون فترك حديثه

لا شك أن الركض على البرذون لا يدخل في حدود الفسق فالأليق به أن يدخل في حدود عدم المروءة، فاعتبره شعبة جارحاً لذلك واعتبره غيره غير جارح

(٢) من أخذ على التحديث أجرا منع من قبول روايته قوم من أئمة الحديث

قال ابن الصلاح - رويانا عن اسحاق بن ابراهيم أنه سئل عن المحدث يحدث بالأجر فقال - لا يكتب عنه وعن احمد بن حنبل وأبي حاتم الرازي نجو ذلك، وترخص أبو نعيم الفضل بن دكين ، وعلى بن عبد العزيز المكي

وآخرون في اخذ العوض على التحديث ، وقالوا : إن ذلك شبهه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه .

قال ابن الصلاح : غير أن في هذا من حيث العرف خرما للمروءة ، والظن يساء بفاعله ، إلا أن يقترن ذلك بعذر ينفي ذلك عنه ، كمثل ما حدثني الشيخ أبو المظفر عن أبيه الحافظ أني سعيد السمعاني : أن أبا الفضل محمد بن ناصر السلامي ذكر أن أبا الحسين بن النفور فعل ذلك ، لأن الشيخ أبا اسحاق الشيرازي أفتاه بجواز أخذ الأجرة على التحديث ، لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعون من الكسب لعياله .

فكل ما قيل فيه أنه مردود غير مقبول في هذا ، فهو ضعيف ، لم يضع له علماء الحديث اسما خاصا به ، كما وضع لغيره .

## بيان الأنواع التي تحصلت من فقد شرط الضبط

إذا لم يكن الراوى ضابطا أخل ذلك بروايته ، وعدم الضبط يحصل بأحد أمور خمسة ، أو ستة : وهي فحش الغلط ، وفحش الغفلة ، وسوء الحفظ ، والاختلاط ، والوهم ، ومخالفة الثقات ، وهذه الأخيرة إنما تأتي من الغلط أو الغفلة أو النسيان أو الوهم .

وقد سبق لك أن حديث الراوى الذي فحش غلطه ، أو فحشت غفله هو منكر أو متروك ، أما سوء الحفظ - والمراد به من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه - والاختلاط ، - وهو فساد العقل ، وعدم انتظام القول والفعل ، بسبب من الأسباب الطارئة ، إما لكبره ، أو لذهاب بصره ، أو احتراق كتبه . أو غير ذلك . فيسوء حفظه بعد ما كان ضابطا فتحدثهما منحط عن رتبة الصحيح والحسن . صالح أن يرتقى إلى درجة الحسن بالمتابعة أو الشاهد المعبرين . كالمتصور . والمدلس . والمرسل . كما سبق لك .

أما الوهم فإن اطلع عليه بالقرائن الدالة على وهم راويه . فهو العلل . كما قال ابن حجر .

وأما مخالفة الثقات فإن كانت بسبب تغير سياق الإسناد، فالحديث مدرج الإسناد . أو بدمج موقوف بمرفوع . أو مقطوع بموقوف أو نحو ذلك . فهو مدرج المتن . وإن كانت بتقديم وتأخير في الأسماء أو في المتن . فهو المقلوب . وإن كانت بزيادة راو . فهو المزيد في متصل الأسانيد . وإن كانت بابدال الراوى . ولا مرجح فهو المضطرب . كما إذا حصل التدافع في المتن ولا مرجح . وإن كانت بتغيير حرف أو حروف مع بقاء السياق فالمصحف . وإن كانت بالنسبة للشكل . فالمحرف . وإن كانت من ثقة لمن هو أوثق منه . أو أرجح أو أكثر عددا . فالشاذ . وإن كانت مخالفة الضعيف للثقة . فهو المنكر على رأى من يشترط فيه المخالفة . هذا هو المجمل . وإليك التفصيل .

#### (١) المدرج

هو فى اللغة اسم مفعول من أدرجه . قال فى المصباح : أدرجت الثوب والكتاب بالألف طوبته . وقال فى أساس البلاغة : وأدرج الكتاب : طواه وأدرج الكتيب فى الكتاب : جعله فى درجه أى فى طيه وثنية : وأدرجت المرأة صبيها فى معاوזהا . ١٥

والدرجة بالضم شئ . بدرج فيدخل فى حياء الناقة ودبرها . وفى الحديث ( يبعثن بالدرجة ) شبهوا الخرق تحشى بها الحائض محشوة بالكفرس بدرجة الناقة :

وفى الاصطلاح : ما يدخله الراوى على الأصل المروى متصلا به . سواء كان الانصال بآخر المروى أو بأوله أو فى أثنائه . دون فصل بذكر قائله

بحيث يلتبس على من لم يعرف الحال . فيتوهم ان الجميع من ذلك الأصل المروى .

وينقسم إلى قسمين : مدرج السند . ومدرج المتن .  
(١) أما مدرج السند فهو الحديث الذى تكون مخالفة الأصل واقعة فيه بسبب تغير سياق الإسناد .

(٢) أما مدرج المتن فهو الحديث الذى تكون مخالفة الأصل واقعة فيه بسبب زيادة من الراوى فى أوله أو وسطه أو آخره لاتعلق للإسناد بها .  
وينقسم مدرج الإسناد إلى أربعة أقسام، ومدرج المتن إلى ثلاثة أقسام .  
أقسام مدرج الإسناد : -

قال شيخ الإسلام : هو أقسام :

الأول : أن يروى جماعة الحديث بأسانيد مختلفة ، فيرويه منهم راو ، فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ، ولا يبين الاختلاف .  
الثانى : أن يكو المتن عند راو إلا طرفاً منه ، فانه عنده بإسناد آخر ، فيرويه راو عنه تاماً بالإسناد الأول .

ومنه ان يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه راو تاماً بحذف الواسطة .

الثالث : أن يكون عند الراوى متنان مختلفان بإسنادين مختلفين فيرويهما راو عنه مقتصراً على أحد الإسنادين ، أو يروى أحد الحديثين بإسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس فى الاول .  
الرابع : أن يسوق الراوى الإسناد ، فيعرض له عارض فيقول كلاماً من قبل نفسه . فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك .



وهو لا ينحصر عقلا فيها ، فانهصاره فيها استقراني

### أقسام مدرج المتن

قال شيخ الاسلام : هو أن يقع في المتن كلام ليس منه (١) فتارة يكون في أوله (٢) وتارة يكون في أثناءه (٣) وتارة في آخره . وهو الأكثر . لأنه يقع بعطف جملة على جملة . أو يدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل ، وقال السيوطي ووقوعه أوله أكثر من وسطه .

### كيف يدرك الإدراج ؟ :-

قال : ويدرك الإدراج (١) بورود رواية مفصلة للقدر المدرج مما أدرج فيه ، (٢) أو بالتنصيص على ذلك من الراوي (٣) أو من بعض الأئمة المطلعين (٤) أو باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك .

### أمثلة هذه الأقسام على الترتيب :-

مثال الأول من مدرج الاسناد :

حديث الترمذي عن بندار عن ابن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال : قلت : يا رسول الله أي الذنب أعظم - الحديث .

فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش ، لأن واصل لا يذكر فيه عمرا ، بل يجعله عن أبي وائل عن عبد الله ، هكذا رواه شعبة ، ومهدي بن ميمون ، ومالك بن مغول ، وسعيد بن مسروق ، واصل ، كما ذكره الخطيب .

وقد بين الاسنادين معا يحيى بن سعيد القطان في روايته عن سفيان ، وفصل

أحدهما من الآخر ، رواه البخارى فى صحيحه : عن عمرو بن على عن يحيى عن سفيان عن منصور والأعمش كلاهما عن أبي وائل عن عمرو عن عبدالله . وعن سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عبدالله . من غير ذكر عمرو . وقال عمرو بن على : فذكرته لعبد الرحمن ، وكان حدثنا عن سفيان عن الأعمش ومنصور وواصل عن أبي وائل عن عمرو ، فقال : دعه ، دعه . قال العراقى : لكن رواه النسائي عن بNDAR عن ابن مهدي عن سفيان عن واصل وحده عن أبي وائل عن عمرو فزاد فى السند عمرا من غير ذكر أحد وكان ابن مهدي لما حدث به عن سفيان عن منصور والأعمش وواصل باسناد واحد ظن الرواة عن ابن مهدي اتفاق طرقهم فاقصر على أحد شيوخ سفيان .

نقول : إن الذى رواه عن بNDAR الترمذى فذكر الثلاثة من شيوخ سفيان والذى رواه عن بNDAR ثانيا هو النسائي فذكر من شيوخ سفيان واصل وحده ، فكان بNDAR هو الذى رواه عن ابن مهدي عن سفيان تارة بذكر شيوخ سفيان الثلاثة وتارة بذكر واصل وحده . أو أن النسائي الراوى عن بNDAR هو الذى وهم .

ومثال الثانى منه .

روى أبو داود من رواية زائدة وشريك ، فرقهما ،

وروى النسائي من رواية سفيان بن عيينة .

كلهم عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر فى صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال . صليت خلف أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فكانوا إذا سلموا بشيرون بأيديهم كأنها أذنان خيل شهب . ثم جئتهم بعد ذلك فى زمان فيه برد شديد . فرأيت الناس عليهم جيد الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب .

فإن قوله . ( ثم جئتهم . الخ ) ليس بهذا الإسناد . وإنما أدرج عليه .  
إذ هو من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل .  
هكذا رواه مينا زهير بن معاوية . ورجحه موسى بن هارون الجمال :  
وقضى على جمعها بسند واحد بالوهم وصوبه ابن الصلاح .  
ومثال الثالث منه

حديث رواه سعيد بن أبي مریم عن مالك عن الزهري عن أنس : أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( لا تبأغضوا ، ولا تحاسدوا ؛ ولا  
تدايروا ، ولا تنافسوا ) الحديث .

فقوله : ولا تنافسوا من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج  
عن أبي هريرة مرفوعا : ( إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث ، ولا  
تبحسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ) الحديث ، فأدرجه ابن أبي مریم في  
الأول وصيرهما بسند واحد ، وهو وهم منه ؛ كما جزم به الخطيب ،  
وصرح هو وغيره بأنه خالف جميع الرواة عن مالك ، وكلا الحديثين متفق  
عليه من طريق مالك .

أما مثال الرابع فقد تقدم لك في الموضوع عند قولنا ( وربما وقع  
الراوي في شبه الوضع غلطا منه فراجعه .

قال العراقي :

ومنه جمع ما أتى كل طرف	منه بإسناد بواحد سلف
كوائيل في صفة الصلاة قد	أدرج ( ثم جئتهم ) وما اتحد
ومنه أن يدرج بعض مسند	في غيره مع اختلاف السند
نحو ( ولا تنافسوا ) في متن ( لا	تبأغضوا ) فمدرج قد نقلا

( من متن لا تجسسوا ) أدرجه ابن أبي مريم إذ أخرجه  
ومنه متن عن جماعة ورد وبعضهم خالف بعضا في السند  
فيجمع الكل باسناد ذكر كمتن (أى الذنب أعظم) الخبر  
فان عمرا عند واصل فقط بين شقيق وابن مسعود سقط  
وزاد الاشمش كذا منصور وعمد الادراج لها محذور  
ومثال الأول من مدرج المتن : -

مارواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة فرقهما عن شعبة عن محمد  
ابن زياد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسبغوا  
الوضوء ، ويل للأعقاب من النار .

فقوله ( أسبغوا الوضوء ) مدرج من قول أبي هريرة .

كما بين من رواية البخارى عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي  
هريرة قال : اسبغوا الوضوء ، فان أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال : ( ويل  
للأعقاب من النار ) .

قال الخطيب وهم أبو قطن وشبابة في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه  
وقد رواه الجهم الغفير عنه كرواية آدم .

والسبب فيه أن يقول الراوى كلاما يريد أن يستدل عليه بالحديث ،  
فيأتي به بلا فصل ، فينهم أن الكل حديث .  
ومثا الثاني منه .

(١) مارواه الدارقطنى في السنن من رواية عبد الحميد بن جعفر عن  
هشام عن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول : من مس ذكره أو أنثيه أو رفعه فليتوضأ .  
قال الدارقطنى : كذا رواه عبد الحميد عن هشام ، ووهم في ذكر

الاثني عشر والرفع ، وإدراج ذلك في حديث يسرة ، قال : والمحفوظ أن ذلك من قول عروة .

وكذا رواه الثقات عن هشام ، منهم أيوب وحامد بن زيد وغيرهما ، ثم رواه من طريق أيوب بلفظ : ( من مس ذكره فليتوضأ )  
قال : وكان عروة يقول : ( إذ مس رفغيه أو أنثييه أو ذكره فليتوضأ ) ، وكذا قال الخطيب ، فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظنة الشهوة جعل حكم ما قرب من الذكر كذلك ، فقال ذلك ، فظن بعض الرواة أنه من أصل الخبر فنقله مدرجا فيه ، وفهم آخرون حقيقة الحال ففصلوا .

وهذا مثال ما كان السبب فيه استنباط الراوى حكما من الحديث قبل أن يتم ، فيدرج فيه .

(٢) حديث عائشة في بدء الوحي : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعنت في غار حراء - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد .

فقوله : ( وهو التعبد ) مدرج من قول الزهري  
وحديث فضالة : ( أنا زعيم - والزعيم الحميل - بيت في ريبض الجنة )  
الحديث فقوله : ( والزعيم الحميل ) مدرج من تفسير ابن وهب  
وأمثلة ذلك كثيرة

وهذا مثال لما كان السبب فيه تفسير بعض الألفاظ الغريبة  
ومثال الثالث منه

(١) حديث ابن مسعود رفعه ( من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار )

ففي رواية أخرى قال النبي صلى الله عليه وسلم : كلمة ، وقلت : أنا أخرى ، فذكرهما .

فأفاد ذلك أن إحدى الكلمتين من قول ابن مسعود ، ثم وردت رواية  
ثالثة أفادت أن الكلمة التي هي من قوله هي الثانية ، وأكد ذلك رواية  
رابعة اقتصر فيها على الكلمة الأولى مضافة إلى النبي صلى الله عليه وسلم .  
( ٢ ) في الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً ( للعبد المملوك أجران ، والذي  
تقضى بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأى لا أحببت أن أموت  
وأنا مملوك ) .

فقوله : ( والذي تقضى بيده ... الخ ) من كلام أبي هريرة لأنه يمتنع  
منه صلى الله عليه وسلم أن يتمنى الرق ، ولأن أمه لم تكن إذ ذاك موجودة  
حتى يبرها .

#### حكمه : —

قال النووي : وكله حرام ، قال السيوطي : بإجماع أهل الحديث والفقه  
وعبارة ابن السمعاني وغيره . من تعدد الإدراج فهو ساقط العدالة ، ومن  
يحرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين . قال وعندى أن ما أدرج  
لتفسير غريب لا يمنع ، ولذلك فعله الزهري وغير واحد من الأئمة ؛ وقال  
مثله شيخ الإسلام .

وقال السيوطي في ألفيته :

وكل ذا محرم وقادح وعندى التفسير قد يسامح  
ومفهوم قوله : ( من تعدد الإدراج ) أن من أخطأ لأخرج عليه وهو  
كذلك إلا إذا فحش خطؤه مثلاً فإنه يكون جرحاً في ضبطه وإتقانه كما يعلم  
ذلك من القواعد .

#### ( ٢ ) المقلوب

المقلوب هو حديث أبدل فيه راويه شيئاً بآخر وهو ثلاثة أقسام :

الأول في الإسناد وهو نوعان —

(١) أن لكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه آخر في طبقته نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليرغب فيه لغرابته ، أو عن مالك جعل عن عبيد الله بن عمرو .

ومن كان يفعل ذلك من الوضعيين حماد بن عمرو النصيبى، وأبو اسماعيل إبراهيم بن أبي حية البسج ، وبهلول بن عبيد الكندى

قال ابن دقيق العيد - وهذا هو الذى يطلق على راويه انه يسرق الحديث . قال العراقي مثاله ( حديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد النصيبى عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا ) ( إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدهم بالسلام ) الحديث

فهذا الحديث حديث مقلوب ، قلبه حماد ، فجعله عن الأعمش ، وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه

هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبة والثوري وجريير بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردي كلهم عن سهيل ولهذا كره أهل الحديث تتبع الغرائب ، فإنه قلما يصبح منها .

(٢) أن يكون القلب بالتقديم والتأخير في رجال السند كأن يكون الراوى منسوباً لأبيه مثلاً ، فيجعل اسمه مكان اسم أبيه ، وبالعكس .

وهذا ما ذكره شيخ الإسلام في النخبة فقال : وإن كانت المخالفة بتقديم وتأخير أى في الأسماء كمرة بن كعب ، وكعب بن مرة ، لأن اسم أحدهما اسم أبى الآخر ، فهذا هو المقلوب :  
الثاني في المتن : -

قال البلقيني : قد يقع القلب في المتن

وقال ابن حجر : وقد يقع القلب في المتن أيضا

### تمثيل البلقيني

قال: ويمكن تمثيله بما رواه حبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة مرفوعا

( إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا ، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا ) - الحديث ، قد رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والمشهور من حديث ابن عمر وعائشة ( إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم )

قال : فالرواية بخلاف ذلك مقلوبة ، قال : إلا أن ابن حبان وابن خزيمة لم يجعل ذلك من المقلوب ، وجعلا باحتمال أن يكون بين بلال وبين ابن أم مكتوم تناوب ، قال ومع ذلك ، فدعوى القلب لا تبعد ، ولو فتحنا باب التأويلات لاندفع كثير من علل الحديث

قال : ويمكن أن يسمى ذلك بالمعكوس فيفرد بنوع ، ولم أر من تعرض لذلك .

#### تمثيل ابن حجر :

وقال ابن حجر : كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظل عرشه ، ففيه ( ورجل تصدق صدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله ) .

فهذا مما انقلب على أحد الرواة ، وإنما هو ( حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ) كما في الصحيحين

#### تمثيل السيوطي :

وقال السيوطي : ووجدت مثالا آخر ، وهو ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة ( إذا أمرتكم بشيء فأتوه ، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم ، فإن المعروف مافي الصحيحين ) ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم .

نقول : وفي الصحيحين أمثلة أخرى كحديث البخاري من طريق صالح ابن كيسان في محاجة الجنة والنار ، فإن فيه ( وإنه يذشىء للنار من يشاء فيلقون فيها فتقول : هل من مزيد ثلاثا حتى يضع فيها قدمه ) الحديث



وكل الروايات ما عداها متفقة مع رواية أن الخلق للجنة لا للنار (أما الجنة فإن الله ينشئ لها خلقا) لذلك قال ابن حجر : قال جماعة من الأئمة : إن هذا الموضع مقلوب ، وجزم ابن القيم بأنه غلط ، وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني .

وذهب بعضهم إلى التأويل ، لكن جميع الروايات يخرجها واحد ، وهو أبو هريرة ، فلا بد من حملها على معنى واحد ، والذي يتفق مع الحق والقواعد هو رواية من رواها ( أما الجنة فإن الله ينشئ لها خلقا ) أما ما قيل غير ذلك فلا يعول عليه (١)

#### القسم الثالث في السند والمتن جميعا : -

وهو أن يؤخذ إسناد متن ، فيجعل على متن آخر ، وبالعكس . وهذا قد يقصد به أيضا الإغراب ، فيكون كالوضع ، وقد يفعل اختبارا لحفظ المحدث ، أو لقبوله التلقين ، وقد فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة وأهل الحديث ، وقلب أهل بغداد على البخاري لما جاءهم مائة حديث امتحانا ، فردها على وجوهها ، فأذعنوا بفضله .

وقد مثله ابن الصلاح بحديث رواه جرير بن حازم عن ثابت عن أنس مرفوعا : ( إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني )

فهذا حديث انقلب إسناده على جرير ، وهو مشهور ليحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا رواه الأئمة الخمسة ، وهو عند مسلم والنسائي من رواية حجاج ابن أبي عثمان الصواف عن يحيى .

وجرير إنما سمعه من حجاج فانقلب عليه وقد بين ذلك حماد بن زيد فيما رواه أبو داود في المراسيل عن أحمد بن صالح عن يحيى بن حسان عنه ، قال : كنت أنا وجرير عند ثابت فحدث

---

(١) انظر كتابنا ( أبو هريرة في الميزان ) ص ٢٤٨

حجاج عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ، فظن جرير أنه إنما حدث به ثابت عن أنس .

حكمه : —

أما حكمه فيختلف باختلاف الخطأ والقصد كما في المقلب : فما كان خطأ ، فإن الله لا يؤاخذ عليه ، ولكنه إذا خش أو كثر أثر على ضبطه وإتقانه ، وأما إذا كان عن قصد ، فإن كان القصد سيئا كما يفعل بعض الضعفاء والوضاعين في بعض الأحاديث المشهورة براو أو إسناد فيبدل الراوى بغيره ليرغب فيه المحدثون كالحديث المشهور بسالم فجعل . عن نافع ، أو يبدل الإسناد بإسناد آخر كحديث ( إذا لقيتم المشركين ) فهذا - ولا شك - تضليل يحرم على فاعله ويطلعن في روايته ، وأما إذا كان القصد حسنا ، كما يفعله بعض المحدثين لقصد امتحان بعض الحفاظ كما فعل علماء بغداد بالإمام البخارى فهذا جائز على قدر الحاجة ، قال ابن حجر : وشرط الجواز ألا يستمر عليه بل ينتهى بانتهاء الحاجة .

### (٣) المضطرب

قال ابن الصلاح . هو الذى تختلف الرواية فيه ، فيرويه بعضهم على وجه ، وبعضهم على وجه آخر ، يخالف له ، وإنما نسميه مضطربا إذا تساوت الروايتان ، أما إذا ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى ، بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للروى عنه . أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة . فالحكم للراجعة . ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه .

ولخصه النووي فقال : هو الذى يروى على أوجه مختلفة متقاربة . فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ راويها أو كثرة صحبته للروى عنه . أو غير ذلك فالحكم للراجعة ولا يكون مضطربا .

قال السيوطى : قوله ( على أوجه مختلفة ) من راو واحد مرتين . أو أكثر أو من راويين أو رواة وقوله ( متقاربة ) عبارة ابن الصلاح متساوية وعبارة ابن جماعة متقاومة - بالواو والميم - أى ولا مرجح وقال ( ولا يكون مضطربا ) لا الرواية الراجحة كما هو ظاهر ولا المرجوحة بل هى شاذة أو منكرة اهـ

وتحرير الموضوع - أن يكون الحديث المخالف مساويا له فى القوة والقبول لأن شرط التعارض التساوى وإلا بأن كان مردودا فالعمل بالصحيح المقبول ويلغى المردود . وقول ابن الصلاح ( إذا تساوت الروايتان ) يريد بالمساواة المساواة من كل وجه لا كونهما صحيحين بحسب من غير اعتبار المرجحات لذلك فسر الراجحة بقوله بحيث لا تقاومها الأخرى ومن هنا عبر ابن جماعة بقوله متقاومة وهى أدق من عبارة التوى متقاربة وأما قول السيوطى فى المرجوحة ( أو منكرة ) لا يتأتى بعد أن شرطنا القبول والمساواة فى القوة والقبول لأن المنكر حديث الضعيف المخالف للثقة اللهم إلا أن نقول : إنه جرى على مذهب من لا يفرق بين الشاذ والمنكر .

وإذا نستطيع أن نقول :

المضطرب هو الحديث الذى تختلف الروايات فيه ، المتساوية شروط قبولها فى القوة ، بحيث تتعارض من كل الوجوه ، فلا جمع ولا نسخ ولا ترجيح .

شرح التعريف . -

( الحديث ) جنس فى التعريف يشمل كل حديث .  
( الذى تختلف الروايات فيه ) فصل خرج به الفرد وما اتفقت رواياته ( المتساوية شروط قبولها فى القوة ) خرج به ما كانت شروط القبول فيها غير متساوية فى القوة . كأن يكون هذا صحيحا وهذا حسنا . أو هذا

صحيحاً لذاته وهذا صحيحاً لغيره . أو هذا حسناً لذاته وهذا حسناً لغيره فانه يقدم المحفوظ ويترك الشاذ . وكذلك يخرج ما كان فيه أحد الروايات مستوفياً شروط القبول والآخر ليس مستوفياً لها . بأن يكون أحدها صحيحاً أو حسناً والآخر ضعيفاً فانه يقدم المعروف ويترك المنكر . وكذلك يخرج ما كان التساوى فيها لا في الصحة ولا في الحسن بل في الضعف . فانه لا يعرج عليه ولا يبحث فيه لأنه ضعيف (١)

( بحيث تتعارض من كل الوجوه ) خرج ما إذا أمكن فيها الجمع وهو مختلف الحديث أو كان أحدها راجحاً بمرجح معتبر . فالعمل بالراجح . أو كان أحدها سابق التاريخ . فالسابق منسوخ . واللاحق ناسخ . فقولنا ( فلا جمع ولا نسخ ولا ترجيح ) توضيح لهذا .

وقال بعضهم : هو ما وقعت المخالفة فيه بالإبدال على وجه يحصل فيه التدافع مع عدم وجود المرجح . فقوله ( بالإبدال ) إن أريد الإبدال في الإسناد - كما فسره ابن قاسم - كان قاصراً على الاضطراب في السند فلا يكون جامعاً . وإن أريد ما يشمل المتن - كما فسره السخاوي - دخل فيه الناسخ والمنسوخ فلا يكون مانعاً ولم يقيد التدافع من كل وجه حتى يخرج ما يمكن فيه الجمع .

---

(١) قال شيخ الإسلام في التمثيل بحديث أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده خريث عن أبي هريرة مرفوعاً ( إذا صلى أحدكم فليجعل شيئاً تلقاء وجهه ) الحديث : والحق أن التمثيل لا يليق إلا بحديث لولا الاضطراب لم يضعف ولأن المفروض من قبل فيما إذا تخالف الثقات اهـ

### ما يقع فيه الاضطراب . -

(١) يقع الاضطراب في السند تارة (٢) ويقع في المتن تارة (٣) ويقع فيهما معا .

قال شيخ الإسلام : وهو يقع في الإسناد غالبا . وقد يقع في المتن لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة إلى الاختلاف في المتن دون الإسناد .

وقال في توجيه النظر . إن المحدثين قلما يحكمون على الحديث بالاضطراب إذا كان الاختلاف فيه واقعا في نفس المتن . لأن ذلك ليس من شأنهم . من جهة كونهم محدثين . وإنما هو من شأن المجتهدين . وإنما يحكمون على الحديث بالاضطراب إذا كان الاختلاف فيه واقعا في نفس الإسناد . لأنه من شأنهم . وذلك لأن الاطلاع على ما في الإسناد من علة - على ما ينبغي - يصير على غيرهم . بخلاف الاطلاع على ما في المتن من علة . سواء كان فيه اضطراب أم لا . فانه سهل المدرك . فلذلك صرفوا أجل عنايتهم إلى بيان ما يتعلق بالإسناد . ليكفوا غيرهم مؤونة ذلك .

وقوله ( من جهة كونهم محدثين ) وقوله : إنما هو من شأن المجتهدين ، ليبين أن مثل مالك والبخاري ممن لهم عناية باستخراج الأحكام من الحديث ليسوا مثل الذين قصروا عنايتهم على الرواية في اهتمامهم بمنون الحديث ونقده . فان أمثال مالك والبخاري مجتهدون لا يمكنهم الاعتماد على الحديث حتى يبحثوه سندا ومتنا بخلاف غيرهم .

### حكمه : -

قال النووي : والاضطراب يوجب ضعف الحديث ، لإشعاره بعدم الضبط - أي من روايته - والضبط شرط في صحة الحديث وحسنه .

قال العراقي :

مضطرب الحديث ما قد وردا      مختلفا من واحد فأزيذا  
في متن أو في سند إن اتضح      فيه تساوى الخلف، أما إن رجح  
بعض الوجوه لم يكن مضطربا      والحكم للراجح منها وجبا  
كالخط للسترة - جم الخلف      والاضطراب موجب للضعف  
قال السيوطي : وقد وقع في كلام شيخ الاسلام ، أن الاضطراب قد  
يجمع الصحة ، وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبته  
ونحو ذلك ويكون ثقة ، فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما  
ذكر مع تسميته مضطربا .

وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة .

وكذا جزم الزركش بذلك في مختصره فقال : وقد يدخل القلب ،  
والشدوذ ، والاضطراب في قسم الصحيح والحسن .

### الأمثلة

(١) مثال مضطرب الإسناد :

(١) حديث أبي بكر ( أنه قال : يا رسول الله أراك شيت ؟ قال : شيتي  
هود وأخواتها )

قال الدارقطني : هذا مضطرب ، فانه لم يرو إلا من طريق أبي اسحاق ،  
وقد اختلف عليه فيه ، على نحو عشرة أوجه :

فمنهم من رواه عنه مرسلا ، ومنهم من رواه موصولا ، ومنهم من جعله  
من مسند أبي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله من مسند  
عائشة ، وغير ذلك .

ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض ، واجمع متعذر

(٢) حديث مجاهد عن الحكم بن سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم في نضح الفرج بعد الوضوء .

قال السيوطي : اختلف فيه على عشرة أقوال : فقليل عن مجاهد عن الحكم أو ابن الحكم عن أبيه ، وقيل : عن مجاهد عن الحكم بن سفيان عن أبيه ، وقيل . عن مجاهد عن الحكم غير منسوب عن أبيه ، وقيل . عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه ، وقيل . عن مجاهد عن سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان ، وقيل . عن مجاهد عن الحكم بن سفيان - بلا شك - وقيل عن مجاهد عن رجل من ثقيف يقال له الحكم أو أبو الحكم ، وقيل . عن مجاهد عن الحكم أو أبي الحكم بن سفيان ، وقيل . عن مجاهد عن الحكم ابن سفيان أو ابن أبي ، سفيان . وقيل . عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(ب) ومثال مضطرب المتن .

حديث البسملة - وسيأتي في المعلق . فإن ابن عبد البر أئله بالاضطراب : والمضطرب يجمع المعلق لأنه قد يكون علته ذلك . قال . اختلف في ألفاظ هذا الحديث اختلافاً كثيراً متدافعا مضطربا . منهم من يقول . صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر . ومنهم من يذكر عثمان . ومنهم من يقتصر على أبي بكر وعثمان . ومنهم من لا يذكر ( فكانوا لا يقرءون . بسم الله الرحمن الرحيم ) ومنهم من قال ( فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم ) ومنهم من قال ( فكانوا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم ) ومنهم من قال ( فكانوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ) ومنهم من قال ( فكانوا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم ) قال : وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لأحد .

#### (٤) المصحف والمحرّف - -

هل المصحف والمحرّف نوع واحد ؟ أو هما نوعان ؟  
قال ابن حجر رحمه الله . وإن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف  
مع بقاء صورة الخط في السياق . فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف  
وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرّف فجعلهما نوعان .

وقال ابن الصلاح . قد انقسم التصحيف إلى قسمين . أحدهما في المتن  
والثاني في الإسناد . وينقسم قسمة أخرى إلى قسمين : أحدهما تصحيف  
البصر ، وذلك هو الأكثر . والثاني : تصحيف السمع ، وينقسم قسمة ثالثة  
إلى تصحيف اللفظ وهو الأكثر . وإلى تصحيف يتعلق بالمعنى دون اللفظ  
وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجلة . لهم فيه أعذار  
لم ينقلها ناقلوه

#### الأمثلة

(١) ومثل ابن الصلاح للتصحيف في المتن : فقال :  
مثاله ما رواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد  
ابن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( احتجم في المسجد ) . وإنما  
هو بالراء ( احتجر في المسجد بخص وحصير حجرة يصلى فيها ) . فصحفه  
ابن لهيعة . لكونه أخذه من كتاب بغير سماع .  
قال . ذكر ذلك مسلم في كتاب التمييز له .

وجعله كذلك مثالا لتصحيف البصر .

- وهو لا يصلح . لا مثالا للمصحف ولا للمحرّف . على رأى ابن حجر .

(٢) قال : وبلغنا عن الدارقطني في حديث أبي سفيان عن جابر قال .



(رمى أبي يوم الأحزاب على أكحله . فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم)

إن غندرا قال فيه . أبي . وإنما هو أبي بن كعب .  
وهذا مثال للمحرف على رأى ابن حجر .

(٣) قال . وفي حديث أنس ( ثم يخرج من النار من قال . لا إله إلا الله ، وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة )  
قال فيه شعبة . ذرة بالضم والتخفيف . ونسب فيه إلى التصحيف .  
وهو كذلك مثال للمحرف . عند ابن حجر .

(٤) قال . وفي حديث أبي ذر . ( تعين الصانع ) قال فيه هشام بن عروة  
بالضاد المعجمة ( أى الضائع ) . وهو تصحيف . والصواب ما رواه الزهري  
الصانع بالصاد المهملة ضد الأخرق .  
وهذا صالح كذلك لأن يكون مثالا للمصحف . على رأى ابن حجر .  
(٥) وبلغنا عن أبي زرعة الرازي : أن يحيى بن سلام المفسر ، حدث  
عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى : ( سأريكم دار الفاسقين )  
قال مصر .

واستعظم أبو زرعة هذا ، واستقبحه . وذكر أنه في تفسير سعيد عن  
قتادة مصيرهم -

وهذا أيضا لا يصلح أن يكون مثالا للمصحف وللمحرف على رأى ابن حجر  
(٦) قال : وبلغنا عن الدارقطني أن محمد بن المتني أبا موسى العنزي حدث  
بحديث النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يأتي أحدكم يوم القيامة ببقرة لها  
خوار » فقال فيه . « أو شاة تنعر » بالنون ، وإنما هو تيعر بالياء المشناة  
من تحت

وهذا يصلح أن يكون مثالا للمصحف على رأى ابن حجر .  
قال . وإنه قال لهم يوما نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة قد صلى النبي  
صلى الله عليه وسلم إلينا ، يريد ما روى « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى  
إلى عنزة » يوم أنه صلى إلى قبلتهم .

وإنما العنزة ههنا حربة نصبت بين يديه فصلى إليها .  
وأظرف من هذا ما روينا عن الحاكم أبي عبد الله عن أعرابي زعم أنه صلى  
الله عليه وسلم كان إذا صلى نصبت بين يديه شاة ، أى صحفها عنزة  
باسكان النون .

وهذا الأخير يصلح مثالا للمصحف ، على رأى ابن حجر ، كما أن الذى قبله  
لا يصلح لواحد منهما ، وجعله ابن الصلاح مثالا للتصحيف فى المعنى ، أما  
الأول فهو مثال للمصحف ، على رأى ابن حجر أيضا .

« ٧ » قال . وعن الدارقطنى أيضا أن أبا بكر الصولى ، أملا فى الجامع  
حديث أبى أيوب « من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال » فقال فيه .  
« شيئا » بالشين والياء .

وهذا مثال للتصحيف ، على رأى ابن حجر .

« ٨ » قال . وإن أبا بكر الاسماعيلى الامام كان فيما بلغهم عنه يقول فى  
حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الكهان . « قر الزجاجة » بالزاي  
وإنما هو قر الدجاجة بالبدال

« ٩ » قال وفى حديث يروى عن معاوية بن أبى سفيان قال « لعن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر » ذكر الدارقطنى

عن وكيع أنه قال مرة بالحاء المهملة ، وأبو نعيم شاهد فرد عليه بالحاء المعجمة المضمومة .

ومثل ابن الصلاح للتصحيف في الإسناد فقال :

(١) مثاله حديث شعبة عن العوام بن مَرَجَم عن أبي عثمان النهدي عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لتؤدن الحقوق إلى أهلها ) الحديث

صحف فيه يحيى بن معين فقال : ابن مزاحم بالزاي والحاء فرد عليه . وإنما هو ابن مَرَجَم بالراء المهملة والجيم .

(٢) قال ومنه مارويناه عن أحمد بن حنبل قال : حدثنا محمد بن جعفر قال : حدثنا شعبة عن مالك بن عرفة عن عبد خير عن عائشة ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الديباء والمزفت ) قال أحمد : صحف شعبة فيه فانما هو خالد بن علقمة ، وقد رواه زائدة بن قدامة وغيره ، على ما قاله أحمد وهذا لا يصلح مثالا لا للمصحف ولا للمحرف ، عند ابن حجر .

ومثل ابن الصلاح تصحيح السمع قال .

مثاله حديث لعاصم الأُحُول رواه بعضهم فقال عن واصل الأُحْدَب . فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر ، كأنه ذهب - والله اعلم - إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة ؛ وإنما أخطأ فيه سمع من رواه ، والحاصل أن ابن الصلاح جعل المصحف أعم من المحرف عند ابن حجر بل أعم من المصحف والمحرف عنده إذ يشمل تغيير حرف بحرف ؛ بل كلمة بكلمة . بل يعم اللفظ والمعنى وتصحيف البصر والسمع .

---

بيان الأنواع التي تحصلت من فقد شرط عدم الشذوذ والعلّة الخفية القادحة علمت فيما سبق أننا شرطنا للصحة والحسن العدالة والضبط . وقلنا : المعول عليه في العدالة ثبوتها وفي الضبط أن يكون صوابه أكثر من خطئه

فاذا روى العدل الثقة حديثاً ووافق عليه العدول الثقات فهو مقبول لاشك فيه ولا ريبه في صحته أو حسنه . ولكن إذا خالفه فيه العدول الثقات اضطررنا إلى الجمع بين الروایتين إن أمكن ، فان لم يمكن رجحنا إن لم يكن أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً ، فان تكافأ ولم يمكن الترجيح توقفنا وحكمنا عليه بالاضطراب ، وإذا كلن ليس من الممكن ان يجيء المتنافيان في الشريعة السمحة ، وهما معتبران في وقت واحد للحجية والعمل ، فلا بد من أن يكون أحدهما هو المعتبر في ذلك والآخر فيه علة خفية قاذحة لم نطلع عليها .

لذلك كان من الحتم أن نقول في التعريف للصحيح والحسن من غير شذوذ ولا تعليل وكان من الحتم أيضاً أن نزيد ولا اضطراب ، غاية الأمر أن الاضطراب لما كان داخل في التعليل أستغنى عن التصريح به معروف للصحيح والحسن وبالجملة إن تخالفت روايات العدول الثقات فان ترجحت إحدى الروایتين بمرجح كأن كان أحدهما أوثق أو أكثر عدداً أو نحو ذلك كان المرجوح هو الشاذ والراجح هو المحفوظ ، وإن تكافأت الروایتان ولا مرجح ولا ناسخ كان هو المضطرب ، وألحقناه بالضعيف إن كان التعارض منافياً للحجية والعمل وإن لم تظهر لنا العلة في أحدهما ونبه حافظ متقن على أن فيه وهما كان معللاً وسبق بيان المضطرب ، وإليك بيان الشاذ والمعلل :-

### ( ١ ) الشاذ

قال ابن حجر : فان خولف بأرجح منه لمزيد ضبط ، أو كثرة عدد ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات ، فالراجح يقال له : المحفوظ ، ومقابله : وهو المرجوح يقال له : الشاذ ، قال السخاوى : والمراد راوى الصحيح والحسن بالزيادة أو النقص في السند أو المتن .

وبناء على ذلك ، فالشاذ : هو ما رواه العدل الضابط مخالفاً لأرجح منه بحيث يتعذر الجمع ولا ناسخ ، وهذا عند من يقدم الجمع على الترجيح ، أما من يقدم الترجيح على الجمع ، فذهبه : ولو أمكن الجمع .

قال في مسلم الثبوت : ( وحكم النسخ إن علم المتقدم والمتأخر ، وإلا يعلم المتقدم منهما ، فالترجيح إن أمكن ، ويعمل بالراجح ، لأن ترك الراجح خلاف المعقول ، والإجماع ، وإلا فالجمع بقدر الإمكان ، للضرورة ، وإن لم يمكن الجمع تساقطا لأن العمل بأحدهما على التعيين ترجيح من غير مرجح ، والتخير مما لا وجه له ) .

وحكى ابن الصلاح عن الشافعي رحمه الله أنه قال : ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة مالا يروى غيره ، إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثا يخالف ما روى الناس . ولا ريب أن الشافعي يريد بكلمة الناس الحفاظ العدول الضابطين ، قال : وحكى الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني نحو هذا عن الشافعي وجماة من أهل الحجاز ، ثم قال : الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان ، أو غير ثقة ، فإكان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به قال : وذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ : أن الشاذ هو الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات ، وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة .

وذكر أنه بغير المعلل من حيث إن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوم فيه ، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك .

قال شيخ الإسلام : وبقي من كلامه : وينقدح في نفس الناقد أنه غلط ، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك اهـ

وعقب ابن الصلاح على هذه الآراء فقال :

أما ما حكى الشافعي عليه بالشذوذ ، فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول ، وأما ما حكيناه عن غيره ، فيشكل بما تفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث ( إنما الأعمال بالنيات ) ، فإنه حديث فرد تفرد به عمر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص ، ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم ، ثم عنه يحيى بن سعيد على ما هو الصحيح عند

أهل الحديث ، ثم أتى ببعض الأمثلة التي تفرد بها بعض الرواة وهي صحيحة  
ثم قال :

فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس  
الأمري في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم ، ثم ذكر التفصيل  
المتقدم لك في المنكر ، وجعل الشاذ والمنكر بمعنى واحد ينقسم إلى قسمين :

(١) الحديث الفرد المخالف

(٢) الحديث الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والضبط ما يقع جابرا  
لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف . اهـ

ومما تقدم تعلم أن الذي استقر عليه الأمر بين المحدثين :

(١) أن الشاذ هو مارواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه .

(٢) وأن المنكر هو مارواه الضعيف مخالفا فيه الثقة .

قال ابن حجر : وقد غفل من سوى بينهما .

أما رواية الضعيف مع عدم المخالفة فقد سبق لك أنه داخل في قسم  
المتروك ، أما تفرد الثقة بالحديث من غير مخالفة ، فهو صحيح مذكور في  
كتب الصحاح ، فلا يرد ، إلا لعله خفيه قاذحه ، وهو داخل في المعلن  
كما سنذكره .

الأمثلة :

(١) مثاله في السند : مارواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن  
عبينه عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن  
رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا إلا مولى  
هو أعتقه ( الحديث ) .

وتابع ابن عبينه على وصله ابن جريج وغيره ، وخالفهم حماد بن زيد  
فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس .

قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة اه .

قال ابن حجر : فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددا منه :

(٢) مثاله في المتن : مارواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد ابن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا : إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه .

قال البيهقي : خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا ، فإن الناس إنما روه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله ، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ :

### (٢) المعلل

هو في اللغة اسم مفعول من علله فهو معلل ؛ وإنما يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه بالشئ . وشغله به ، من تعليل الصبي بالطعام ، ولذلك قال السخاوي وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون : علله فلان فعلى طريق الاستعارة ، قال صاحب لقط الدرر : وكأن وجه الشبه الشغل ، فإن المحدث يشتغل بما فيه من العلل .

ووقع في كلام كثير من المحدثين ، كالبخاري والترمذي وابن عدى والدارقطني وغيرهم من المتكلمين والأصوليين : معلول ، وهو اسم مفعول من الثلاثي : علله فهو معلول ، وقال ابن الصلاح : وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس : العلة والمعلول ، مردول عند أهل العربية واللغة ، وقال النووي : إنه لحن

وأجيب : بأنه قد حكاها جماعة من أهل اللغة منهم قطرب :

ورد على هذا الجواب بأنه قد أنكره غير واحد من أهل اللغة ، كابن سيده والحريري وغيرهما . وقال صاحب المحكم : إن المعروف إنما هو أعله الله فهو معلل ، وقال الجوهري : لا أعلك الله ، أى لا أصابك بهلة .

والعلة هنا عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة في صحة الحديث .  
فالحديث المعلل : هو الذى اطلع على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره  
السلامة .

قال ابن حجر : ثم الوهم ، إن اطلع عليه بالقرائن الدالة على وهم راويه :  
من وصل مرسل أو منقطع ، أو إدخال حديث في حديث ، أو نحو ذلك  
من الأشياء القاذحة - وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطارق - فهذا  
هو المعلل .

وقال ابن الصلاح : اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث  
وأدقها وأشرفها ، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب .  
وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه .

فالحديث المعلل هو الحديث الذى اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع  
أن الظاهر السلامة منها .

قال : ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذى رجاله ثقات الجامع شروط الصحة  
من حيث الظاهر .

فقوله ( الحديث ) جنس في التعريف وقوله ( الذى اطلع فيه على علة )  
خرج به جميع الأحاديث التى لم يطلع على علل فيها ، فهي صحيحة أو حسنة  
وقوله ( تقدح في صحته ) خرج به ما فيه علة غير قاذحة ، قال النووي :  
( وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح كما رسال ما وصله الثقة الضابط حتى  
قال - يعني أبا يعلى الخليلي في الارشاد - : من الصحيح صحيح معلل ، كما  
قيل منه صحيح شاذ ) ومثله بحديث مالك : ( للمملوك طعامه ) ، فإنه أورده  
في الموطأ معضلاً ، ورواه عنه ابراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام  
موصولاً . قال : فقد صار الحديث بتبيين الاسناد صحيحاً يعتمد عليه . قال  
السيوطي : قيل : ذلك عكس المعلل فإنه مآثره السلامة فاطلع فيه - بعد  
الفحص - على قاذح ، وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعصال ، فلما فتش تبين



وصله - وقوله ( مع أن الظاهر السلامة منها ) خرج به كل ما كان فيه علة ظاهرة ، بها كان ضعيفا ، قال النووي : وقد تطلق العلة على غير مقتضاها الذي قدمناه - أي من الأسباب الخفية الغامضة ككذب الراوى ، وغفلة . وسوء حفظه ، ونحوها من أسباب ضعف الحديث ، وسمى الترمذى النسخ علة من علل الحديث ، قال السيوطى : قال العراقى فإن أراد به علة في العمل بالحديث فصحيح ، أو في صحته فلا ، لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة .

#### ما يعرف به التعلييل :

قال الخطيب أبو بكر : السبيل إلى معرفة علة الحديث : أن يجمع بين طرقة ، وينظر في اختلاف روايته ، ويعتبر بمكاتهم من الحفظ ، ومزلتهم في الإلتقان ، والضبط ، وروى عن على بن المدينى قال : الباب إذا لم تجمع طرقة لم يتبين خطؤه . وقال ابن الصلاح : يستعان على إدراكها بتفرد الراوى ، وبمخالفة غيره له ، مع قرائن تنضم إلى ذلك ، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع ، أو دخول حديث في حديث ، أو وهم وإهم ، لغير ذلك بحيث يقلب على ظنه ذلك ، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه .

وقال ابن حجر : وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ناقبا ، وحفظا واسعا ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة ، وملكة قوية بالأسمانيد والمتون ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن ، كعلى بن المدينى ، وأحمد بن حنبل والبخارى ، ويعقوب ابن أبى شيبة ، وأبى حاتم ، وأبى زرعة والدارقطنى ، وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفى في نقد الدينار والدرهم .

وقال ابن مهدى : معرفة علل الحديث إلهام لو قلت للعالم يعلل الحديث من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة ، وكم من شخص لا يهتدى لذلك ، وقيل له

أيضا : إنك تقول للشيء : هذا صحيح ، وهذا لم يثبت فعمن تقول ذلك ؟ فقال : أرأيت لو أنيت الناقد . فأريته دراهمك ، فقال : هذا جيد وهذا بهرج ، أكنت تسأل عن ذلك ، أو تسلم له الأمر ؟ قال : فهذا كذلك بطول المجالسة والمناظرة والخبرة .

وسئل أبو زرعة : ما الحجة في تحليلكم الحديث ؟ فقال : الحجة أن تسألني عن حديث له علة ، فأذكر علة ، ثم تقصد ابن وارة فتسأله عنه ، فيذكر علة ، ثم تقصد أبا حاتم فيعلمه ، ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث ، فإن وجدت بيننا خلافا ، فأعلم أن كلامنا تكلم على مراده ، وإن وجدت الكلمة متفقة فأعلم حقيقة هذا العلم ، ففعل الرجل ذلك ، فانفقت كلمتهم ، فقال : أشهد أن هذا العلم إلهام .

#### أقسامه

قال ابن الصلاح : قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر ، وقد تقع في متنه .

ثم ما يقع في الإسناد ، قد يقدح في صحة الإسناد والتمن جميعا ، كما في التعليل بالإرسال والوقف ، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة ، من غير قدح في صحة المتن .

قال السيوطي : وقد قسم الحاكم في علوم الحديث أجناس المعلل إلى عشرة ونحن نلخصها هنا بأمثلتها : قال :

(١) أن يكون السند ظاهره الصحة ، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه .

مثاله : حديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( من جلس مجلسا فكثر فيه لغطه ، فقال قبل أن يقوم : سبجارك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك ، غفر له ما كان في مجلسه ذلك )

فروى أن مسلماً جاء إلى البخارى وسأله عنه ، فقال هذا حديث ملىح ، إلا أنه معلول ، حدثنا به موسى بن اسماعيل ثنا وهيب ثنا سهيل عن عون بن عبد الله : قوله - أى إنه موقوف على عون وليس بمرفوع - قال البخارى : وهذا أولى ، لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل .

(٢) أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ ، وبسند من وجه ظاهره الصحة .

مثاله : حديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء ، وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعاً : ( أرحم أمتى أبو بكر ، وأشدهم في دين الله عمر ) الحديث .

قال : فلو صح إسناده لأخرج في الصحيح ، إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلًا .

(٣) أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابي ، ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواة ، كرواية المدنيين عن الكوفيين .

مثاله : حديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً : ( إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة ) .

قال : هذا إسناده لا ينظر فيه حديثى إلا ظن أنه من شرط الصحيح ، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا ، وإنما الحديث محفوظ من رواية أبي بردة عن الأغر المزني .

(٤) أن يكون محفوظًا عن صحابي ، فيروى عن تابعى يقع الوهم بالتصريح بما يقتضى صحته ، بل ولا يكون معروفًا من جهته .

مثاله : حديث زهير بن محمد عن عثمان بن سلمان عن أبيه : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور .

قال : أخرج المسكرى وغيره هذا الحديث في الوجدان ، وهو معلول ،

أبو عثمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولا رآه ، وعثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه ؛ وإنما هو عثمان بن أبي سليمان .  
(٥) أن يكون روى بالنعنة ؛ وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة .

مثاله : حديث يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال من الانصار ( أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ، فرمى بنجم فاستنار ) الحديث .

قال : وعلمته أن يونس مع جلالته قصر به ، وإنما هو عن ابن عباس ، حدثني رجال . هكذا رواه ابن عينة وشعيب وصالح والاوزاعي وغيرهم عن الزهري .

(٦) أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد .

مثاله : حديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال : قلت يا رسول الله ، مالك أفصحنا؟ الحديث قال : وعلمته ما أسند عن علي بن خشرم حدثنا علي بن الحسين بن واقد : بلغني أن عمر فذكره .

(٧) الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله .

مثاله : حديث الزهري عن سفيان الثوري عن حجاج بن قراصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا : المؤمن غر كريم ، والفاجر خب لئيم .

قال : وعلمته ما أسند عن محمد بن كثير حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة فذكره .

(٨) أن يكون الراوى عن شخص أدر كه وسمع منه ، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة ، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلم أنها لم يسمعها منه .

مثاله : حديث يحيى بن أبي كثير عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت قال : أفطر عندكم الصائمون . الحديث قال : فيحيى رأى أنسا ، وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث ، ثم أسند عن يحيى قال : حدثت عن أنس فذكره .

(٩) أن تكون طريقه معروفة ، يروى أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق - بناء على الجادة - في الوهم .

مثاله : حديث المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة قال : سبحانك اللهم . الحديث .

قال أمخذه فيه المنذر طريق الجادة ، وإنما هو من حديث عبد العزيز ثنا عبد الله بن النضر - لى بن الأدرج بن عبيد الله بن أبي رافع بن علي (١٠) أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه ، وموقوفاً من وجه .

مثاله : حديث أبي فروة يزيد بن محمد ، ثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً : من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء .

قال : وعلمته ما أسند وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال : سئل جابر فذكره قال الحاكم : وبقت أجناس لم نذكرها ، وإنما جعلنا هذه أمثالا لأحاديث كثيرة .

قال السيوطي : وما ذكره الحاكم من الأجناس يشمله القسمان المذكوران فيما تقدم وإنما ذكرناه تمريناً للطالب وإيضاحاً لما تقدم

نقول إن هذه كلها تتعلق بأمثلة العلة الفادحة في السند المؤثرة على المتن أما العلة التي في السند ولم تؤثر على صحة المتن : -

(١) فقد مثل ابن الصلاح لما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن بما رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( البيعان بالخيار ) الحديث فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معلى غير صحيح ، والمتن على كل حال صحيح ، والعلة في قوله : عن عمرو بن دينار ؛ إنما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر .

هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه ، فوهم يعلى بن عبيد ، وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار ، وكلاهما ثقة .  
وأما العلة التي في المتن المؤثرة فيه :

(٢) فقد مثل لها بما انفرد مسلم بإخراجه من حديث أنس من اللفظ المصرح بنفى قراءة ( بسم الله الرحمن الرحيم ) .

فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأَكْثَرِينَ إنما قالوا فيه : فكانوا يستفتحون القراءة ( بالحمد لله رب العالمين ) ، من غير تعرض لذكر البسملة . وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح ، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له ؛ ففهم من قوله : كانوا يستفتحون ( بالحمد لله ) . أنهم كانوا لا يبسمون فرواه على ما فهم وأخطأ ؛ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتحون بها من السور هي الفاتحة ؛ وليس فيه تعرض لذكر التسمية .

وانضم إلى ذلك أمور منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبعد ما ذكر السيوطي في التدريب روايات حديث البسملة قال :  
وتبين بما ذكرناه أن لحديث مسلم السابق تسع علل : المخالفة من الحفاظ والأَكْثَرِينَ والإنقطاع ، وتدليس التسوية من الوليد ، والكتابة ، وجهالة الكاتب ، والاضطراب في لفظه ، والإدراج وثبوت ما يخالفه عن صحابه ، ومخالفته لما رواه عدد التواتر .

قال الحافظ أبو الفضل العراقي: وقول ابن الجوزي: إن الأئمة انفقوا على صحته فيه نظر؛ فهذا الشافعي والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر لا يقولون بصحته. أفلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذي نقله؟

### هذه أذهاب العلماء في رواية الضعيف

وقبوله في فضائل الأعمال وشرط ذلك

(١) تقدم أن شر الضعيف الموضوع، وذلك على القول بأن الموضوع داخل في أقسام الضعيف، ويليه المطروح، وذلك على القول باستقلاله عن المتروك، ثم يليه المتروك، ثم المنكر، ثم المعلن، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب، كذا رتبة شيخ الإسلام ابن حجر.

وقال الزكشي في مختصره: ما ضعفه لا لعدم اتصاله سبعة أصناف:

شرها الموضوع، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المنكر، ثم الشاذ، ثم المعال ثم المضطرب.

قال السيوطي: وهذا ترتيب حسن، وينبغي جعل المتروك قبل المدرج وأن يقال فيما ضعفه لعدم اتصال: شره المفضل، ثم المنقطع، ثم المدلس، ثم المرسل، وهذا واضح.

ثم قال: ثم رأيت شيخنا الشمني نقل قول الجوزقاني: المفضل أسوأ حالا من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالا من المرسل، وتعبه بأن ذلك إذا كان الانقطاع في موضع واحد، وإلا فهو يساوي المفضل.

قال في توجيه النظر: وهذا الترتيب الذي ذكره إنما نظروا فيه إلى الجملة، وإلا فقد يكون في المقدم ما هو أخف ضعفا مما بعده كما في المنقطع إذا كان الانقطاع فيه من ثلاثة مواضع، فإنه يقدم على المفضل إذا كان بسقوط اثنين متواليين فحسب، وحينئذ فتقديم المفضل على المنقطع والحكم عليه بأنه

أسوأ حالا منه إنما هو بالنظر للغالب ، فهو حكم مبنى على الجملة ، فينبغي الانتباه لذلك ولما أشبهه :

(٢) قال النووى : إذا رأيت حديثاً باسناد ضعيف فلك أن تقول : هو ضعيف بهذا الإسناد ، ولا تقل : ضعيف المتن ، لمجرد ضعف ذلك الإسناد ، إلا أن يقول إمام : إنه لم يرو من وجه صحيح ، أو إنه حديث ضعيف مفسراً ضعفه : اهـ

وذلك لأنك إذا قلت : ضعيف المتن ، أو ضعيف وأطلقت ، فقد يكون له إسناد آخر صحيح .

أما إذا قال إمام مطلع حافظ : إنه لم يرو من وجه صحيح ، أو فسر ضعفه فقد استندت إلى من لا يقول بالهوى ، وقال تعالى ( فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون ) .

(٣) إذا قال الحافظ المطلع الناقد فى حديث لأعرفه ، قال السيوطى : اعتمد ذلك فى نفيه كما ذكر شيخ الإسلام ، ولا يحتج بأنه لا يلزم من عدم معرفته له عدم وجوده ، إذ يبعد ذلك على الحافظ المطلع بعد أن دونت الدواوين ، وصار المرجع هو الكتب المصنفة ، فالظاهر عدمه .

(٤) قولهم : هذا الحديث ليس له أصل ، أولاً أصل له ، معناه ليس له إسناد كما قال ابن تيمية .

(٥) قال النووى : إذا أردت رواية الضعيف بغير إسناد فلا تقل : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، وما أشبهه من صيغ الجزم ، بل قل : روى كذا ، أو بلغنا كذا ، أو ورد ، أو جاء أو نقل ، وما أشبهه - وكذا ما تشك فى صحته .

قال السيوطى : أما الصحيح فاذكره بصيغة الجزم ، وبقيج فيه صيغة التقرىض ، كما يقبج فى الضعيف صيغة الجزم .



(٦) قال النووي : ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ماسوى الموضوع من الضعيف ، والعمل به من غير بيان ضعفه ، في غير صفات الله تعالى ، والأحكام كالللال والحرام ، وغيرهما ، وذلك كالقصص وفضائل الأعمال والمواظ وغيرها : مما لاتعلق له بالعقائد والأحكام .

(٧) اتفق العلماء على أنه لايجوز ذكر الموضوع إلا مع البيان في أى نوع كان ، وأما غير الموضوع من الضعيف فقد اختلفوا فيه :  
١ - فذهب قوم إلى جواز الأخذ به والتساهل في أسانيد وروايته من من غير بيان لضعفه إذا كان في غير الأحكام والعقائد مثل : فضائل الأعمال والقصص .

ومن ثقل عنه جواز التساهل في ذلك عبد الرحمن بن مهدى ، وأحمد بن حنبل .

أما ابن مهدى فان البيهقى في المدخل أخرج عنه قال : إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الللال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد ، وانتقدنا في الرجال ، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب تساهلنا في الأسانيد ، وتساحنا في الرجال .

وأما أحمد بن حنبل ففي رواية الميموني عنه قال : الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجىء شىء فيه حكم . وقال في رواية عباس الدورى عنه : ابن إسحاق رجل تكتب عنه هذه الأحاديث - يعنى المغازى ونحوها - وإذا جاء الللال والحرام ، أردنا قوما هكذا ، وقبض أصابع يده الرابع .

وقال الحاكم : سمعت أبا زكريا العنبرى يقول : الخبر إذا ورد لم يحرم

حلالة ، ولم يحل حراما ، ولم يوجب حكما ، وكان في ترغيب أو ترهيب أغمض عنه وتسوهد في روايته ، وقال ابن عبد البر : أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى ما يحتاج به .

وقال الكمال بن الهمام : يثبت بالضعيف بغير وضع الفضائل ، وهو النذب ٢ - وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن للأخذ بالحديث الضعيف في الفضائل ونحوها عند من سوغ ذلك ثلاثة شروط : -

أحدها : أن يكون الضعيف غير شديد الضعف ، فيخرج من انفراد من الكذابين ، والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه - وقد نقل العلائي الاتفاق على ذلك .

ثانيها : أن يندرج تحت أصل معمول به

ثالثها : أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط .

قال : وقد ذكر هذين الشرطين ابن عبد السلام وابن دقيق العيد ٣ - وقيل لا يجوز العمل به مطلقا . ونسبه في فتح المغيث لأبي بكر ابن العربي ، وحكاه ابن سيد الناس في عيون الأثر عن يحيى بن معين . وقال في توجيه النظر نقلا عن أبي شامة : إن التساهل في أحاديث فضائل الأعمال عند المحققين من أهل الحديث ، وعند علماء الأصول والفقه خطأ ، بل ينبغي بيان أمره إن علم ، وإلا دخل تحت الوعيد في قوله صلى الله عليه وسلم ( من حدث عني بجديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين ، والحقيقة أن أبا شامة إنما قال ذلك في أحاديث منكورة وردت في فضل رجب ، وهي تعد مما خلت عن الشرط الأول من الشروط التي ذكرها ابن حجر .

٤ - وقيل : يعمل به مطلقا .

قال السيوطي : وتقدم عز وذلك إلى أبي داود وأحمد وأنها يريان أن ذلك أقوى من رأى الرجال .

وقال ابن تيمية في منهاج السنة : إن قولنا : إن الحديث الضعيف خير من الرأى ، ليس المراد به الضعيف المتروك ، ولكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحديث إبراهيم الهجرى عن يحن الترمذى حديثه أو يصححه ؛ وكان الحديث فى اصطلاح من قبل الترمذى إما صحيح وإما ضعيف ، والضعيف نوعان : ضعيف متروك ، وضعيف ليس بمتروك ، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح ؛ فجاء من لا يعرف اصطلاح الترمذى فسمع قول بعض أئمة الحديث : الضعيف أحب إلى من القياس ، فظن أنه يحتج بالحديث الذى يضعفه مثل الترمذى ، وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه اتبع للحديث الصحيح ، وهو فى ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشئ على ما هو أولى بالرجحان منه .

هـ - قال السيوطى : وعبرة الزر كشى :

والضعيف مردود مالم يقنض ترغيبا أو ترهيبا ؛ أو تتعدد طرقه ؛ ولم يكن المتابع منقطعا عنه ؛ وقيل : لا يقبل مطلقا ، وقيل : يقبل إن شهد له أصل واندرج تحت عموم اهـ

قال السيوطى : ويعمل بالضعيف أيضا فى الأحكام إذا كان فيه احتياط وهناك قولان آخران ذكرهما صاحب توجيه النظر :

(١) أنه يؤخذ به فى الأحكام أيضا إذا لم يوجد فى الباب غيره وهو القول المنقول عن أحمد .

(٢) يعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول ، وينزل ذلك منزلة التواتر حتى إنه ينسخ به القرآن واستدل على ذلك بحديث ( لا وصية لوارث ) فقد نسخ به آية الوصية مع أن بعض الأئمة قال : إن أهل الحديث لا تثبته لكن لما تلقته الأمة بالقبول صار فى حكم المتواتر .

قال الجزائرى : ولا يخفى أن هذا قول مستغرب جدا .

## الكتب التي هي مظنة الضعيف

الكتب التي يكثر فيها الضعيف بأنواعه : كتب الطبقة الثالثة التي يدها في الكتب التي هي مظنة الحسن .

لذلك لا يباشرها للعمل بما فيها ، والقول بما تضمنته إلا التحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال ، وعلل الأحاديث ، وربما سهل منها أخذ المتابعات والشواهد .

وبلى هذه الطبقة طبقة رابعة .

قال الدهلوي : هي كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأولى ، كانت في المجامع والمسانيد المختفية . فنهوا بأمورها ، وكانت على السنة من لم يكتب حديثه المحدثون ، ككثير من الوعاظ المتشدقين ، وأهل الأهواء والضعفاء ، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين أو من أخبار بني إسرائيل من كلام الحكماء والوعاظ ، خلطها الرواة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم سهواً أو عمداً ، أو كانت من احتملات القرآن والحديث الصحيح ، فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية فجعلوا المعاني أحاديث مرفوعة ، أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مستبدة برأسها عمداً ، أو كانت جملا شتى في أحاديث مختلفة جعلوها حديثاً واحداً بنسق واحد .

ومظنة هذه الأحاديث : كتاب الضعفاء لابن حبان ، وكامل بن عدي وكتب الخطيب ، وأبي نعيم ، والجوزقاني ، وابن عساكر ، وابن النجار ، والديلمي ، وكاد مسند الخوارزمي يكون من هذه الطيقة .

وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفاً محتملاً ، وأسوؤها ما كان موضوعاً أو مقلوباً شديد النكارة .

وهذه الطبقة مادة كتب الموضوعات لابن الجوزي .

وهذه الطبقة الاشتغال بها ويجمعها والاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين  
قال : وإن شئت الحق فطوائف المبتدعين من الرافضة، والمعتزلة وغيرهم  
بتمكنون بأدنى غاية أن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم .  
فلا نتصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث .  
وهناك طبقة خامسة يقول فيها الدهلوى :

ومنها ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم ، وليس له  
أصل في هذه الطبقات الأربع .

ومنها مذسة الماجن في دينه ، العالم بلسانه ، فأتي بأسناد قوى لا يمكن  
الجرح فيه ، وكلام بليغ لا يبعد صدوره عنه صلى الله عليه وسلم ؛ فأثار في  
الإسلام مصيبة عظيمة ، لكن الجهابذة من أهل الحديث ، يوردون مثل ذلك  
على المتابعات والشواهد فتهتك الاستار ، ويظهر العوار .

### الكتب الخاصة بالموضوع

أما الكتب الخاصة بالحديث الموضوع فأول من ألف فيه على ما قيل :  
(١) الحافظ الحسين بن إبراهيم الجوزقانى المتوفى سنة ٥٤٣ هـ كتابه  
الاباطيل ويسمى ( كتاب الموضوعات من الاحاديث المرفوعات )

قال الذهبي : وهو محتو على أحاديث موضوعة وواهية ، وقد بين بطلان  
أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحيح لها ، قال الحافظ ابن حجر : وهو  
خطأ إلا إن تعذر الجميع .

(٢) ثم الحافظ أبو الفرج بن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ هـ ( كتابه  
الموضوعات الكبرى ) وهو أكبر وأشهر :

قال النووي : وقد أكثر جامع الموضوعات في نحو مجلدين — أعنى  
أبا الفرج بن الجوزى فذكر كثيراً مما لا دليل على وضعه ، بل هو ضعيف

قال السيوطى : بل وفيه الحسن والصحيح ، وأغرب من ذلك أن فيها حديثاً من صحيح مسلم .

قال الذهبي : ربما ذكر ابن الجوزى في الموضوعات أحاديث حسنا قوية وقال شيخ الإسلام : غالب ما في كتاب ابن الجوزى موضوع ، والذي ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جدا .

قال : وفيه من الضرر أن يظن ما ليس بموضوع موضوعاً ، عكس الضرر بمستدرك الحاكم ، فإنه يظن ما ليس بصحيح صحيحاً ، ويتعين الاعتناء بانتقاد الكتابين ، فإن الكلام في تساهلها أعدم الانتفاع بهما إلا لعالم بالفن . وقد تعقبه الحافظ السيوطى ثم قال فيه :

كتاب الأباطيل للمرئى	أبى الفرج الحافظ المقتدى
تضمن ما ليس من شرطه	لذى البصر الناقد المهتدى
ففيه حديث روى مسلم	وفوق الثلاثين عن أحمد
وفرد رواه البخارى فى	رواية حماد المسند
وعند سليمان قل : أربع	وبضع وعشرون فى الترمذى
وللسانى واحد وابن ما	جه ست عشرة إن تعدد
وعند البخارى لافى الصحيح	وللدارمى الخبر فى المسند
وعند ابن حبان والحاكم الـ	إمام وتلميذه الجيهدى
وتعليق إسنادهم أربعون	وخذ مثلها وأستفد وانقد
وقد بان ذلك بمجموعه (١)	وأوضحته لك كي تهتدى

(١) المسلم + ٣٨ لآحمد + للبخارى + ٤ لآبى داود سليمان + ٢٣ للترمذى + النسائى + ١٦ لابن ماجه + ٢٠ ١٢٤ المجموع نما انتقد عليه وليس بموضوع .

قال السيوطى : أوردت فيه مائة وبضعة وعشرين حديثاً ليست بموضوعة ، وأبلغها فى كتابه التعقبات ثلاثمائة حديث ونيقاً

وتم بقايا مستدرک فما جمع العلم! في مفرد

(٣) ثم ضياء الدين أبو حفص عمر بن بدر الدين الموصلي المتوفى سنة ١٦٢٢ هـ  
اولا : كتابه المغنى عن الحفظ والكتاب بقولهم : لم يصح في هذا الباب .  
قال السخاوى : وعليه فيه مؤاخذات كثيرة ، وإن كان له في كل باب  
من أبوابه سلف من الأئمة خصوصا المتقدمين .

قال السيوطى : ألف عمر بن بدر الموصلى وليس من الحفاظ كتابا في  
قولهم : لم يصح شيء في هذا الباب وعليه في كثير مما ذكره انتقاد .  
وثانياً : كتابه ( العقيدة الصحيحة فى الأحاديث الموضوعة الصريحة ) .  
وثالثاً : كتابه ( الوقوف على الموقوف فيما أورده أصحاب الموضوعات  
فى موضوعاتهم وهو صحيح عن غيره عليه الصلاة والسلام من الصحابة أو  
التابعين أو من بعدهم .

(٤) : ثم الحسن بن محمد الصاغاني المتوفى سنة ١٠٥٠ هـ كتابه ( الدرر المنقط  
فى تبين الغلط ونفى اللغط ) .

قال السخاوى : وفيها الكثير أيضا من الصحيح والحسن ، وما فيه  
ضعف يسير ، وقد أفرد الزين العراقى فى جزء .

(٥) : ثم الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى  
سنة ٩١١ هـ كتابه الآتية .

١ - النكت البديعيات

ب - الوجيز

ج - اللالى المصنوعة

د - التوقيات

هـ - ذيل على كتاب ابن الجوزى

قد اختصر كتاب ابن الجوزي وزاد على موارد ماورد في تاريخ ابن عساكر وابن النجار ومسند الفردوس للديلمي ، وتصانيف أبي الشيخ ابن حبان ، في كتابه ( اللائلي المصنوعة ) وأفرد ماتعقب به ابن الجوزي في ( النكت البديعيات ) واختصره في التعقبات ، ويبلغ ماتعقبه ثلاثمائة حديث ونيف

(٦) ثم شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الشامي الدمشقي الصالحى المتوفى سنة ٩٤٢ هـ كتابه في الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة في ( المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ) .

(٧) ثم علي بن محمد بن عراق المتوفى سنة ٩٦٣ هـ كتابه ( تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ) .

جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي والجلال السيوطي وزاد عليهما ، وجعل كتابه على ثلاثة فصول : الأول فيما حكم ابن الجوزي بوضعه ولم يخالف فيه ، الثاني ، فيما حكم بوضعه وتعقب فيه ، الثالث : فيما زده السيوطي على ابن الجوزي ، وذكر في الفصلين الأخيرين علة الحديث التي لم يذكرها السيوطي في اللائلي أو الذيل .

(٨) ثم محمد بن طاهر الفتني الهندي المتوفى سنة ٩٨٦ هـ كتابه ( تذكرة الموضوعات ) جمعه من كتب السيوطي وغيرها .

(٩) ثم علي بن سلطان القاري المتوفى سنة ١٠١٤ هـ كتابه تذكرة الموضوعات الكبرى والصغرى : الهبات السنيات - والأسرار المرفوعة ، وله رسالة تسمى بالمصنوع في معرفة الحديث الموضوع ، وعليه في جميعها مؤاخذات

(١٠) ثم محمد بن محمد الحسيني السندروسى المتوفى سنة ١١٧٧ هـ كتابه ( الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي ) رتبته على حروف المعجم خص لكل نوع من هذه الأنواع فصلا في حرفه .



(١١) ثم الشيخ محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي المتوفى سنة ١١٨٩ هـ كتابه ( الدرر المنوعة في الأحاديث الموضوعات ) في مجلد ضخيم .

(١٢) ثم القاضي أبو عبد الله محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ كتابه ( الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعات ) غير أنه أدرج فيها كثيراً من الأحاديث التي لم تبلغ درجة الموضوع .

(١٣) ثم العلامة أبو الحسنات عبد الحى بن عبد الحليم اللكنوى الهندي المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ كتابه الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعات .

(١٤) ثم أبو المحاسن محمد بن خليل القاوقجي المتوفى سنة ١٣٠٥ هـ كتابه ( اللؤلؤ الموضوع فيما قيل لأصل له أو بأصله موضوع ) .

(١٥) ثم أبو عبد الله محمد البشير ظافر الأزهرى المتوفى سنة ١٣٢٥ هـ كتابه تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعات على سيد المرسلين . هذه جملة مؤلفات فيما اختص بالأحاديث الموضوعات فيها عناية وكفاية لمن أراد الاطلاع والمراجعة .

## الأنواع التي تشترك في الصحيح والحسن والضعيف

### (١) المتصل

قال ابن الصلاح : ويقال فيه : الموصول أيضاً ، ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف .

قال : وهو الذي اتصل إسناده ، فكان كل واحد من رواه قد سمعه من فوجه حتى ينتهى إلى منتهاه .

وقال النووي : هو ما اتصل إسناده مرفوعاً كان أو موقوفاً على من كان قال السيوطي : هذا اللفظ الأخير زاده النووي على ابن الصلاح وتبعه ابن جماعة فقال : على غيره . فشمّل أقوال التابعين ومن بعدهم ، وابن الصلاح

قصره على المرفوع والموقوف، ثم مثل الموقوف بمالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر - وهو ظاهر في اختصاصه بالموقوف على الصحابي .

وأوضحه العراقي فقال : وأما قول التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز، وواقع في كلامهم كقولهم : هذا متصل إلى سعيد بن المسيب ، أو إلى الزهري ، أو إلى مالك ونحو ذلك .

قيل : والنكتة في ذلك أنها تسمى مقاطيع ، فأطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة .

قال العراقي :

وإن تصل بسند منقولا فسمه متصلا موصولا  
سواء الموقوف والمرفوع ولم يروا أن يدخل المقطوع

#### (٢) المسند

(١) قال ابن الصلاح : ذكر الخطيب أن المسند عند أهل الحديث : هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه ، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم .

قال السيوطي : والمراد اتصال السند ظاهرا ، فيدخل ما فيه انقطاع خفي كعننة المدلس ، والمعاصر الذي لم يثبت لقيه ، لإطباق من خرج المسانيد على ذلك .

(٢) وقال ابن عبد البر في التمهيد . هو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة متصلا كان ، كمالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو منقطعا ! كمالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فهذا مسند لأنه قد أسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس .

وعلى هذا القول يستوى المسند والمرفوع .

واعترضه شيخ الإسلام فقال : ويلزم عليه أن يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعا ، ولا قائل به .

(٣) وقال الحاكم وغيره : لا يستعمل إلا في المرفوع المتصل ، بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل والمدلس .

وحكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث .

قال السيوطي : وهو الأصح ، وليس ببعيد من كلام الخطيب ، وبه جزم شيخ الإسلام في النخبة ، فيكون أخص من المرفوع .

قال الحاكم : من شرط المسند أن لا يكون في إسناده أخبرت عن فلان ، ولا حدثت عن فلان ، ولا بلغني عن فلان ، ولا أظنه مرفوعا ، ولا رفعه فلان (٤) ويطلق المسند أيضا ويراد به الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابة كمسند أحمد وغيره من المسانيد .

(٥) ويطلق ويراد به الإسناد ، كمسند الشهاب ، ومسند الفردوس أي أسانيد أحاديثهما .

وهذا كله للمسند بفتح النون ، وأما المسند بكسر النون : فهو من يروى الحديث بإسناده سواء كان عنده علم به ، أو ليس له إلا مجرد رواية .

### (٣) المعنن

هو ما يقال في إسناده : فلان عن فلان ، وكانا متعاصرين ، وأمكن تلاقيهما فيحتمل الاتصال كما يحتمل الانقطاع ، ولم يكن الراوى مدلسا . فقولنا ( ما ) أي حديث جنس في التعريف وقولنا : ( يقال في إسناده فلان عن فلان ) خرج ما إذا صرح بالسماع أو التحديث أو الإخبار أو نحوها مما هو نص في الاتصال ، وقولنا ( وكانا متعاصرين ) خرج ما إذا كانا غير متعاصرين فيكون واضح الانقطاع وقولنا : ( وأمكن تلاقيهما ) خرج ما إذا علم عدم اجتماعهما وليست له من شيخه إجازة ولا وجادة مثل سحنون ومالك فإنه كان في عصر مالك ولم يجتمع به ، خرج به المرسل الخفي ،

ومن ثم احتيج إلى التاريخ لتضمنه تحرير مواليد الرواة ، ووفياتهم ، وأوقات طلبهم ، وارتحالهم . وقد افتضح أقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم وقولنا ( فيحتمل الاتصال كما يحتمل الانقطاع ) بيان لما سبقه ، وقولنا ( ولم يكن الراوى مدلسا ) خرج به الحديث المدلس .

### حكمه

اختلف فيه فقال قوم هو من قبيل الإسناد المتصل ، وقال قوم هو من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره .

قال ابن الصلاح : والصحيح الذى عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل ، وإلى ذلك ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم ، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه ، وقبلوه ، وكاد أبو عمر بن عبد البر الحافظ يدعى إجماع أئمة الحديث على ذلك ، وادعى أبو عمر الداني المقرئ الحافظ إجماع أهل النقل على ذلك .

قال : وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العننة إليهم قد ثبت ملاقات بعضهم بعضا ، مع براءتهم من وصمة التدليس ، فحينئذ يحمل على ظاهر الاتصال ، إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك . اهـ

ونعقبه العراقي في قوله : وكاد أبو عمر بن عبد البر ، فقال : ولا حاجة إلى قوله : كاد ، فقد ادعاه فقال في مقدمة التهيد : اعلم وفقك الله ، إني تأملت أقاويل أئمة الحديث ، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترط ، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن ، لاختلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطا ثلاثة :

وهي عدالة المحدثين ، ولقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة ، وأن يكونوا برآء من التدليس ، ثم قال : وهو قول مالك وعامة أهل العلم اهـ . وثبوت اللقاء إنما قال به البخارى وابن المدينى والمحققون من أئمة هذا

العلم ، قيل : إلا ان البخارى لا يشترط ذلك فى أصل الصحة ، بل التزمه فى جامعه ، وابن المدينى اشترطه فيهما .

وقال ابو المظفر السمعاني بشرط طول الصحبة بينهما ، فلم يكتف بنبوت اللقاء ، وقال ابو عمرو الداني بشرط معرفته بالرواية عنه .

واشترط ابو الحسن القاسى ان يدركه إدراكا بينا .

واكتفى مسلم بامكان اللقاء ، وعبر عنه بالمعاصرة ، وادعى الإجماع فيه فى خطبة صحيحة . وقال : إن اشتراط نبوت اللقاء قول مخترع لم يسبق قائله إليه . وأن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديما وحديثا أنه يكفى ان يثبت كونهما فى عصر واحد ، وإن لم يأت فى خبر قط أنهما اجتمعا او تشافها .

قال ابن الصلاح . وفيما قاله مسلم نظر ، قال . ولا ارى هذا الحكم يستمر بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين فى تصانيفهم مما ذكروه من مشايخهم قائلين فيه . ذكر نلان ما لم يكن له من شيخه أجازة .

قال شيخ الإسلام . من حكم بالانقطاع مطلقا شدد ، ويلييه من شرط طول الصحبة ومن اكتفى بالمعاصرة سهل ، والوسط الذى ليس بعده إلا التعتن مذهب البخارى ومن وافقه .

وما أورده مسلم عليهم من لزوم رد المعنعن دائما ، لاحتمال عدم السماع ليس بوارد ، لأن المسألة مفروضة فى غير المداس ، ومن عنعن ما لم يسمعه فهو مداس .

قال : وقد وجدت فى بعض الأخبار ورود (عن) فيما لم يمكن سماعه من الشيخ ، وإن كان الراوى سمع منه الكثير ، كما رواه ابو اسحاق السبيعي عن عبد الله بن خباب بن الأرت أنه خرج عليه الحرورية فقتلوه حتى جرى دمه فى النهر .

فهذا لا يمكن ان يكون ابو اسحاق سمعه من ابن خباب كما هو ظاهر العبارة ، لأنه هو المقتول .

قال السيوطي : السماع إنما يعتد به في القول ، وأما الفعل فالمعتبر فيه  
المشاهدة . وهذا واضح .

(٤) حكم (إن) و (قال) .

أما (إن) و (قال) فقال ابن الصلاح : اختلفوا في قول الراوي : إن  
فلاناً قال كذا وكذا ، هل هو بمنزلة (عن) في الحمل على الاتصال إذا ثبت  
اليلاقى بينهما حتى يتبين فيه الإنقطاع ؟

مثاله : مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب قال كذا .  
فروينا عن مالك رضي الله عنه أنه كان يرى (عن فلان) و (إن فلاناً)  
سواء وعن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنهما ليسا سواء .

وحكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم : أنهما سواء ، وأنه لا اعتبار  
بالحروف والألفاظ ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة - يعنى  
مع السلامة من التدليس - فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً كان  
حديث بعضهم عن بعض بأى لفظ محمولا على الاتصال ، حتى يتبين  
فيه الإنقطاع .

وحكى عن أبي بكر البرديجي : إن حرف (إن) محمول على الانقطاع  
حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى .

قال : وعندى . لا معنى لهذا ، لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي  
سواء فيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو إن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ، أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال . أو سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول .

وحكى ابن الصلاح عن يعقوب بن شيبه مثل ما حكى عن البرديجي  
فقال : وجدت أنه ذكر ما رواه أبو الزبير عن ابن الحنفية عن عمار قال :  
( أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فسلمت عليه ، فرد على السلام )  
وجعله مسنداً موصولاً .

وذكر رواية قيس بن سعد لذلك عن غطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية (إن عماراً مر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي) . فجعله رسلاً من حيث كونه قال إن عماراً فعل ، ولم يقل عن عمار .

فأصل ما تقدم أن مالكا وابن عبد البر قالوا : إنهما سواء ، وظاهر قول أحمد ، وفعل ابن شية ، ومذهب البرديجي أنهما ليسا سواء ، وإن حرف (إن) محمول على الانقطاع بخلاف (عن)

واستدل ابن عبد البر : بأن العبرة باللقاء والسماع والمجاسة بالحروف والألفاظ ، واستند ذلك بأنه لا معنى لاشتراط تبين السماع ، لأن الإسناد المتصل للصحابي سواء فيه (قال) و (عن) و (إن) و (سمعت) فكذلك غيره .

هذا ، وقد ناقش العراقي كل هذا وحققه فقال في مناقشته لدليل ابن عبد البر :

ولقائل أن يفرق بأن للصحابي مزية حيث يعمل بإرساله بخلاف غيره ، وناقش ابن الصلاح فيما فهمه من فعل يعقوب فقال .

ولم يقع ابن الصلاح على مقصود يعقوب ، لأن ما فعله يعقوب هو صواب من العمل ، وهو الذي عليه عمل الناس ، وهو لم يجعله رسلاً من حيث لفظ (إن) بل من حيث إنه لم يسند حكاية القصة إلى عمار ، وإلا لو قال . إن عماراً قال مررت الخ لما جعله رسلاً ، فلما أتى بلفظ . إن عماراً مر ... الخ كان محمد هو الحاكم لقصة لم يدركها ، لأنه لم يدرك مرور عمار بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فكان نقله لذلك رسلاً .

قال . والقاعدة أن الراوي إذا روى حديثاً في قصة أو واقعة ، فإن كان أدرك ما رواه ، بأن حكى قصة وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبعض أصحابه والراوى لذلك صحابي أدرك تلك الواقعة ، فهي محكوم لها بالاتصال وإن لم يعلم أنه شاهدها ، وإن لم يدرك تلك الواقعة ، فهو مرسل صحابي ،

وإن كان الراوى تابعيا فهو منقطع ، وإن روى التابعى عن الصحابي قصة أدرك وقوعها فتصل ؛ وكذا إن لم يدرك وقوعها . ولكن أسندها ، له وإلا فنقطعة .

قال : وقد حكى اتفاق أهل التمييز من أهل الحديث على ذلك ابن المولى وناقش ما نقله ابن الصلاح عن أحمد فقال : وما حكاه ابن الصلاح أنه قيل عن أحمد ، من أن ( عن ) و ( إن ) ليسا سواء منزل أيضا على هذه القاعدة ، فإن الخطيب رواه في الكفاية بسنده إلى أبي داود قال :

سمعت أحمد قيل له : إن رجلا قال . قال عروة . إن عائشة قالت : يارسول الله . وعن عروة عن عائشة سواء ؟ قال . كيف هذا سواء ؟ ليس هذا بسواء . فانما فرق أحمد بين اللفظين ، لأن عروة في اللفظ الأول لم يسند ذلك إلى عائشة ولا أدرك القصة ، فكانت مرسله ، وأما اللفظ الثاني فأسند ذلك إليها بالنعنة فكانت متصلة .

وأما ( قال ) فهي مثل ( عن ) سواء .

قال ابن الصلاح . ومن امثلة ذلك قوله . قال فلان كذا وكذا ، مثل أن يقول نافع : قال ابن عمر ، وكذلك لو قال عنه : ذكر ، أو فعل أو حدث ، أو كان يقول كذا وكذا ، وما جانس ذلك ، فكل ذلك محمول ظاهرا على الاتصال ، وأنه تلقى ذلك منه من غير واسطة بينهما ، مهما ثبت لقائه له على الجملة .

وقد تقدم لك قول ابن عبد البر في تعميم الحكم بالاتصال فيما يذكره الراوى عن لقيه بأى لفظ كان .

وقال أبو بكر الصيرفى : كل من علم له سماع من إنسان فحدث عنه فهو على السماع حتى يعلم أنه لم يسمع منه ما حكاه ، وكل من علم له لقاء من إنسان فحدث عنه ، فحكمه هذا الحكم ، وإنما قال : هذا فيمن لم يظهر له تدليسه .



قال ابن الصلاح : والحجة في ذلك في سائر الباب أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الراوية عنه ، من غير ذكر الواسطة بينه وبينه - مدلسا ، والظاهر السلامة من وصمة التدليس ، والكلام فيمن لم يعرف بالتدليس .  
وحقق الخطيب الفرق بينهما فقال :

إن ( قال ) ليست ( كعن ) ، فإن الاصطلاح فيها يختلف ، فبعضهم يستعملها في السماع دائما كحجاج بن موسى المصيصي الأعور ، وبعضهم بالعكس لا يستعملها إلا فيما لم يسمعه دائما ، وبعضهم تارة كذا ، وتارة كذا ، كالبخاري ، فلا يحكم عليها بحكم مطرد ، ومثل ( قال ) ذكر ، استعملها أبو قرة في سننه في السماع ، لم يذكر سواها فيما سمعه من شيوخه في جميع الكتاب.

( ٥ - ٦ - ٧ - ٨ ) المشهور - والاستفيض - والعزيز - والغريب .

قال ابن حجر : الخبر إما أن يكون له طرق - أي أسانيد كثيرة - بلا حصر عدد معين ، بل تكون العادة قد أحالت تواطؤهم على الكذب ، وكذا وقوعه منهم اتفاقا من غير قصد ، أو مع حصر بما فوق الإثنين - أي بثلاثة فصاعدا - ما لم يجمع شروط التواتر ، أو بهما أي باثنين فقط ، أو بواحد فقط ، والمراد بقولنا . أن يرد باثنين . أن لا يرد بأقل منهما ، فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر ، إذ الأقل في هذا العلم يقضى على الأكثر .

قال : فالأول التواتر : وهو المفيد للعلم باليقين بشروطه ، والثاني وهو أول أقسام الأحاد ماله طرق محصورة أكثر من اثنين وهو المشهور عند المحدثين ، سمي بذلك لوضوحه ، وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء ، سمي بذلك لانتشاره ، من فاض الماء بفيض فيضا ، ومنهم من غاير بين

المستفيض والمشهور ، بأن المستفيض يكون في ابتدائه و انتهائه سواء ،  
والمشهور أعم من ذلك ، ومنهم من غاير على كيفية أخرى وليس من مباحث  
هذا الفن .

قال : ثم المشور يطلق على ما حرر هنا ، وعلى ما اشتهر على الألسنة ؛  
فيشمل ماله إسناد واحد فصاعدا ، بل مالا يوجد له إسناد أصلا ؛ والثالث  
العزیز وهو ان لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ، وسمى بذلك إما لقلّة وجوده  
وإما لكونه عز اى قوى بمجيئه من طريق أخرى ، وليس شرطا  
للمصحيح خلافا لمن زعمه ، والرابع الغريب ، وهو ما ينفرد بروايته شخص  
واحد في أى موضع وقع التفرد به من السند على ما سيقسم إليه الغريب المطلق  
والغريب النسبي .

قال : وكلها سوى الأول آحاد ، ويقال : لكل منها خبر واحد ، وخبر  
الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد ، وفي الاصطلاح : ما لم يجمع شروط  
التواتر ، وفيها المقبول ؛ وهو ما يجب العمل به عند الجمهور ، وفيها الردود  
وهو الذى لم يرجح صدق خبره ، لتوقف الاستدلال بها على البحث عن  
أحوال رواتها دون الأول . . . الخ  
هذا إجمال وإليك التفصيل : -

#### ( ٥ - ٦ ) المشهور والمستفيض

( ١ ) المشهور عند ابن حجر قسمان :

( ١ ) المشهور الذى هو قسم المتواتر والعزیز والغريب ، وعرفه بأنه هو  
ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين .

فقوله ( ما ) أى حديث ، جنس في التعريف ، وقوله ( له طرق محصورة )  
خرج به المتواتر إذ لا يحصر في طرق بل ما كان من رواية جمع عن جمع تمنع  
العادة طواطؤهم على الكذب ، أو وقوعه منهم اتفاقا ، وأفاد العلم ضرورة ،  
وقوله ( بأكثر من اثنين ) خرج الغريب والعزیز .

وهذا والمستفيض سواء عند جماعة من الفقهاء، وعند جماعة أخرى المشهور أعم من المستفيض ، لأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء ، ومنهم من غير بكيفية أخرى قال في حاشية الدرر: هي أن المستفيض ما تلقته الأمة دون اعتبار عدد، ولهذا قال أبو بكر الصيرفي: إنه هو والمتواتر بمعنى واحد وقال السيوطي في شرح التقريب : ومنهم من عكس أى جعل المشهور هو ما يكون في ابتدائه وانتهائه سواء ، والمستفيض أعم من ذلك .

قال الأجهوري : ( قوله يكون في ابتدائه وانتهائه سواء ) أى بأن لا ينقص فيهما عن ثلاثة وكذا فيما بين ذلك (وقوله والمشهور أعم) الخ يشمل ما أوله منقول عن الواحد .

(٢) والثاني هو ما اشتهر على الألسنة فيشمل ماله إسناد واحد فصاعداً، بل مالا يوجد له إسناد أصلاً .

(ب) - أما ابن الصلاح فقال : إن معنى الشهرة مفهوم ، وقسمه إلى صحيح وإلى غير صحيح ، وقسمه من وجه آخر : إلى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم ، وجعل المتواتر قسمين المشهور ، فقال : ومن المشهور المتواتر الذى يذكره أهل الفقه وأصوله ، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص .

قال : وإن كان الخطيب الحافظ قد ذكره ففى كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث ، ولعل ذلك لكونه لا تشمل صناعتهم ولا يكاد يوجد فى رواياتهم ، فانه عبارة عن الخبر الذى ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ولا بد فى إسناده من استمرار هذا الشرط فى روايته من أوله إلى منتهاه .

ومثل لكل ما ذكره ؛ وقال العراقي : فى قوله ( لم يذكرونه باسمه الخاص ) بل وقع فى كلامهم تواتر عنه صلى الله عليه وسلم كذا ، وإن الحديث الفلانى متواتر .

(ج) - قال ابن الصلاح : رويناعن عبدالله بن مندة الحافظ الاصبهاني أنه قال : الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا ، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى عزيزاً ؛ فإذا روى جماعة عنهم حديثاً سمي مشهوراً .

وهذا يقتضى ان المشهور هو ما رواه الجماعة عن يجمع حديثهم من الأئمة كالزهري وقتادة وكانت الجماعة أكثر من ثلاثة

(د) - قال السيوطى . وقال البلقينى . لم يذكروا له ضابطاً ؛ وفي كتب الأصول المشهور ويقال له المستفيض الذى تزيد نقلته على ثلاثة ، قال السنوى . كما جزم به الآمدى وابن الحاجب ، وذهب الأستاذ ابو اسحاق الاسفراينى وابن فورك إلى أنه واسطة بين المتواتر المفيد للعلم الضرورى والآحاد المفيد للظن ؛ وقالوا . يفيد المستفيض علماً نظرياً غير أن الأستاذ مثله بما يتفق عليه أئمة الحديث لا بما قاله ائمة الحديث كما قاله الجلال على جمع الجوامع ، فهل هو مخالف لما جزم به الآمدى ؟ وهو المتفق مع منهج الحنفية فى التقسيم .

(هـ) - أما علماء الأصول من الحنفية فقسموا الحديث إلى آحاد ومشهور ومتواتر .

قال فى المنار وشرحه . وهو أى الاتصال . إما ان يكون كاملاً بلا شبهة ؛ كالتواتر . كنقل القرآن والصلوات الخمس ، وإنه يوجب علم اليقين كالعيان علماً ضرورياً ، أو يكون اتصالاً فيه شبهة صورة . أى من حيث الخارج لا من حيث الاعتقاد ، كالمشهور وهو ما كان من الآحاد فى الأصل أى فى القرن الأول . قرن الصحابة ، ثم انتشر حتى نقله قوم لا يتوهم نواطوهم على الكذب ، وهم . أى ذلك القوم القرن الثانى ومن بعدهم ؛ بمعنى القرن الثالث ؛ والأعتبار والاشتهار يكون فى القرن الثانى والثالث ؛ بالقرن

التي بعدهما فإن عامة اخبار الآحاد اشتهرت في هذه القرون ، ولا تسمى مشهورة وأنه يوجب علم طمأنينة ، وأنه دون المتواتر وفوق الواحد ، حتى جازت الزيادة به على كتاب الله تعالى .

وقال الجصاص ، وجماعة من أصحابنا ، إنه يفيد علم اليقين ، حتى يكفر جاحده عندهم ، لأن الأمة لما تلقت بالقبول مع عدالتهم ، وتصلبهم في الدين كان كالتواتر ، والصحيح أنه يضل جاحده ولا يكفر ، لأن المتواتر بخروج روايته عن العد ابتداء وانتهاء صار بمنزلة المسموع عن رسول الله عليه السلام ، وتكذيب الرسول كفر ، بخلاف المشهور ، لأن تكذيبه تخطئة لجماعة العلماء ، وهي ليست بكفر .

أو يكون اتصالا فيه شبهة صورة ومعنى : أما الصورة فلأن اتصاله بالرسول عليه السلام لم يثبت قطعا ، وأما معنى فلأن الأمة ماتلقته بالقبول كخبر الواحد ، وهو كل خبر يرويه الواحد أو الإثنين فصاعدا ، لا عبرة للعدد فيه ، أى في الخبر الواحد . بعد أن يكون دون المشهور والمتواتر ، وأنه يوجب العمل دون علم اليقين اهـ

فالمشهور عندهم ما كان مشهورا في عصر الصحابة أو عصر التابعين أو عصر أتباع التابعين خاصة ، وإن صار متواترا أو آحادا فيما بعد ذلك . والآحاد ما كان آحادا في هذه الأعصار الثلاثة ، وإن اشتهر أو تواتر فيما بعدهما ، كما هو كذلك في الصحة والضعف فيسقط له .

قال الرهاوى . واعلم أنه ليس المراد بالمشهور هنا باصطلاح المحدثين وهو ما رواه ثلاثة فصاعدا لأن ذلك عندنا لا يسمى مشهورا ، فكل مشهور عندنا مشهور عندهم ولا عكس ، وقيل . المشهور ماتلقته العلماء بالقبول ، فانهم إذا تلقوه بالقبول ومع عدالتهم وفضلهم كان بمنزلة المتواتر .

وقال : قوله وإنه يوجب علم طمأنينة . بحيث يظن أنه يقين ، لا علم اليقين ، فكان فوق الآحاد ودون المتواتر ، حتى جازت الزيادة به على الكتاب ، وإن كانت في معنى النسخ وهو قول ابن أيان ، واختيار القاضي

أبي زيد وشمس الأئمة ونحر الإسلام والمصنف وعامة المتأخرين ، وقيل  
يوجب اليقين كالمناظر بطريق الاستدلال لا بطريق الضرورة ، وبه قال  
الخصاص وجماعة منا ومن الشافعية ، واتفقوا على عدم تكفير جاحده كما  
نص عليه شمس الأئمة ، ووجوب العمل به ، فلا تمرة لهذا الخلاف على  
الصحيح ، وإن قال أبو اليسر بظهورها في التكفير وعدمه اهـ .

قال زاده . وما ذكر أولا من إكفار جاحده هو قول أبي اليسر حيث  
قال . وحاصل الاختلاف راجع إلى الإكفار اهـ

### الأمثلة

(١) مثال المشهور على الاصطلاح ، وهو صحيح . حديث ( إن الله  
لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه ) ، وحديث ( من أتى الجمعة فليغتسل )

(٢) ومثاله وهو حسن . حديث ( طلب العلم فريضة على كل مسلم ) فقد  
قال المزي . إن له طرقا يرتقى بها إلى رتبة الحسن .

(٣) ومثاله وهو ضعيف . ( الأذان من الرأس ) ، مثل به الحاكم .

(٤) ومثال المشهور عند أهل الحديث خاصة ، حديث أنس ( إن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يعد الركوع يدعو على رعل وذكوان )  
أخرجه الشيخان من رواية سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس ، وقد  
رواه عن أنس غير أبي مجلز وعن أبي مجلز غير سليمان ، وعن سليمان  
جماعة . وهو مشهور بين أهل الحديث ، وقد يستغربه غيرهم ، لأن الغالب  
على رواية التيمي عن أنس كونها بلا واسطة .

(٥) ومثال المشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام . ( المسلم من سلم  
المسلمون من لسانه ويده )

(٦) ومثال المشهور عند الفقهاء . ( أبغض الحلال عند الله ) صحيحه الحاكم  
و ( من سئل عن علم فكتمه ) الحديث حسنه الترمذي ( لا غيبة في فاسق ) حسنه  
بعض الحفاظ وضعفه البيهقي وغيره ( لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد )  
ضعفه الحفاظ .

(٧) ومثال المشهور عند الأصوليين . ( رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) صححه ابن حبان والحاكم بلفظ ( إن الله وضع )

(٨) ومثال المشهور عند النحاة . ( نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه )

قال العراقي وغيره . لا أصل له ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء . من كتب الحديث

(٩) ومثال المشهور بين العامة . ( من دل على خير فله مثل أجر فاعله )

أخرجه مسلم ، ( مداراة الناس صدقة ) صححه ابن حبان ، ( البركة مع أكابركم ) صححه ابن حبان والحاكم ، ( ليس الخبر كالمعاينة ) صححاه أيضا

( المستشار مؤتمن ) حسنه الترمذي ، ( العجلة من الشيطان ) حسنه الترمذي

أيضا . ( اختلاف أمتي رحمة ) ( نية المرء خير من عمله ) ، ( من بورك له في

شيء فليزمه ) ، ( والخير عادة ) ، ( عرفوا ولا نعنفوا ) ، ( جبلت القلوب

على حب من أحسن إليها ) ، ( أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم ) ،

وكلها ضعيفة .

( ومن عرف نفسه فقد عرف ربه ) ، ( كنت كنزا لا أعرف ) ،

( الباذنجان لما أكل له ) ، ( يوم صومكم يوم نحركم ) ، ( من ينزني بأزار

بشرته بالجنة ) كلها باطلة لا أصل لها .

(١٠) ومثال المشهور عند الحنفية : ( إنما الأعمال بالنيات ) ، فإنه فرد

في أوله اشتهر عن يحيى بن سعيد ويحيى بن سعيد من صغار التابعين .

(١١) أما المتواتر فقالوا : هو قليل لا يكاد يوجد في رواياتهم ، وحديث

( من كذب على معتمدا فليتبوأ مقعده من النار ) متواتر .

قال شيخ الإسلام : ما ادعاه ابن الصلاح من عزة المتواتر . وكذا

مادعاه غيره من العدم ممنوع . لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة

الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤا على

الكذب أو يحصل منهم اتفاقا .

قال : ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود كثرة في

الأحاديث ؛ أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا ، المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مؤلفيها إذا اجتمعت على إخراج حديث ، وتعددت طرقه تعددا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله .

قال : ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير .

قال السيوطي : قد ألفت في هذا النوع كتابا لم أسبق إلى مثله سميته الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة مرتبا على الأبواب . ثم قال : إنه لخصه في جزء سماه : قطف الأزهار : ثم ضرب أمثلة مما أودعه فيه : منها حديث الحوض ، من رواية نيف وخمسين صحابيا ، وحديث المسح على الخفين من رواية سبعين صحابيا . وحديث رفع اليدين في الصلاة من رواية نحو خمسين وحديث نضر الله امرأ سمع مقالتي من رواية نحو ثلاثين .. الخ

ثم إن المراد بالتواتر التواتر اللفظي ، فإن أرادوا به تواترا لفظيا مثل القرآن كلمة كلمة وحرفا حرفا فهذا لا يوجد في الحديث . وإن أرادوا به اتحاد الواقعة والموضوع . ولو اختلفت الأساليب ، فهذا واقع في الحديث . بل وكثير جدا كما ذكر شيخ الإسلام والسيوطي . وهناك تواتر معنوي : وهو ما إذا تعددت الوقائع والقصص والمواضع . واشتركت في الدلالة على أمر بالتضمن أو الالتزام . فيكون ما دلت عليه كذلك متواترا معنويا كآحاديث رفع الأيدي في الدعاء : فإنها دلت على أن النبي كان يرفع يديه في الدعاء بالتضمن دلالة متواترة المعنى . إذ ورد عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث فيه رفع يديه في الدعاء . لكنها في وقائع شتى ، ومثاله في دلالة الالتزام شجاعة على وسخاء حاتم . وكذلك شجافته صلى الله عليه وسلم ، وسخاؤه وفطانتة وبلاغته وغضبه للحق . فذلك مأخوذ من قضايا مختلفة ، والقدر المشترك فيها هو المتواتر ، وكل قضية منها لم تتواتر .



(٧) العزير :

العزير في اللغة : إما من عز يعز بالكسر إذا قل بحيث لا يكاد يوجد ، وإما من عز يعز بالفتح إذا اشتد وقوى .  
وفي الاصطلاح :

(١) قال ابن حجر : هو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ، وتقدم لك أنه قال المراد بقولنا : أن يرد باثنين أن لا يرد بأقل منهما ، فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر ، إذ الأقل في هذا العلم يقضى على الأكثر .

ومعنى هذا إذا جاء في السند الواحد اثنين عن اثنين من أول السند إلى آخره كان عزيرًا ، وإذا زاد في بعض حلقات السند عن اثنين : ثلاثة فأكثر وبقي البعض ، ولو في حلقة واحدة على اثنين ، فهو عزير ، فإذا فقد هذا الشرط بأن ورد عن واحد ، ولو في حلقة واحدة ، أو زاد على اثنين في جميع الحلقات ، فانه يخرج إلى الغريب في الأول ويخرج إلى المشهور في الثاني .

وبناء على ذلك يكون بينه وبين المشهور والغريب المباعدة .  
فكان عليه أن يزيد في تعريفه ولا يصل إلى حد التواتر أو الشهرة .  
(٢) وعند ابن منده كما يفهم مما نقله ابن الصلاح : ما اشترك في روايته رجلان أو ثلاثة عن إمام من الأئمة ممن يجمع حديثهم .

فخصه بالرواية عن إمام من الأئمة كالزهرى وقتادة ممن يجمع حديثهم ، وعممه في الاثنين والثلاثة ، فلم يجر على الاصطلاح المعروف ، كما قال ابن حجر (١) مثاله : مارواه الشيخان من حديث أنس وأخرجه البخارى من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده ) الحديث .

رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ، ورواه عن قتادة شعبة ، وسعيد ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن عاية وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة .

و ادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهى لا توجد أصلا  
ورد على ذلك ابن حجر فقال : إن أراد به أن رواية اثنين فقط عن اثنين  
فقط لا توجد أصلا ، فيمكن أن يسلم ، وأما صورة العزيز التي حررها  
فوجوده بالألأ يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين وذكر المثال السابق .

(٢) مثاله عزيزا مشهورا حديث ( نحن الآخرون السابقون يوم  
القيامة ) الحديث .

عزيز عن النبى صلى الله عليه وسلم رواه عنه حذيفة بن اليمان وأبو هريرة  
وهو مشهور عن أبي هريرة رواه عنه سبعة : أبو سلمة بن عبد الرحمن ،  
وأبو حازم ، وطاووس والأعرج ، وهمام ، وأبو صالح . وعبد الرحمن  
مولى أم برثن .

#### (٨) الفرد والغريب

قال ابن حجر : الغريب هو ما ينفرد بروايته شخص واحد فى أى  
موضع وقع التفرد به من السند .

فقوله ( ما ) أى حديث جنس فى التعريف . وقوله ( ينفرد بروايته  
شخص واحد ) خرج به العزيز والمشهور . وقوله ( فى أى موضع وقع  
التفرد به من السند ) أى من طرف السند الأعلى أو من وسطه السند أو من  
آخره . فإذا جاء التفرد فى طبقة من طبقات السند كان السند غريبا وكان  
الحديث الذى روى بهذا السند غريبا .

وينقسم قسمين : فرد مطلق . وفرد نسبى

قال ابن حجر : ثم الغرابة إما أن تكون فى أصل السند : أى فى الموضع  
الذى يدور الإسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق اليه وهو طرفه الذى فيه  
الصحابي ، أو لا تكون كذلك : بأن يكون التفرد فى أثناءه ، كأن يرويه  
عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص  
واحد ، فالأول الفرد المطلق .

ثم مثل له بحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته .

تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر .

قال : وقد يتفرد به راو عن ذلك المنفرد .

ثم مثل له بحديث شعب الإيمان .

تفرد به أبو صالح عن أبي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح

قال : وقد يستمر التفرد في جميع روايته أو أكثرهم .

وفي مسند البزار والمعجم الأوسط للطبراني أمثلة كثيرة لذلك .

قال : والثاني الفرد النسبي

سمى نسبيا لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين ، وإن

كان الحديث في نفسه مشهورا .

قال : ويقل إطلاق الفردية عليه ، لأن الغريب والفرد مترادقان لغة

واصطلاحا ، إلا أن أهل الاصطلاح غيروا بينهما ، من حيث كثرة

الاستعمال وقلته ، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق ، والغريب

أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي ، وهذا من حيث إطلاق التسمية عليهما

وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون . فيقولون في المطلق

والنسبي : تفرد به فلان ، أو أغرب به فلان .

قال : وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران

أولا ؟ فأكثر المحدثين على التغاير . لكنه عند إطلاق الاسم . وأما عند

استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط فيقولون : أرسله فلان

سواء كان ذلك مرسلا أم منقطعا .

أما ابن الصلاح فقسم الأفراد إلى ماهو فرد مطلقا . وإلى ماهو فرد

بالنسبة إلى جهة خاصة :

أما الأول فهو ما يتفرد به واحد عن كل أحد وقد سبقت أقسامه

وأحكامه في الشاذ .

وأما الثاني وهو ماهو فرد بالنسبة :

(١) فمثل ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة وحكمه قريب من حكم القسم الأول  
(٢) ومثل ما يقال فيه هذا حديث تفرد به أهل مكة ، أو تفرد به أهل  
الشام أو أهل الكوفة . أو أهل خراسان عن غيرهم ، أو لم يروه عن فلان  
غير فلان . وإن كان مرويا من وجوه عن غير فلان أو تفرد به البصريون  
عن المدنيين . أو الخراسانيون عن المكيين وما أشبه ذلك

قال . وليس في شيء من هذا ما يقتضى الحكم بضعف الحديث إلا أن  
يطلق قائل قوله . تفرد به أهل مكة ، وتنفرد به البصريون عن المدنيين أو  
نحو ذلك على ما لم يروه إلا واحد من أهل مكة ، أو واحد من البصريين  
ونحوه ؛ ويضيفه إليهم كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازا .

قال . وقد فعل الحاكم أبو عبد الله هذا فيما نحن فيه فيكون الحكم فيه  
على ما سبق في القسم الأول وقال في الغريب :

روينا عن عبد الله بن منده الحافظ الأصبهاني قال الغريب من الحديث  
كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد  
الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا

ثم قال : قلت الحديث الذى ينفرد به بعض الرواة بوصف بالغريب  
وكذلك الحديث الذى ينفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره ؛ إما في  
متنه وإما في إسناده .

قال : وليس كل ما بعد من أنواع الأفراد معدودا من أنواع الغريب  
كما في الأفراد المضافة إلى البلاد على ما سبق شرحه .

قال ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح ؛  
وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب على الغرائب .

واستشهد على ذلك بقول أحمد بن حنبل غير مرة : لا نكتبوا هذه  
الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء .

قال : وينقسم الغريب أيضا من وجه آخر :

(١) فنه ماهو غريب متنا وإسنادا ، وهو الحديث الذي تفرد برواية  
متنه راو واحد

(٢) ومنه ماهو غريب إستنادا لامتنا . كالحديث الذي متنه معروف  
مروى عند جماعة من الصحابة إذ تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان  
غريبا من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب .  
قال : ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة وهذا  
الذي يقول فيه الترمذى غريب من هذا الوجه .

قال : ولا أرى هذا النوع ينعكس ، فلا يوجد إذا ماهو غريب متنا  
وليس غريبا إسنادا إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عن تفرد به فرواه عنه  
عدد كثيرون فإنه بصير غريبا مشهورا ، وغريبا متنا ، وغير غريب إسنادا  
لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد ، فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه  
الأول متصف بالشهرة في طرفه الآخر كحديث ( إنما الأعمال بالنيات ) ،  
وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف المشتهرة .

قال العراقي : أثبت أبو الفتح اليعمرى هذا القسم - وهو وجود حديث  
غريب متنا لا إسنادا - فقال في شرح الترمذى : الغريب أقسام :

(١) غريب سنداً ومتناً (٢) ومتناً لا سنداً (٣) وسنداً لا متناً (٤) وغريب  
بعض السند فقط (٥) وغريب بعض المتن فقط . وأشار إلى أنه أخذ من  
كلام محمد بن طاهر المقدسى ، فإنه قسم الغرائب والأفراد إلى خمسة أنواع :  
خامسها أسانيد ومتون يتفرد بها أهل بلد لا توجد إلا من روايتهم ، وسنن  
يتفرد بالعمل بها أهل مصر لا يعمل بها في غير مصرهم ، إلى أن قال :  
وأما النوع الخامس فيشتمل الغريب كله سنداً ومتناً ، أو أحدهما  
دون الآخر .

قال : وقد ذكر أبو محمد بن أبي حاتم بسند له أن رجلاً سأل مالكا عن  
تخليل أصابع الرجلين في الوضوء ، فقال له مالك : إن شئت خلل ، وإن  
شئت لا تخلل . وكان عبد الله بن وهب حاضرا ، فعجب من جواب مالك

وذكر لماك في ذلك حديثا بسند مصرى صحيح . وزعم أنه معروف  
هم . فاسناد مالك الحديث . واسناد السائل فأمره بالتخلي .  
هذا أو معناه اه .

قال : والحديث المذكور رواه أبو داود والترمذى من رواية ابن لهيعة  
عن يزيد بن عمر المغافرى عن أبي عبد الرحمن الحيلي عن المسعودى بن شداد  
قال الترمذى : حديث حسن غريب لا يرفقه إلا من حديث ابن لهيعة اه  
ولم ينفرد به ابن لهيعة بل تابعه عليه الليث بن سعد ، وعمرو بن الحريث  
كما رواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه عبد الله بن  
وهب عن الثلاثة المذكورين . وصححه ابن القطان لتوثيقه لابن أخى  
ابن وهب .

فقد زالت الغرابة عن الإسناد بمتابعة الليث وعمرو بن الحارث لابن  
لهيعة ، والمتن غريب .

قال : ويحتمل أن يريد بكونه غريب المتن لا الاسناد أن يكون ذلك  
الإسناد مشهورا جادة لعدة من الأحاديث بأن يكونوا مشهورين برواية  
بعضهم عن بعض ويكون المتن غريبا لا يقرأهم به .

وقال الترمذى : وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب فان أهل  
الحديث يستغربون الحديث لمعان :

(١) رب حديث يكون غريبا لا يروى إلا من وجه واحد  
(٢) ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث ، وإنما تصح  
إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه

(٣) ورب حديث يروى من أوجه كثيرة وإنما يستغرب لحال الإسناد  
وبتلاخيص مما ذكرنا آنفا أن الفرد والغريب أنواع :

(١) - ما ينفرد به واحد عن كل أحد وهذا يقال له : فرد وغريب

﴿٢﴾ - ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل السند وهو أيضا فرد وغريب .

وفسر ابن حجر أصل السند بأنه طرفه الذي فيه الصحابي ، قال الملا :  
وكون الغرابة في هذا الطرف أن يروى تابعي واحد عن صحابي ، ولا يتابعه غيره في روايته عن ذلك الصحابي سواء تعدد الصحابي في تلك الرواية أولا ، وأما انفرد الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فليس غرابة إذ ليس في الصحابة ما يوجب قدحا ، فانفرد الصحابي بوجوب تعادل تعدد غيره بل يكون أرجح .

إلى أن قال : فقلوه : ﴿ طرفه ﴾ أراد به التابعي ، وأما الصحابي وإن كان من رجال الإسناد إلا أن المحدثين لم يعدوه منهم ، لأن كلهم عدول على الإطلاق . . إلى أن قال : فقلوه ﴿ فيه الصحابي ﴾ أى في ذلك الطرف مسامحة أى ينتهي ذلك الطرف إلى الصحابي ويتصل به ،

وهذان النوعان يقال لهما الفرد المطلق والثاني منهما تحقيق للأول فهما

نوع واحد وسبق لك مثاله

﴿٣﴾ - الحديث الذي ينفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره إما في متنه وإما في إسناده وهذه الزيادة تكون في حكم النوعين الأولين .  
ومثاله في المتن حديث مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين صاعا من تمر وصاعا من شعير ، قال الترمذي : وزاد مالك في هذا الحديث ( من المسلمين )

وروى أيوب السخيتاني ، وعبيد الله بن عمر ، وغير واحد من الأئمة ، هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ، ولم يذكروا فيه من المسلمين

قال : وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه ، وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك واحتجوا به : منهم

الشافعي وأحمد بن حنبل قالا . إذا كان للرجل عييد غير مسلمين لم يؤد عنهم صدقة الفطر واحتجاً بحديث مالك .

ومثاله في السند حديث رواه الطبراني في الكبير من رواية عبدالعزيز بن محمد الدراوردي ومن رواية عباد بن منصور فرقهما ، كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

والمحفوظ ما رواه عيسى بن يونس عن هشام عن أخيه عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة . هكذا أخرجه الشيخان ، وكذا رواه مسلم أيضاً من رواية سعيد بن سلمة ابن أبي الحسام عن هشام .

{٤} - ما انفرد به ثقة عن كل ثقة .  
وهو فرد بالنسبة للثقات وغريب نسبي أيضاً .

وحكمه كحكم الأول قال السيوطي : لأن رواية غير الثقة كلا رواية فينظر في المنفرد به هل بلغ رتبة من يحتاج بتفرده أولاً ؟ وفي غير الثقة هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أولاً ؟

مثاله حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأضحى والفطر بقاف ، واقتربت الساعة ،

تفرد به ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي ، ولم يروه أحد من الثقات غير ضمرة ، ورواه من غيرهم ابن لهيعة وهو ضعيف عند الجمهور عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة .

{٥} - ما انفرد به أهل جهة خاصة .

ولا يسمى هذا غريباً إلا أن يراد بتفرد أهل الجهة تفرد واحد منهم مجازاً .

مثاله فيما تفرد به أهل البصرة ما رواه أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال : أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر .



قال الحاكم . تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره ، ولم يشر بهم في هذا اللفظ سواهم

ومثاله فيما تفرد به أهل مصر مارواه مسلم من حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسح رأسه بماء غير فضل يده . قال الحاكم . هذا سنة غريبة تفرد بها أهل مصر ولم يشار بهم فيها أحد .

ومثاله فيما تفرد به أهل المدينة مارواه مسلم من حديث الضحاک بن عثمان عن أبي النضر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة قالت . صلى النبي صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء وأخيه في المسجد

قال الحاكم . تفرد به أهل المدينة

ومثاله فيما تفرد به أهل مكة مارواه أحمد من حديث اسماعيل بن عبد الملك المكي عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من عندها ، فقالت : يا رسول الله خرجت من عندي وأنت طيب النفس ، ثم رجعت إلى حزيننا ؟ فقال . إني دخلت الكعبة ووددت أني لم أكن دخلتها ، أن أكون أتعبت أمتي .

قال الحاكم . تفرد به أهل مكة

ومثاله فيما تفرد به أهل بلد عن أهل بلد ، والمراد تفرد واحد منهم حديث النسائي : كلوا البلح بالتمر .

قال الحاكم . هو من أفراد البصريين عن المدنيين تفرد به أبو زكير عن هشام .

(٦) - ما يروى من أوجه كثيرة وإنما يسفر لحال الإسناد .

وذكر له الترمذي أربعة أمثلة .

(١) قال . حدثنا أبو كريب وأبو هشام الرفاعي وأبو السائب والحسين

ابن الأسود قالوا . حدثنا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن

جده أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال . الكافر يأكل في سبعة أمعاء ، والمؤمن يأكل في معي واحد .

قال أبو عيسى . هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده، وقد روى من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا

وإنما يستغرب من حديث أبي موسى . سألت مجاهد بن غيلان عن هذا الحديث فقال . هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة ، وسألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث ، فقال . هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة لم نعرفه إلا من حديث أبي كريب عن أبي أسامة ، فقلت له . حدثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا فجعل يتعجب ، وقال . ما علمت أن أحدا حدث هذا غير أبي كريب ، وقال مجاهد . كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة .

فهذا الحديث رواه أبو عيسى عن أربعة من شيوخه عن أبي أسامة وسأل عنه الحفاظ فلم يعرفوه إلا من رواية أبي كريب عن أبي أسامة ومن هنا كان الاستغراب .

(٢) قال : حدثنا عبد الله بن أبي زياد وغير واحد قالوا . حدثنا شبابة ابن سوار حدثنا شعبة عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والمزفت .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب من قبل إسناده لانعلم أحدا حدث به عن شعبة غير شبابة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أوجه كثيرة انه نهى أن ينتبذ في الدباء والمزفت

وحدث شبابه إنما يستغرب لأنه تقرده عن شعبة ، وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( الحج عرفة ) . فهذا الحديث المعروف عند أهل الحديث بهذا الإسناد هـ

وهذا الحديث مزال لتفرد راو عن إمام ممن يجمع حديثهم فقد تفرد به  
شبابه عن شعبة ومن هنا جاء الاستغراب

(٣) حدثنا محمد بن بشار حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن يحيى بن  
أبي كثير حدثني أبو مزاحم أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم . من تبع جنازة فصلى عليها ، فله قيراط ،  
ومن تبعها حتى يقضى قضاؤها فله قيراطان ، قالوا . يا رسول الله ،  
ما القيراطان ؟ قال . أصغرهما مثل أحد .

حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا مروان بن محمد عن معاوية بن سلام  
حدثني يحيى بن أبي كثير حدثنا أبو مزاحم سمع أبا هريرة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال . من تبع جنازة فله قيراط . فذكر نحوه بمعناه  
قال عبد الله وأخبرنا مروان عن معاوية بن سلام قال قال يحيى :  
وحدثني أبو سعيد مولى المهري عن حمزة بن سفيانة عن السائب سمع عائشة  
رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه

قلت لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن ما الذي استغربوا من حديثك  
بالمعراق ؟

قال : حديث السائب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر  
هذا الحديث .

وسمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن  
عبد الرحمن .

قال أبو عيسى : وهذا حديث قد روى من غير وجه عن عائشة رضي الله  
عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما يستغرب هذا الحديث لحال إسناده  
لرواية السائب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

يريد أن الاستغراب حدث من رواية السائب عن عائشة ولا يعرف  
بروايته عنها .

(٤) حدثنا أبو حفص عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا المغيرة بن أبي قرّة السدوسي قال : سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : قال رجل يا رسول الله أعقلها وأتوكل ، أو أطلقها وأتوكل ؟ قال : أعقلها وتوكل .

قال عمرو بن علي قال يحيى بن سعيد : هذا عندي حديث منكرو .  
قال أبو عيسى : وهذا حديث غريب من هذا الوجه لانعرفة من حديث أنس بن مالك إلا من هذا الوجه .  
وقد روى عن عمرو بن أمية الضمري عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا .

(٧) - ما ينفرد به راو عن إمام ممن يجمع حديثهم كالزهرى وقتادة .  
مثاله حديث رواه أصحاب السنن عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أو لم على صغية يسويق وتمر .

فقد روى هذا الحديث عن أنس - الزهرى ، ورواه عنه بكر بن وائل ولم يروه عن بكر بن وائل إلا أبوه وائل بن داود ، ورواه عن وائل سفيان بن عيينة ، وإن كان مرويا عن غيره فرواه محمد بن الصلت التوزي عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهرى ، ورواه جماعة عن سفيان عن الزهرى بلا واسطة .

وهو داخل فيما يستغرب لحال إسناده كما في المثال الثاني .  
ولعلك قد عرفت أن الفرد والغريب يجتمعان في غير ما ينفرد به بلد عن بلد فيسمى فرداً ولا يسمى غريباً إلا إذا أريد واحد من هذا البلد، فبينهما عموم وخصوص مطلق فكل غريب فرد ولا عكس  
أما في الاستعمال فالفرد يكثر إطلاقه على الفرد المطلق، والغريب يغلب إطلاقه على الفرد النسبي أى في غير ما استثنى كما تقدم  
لكن في كلام العراقي نقلا عن ابن طاهر ما يقتضى أن أفراد البلاد

تسمى غرائب حيث قال : الخامس من الغرائب أسانيد ومتون تفرد بها أهل بلد لا توجد إلا من روايتهم ، وسنن ينفرد بالعمل بها أهل مصر لا يعمل بها في غير مصرهم . . . الخ ماسبق ولم يفرق بين ما إذا أرادوا تفرد واحد منهم أولا

### (٩) المسلسل

المسلسل بفتح السين المهملة ، والتسلسل في اللغة اتصال الشيء ببعضه ببعض وفي الاصطلاح : قال ابن جماعة : ما انفق روايته على صفة أو حالة أو كيفية . وإن شئت فقل . ما توارد رجال إسناده واحدا فواحدا حالة واحدة سواء كانت تلك الصفة للرواية أو للإسناد ، وسواء كان ما وقع فيه الإسناد متعلقاً بصفة الأداء ، أو متعلقاً بزمان الرواية أو مكانها ، وسواء كانت صفة الرواة قولاً أو فعلاً أو قولاً وفعلاً معا وهذا ما عليه الأكثرون وقال الحاكم : ومن أنواعها أن تكون ألفاظ الأداء في جميع الرواة دالة على الاتصال وإن اختلفت بأن قال بعضهم سمعت ، وبعضهم أنبأنا وبعضهم حدثنا .

وقال النووي : هو ما تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة للرواة تارة وللرواية تارة أخرى وصفات الرواة إما أقوال أو أفعال وأنواع كثيرة غيرها

قال : وأفضله ما دل على الاتصال أى في السماع وعدم التدليس ، ومن فوائده زيادة ضبط الرواة وقلماء يسلم عن خلل في التسلسل ، وقد ينقطع تسلسله في وسطه .

وأنواع المسلسل لا تنحصر ، وتقسم الحاكم له إلى ثمانية أنواع إنما هي أمثلة ولم يرد الحصر

أمثلة الحاكم : الأول منها المسلسل بسمعت ، والثاني بقولهم : قم فصب حتى أربك وضوء فلان ، والثالث المطلق بما يدل على الاتصال كسمعت أو

أنبأنا أو حدثنا ، وإن اختلفت ألفاظ الرواية ، والرابع بقولهم : فإن قيل لفلان : من أمرك بهذا قال ، أو يقول أمرني فلان ، الخامس بالأخذ باللحمة والسادس بقولهم : وعدهن في يدي ، والسابع بقولهم : شهدت على فلان والثامن بالتشبيك بالبد وألف فيه السيوطي المسلسلات الكبرى وهي خمسة وثمانون حديثا ، وله أيضا جياذ المسلسلات .

### ضرب أمثلة لما تقدم : —

(١) — المسلسل بأحوال الرواة الفعلية : كمسلسل التشبيك باليد وهو حديث أبي هريرة شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال : ( خلق الله التربة يوم السبت . . . الحديث

وفي ثبت الشيخ محمد الأمير الكبير الذي أجازني برواية ما شتمل عليه أستاذنا محمد حبيب الله بن مابا بني الشنقيطي وله إليه طرق عديدة منها عن مفتي المالكية بمكة المشرفة محمد عابد بن حسين المكي عن جماعة من مشايخه منهم والده الشيخ حسن بن إبراهيم الأزهرى وهو يرويه عن الشيخ عثمان ابن حسن الدمياطى عن مؤلفه الشيخ محمد الأمير الكبير :

قال : بالسند إلى ابن الجزرى قال أنبأنا أبو حفص المزني وشبك بيدي ( أنا ) ابن الحسن المقدس وشبك بيدي ( أنا ) عمر بن سعيد الحلبي وشبك بيدي ( أنا ) أبو الفرج الثقفي وشبك بيدي ( أنا ) الحافظ اسماعيل التيمي وشبك بيدي ( أنا ) أبو محمد الحسن السمرقندى وشبك بيدي ( أنا ) أبو بكر احمد بن عبد العزيز المكي وشبك بيدي ( أنا ) أبو الحسن محمد بن طالب وشبك بيدي ( أنا ) أبو عمر بن الشرود الصغاني وشبك بيدي . قال : شبك بيدي أبو عبد العزيز بن الحسن : قال شبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى وقال : شبك بيدي صفوان بن سليم : وقال : شبك بيدي أيوب بن خالد الأنصارى ، وقال شبك بيدي عبد الله بن رافع ، قال : شبك بيدي أبو هريرة ، وقال : شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال : خلق الله الأرض يوم السبت ،

والجبال يوم الأحد ، والشجر يوم الاثنين ، والمكروه يوم الثلاثاء . والنور يوم الأربعاء ، والدواب يوم الخميس ، وآدم يوم الجمعة ، وأخرجه مسلم من طريق أبي هريرة قال السخاوي : التسلسل فيه ضعيف والمتن صحيح اهـ (١) ومنه التسلسل بالعد وهو حديث ( اللهم صلى على محمد ) الحديث مسلسل بعد الكلمات الخمس في بد كل راو .

ومنه التسلسل بالمصافحة ، والأخذ باليد ، ووضع اليد على راس الراوي (٢) والتسلسل بأحوالهم القولية : كحديث معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه قال له : يا معاذ إني أحبك فقل في دبر كل صلاة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك .

وقال في ثبت الأمير . بالسند إلى ابن الجزري أيضا بسنده إلى معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا معاذ بن جبل إني أحبك فقل في دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك — أخرجه أبو داود والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم .

وقال السيوطي : تسلسل لنا بقول كل من رواه : وأنا أحبك فقل . (٣) والتسلسل بأحوال الرواة الفعلية والقولية معا : حديث أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره ، وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته ، وقال : آمنت بالقدر خيره وشره ، حلوه ومره ، وكذا كل راو من رواه .

قال في ثبت الأمير : بالسند إلى السيوطي عن أبي الفضل الهاشمي عن أبي حامد بن زهير عن محمد بن عمر بن حبيب عن أبي بكر بن محمد بن المعجمي عن جده أبي طالب عن أبي الفرج الثقفى عن جده أبي القاسم النميمي عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي عن أبي عبد الله الحاكم عن

الزبير بن عبد الواحد عن أبي الحسن يوسف بن عبد الأحد عن سليمان بن الأشعث عن سعيد بن الأدم عن شهاب بن خراش عن يزيد الهاشمي عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر الحديث ، وقال : وكل من رواه فعل ذلك .

( ٤ ) والمسلسل بصفاتهم القولية : كالمسلسل بقراءة سورة الصف ونحوه قال العراقي : وصفات الرواة القولية ، وأحوالهم القولية متقاربة : بل متماثلة قال في ثبت الأمير : بالسند إلى ابن الجزري أيضا وغيره بأسانيدهم إلى عبد الله بن سلام قال . قعدنا نقرأ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذاكرنا ، فقلنا . لو نعلم أى الأعمال أحب إلى الله عز وجل لعملناه فأنزل الله سبحانه وتعالى . سبح لله ما فى السموات وما فى الأرض وهو العزيز الحكيم ، يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون . . . حتى ختمها . قال فى المنح . وهذا صحيح متصل الإسناد والتسلسل ، ورجاله ثقات وهو أصح مسلسل روى فى الدنيا . رواه الترمذى فى جامعه عن الدارمى والخاكم فى مستدركه مسلسلا ، وصححه على شرط الشيخين ورواه أبو يعلى والطبرانى وغيرهم .

والتسلسل الذى وقع فيه هو ، قال عبد الله بن سلام فقرأها علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا . .

قال أبوسامة : وقرأها علينا عبد الله بن سلام رضى الله تعالى عنه هكذا ، قال يحيى : وقرأها علينا أبوسامة . قال الأوزاعى فقرأها علينا يحيى ، قال محمد بن كثير : فقرأها علينا الأوزاعى ، قال الدارمى : فقرأها علينا محمد بن كثير .

وهذا مثال أيضا لما يذكر سنده أولا من جهة الصعود بلا تسلسل ثم تذكر السلسلة على جهة النزول تسلسلة .



(هـ) والمسلسل بصفاتهم الفعلية: كاتفاق أسماء الرواة كالمسلسل بالمحمدين أو صفاتهم أو نسبهم .

قال في ثبت الأمير في المسلسل بالمحمدين : من ذلك المتصل بمحمد بن إسماعيل البخارى يرويه الفقير محمد بن محمد الأمير عن الأستاذ محمد الحنفى عن الشيخ محمد البديرى عن محمد بن قاسم مقرئ الديار المصرية عن محمد بن صلاح الدين البابلى الأزهرى عن الشمس محمد المعروف بحجازى الواعظ شارح الجامع الصغير عن النجم محمد بن محمد الفيضى عن الشمس محمد بن محمد الدجلى العثمانى عن الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى عن الإمام تقي الدين محمد بن نجم الدين محمد الهاشمى العلوى المكى قال : أخبرنا الحافظ الجمال محمد بن العفيف الخزرج قال ، أخبرنا الضياء أبو الفضل محمد بن عبد الرحمن المالكى قال : أخبرنا الشرف محمد بن محمد بن على بن حسين الطبرى قال : أخبرنا أبو المظفر محمد بن مهاجر الموصلى قال : أخبرنا أبو بكر بن على بن ياسر الجياني قال أخبرنا فقيه الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل أحمد المصاعدى الغزارى ، قال : أخبرنا محمد بن على بن الحسين (أنا) بازى النيسابورى محمد أبو سهل بن أحمد بن عبد الله الحفصى المروزى قال (أنا) أبو هيثم محمد بن على بن محمد بن المكى بن زراع المروزى الكشميهنى قال : (أنا) أبو عبد الله محمد بن يوسف القربرى قال (أنا) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى، وسع الجميع رحمة البارى

أما المسلسل بصفاتهم كسلسل الفقهاء مطلقا ، أو الشافعيين ، أو الحفاظ أو النحاة ، أو الكتاب ، أو الشعراء ، أو المعمرين .

أما المسلسل بنسبهم كالأحاديث التى رواها مصريون أو دمشقيون أو كوفيون أو عراقيون .

(٦) والمسلسل بصفات الرواية المتعلقة بصيغ الأداء ، كالمسلسل بقولهم :  
( سمعت فلانا ) أو ( أخبرنا فلان ) ، أو ( أخبرنا فلان والله ) : أو ( أشهد بالله  
لسمعت فلانا ) ، يقول ذلك كل راو منهم .

قال في ثبت الأمير : بالسند إلى أبي الخير شمس الدين بن الجزرى قال :  
أشهد بالله وأشهد الله لقد أخبرني أبو علي الحسن بن هلال الرقاف قال :  
أشهد بالله وأشهد الله لقد أخبرني أبو الحسن علي بن أحمد المقدس قال : أشهد  
بالله . وأشهد الله لقد أخبرني أبو المكارم أحمد بن محمد اللبان قال : أشهد بالله  
وأشهد الله لقد أخبرني أبو علي الحسن بن أحمد الحداد قال : أشهد بالله وأشهد  
الله لقد أنبأني الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله قال . أشهد بالله وأشهد الله  
لقد أنبأني القاضي علي بن أحمد القزويني قال : أشهد بالله وأشهد الله لقد حدثني  
محمد بن أحمد بن قضاة قال : أشهد بالله وأشهد الله لقد أخبرني القاسم بن  
العلاء الهمداني قال : أشهد بالله وأشهد الله لقد حدثني الحسن بن علي بن محمد  
الجواد بن علي الرضى بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن  
زين العابدين بن علي بن سيد شباب أهل الجنة الحسين بن أمير المؤمنين علي بن  
أبي طالب رضى الله تعالى عنهم أجمعين عن أبيه عن جده كل يقول : أشهد  
بالله وأشهد الله لقد حدثني أبي علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : أشهد  
بالله وأشهد الله لقد حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أشهد بالله  
وأشهد الله لقد حدثني جبريل عليه السلام قال : يا محمد إن مدمن الخمر  
كعابد وثن .

قال ابن الجوزى : هذا حديث جليل القدر من رواية هؤلاء السادة  
الأخيار والآل الأطهار ، رواه الحافظ أبو نعيم في كتابه جليلة الأولياء  
وفي مسلسلاته ، وقال : هذا حديث صحيح ثابت روته العترة الطاهرة الطيبة  
عليهم السلام ، ورواه الشيرازى في الألقاب اه وخرجه احمد عن ابن عباس  
والحاكم عن ابن عمر رفعاه والله اعلم .

(٧) والمسلسل بالزمان، كالمسلسل برواية يوم العيد، وقص الأظافر يوم الخميس ونحو ذلك .

قال في ثبت الأمير . بالسند إلى جلال الدين السيوطي قال أخبرنا به أبو عبد الله بن مقبل الحلبي عن محمد بن أحمد المقدسي عن ابن البخاري عن ابن طبرزد قال: ( أنا ) أبو المواهب بن ملوك سماعاً في يوم عبد قال : ( أنا ) القاضي أبو الطيب الطبري في يوم عيد قال : ( أنا ) أبو أحمد بن الغطريف بجران في يوم عيد قال : ( أنا ) ابن زاهر الوراق في يوم عيد الأضحى قال ( أنا ) أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن أخت سليمان بن حرب ( أنا ) بشير بن عبد الوهاب الأرموي ( ني ) وكيع بن الجراح في يوم عيد أخبرنا سفيان الثوري في يوم عيد قال : أخبرنا ابن جريج في يوم عيد قال : ( أنا ) عطاء بن رباح في يوم عيد قال . أخبرنا ابن عباس في يوم عيد قال . ( شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم عيد فطر أو أضحى ، فلما فرغ من الصلاة أقبل علينا بوجهه ، فقال . أيها الناس قد أصبتم خيراً ، فمن أحب أن ينصرف فلينصرف ، ومن أحب أن يقيم حتى يشهد الخطبة فليقم ) قال السيوطي . غريب بهذا السياق ، ولفظ ابن ماجه فصلي بنا العيد ثم قال . قد قضينا الصلاة ، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب )

ومن المصادفة العجيبة أني كتبت هذا يوم عيد الأضحى سنة ١٣٨٢ هـ .

(٨) والمسلسل بالمكان ، كالمسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم .

قال ابن الجزري في الحصن: قد روينا في استجابة الدعاء في الملتزم حديثاً مسلسلاً من طريق أهل مكة .

(٩) والمسلسل بالتاريخ كالمسلسل برواية ( وهو أول ما سمعت منه ، أو آخر ما سمعت منه ) وهكذا ، فالمراد بالتاريخ التعريف بوقت يضبط به ما يراد ضبطه من ولادة أو مائة أو نحوهما .

ومن المسلسل بالآخريّة الحديث الذي رواه أبو هريرة قال : سمعت خليلي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول : ( لا تقوم الساعة حتى لا تنطج ذات قرن جماء ) ذكره محمد العقيلي في مسلسلاته وهو كناية عن حصول العدل . قال الأجهوري : ولعل المراد بالوصف المتعلق بالتاريخ وصف مخصوص كالأخريّة ، فلا يقال إنه هنا متعلق بزمن الرواية فهو تكرار نقول : إن الغرض من التاريخ بيان زمن معين يتضح به السابق واللاحق وهو أخص من مطلق زمن .

أما المسلسل بالأولية : وهو حديث عبد الله بن عمرو ( الراحون يرحمهم الرحمن ) فإنه انتهى فيه التسلسل إلى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار ، وانقطع كذلك في سماع عمرو من أبي قابوس ، وسماع أبي قابوس من عبد الله بن عمرو وفي سماع عبد الله من النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو الصحيح فيه ، وقد رواه بعضهم كامل السلسلة فوهم فيه .

قال في ثبت الأمير : سمعته من أشياخ كثيرة ، منهم الشيخ شهاب الدين أحمد الجوهري وهو أول حديث سمعته منه عن شيخه عبد الله بن سالم البصري المكي قال ( ثنا ) محمد بن سليمان المغربي وهو أول حديث حدثنا به ( ثنا ) أبو عثمان سعيد بن إبراهيم الجزائري وهو أول حديث حدثنا به ( ثنا ) مفتي تلمسان أبو عثمان المغربي وهو أول حديث حدثنا به ( ثنا ) إبراهيم القاري أول ما حدثنا أبو الفتح المراغي ، أول حديث ( ثنا ) عبد العراقي (١) الأثرى أول حديث ( ثنا ) أبو الفتح محمد البدرى أول حديث

---

(١) هكذا ، ولعلها عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، فيكون أستاذنا الشنقيطي وأستاذنا الكتاني قد التقيا فيه ، واشترك إسنادهما إلى أن انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، غير أن في رواية الكتاني أن أبا سعيد حدث عن أبيه عن الزيادي وفي رواية الشنقيطي أن أبا سعيد حدث عن الزيادي مباشرة ا هـ

( حدثنا ) عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني وهو أول حديث حدثنا به  
( ثنا ) أبو الفتح عبد الرحمن بن علي أول تحديثه قال ( ثنا ) أبو سعيد  
النيسابوري أول حديث ( ثنا ) محمد بن محمد الزيادي وهو أول حديث  
حدثنا به قال ( ثنا ) أبو حامد بن بلال البزار ( ٢ ) وهو أول حديث حدثنا  
به ( ثنا ) عبد الرحمن بن بشير بن الحكم العبدى وهو أول حديث حدثنا به  
قال : ( ثنا ) سفيان بن عيينة - وإليه ينتهى التسلسل بالأولية على الأصح -  
عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص عن  
عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
( الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ، ارحموا من فى الأرض يرحمكم من  
فى السماء )

ووقع فى بعض طرق هذا الحديث ابن الجوزى فجعله صاحب المنح  
هو الواعظ المشهور ، ونقل شيخنا الجوهري عن البهرى عن شيخ الإسلام  
زكريا : أن هذا بضم الجيم ، وليس هو الواعظ قال : ( ويرحمكم ) بالرفع  
جملة دعائية لا بالجزم جواب الأمر .

قال فى المنح : وهو حديث حسن أخرجه البخارى فى الكنى ، والأدب  
المفرد ، والحميدى فى مسنده ، وأبو على الزعفرانى ، وأبو داود فى سنته ،  
والترمذى فى جامعه ، إلا أنهم جميعا لم يسلسلوه ، وأخرجه أحمد ، وأبو بكر  
ابن أبى شيبة ، وصححه الحاكم والترمذى باعتبار ماله من المتابعات والشواهد  
وقد اختلفت الألفاظ فى روايات الحديث هـ

وقد كتبت إلى أستاذنا محمد الباقر بن محمد الباقر بن عبد الكبير  
الكتانى فتفضل مشكورا .

---

( ٢ ) قال الأمير هكذا الرواية المشهورة وفى رواية البزار بزايين  
معجمتين والأولى أشهر . .

فأجازني بمروياته وذلك في صفر سنة ١٣٦٧ هـ

وذكر سنده في حديث الأولية فقال :

أما حديث الأولية فحدثني العلامة المحدث أبو سالم عبد الله بن إدريس السنوسي يوم الأربعاء الثالث من شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٣٤٣ هـ بمدينة رباط الفتح وهو أول حديث سمعته منه أولية حقيقية عن مسند العصر العلامة المحدث العارف الشيخ عبد الغني المجددي الدهلوي المدني عن محدث الحجاز ومبسنده العلامة الشيخ محمد عابد الأنصاري السندي المدني الحنفي عن إمام أهل الحديث مسند الدنيا الشيخ صالح بن محمد بن نوح المغربي الفلاني - بضم الفاء وشد اللام قبيلة بالسودان - ثم المدني المالكي عن المعمر الشيخ محمد بن سنة - بكسر السين المهملة وشد النون - العمري عن أبي عبد الله مولاى الشريف محمد بن عبد الله الإدريس الودلاني - من ولاته جهة بالمغرب - عن المعمر محمد بن خليل المعروف بابن ازكاش الحنفي عن حافظ الإسلام ومعجزة الدنيا الشهاب أحمد بن حجر العسقلاني ثم المصري الشافعي عن شيخه الإمام الكبير حافظ العصر أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المصري الشافعي عن صدر الدين أبي الفتح محمد ابن محمد بن إبراهيم الميديمي عن مسند الدبار المصرية النجيب أبي الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم بن صيقل الجرائي الحنبلي عن تاج المفسرين حجة الإسلام واعظ الآفاق أبي الفرج عبد الرحمن بن علي البكري الصديقي المعروف بابن الجوزي البغدادى الحنبلي عن أبي سعيد اسماعيل النيسابورى عن أبيه الحافظ أبي صالح أحمد بن عبد الملك المؤذن النيسابورى عن أبي طاهر محمد بن محمد بن حمش - كمسجد - الزيادى عن أبي حامد أحمد بن محمد بن عيسى بن بلال البزاز - بزايين - عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم العبدى النيسابورى عن حافظ الإسلام أبي محمد سفيان بن عيينة ابن ميمون

الهلالى مولاهم الكوفى ثم المكى — وهنا انقطعت سلسلة الأوليّة ، فان كل واحد من الرواة من الشيخ السنونى قال : وهو أول حديث سمعته من شيخى إلى ابن عيينة ، وهو رواه بلا تسلسل عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : ( الراحون يرحمهم الرحمن ، ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء ) بجزم ( يرحمكم ) ورفع أخرجه أحمد فى المسند ، والبخارى فى باب الكنى من التاريخ الكبير ، وفى الأدب المفرد بمعناه ، وأبو داود ، وأبو عيسى الترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه فى السنن ، والبيهقى فى شعب الإيمان ، والحميدى فى المسند ، إلا أنهم جميعا لم يسلسلوا . وأخرجه أصحاب المسلسلات فى كتبهم من طرق عديدة مسلسلا ، وهو حديث حسن صحيح ، وقد أفردت أسانيدى إليه ، وبسطت القول فى معناه ولطائفه فى جزء سميته : ( العقد المكلل فى حديث الرحمة المسلسل ) اه .

( ١٠ ) العالى والنازل

قال صاحب البيقونية :

وكل ما قلت رجاله علا وضده ذاك الذى قد نزلا  
فالعالى هو ما قلت رجال إسناده  
والنازل هو ما كثر رجال إسناده

أى إن كان الحديث من الأحاديث إسنادان : إسناد قلت رجاله وإسناد كثر رجاله فالأول يسمى عاليا والثانى يسمى نازلا  
وقسموا العالى إلى خمسة أقسام (١) العلو المطلق (٢) القرب من إمام من أئمة الحديث (٣) العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما من كتب الحديث المشهورة المعتمدة (٤) العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوى (٥) العلو المستفاد من تقدم السماع

قال ابن الصلاح :

ثم إن العلو المطلوب فى رواية الحديث على أقسام خمسة :

أولها القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسناد نظيف غير ضعيف وذلك من أجل أنواع العلو

قال السيوطي : بخلاف ما إذا كان مع ضعف فلا التفات إلى هذا العلو ، لاسيما إن كان فيه بعض الكذابين المتأخرين فمن ادعى سماعا من الصحابة كابن هبة ودينار ، وخراس ، ونعيم بن سالم ، ويعلى بن الأشدق ، وأبي الدنيا الأشج .

قال الذهبي : متى رأيت المحدث يفرح بعوالى هؤلاء فاعلم أنه عامى بعدها ثم ذكر ابن الصلاح العلو النسبي وهو الأقسام الباقية فقال :

الثاني : وهو الذى ذكره الحاكم أبو عبد الله الحافظ : القرب من إمام من أئمة الحديث ، وإن كثرت العدد من ذلك الامام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فإذا وجد ذلك فى إسناد وصف بالعلو نظرا إلى قربه من ذلك الإمام وإن لم يكن عاليا بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومثل السيوطى للإمام المذكور فقال كالأعمش وهشيم وابن جريح والأوزاعى ومالك وشعبة وغيرهم مع الصحة أيضا

قال الحاكم : والعالية من الأسانيد ليس على ما يتوهمه عوام الناس يعدون الأسانيد فما وجدوا منها أقرب عددا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوهمونه أعلى .

والعالية من الأسانيد التى تعرف بالفهم لا يعد الرجال غير هذا قرب إسناد يزيد عدده على السبعة أو الثمانية إلى العشرة وهو أعلى مما ينقص عن ذلك ، ثم بعد أن ضرب المثال لهذا قال :

وكذلك كل إسناد يقرب من الإمام المذكور فيه ، فإذا صحت الرواية إلى ذلك الإمام بالعدد اليسير فإنه أعلى ثم ضرب المثال لذلك



قال ابن الصلاح : وكلام الحاكم يوم أن القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعد من العلو المطلوب أصلا .

وهذا غلط من قائله ، لأن القرب منه صلى الله عليه وسلم بإسناد نظيف غير ضعيف أولى بذلك ، ولا ينازع في هذا من له مسكة من معرفة ، وكان الحاكم أراد بكلامه ذلك إثبات العلو للإسناد بقربه من إمام ، وإن لم يكن قريبا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والإنكار على من يراعى في ذلك مجرد قرب الإسناد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإن كان إسنادا ضعيفا ولهذا مثل ذلك بحديث أبي هدية ودينار والأشج وأشباههم

الثالث : العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرها من الكتب المعروفة المعتمدة

قال السيوطي : وسماه ابن دقيق العيد علو التنزيل ، وليس بعلو مطلق إذ الراوى لوروى الحديث من طريق كتاب منها وقع أنزل مما لورواه من غير طريقها ، وقد يكون عاليا مطلقا أيضا

قال الزرقاني في شرح البيهقي : كحديث ابن مسعود مرفوعا ( يوم كلم الله موسى كان عليه جبة صوف ) الحديث ، فلو رواه الراوى من جزء ابن عرفة عن خلف بن خليفة يكون أعلى مما لورواه من طريق الترمذي عن علي بن حجر عن خلف .

فهذا مع كونه علوا نسبيا مطلق إذ لا يقع هذا الحديث اليوم أعلى من روايته من هذا الطريق .

قال ابن الصلاح : وذلك ما اشتهر آخرها من الموافقات والابدال والمساواة والمصافحة وهاك بيانها :

( ١ ) الموافقة : الوصول إلى شيخ أحد المصنفين كالبخارى ومسلم من طريقه مع علو درجته .

مثاله : حديث رواه البخارى عن محمد بن عبد الله الأنصارى عن حميد عن

أنس مرفوعا: (كتاب الله القصاص) فإذا رواه الراوى من جزء الأنصارى تقع موافقة للبخارى فى شيخه .

وكحديث يرويه البخارى عن قتيبة عن مالك، فلو رواه راو من طريقه كان بينه وبين قتيبة ثمانية، ولو روى ذلك الحديث بعينه من طرق أبي العباس السراج كان بينه وبين قتيبة سبعة

قال الاجهورى : ( قوله مع علو درجته ) أى لا يقال له موافقة إلا مع العلو وأما مع الدنو وإن أمكن أو مع التساوى كذلك فلا يقال له موافقة ولا بدل .

(٢) والبدل : الوصول إلى شيخ شيخه كذلك قال السخاوى أى مع علو بدرجة فأكثر، وقال غيره: أى من غير طريق ذلك المصنف المعين بل من طريق آخر أقل عددا منه .

قال ابن حجر : كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه : أى اسناد أبي العباس المتقدم - من طريق أخرى إلى القعنبي عن مالك فيكون القعنبي بدلا فيه من قتيبة .

مثاله حديث ابن مسعود السابق .

قال السيوطى : وقد تطلق الموافقة والبدل مع عدم العلو، بل ومع النزول أيضا كما وقع فى كلام الذهبى وغيره .

وقال ابن الصلاح : وقد يرد البدل إلى الموافقة فيقال فيما ذكره أنه موافقة عالية فى شيخ شيخ مسلم ، قال : ولولم يكن ذلك عاليا فهو أيضا موافقة وبدل لكن لا يطلق عليه اسم الموافقة والبدل لعدم الالتفات إليه . وقال ابن حجر : وأكثر ما يعتبرون الموافقة والبدل إذا قارنا العلو ، وإلا فاسم الموافقة والبدل واقع بدونه .

قال الملا : وحاصل المعنى أن أكثر استعمالهم الموافقة والبدل فى صورة العلو لقصد بحث الطالبين وتحريضهم على سماعه والاعتناء به ، وإن كان

التساوى فى الطريقين بل النزول فى طريقك لا يمنع التسمية وقد يطلق بدونه أيضا قال العراقى : وفى كلام غيره أى غير ابن الصلاح - إطلاق اسم الموافقة والبدل مع عدم العلو ، فان علا قالوا : موافقة عالية وبدلا عاليا ، وقيد ابن الصلاح إطلاقهما بالعلو ولو لم يكن عاليا ، فهو أيضا موافقة وبدل ، لكن لا يطلق عليها اسم الموافقة والبدل لعدم الالتفات إليها هـ (٣) والمساواة استواء عدد الإسناد من الراوى إلى آخر الإسناد مع أحد المصنفين بأن يكون بين انخرج وبين النبى صلى الله عليه وسلم ، أو الصحابي أو من قبله إلى شيخ أحد الستة مثلا ، كما بين أحد الستة وبين أحد من ذكر من العدد .

وذلك كأن يكون البخارى أخذ عن أصبغ وهو أخذ عن ابن وهب وهو أخذ عن مالك وهو أخذ عن نافع وهو أخذ عن ابن عمر .  
فأنت يا مخرج إذا رويت إما أن يكون بينك وبين النبى صلى الله عليه وسلم كما بين البخارى وبين النبى صلى الله عليه وسلم ، أو بأن يكون بينك وبين ابن عمر كما بين البخارى وابن عمر ، أو يكون بينك وبين نافع كما بين البخارى ونافع أو يكون بينك وبين مالك كما بين البخارى ومالك أو يكون بينك وبين ابن وهب كما بين البخارى وابن وهب ، أو تكون أخذًا عن أصبغ كما أخذ البخارى عن أصبغ .

فتى حصل شئ من ذلك فيقال لك مساو للبخارى ، إلا أنها لا توجد كما هو ظاهر .

قال ابن حجر : وفيه المساواة وهى استواء عدد الإسناد من الراوى إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين ، كأن يروى النسائي مثلا حديثا يقع بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم فيه أحد عشر نفسا ، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبى صلى الله عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبى صلى

الله عليه وسلم أحد عشر نفسا فمساوى التسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص .

وقال ابن الصلاح : وأما المساواة فهي في أعصارنا أن يقع العدد في إسنادك لا إلى شيخ مسلم وأمثاله ، ولا إلى شيخ شيخه ، بل إلى من هو أبعد من ذلك كالصحابي أو من قاربه وربما كان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي فتكون بذلك مساوياً لمسلم مثلاً في قرب الإسناد وعدد رجاله .

قال السيوطي : وهذا كان يوجد قديماً ، وأما الآن فلا يوجد في حديث بعينه بل يوجد مطلق العدد كما قال العراقي : -  
فانه تقدم أن بينى وبين النبي صلى الله عليه وسلم عشرة أنفس في ثلاثة أحاديث ، وقد وقع للتسائي حديث بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه عشرة أنفس وذلك مساواة لنا هـ .

(٤) المصافحة : وهي أن تقع هذه المساواة لشيخك فيكون ذلك مصافحة لك كأنك صافحت المصنف كمسلم مثلاً ، فأخذته عنه ، فان كانت المساواة لشيخك لشيخك كانت المصافحة لشيخك ، وإن كانت المساواة لشيخك لشيخك فالمصافحة لشيخك .

وهذا العلو تابع لنزول غالباً ، فلولا نزول مسلم وشبهه لم تعل أنت ، وقد يكون مع علوه أيضاً فيكون عالياً مطلقاً .

قال السخاوي وهي مفقودة في هذه الأزمان .

قال ابن حجر : وسميت مصافحة لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا .

الرابع : العلو بتقديم وفاة الراوي وإن تساوى في العدد .

قال ابن الصلاح : مثاله ما أرويه عن شيخ أخبرني به واحد عن البيهقي الحافظ عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ أعلى من روايتي لذلك عن شيخ أخبرني به عن واحد عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم ، وإن تساوى الإسنادان في العدد ، لتقدم وفاة البيهقي على وفاة ابن خلف ، لأن البيهقي مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ، ومات ابن خلف سنة سبع وثمانين وأربعمائة قال : ثم إن هذا كلام في العلو المبني على تقدم الوفاة المستفادة من نسبة شيخ إلى شيخ وقياس راو براو .

وأما العلو المستفاد من مجرد تقدم وفاة شيخك من غير نظر إلى قياسه براو آخر فقد حده بعض أهل هذا الشأن بخمسين سنة .

وذلك ما روينا عن أبي علي الحافظ النيسابوري قال : سمعت أحمد بن عمير الدمشقي ، وكان من أركان الحديث يقول : إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو ، وفيما نروى عن أبي عبد الله بن مندة الحافظ قال : إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة فهو عال ، وهذا أوسع من الأول .

الخامس العلو المستفاد من تقدم السماع .

قال ابن الصلاح : أنبئنا عن محمد بن ناصر الحافظ عن محمد بن طاهر الحافظ ، قال : من العلو تقدم السماع .

قال ابن الصلاح : قلت : وكثير من هذا يدخل في النوع المذكور قبله وفيه مالا يدخل في ذلك ، بل يمتاز عنه ، مثل أن يسمع شخصان من شيخ واحد وسماع أحدهما من ستين سنة مثلاً ، وسماع الآخر من أربعين سنة ، فإذا تساوى السند إليهما في العدد فالإسناد إلى الأول الذي تقدم سماعه أعلى أى من الثاني .

قال السيوطي : ويتأكد ذلك في حق من اختلط شيخه أو خرف ، وربما كان المتأخر أرجح ، بأن يكون تحديثه الأول قبل أن يبلغ درجة الإنقار والضبط ، ثم حصل له ذلك بعد ، إلا أن هذا علو معنوي .

قال : وجعل ابن طاهر وابن دقيق العيد هذا والذي قبله قسماً واحداً .

وزاد العلو إلى صاحبي الصحيحين ، ومصنفى الكتب المشهورة ، وجعله ابن طاهر اسمين : أحدهما العلو إلى الشيخين ، وأبي داود وأبي حاتم ونحوهم . والآخر العلو إلى كتب مصنفه لأقوام كابن أبي الدنيا والخطابي . ثم قال : واعلم أن كل حديث عز على المحدث ، ولم يجده غالبا ، ولا بد له من إirاده ، فمن أى وجه أورده فهو عال بعزته .

ومثل ذلك بأن البخارى روى عن أمائل أصحاب مالك ، ثم روى حديثا لا يى اسحاق الغزاوى عن مالك لمعنى فيه ، فكان فيه بينه وبين مالك ثلاثة رجال . اهـ

قال ابن الصلاح : وأما مارويناه عن الحافظ أبى طاهر السلفى . رحم الله من قوله فى أبيات له :

بل علو الحديث بين أولى الحفظة والإتقان صحة الإسناد  
ومارويناه عن الوزير نظام الملك من قوله: عندى أن الحديث العالى ما صح  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن بلغت رواه مائة .  
فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث  
وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب .

### أقسام النازل

قال ابن الصلاح : وأما النزول فهو ضد العلو ، وما من قسم من أقسام العلو الخمسة إلا وضده قسم من أقسام النزول ، فهو إذا خمسة أقسام ، وتفصيلها يدرك من تفصيل أقسام العلو على نحو ما تقدم شرحه .

قال الحاكم : من معرفة الحديث العلم بالنازل من إسناد ، ولعل قائلا يقول : النزول ضد العلو فمن عرف العلو فقد عرف ضده ، وليس كذلك ، فإن النزول مراتب لا يعرفها إلا أهل الصنعة ، فمنها ما تؤدى الضرورة إلى سماعه نازلا ، ومنها ما يحتاج طالب العلم إلى معرفة وتبصر فيه ، فلا يكتب النازل وهو موجود بإسناد أعلى منه . اهـ

قال ابن الصلاح : وأما قول الحاكم أبى عبد الله : لعل قائلا . . . الخ .

فهذا ليس نقياً لكون النزول ضداً للعلو على الوجه الذى ذكرته ، بل نقياً لكونه يعرف بمعرفة العلو ، وذلك يليق بما ذكره هو فى معرفة العلو ، فانه قصر فى بيانه وتفصيله ، وليس كذلك ما ذكرناه نحن فى معرفة العلو ، فانه مفصل تفصيلاً مفهماً لمراتب النزول .

أيهما أفضل العالى أم النازل ؟

اختلف العلماء هل الأفضل الإسناد العالى أو الإسناد النازل بعد اتفاقهم على فضيلة الإسناد وأنه خصيصة هذه الأمة على ما أسلفناه فى طليعة هذا المصنف .

فذهب أحمد بن حنبل إلى أن العلو بالإسناد سنة وقال : طلب الإسناد العالى سنة عن سلف ، وذلك لأن أصحاب عبد الله كانوا يرجلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ، ويسمعون منه ، وقال محمد بن أسلم الطوسى : قرب الإسناد قرب — أو قرابة — إلى الله .

قال الحاكم : ويحتج له بحديث أنس فى الرجل الذى أتى النبى صلى الله عليه وسلم وقال : أتانا رسولك فزعم كذا الحديث رواه مسلم .  
قال : ولو كان طلب العلو فى الإسناد غير مستحب لأنكر عليه سؤاله لذلك ، ولا أمره بالاعتصار على ما أخبره الرسول عنه .

قال : وقد رحل فى طلب الإسناد غير واحد من الصحابة ، ثم ساق بسنده حديث خروج أبى أيوب إلى عقبة بن عامر ، يسأله عن حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم يبق أحد ممن سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غير عقبة الحديث فى ستر المؤمن .

وقال العلائى : فى الاستدلال بما ذكره نظر لا يخفى : —

أما حديث ضام فقد اختلف العلماء فيه ، هل كان أسلم قبل مجيئه أولاً ؟  
فان قلنا : إنه لم يكن أسلم كما اختاره أبو داود ، فلا ريب فى أن هذا  
ليست طلباً للعلو ، بل كان شاكاً فى قول الرسول الذى جاءه ، فرحل إلى النبى

صلى الله عليه وسلم ، حتى استثبت الأمر وشاهد من أخواله ما حصل  
له العلم القطعى بصدقه .  
ولهذا قال فى كلامه فزعم لنا أنك .. الخ ، فان الزعم إنما يكون فى  
مظنة الكذب ..

وإن قلنا : كان أسلم فلم يكن مجيؤه أيضا لطلب العلو فى إسناد ، بل  
ليرتقى من الظن إلى اليقين ، لأن الرسول الذى أتاهم لم يقد خبره إلا الظن ،  
ولقاء النبي صلى الله عليه وسلم أفاد اليقين .

قال : وكذلك ما يحتج به لهذا القول من رحلة جماعة من الصحابة  
والتابعين فى سماع أحاديث معينة إلى البلاد لادليل فيه أيضا ، لجواز أن تكون  
تلك الاحاديث لم تتصل إلى من رحل بسببها من جهة صحيحة ، وكانت  
الرحلة لتحصيلها لا للعلو فيها .

قال : نعم لاريب فى اتفاق أمة الحديث قديما وحديثا على الرحلة إلى من  
عنده الإسناد العالى .

قال ابن الصلاح : ثم إن النزول مفضول مرغوب عنه والفضيلة للعلو  
على ما تقدم بيانه ودليله .

وحكى ابن خلاد عن بعض أهل النظر أنه قال : للنزول فى الإسناد أفضل  
واحتمل له بما معناه أنه يجب الاجتهاد والنظر فى تعديل كل راو وتخريجه ،  
فكلما ازدادوا كان الاجتهاد أكثر .

قال ابن الصلاح : وهذا مذهب ضعيف ، ضعيف الحجة ، وقد روينا  
عن على بن المدينى ، وأبي عمرو المستملى النيسابورى أنهما قالوا : النزول  
شؤم اه .

وقال ابن دقيق العيد : ولأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها ،  
ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة أولى .  
قال ابن الصلاح . وهذا ونحوه مما جاء فى ذم النزول مخصوص ببعض



التزول ، فإن التزول إذا تعين دون العلو طريقاً إلى فائدة راجحة على فائدة العلو فهو مختار غير مردول .

قال السيوطي : كزيادة الثقة في رجاله على العالي ، أو كونهم أحفظ ، أو أفقه ، أو كونه متصلاً بالسماع ، وفي العالي حضور أو إجازة أو مناولة أو تساهل بعض رواته في الحمل ونحو ذلك .

قال ابن المبارك : ليس جودة الحديث قرب الإسناد ، بل جودة الحديث صحة الرجال .

وقال السلفي الأصل الأخذ عن العلماء فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة ، والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق .

وقال ابن حجر : وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه .

وإنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ ، لأنه مما من راو من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه ، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز ، وكلما قلت قلت ،

فإن كان في التزول مزية ليست في العلو كأن تكون رجاله أوثق منه أو أحفظ أو أفقه ، أو الاتصال فيه أظهر فلا تردد في أن التزول حينئذ أولى .  
وقال العراقي في ألفيته :

وحيث ذم فهو مالم يجبر والصحة العلو عند النظر  
وقال السلفي :

ليس حسن الحديث قرب رجال عند أرباب عامة النقاد  
بل علو الحديث عند أولى الحفظة والإلتقان صحة الإسناد

وقال الحافظ أبو الحسن علي بن الفضل المقدسي .

إن الرواية بالنزو ل عن الثقات الأعدلينا  
خير من العالي عن ال جهال والمستضعفين

### (١١) التابع والشاهد

التابع في اللغة اسم فاعل من تبعه ويأتي رباعيا فيقال أتبعه أي قفى أثره  
فالتابع والمتبع والتابع بكسر الباء بمعنى واحد .  
والشاهد في اللغة اسم فاعل من شهد الأمر حضره وشاهده ، والشهادة  
قول صادر عن علم حصل بمشاهدة بصيرة أو بصر ، وقد يعبر بالشهادة عن  
الحكم وعن الإقرار .

أما في الاصطلاح فهو ما يوجد موافقا من الحديث لحديث آخر فإن  
وافقه في المعنى دون اللفظ فهو شاهد له ، وإن كان موافقا في اللفظ والمعنى فهو  
التابع أو المتابع ، وإن كانت الموافقة في جميع السند من شيخ الراوى فلم إلى  
غاية السند فهي المتابعة التامة ، وإلا فهي متابعة ناقصة ، وقد تسمى شاهدة  
فإن لم يوجد للحديث موافق له لا في المعنى ولا في اللفظ فهو الفرد الغريب  
والبحت عن الشاهد والتابع للحديث بالتتابع والاختبار والنظر وسبر طرق  
الحديث في الجوامع والمسانيد والمعاجم والمشيخات والقوائد والأجزاء  
ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره فراه عن شيخه أولا ، فإن لم  
يكن فينظر هل تابع أحد شيخه فرواه عن شيخ شيخه متابعه عالياه ، فرواه عن  
روى عنه وهكذا إلى آخر الإسناد ، وذلك المتابعة ، فإن لم يكن فينظر هل أتى  
بمعناه حديث آخر ، وهو الشاهد ، فإن لم يكن فالحديث فرد ، فهذا هو ما يسمى  
بالاعتبار فلا اعتبار هيئة التوصل إلى معرفة التابع والشاهد .  
قال العراقي : الاعتبار أن تأتي إلى حديث لبعض الرواة فتعتبره (١)

---

(١) قال ابن الأنير : العابر الناظر والمعتبر المستدل بالثبوت على الشيء .

( أى تقيسه ) بروايات غيره من الرواة بسير طرق الحديث ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره ، فرواه عن شيخه أولا ؟ فان يكن شاركه أحد ممن يعتبر بحديثه - أى يصلح حديثه أن يخرج للاعتبار به والاستشهاد به - فيسمى حديث هذا الذى شاركه تابعاً .

وإن لم نجد أحداً تابعه عن شيخه ، فانظر هل تابع أحد شيخ ( ٢ ) فرواه متابعا له أولا ؟ فان وجدت أحداً تابع ( ٣ ) شيخ شيخه عليه فرواه كما رواه فسمه أيضاً : تابعا .  
وقد يسمونه : شاهدا .

وإن لم نجد فافعل ذلك فيمن فوقه إلى آخر الإسناد حتى فى الصحابي فكل من وجد له متابع فسمه : تابعا ، وقا . يسمونه شاهدا . كما تقدم .  
فان لم نجد لأحد من فوقه متابعا عليه ، فانظر هل أتى بمعناه حديث آخر فى الباب أولا ؟ فان أتى بمعناه حديث آخر فسم ذلك الحديث : شاهدا .  
وإن لم نجد حديثا آخر يؤدى معناه فقد عدت المتابعات والشواهد فالحديث إذاً فرد .

ونظم ذلك فى قوله :

الاعتبار بسيرك الحديث هل	شارك راو غيره فيما حمل
عن شيخه ، فان يكن شورك من	معتبر به فتابع ، وإن
شورك شيخه فتدق فكذا	وقد يسمى شاهدا ، ثم إذا
متن بمعناه أتى فالشاهد	وما خلا عن كل ذا مفاردا

( ٢ ) صحة العبارة ( هل تابع أحد شيخه فرواه عن شيخ شيخه متابعا له عليه . )

( ٣ ) صحة ( فان وجدت أحداً تابع شيخه فرواه عن شيخ شيخه متابعا له عليه )

وعبارته في النظم أدق منها في النثر إذ قوله : ( فانظر هل تابع أحد شيخ شيخه ) صحته ( فانظر هل تابع أحد شيخه فرواه عن شيخ شيخه ) كما جاء في النظم والعجب من السيوطي إذ تابعه على هذا في التدريب ولم ينبه عليه .

ومما تقدم تعلم أن المتابعة مخصوصة بما كان باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي الذي روى الحديث الأول أم لا ؟ والشاهد مختص بما كان بالمعنى ، وقد يطلق على المتابعة القاصرة .

وإذا فتختص المتابعة بالتامة ، ويختص الشاهد بما كان بالمعنى ، ويشتر كان في صحة الإطلاق في المتابعة القاصرة ، فبينهما العموم والخصوص الوجهي . وظاهر عبارة الإمام النووي أن كل متابعة تسمى شاهداً حيث يقول : ( وتسمى المتابعة شاهداً ، والشاهد أن يروي حديث آخر بمعناه ، ولا يسمى هذا متابعة ) وعائيه فبينها العموم والخصوص المطابق : ينرد الشاهد بما كان بالمعنى هذه هي طريقة ابن الصلاح والنووي والعراقي ، وخالفهم شيخ الإسلام ابن حجر في هذا فقال : والنرد النسبي إن وجد بعد ظن كونه فرداً قد وافقه غيره فهو المتابع ، والمتابعة على مراتب إن حصلت للراوي نفسه فهي للتامة ، وإن حصلت لشيخه فن فوقه فهي القاصرة ، ويستفاد منها التقوية . ولا اقتصار في هذه المتابعة سواء كانت تامة أم قاصرة على اللفظ ، بل لوجاهت بالمعنى كفى ، لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي .

وإن وجد متن يروي من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط فهو الشاهد .

وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا ، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك .

قال : وقد تطلق المتابعة على الشاهد والعكس ، والآخر فيه سهل ، وعلى ذلك فبينهما التساوي في صحة الإطلاق .

### التطبيق والأمثلة :-

قال ابن الصلاح : هذه أدور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث ، هل تفرد به راويه أولا ؟ وهل هو معروف أولا ؟ وذكر أبو حاتم محمد بن حبان التميمي الحافظ رحمه الله ، أن طريق الاعتبار في الأخبار مثاله :-

أن يروى حماد بن سلمة حديثا لم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين ، فإن وجد علم أن للتخبر أصلا يرجع إليه ، وإن لم يوجد ذلك فتقه غير ابن سيرين رواتين أبي هريرة وإلا نصحاني غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فأى ذلك وجد يعلم به أن الحديث أصلا يرجع إليه ، وإلا فلا .

قال ابن الصلاح :

فمثال المتابعة أن يروى ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد فهذه المتابعة التامة فإن لم يروه أحد غيره عن أيوب ، لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين ، أو عن أبي هريرة ، أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذلك قد يطاق عليه اسم المتابعة أيضا ، لكن يقتصر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها ، ويجوز أن يسدى ذلك بالشاهد أيضا . فإن لم يرو ذلك الحديث أصلا من وجه من الوجوه المذكورة ، لكن روى حديث آخر بمعناه ، فذلك الشاهد من غير متابعة .

فإن لم يرو أيضا بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد انطابق حينئذ . قال ابن الصلاح : وينقسم عند ذلك إلى مردود منكرو ، وغير مردود . وإذا قلوا في مثل هذا تفرد به أبو هريرة ، وتفرد به عن أبي هريرة ابن سيرين وتفرد به عن ابن سيرين أيوب ، وتفرد به عن أيوب حماد بن سلمة . كان في ذلك إشعار بانتفاء وجوه المتابعات فيه .

قال العراقي : ومثال ما عدت فيه المتابعات من هذا الوجه اى من وجه يثبت : -

مارواه الترمذى من رواية حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أراه رفعه : ( أحبب حبيبك هونا ما ) الحديث .

قال الترمذى : حديث غريب لانعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه .  
قال العراقي : أى من وجه يثبت ، وإلا فقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، وهو متروك الحديث .

ويرويه الحسن بن أبي جعفر عن أيوب عن ابن سيرين عن حميد بن عبد الرحمن الجيرى عن علي مرفوعا ، والحسن بن أبي جعفر منكر الحديث قاله البخارى .

نقول : إنما لا يعتبر بهذه الوجوه ؛ لأن رواتها لم يبلغوا درجة الاعتبار ، وإلا فليس مطلق الضعف بمانع من الاعتبار .

قال ابن الصلاح : ثم اعلم أنه قد يدخل فى باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتاج بحديثه وحده بل يكون معدودا فى الضعفاء ، وفى كتاب البخارى ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم فى المتابعات والشواهد .  
وليس كل ضعيف يصلح لذلك ، ولهذا يقول الدارقطنى وغيره فى الضعفاء : فلان يعتبر به ، وفلان لا يعتبر به .

ومثال ما وجد له تابع وشاهد ومتابعته قاصرة :

مارواه مسلم والنسائى من رواية سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة مطروحة ، أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة ، فقال صلى الله عليه وسلم : ألا أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به ) .

فهذا الحديث لم يذكر فيه أحد من أصحاب عمرو بن دينار لفظ فدبغوه إلا سفيان بن عيينة .

وقد روى هذا الحديث ابراهيم بن نافع المكي عن عمرو فلم يذكر فيه  
الدباغ رواه البيهقي .

فاعتبرنا رواية سفيان في شيخه ، هل أحد شارك شيخه عمراً عن عطاء  
أولاً ؟ فوجدنا أسامة بن يزيد الليثي تابع عمرا : رواه الدارقطني والبيهقي  
من طريق ابن وهب عن أسامة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أهل لاهل شاة ماتت : ( ألا نزعتم إياها فذبغتموه  
فانتفعتم به ) .

قال البيهقي : وهكذا رواه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب  
عن عطاء .

وكذلك رواه يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء .  
فكانت هذه آخر متابعات لرواية ابن عينة .  
ثم نظرنا فوجدنا له شاهدا :

وهو ما رواه مسلم وأصحاب السنن من رواية عبد الرحمن بن وعلة المصري  
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( أيما إهاب دبغ  
فقد طهر ) .

ومثال ماله متابعة تامه ، ومتابعة قاصرة ، وشاهد على طريقه ابن حجر  
وعلى طريقة غيره : -

ما رواه الشافعي في الأم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا  
حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم ، فأكملوا  
العدة ثلاثين ) .

فهذا الحديث بهذا اللفظ . ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعذوه  
في غرائبهم ، لأن أصحاب مالك روه عنه بهذا الاسناد بلفظه ( فإن غم عليكم  
فاقد رواله ) .

لكن وجدنا للشافعي متابعا ، وهو عبد الله بن مسامة القعنبى ، كذلك  
أخرجه البخارى عن مالك . وهذه متابعة تامة .

ثم وجدنا له متابعة قاصرة فى صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن  
محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ ( فأكملوا ثلاثين ) .  
وفى صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ  
( فأقروا ثلاثين ) .

ووجدنا له شاهدا رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن  
عمر بلفظه سواء

ورواه البخارى من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ ( فان اغمى  
عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ) وذلك شاهد بالمعنى .

.....

تم طبع هذا القسم فى ربيع الأول سنة ١٣٨٣ هـ  
وبليته قسم التعديل والجرح إن شاء الله تعالى



رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢	خطبه الكتاب	٢٤	المسألة الخامسة إذا قيل في
٣	المقدمة		الحديث عند ذكر الصحيح يرفعه
	التعريف وشرحه		أو ينميه أو يبلغ به أو روايه
٤	السند والإسناد	٢٧	تقسيم الحديث حيث القبول والرد
	والفرق بينهما	٢٨	الصحيح تعريف الخطابي
	والمتن	٢٩	تعريف ابن الصلاح والنووي
	فضل الإسناد	٣١	الاعتراضات الواردة على التعاريف
٨	تقسيم الحديث باعتبار	٣٣	مناقشه هذه الاعتراضات
	من أضيف الحديث إليه	٣٩	الصحيح لذاته ولغيره
	المرفوع	٤٢	الصحيح المتفق عليه والمختلف فيه
٩	الموقوف	٤٦	تفاوت رتب الصحيح
	المقطوع	٥٤	مراتب الصحيح إعتبار مادونه
١٠	مسائل تتعلق بالمرفوع		الائمة في تصانيفهم
	والموقوف والمقطوع	٥٨	معنى كون الحديث صحيحا
	المسألة الأولى قول	٥٩	إفادة الصحيح الظن أو القطع
	الصحابي أمرنا أو نهينا	٦٥	وجوب العمل بالصحيح
	أو من السنه	٦٨	الكتب المؤلفة في الصحيح
١٧	المسألة الثانية قول	٧٤	الكتب التي هي مظنه الصحيح
	الصحابي كذا تفعل كذا		بالحامش تحقيق في حديث
	أو نقول كذا أو نرى كذا		إذا سمع أحدكم النداء (والإناء
	المسألة الثالثة تفسير الصحابي	٧٧	على يده)
٢٠	المسألة الرابعة ما جاء عن		تفاوتها في الرتبة
٢٢	الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه	٨٣	نسبة الأحاديث إلى الصحيحين في
			الكتب المخرجه عليهما أو الجامعة
			لهما أو المختصرة منهما

( ب )

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
من عدم الاتصال		هل يجوز التصحيح فما	٨٧
المعلق حكمه	١٣٧	دونه في هذه الأعصار ؟	
المعلق في البخارى ومسلم	١٣٩	الحسن	٩٣
حديث المعازف	١٤٤	تعريف الخطابي	
المنقطع	١٥٠	تعريف الترمذى	٩٥
المنقطع فى الصحيحين	١٥٤	تعريف ابن الجوزى	٩٨
المفضل	١٥٥	تعريف ابن الصلاح	
المرسل	١٥٨	بقية التعريفات	٩٩
الاحتجاج بالمرسل	١٦٣	الحسن لذاته ولغيره	١٠٢
المرسل الخفى	١٦٧	أول من سمي الحديث حسنا	١٠٦
مرسل الصحابي	١٧٠	وجوب العمل بالحسن	١٠٩
الاحتجاج به		اصطلاحات الترمذى	١١١
المدلس	١٧١	فى كتابه	
أنواع تدليس الإسناد		اصطلاح البغوى	١٢١
تدليس الشيوخ	١٧٧	فى المصابيح	
تقسيم المدلسين للحاكم	١٧٨	مراتب الحسن	١٢٢
حكم المدلس	١٧٩	الكتب التى يظن فيها	١٢٣
بيان الأنواع التى تحصلت من	١٨٣	وجود الحسن	
فقد شرط العدالة		بيان ألقاظ تدل على	١٢٦
		الصحة أو الحسن	
الموضوع	١٨٤	الكلام على الضعيف	١٢٩
معرفة الحديث الموضوع	١٨٥	أنواع الضعيف	١٣٠
الحامل على الوضع أمور	١٩١	تفاوت الضعيف	١٣٤
		بيان الأنواع التى تحصلت	١٣٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٩٨	انواع الحديث الموضوع		المقلوب
٢٠٠	المتروك		أقسامه
	صور المتروك	٢٢٥	حكمه
	معنى القواعد المعلومة		المضطرب
٢٠١	اعتماد الكثيرين عليها	٢٢٨	ما يقع فيه الاضطراب
	في رد الأحاديث الصحيحة		حكمه
٢٠٢	بحث في حديث المصراة	٢٢٩	الأمثلة
٢٠٣	المنكر	٢٣١	المصحف والمحرف
٢٠٦	قولهم أنكر ما رواه فلان	٢٣٤	بيان الانواع التي تحصلت من
٢٠٧	المطروح		فقد شرط عدم الشذوذ والعلّة
	المضعف		الخفية القادحة
	ما بقى باسم الضعيف	٢٣٥	الشاذ
	الجهالة	٢٣٧	الأمثلة
٢٠٨	جهالة الراوى	٢٣٨	المعلل
	المبهمات	٢٤٠	ما يعرف به التعليل
	مجهول العين	٢٤١	أقسامه
٢٠٩	مجهول الحال (المستور)	٢٤٦	مذاهب العلماء في رواية الضعيف
	حكمه في القبول والرد		وقبوله في فضائل الاعمال
٢١٠	البدعة		وشرط ذلك
	حكمها في القبول والرد	٢٥١	الكتب التي هي مظنة الضعيف
٢١٢	عدم المروءة	٢٥٢	الكتب الخاصة بالموضوع
	حكمها في القبول والرد	٢٥٦	الأنواع التي تشترك في الصحيح
٢١٣	الأنواع التي تحصلت من		والحسن والضعيف
	فقد شرط الضبط	٢٥٧	المتصل المسند
٢١٤	المدرج	٢٥٨	المعنعن
٢١٥	أقسامه	٢٥٩	حكمه
٢١٦	الأمثلة	٢٦١	حكم (إن) و(قال)
٢٢١	حكمه		تقسم الخبر إلى :

(د)

## الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
المسلسل بالمحمدین	۲۸۸	المشهور - المستفیض	
المسلسل بقرآن (أشهد بالله وأشهد الله)	۲۸۹	- العزیز - الغریب	۲۶۴
المسلسل بروایة يوم العید	۲۹۰	المشهور والمستفیض	۲۶۵
المسلسل بالأولیة	۲۹۱	الأمثلة	۲۶۹
العالی والتازل	۲۹۴	العزیز	۲۷۲
أقسام العالی		الفرد والغریب	۲۷۳
أقسام التازل		المسلسل	۲۸۴
أیهما أفضل	۳۰۱	الأمثلة	۲۸۵
التابع والشاهد	۳۰۲	مسلسل التشبیه بالید	
والاعتبار	۳۰۵	المسلسل بأنا أحبك فقل	
الأمثلة	۳۰۸	المسلسل بالقبض علی اللحیة	۲۸۶
		المسلسل بقراءة سورة	
		الصف	۲۸۷

## صحیح نسختک (۱)

رقم الصحیفه	رقم السطر	الخطأ	الصواب
۷	۶	( و نزلنا علیک الذکر )	( و نزلنا علیک الکتاب نبیا نال کل شیء ) ( و أنزلنا إلیک الذکر )
۸	۱۰	وسلم وخاصة	وسلم خاصة
۲۱	۴	حرث لکلم	حرث لکم
۲۲	۲۲	السماع هو	السماع وهو
۲۶	۴	الصحابی محتمل	الصحابی تحتل
۳۴	۲۲	أعله علی بن	أعله علی بن
۴۰	۱۰	وشرع بطریق	وتوبع بطریق
۴۰	۲۰	هذه لجهه	هذه الجهة
۴۱	۱۴	اوجه آخر	أوجه آخر
۴۳	۵	الروایه علی	الروایه عن
۵۰	۱۷	الدرامی	الدارمی
۵۶	۱۶	لا سبق	لا سبق
۶۳	۱۲	کثیره	کثیره
۶۶	۱	لا بتعد	لا بتعدد
۶۶	۲۰	تتوافر والدواعی	تتوافر والدواعی
۶۹	۱۲	فقسما	فقسما
۷۲	۱	لا أنسی	لا أنسی
۷۴	۲۱	الشخیان	الشیخان
۷۷	۳۶۲	باسناد هذا صحیح	باسناد صحیح کما لا یکتفی فی النص صحیح بوجود أصل الحدیث باسناد صحیح فی صحته
۷۷	۵	فی صحه	

## مصحح نسختك (ب)

الصفحة	رقم السطر	المخطأ	المصواب
٧٧	٧	يحكم بصحة	يحكم بصحته
٧٧	١٦	بها	بهما
٨٢	١٣	أفقد تي	فقد آتي
٨٤	١٦	أو بأن	أو استلزاما بأن
٨٩	١٧	بواذر	بوارد
٩٠	١٧	الفني	الفني
٩٣	١٠	والرسل	والمرسل
٩٣	١٩	الصحيح	الصحيح
٩٥	١٥	بما تقد	بما تقدم
٩٨	١٣	أولم	ولم
١٢٣	٧	الحمد	الحمد
١٩٤	١٢	في كتابي	في كتاب
١٢٩	١١	راالمجودا	والمجودا
١٣١	٧	الشروط	الشروط
١٣٢	٨	٥ - ٢	٥ - ١
١٣٨	١	في كاب	في كتاب
١٥٦	٦	مستقلقا	مستقلقا
١٦٣	١٢	نالبهقي	والبيهقي
١٦٧	٣	هو لا يحتج	هو يحتج
١٦٧	١٩	بصيفية	بصيفية
١٧٧	٢٢	الصورة الأولى	الصورة الأولى ، ويمكن أن تسميه (تدليس التعظيم) الأوزاعي عن
١٨١	٢٤	الأوزاعي من	الأوزاعي عن نافع وعن
١٨٢	٢	الأوزاعي عن يحيى	الأوزاعي عن الزهري وعن الأوزاعي عن يحيى

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٨٦	٢	الزر كش	الزر كشى
١٨٩	١	»	»
١٩٠	٢١	أبي ابن العوجاه	ابن أبي العوجاه
١٩٩	١٦	فى الزهد ، وقد	فى الزهد ، ولا أصل له من حديث النبي صلى الله عليه وسلم إلا من مراسيل الحسن البصرى كما رواه البيهقى فى شعب الإيمان ، وقد
٢٠٠	١٩	للشريعة	الشريعة
٢٠٨	٣	بحاله	به
٢٠٩	٩	واختار ابن	واختاره ابن
٢٩	١٥	فلا بد عن	فلا بد من
٢٠٩	٢١	القطع	الطعن
٢١٠	١٩	كل أطائفة تدعى ن	كل طائفة تدعى أن
٢١٥	١٣	يكو	يكون
٢١٦	١٩	مسروق ء واصل	مسروق عن واصل
٢١٩	١٨	ومثا الثاني	ومثال الثاني
٢٢٢	١	أن لكون	أن يكون
٢٣٠	٢٠	يفتحون	يفتحون
٢٣٦	١	وحكم النسخ	وحكمه النسخ
٢٤٣	١٩	المؤم	المؤمن
٢٦٣	٤	المولق	المواق
٢٦٥	٤	المشور	المشهور
٢٦٥	١٩	هو قسم	هو قسم
٢٧٣	١٦	وسطه	وسط
١٧٦	٤	إذ تفرد	إذا تفرد
٢٨٤	١٥	حاية	حالة

## مؤلفاتنا

- (١) المنهج الحديث في علوم الحديث - قسم تاريخ الحديث .  
الجزء الأول - الحديث في عهد الرسول وصحابه طبع  
» الثاني - » في عصر التابعين وتابعيهم تحت الطبع  
» الثالث - تدوين الحديث وأعلام المؤلفين فيه تحت الطبع
- 

- (٢) المنهج الحديث في علوم الحديث - قسم مصطلح الحديث طبع  
(٣) » » » » - قسم التعديل والجرح تحت الطبع  
(٤) » » » » - قسم الرواية والكتابة »  
وآداب المحدث
- 

- (٥) المعلم بشرح المختار من صحيح البخارى ومسلم طبع منه جزء  
(٦) أبو هريرة في الميزان طبع  
(٧) الرسالة المحمدية وغمومها في القرآن الكريم تحت الطبع  
(٨) آيات الاثوية في القرآن الكريم  
وجوده تعالى - كماله - وحدانيته ذاتا وعبادة تحت الطبع  
(٩) آيات البعث الجسماني وما يتبعه من جزاء وخلود  
في القرآن الكريم تحت الطبع  
(١٠) في ظلال الإسلام ) أولها الاشتراكية الاقتصادية  
سلسلة من الرسائل ( أو تحت الطبع  
التأمين - المصارف - المعاش
- 

عنوان المؤلف د - محمد محمد السماحي المدرس بكلية أصول الدين  
بالدراسة - بالقاهرة أو بشبرا مصر بشارع شيبان نمرة ٢٩ م